

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر- باتنة



كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
قسـم : العلــوم الاجتمــاعية
شعبة: علم الاجتماع والديموغرافيا

موضـــوع الأطروحة:

التخطيــط العائلــي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأســرة الريفية

دراســة ميدانيــة بقرية تيفران بلدية سفيان ولاية باتنـــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع العائلي

إعداد الطالب:
أحمد عبد الحكيم بن بعطوش

إشراف:
أد. مصطفى عوفي

السنة الجامعية:
1434-1435هـ/2013-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

« قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم »

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية: 32.

الشكر والتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مصطفى عوفي الذي كرمني، فتفضل مشكورا بالإشراف على بحثي وشملني بعطفه وعنايته وقاد البحث بتوجيهاته السديدة وروحه العلمية وسعة صدره إلى صورته النهائية.

كما أتقدم بخالص شكري لأساتذتي الكرام الذين قاموا بتحكيم الاستمارة، وكذا لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاطلاع على الجهد المتواضع وإبداء ملاحظاتهم العلمية عليه وتصويباتهم لهم لأنال بذلك شرف التلمذة على أيديهم.

مثلما يقتضي واجب العرفان بالجميل أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاجتماعية أخص بالذكر:

أد. بلقاسم بوقرة ، أد حسين لوشن ، أد.أحمد بوذراع

أد. نور الدين جبالي ، أد. العربي فرحاتي، د. كمال بوقرة

د. فطيمة دريد ، أ.صلاح الدين عمراوي ، أ. صباح براهمي.

وأخيرا أوجه شكري لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث على هذا النحو، وبالله توفيقي فهو نعم المولى ونعم النصير.

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين بارك الله في عمرهما.

إلى زوجتي الكريمة التي صبرت علي طيلة مدة إنجاز هذا البحث

وساعدتني على الوصول بهذا العمل إلى نهايته.

إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة وسائر الزملاء الذين ساعدوني ولم

يبخلوا علي بالنصيحة والدعم.

إلى كل من جعل العلم منبعا والقرآن دربا

إلى بلدي الجزائر أهدي هذا العمل.

أحمد عبد الحكيم بن بعطوش

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

329	مساهمة قلة عدد الأولاد في الرفع من كفاءتهم وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع	50
330	رأي الأسرة الريفية في تغيير حجمها وشكلها ووظائفها على النمط الحالي للأسرة الحضرية	51

مقدمـــــــــة:

إن التراث السوسيولوجي غني بالموضوعات الاجتماعية المتخصصة وفي مجالات متعددة منها المجال الأسري، التي تُعتبر الأسرة هي وحدة التحليل فيه و بنوعيها الممتدة كبيرة الحجم التي يكثر انتشارها في الوسط الريفي والنووية صغيرة الحجم التي تتمركز غالبا في الوسط الحضري، أين ترتبط الأسرة بمختلف القضايا والمسائل والمتغيرات التي تنتج من عملية الحراك المجتمعي المتصل والمتفاعل مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المستمرة، والتي أفرزت تحولات قيمية وثقافية وفكرية على نسيج البناء الاجتماعي للمجتمع، لذلك يستوجب على الباحث السوسيولوجي أن يستحضر الوعي والذات وأن يستحضر الأدوات المنهجية والمعرفية للتحليل قبل الخوض في هذه الموضوعات.

حيث كان موضوع التخطيط العائلي من بين المسائل الهامة المرتبطة بالأسرة من خلال تحسين نوعية الحياة الاجتماعية وتنظيم القنوات والمسالك الاجتماعية المتجسدة في العلاقات الأسرية والقرابية والاجتماعية ومقاربة النوع الاجتماعي وتنظيم النسل من خلال القدرة على التحكم في الإنجاب من حيث الزيادة والمباعدة والتخطيط، خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها المجتمع باستمرار، وعلى جميع الأصعدة سواء الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية، وحتى الصحية، في هذه الحالة أصبح التخطيط العائلي مطلب وضرورة لتمكين الأسرة وكل عناصر البنى القاعدية للمجتمع من التكيف مع هذه الظروف التي يفرضها الحراك المجتمعي، لأن الأسرة تتأثر بمختلف التغيرات المحيطة بها وتؤثر أيضا في البناء الاجتماعي كله عن طريق ما تورثه للأبناء من صفات حيوية أو وراثية ، ومن خلال الخبرات الأسرية والتراث الثقافي للآباء والأمهات ، كما تتأثر صحة الطفل بالبيئة الداخلية والخارجية حتى قبل مولده ويعتمد ذلك على الظروف المادية والاجتماعية للوسط الذي تعيش فيه الأسرة متمثلا في الإسكان والغذاء والحالة الصحية بالإضافة للعطف والحنان الذي يجب أن يتمتع به الأبناء في الأسرة .

إن القراءة السوسيولوجية للتخطيط العائلي تبدأ بمعرفة أنظمة التصورات المدركة والمتوافقة مع البنى الموضوعية اجتماعيا في سياق كهذا يصبح البحث عن تحليل الشرط

التاريخي للأسرة واقعيا وموضوعيا، غير مكتَمل عبر النسق المادي المدعوم بذلك النوع من التفسير لقوة العامل الاقتصادي وانتظام الإنسان بوصفه قوة عمل في سياق العلاقات الاجتماعية، إذ يحتاج التحليل أيضًا إلى فهم قابلية المجتمعات والأفراد وبالأخص المجتمع المحلي الريفي للبقاء والتطور عبر البنى الثقافية والذهنية أيضا، لأن نمط الحياة الريفية أو الممارسات الفردية في الريف هي محصلة تفاعل العلاقات الاجتماعية مع المكونات الثقافية وبذلك تصبح مفاهيم مثل القيم والمعتقدات العادات والتقاليد، الرموز والإشارات، والمنتجات العقلانية الأخرى، ضرورة لا غنى عنها للإحاطة بمحددات ومتغيرات التخطيط العائلي في الأسرة الريفية وارتباطه بالقيم الاجتماعية.

لذلك فإن للتخطيط العائلي له تأثيرات فاعلة في نسق القيم الاجتماعية للأسرة الريفية لما لها من خصوصيات اقتصادية واجتماعية وثقافية تميزها عن الأسرة الحضرية، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على البحث في كيفيات تأثير التخطيط العائلي في بعض القيم الاجتماعية للأسرة الريفية، وذلك من خلال الخوض في دراسة قيمة الزيادة في الإنجاب والإكثار منه قيمة الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث، قيمة نظام تقسيم العمل الاجتماعي داخل الأسرة الريفية، وقيمة التربية من خلال الرفع من كفاءة الأولاد ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات.

وفي ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول، أولهم خصص للبناء المنهجي للبحث و أربع فصول للإطار النظري، بالإضافة إلى فصلين خاصين بالجانب الميداني للبحث أحدهما يعالج الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، والآخر يتضمن عرض وتحليل البيانات الحقلية وتفسيرها، وكذا مناقشة النتائج، أما ميدان الدراسة فكانت قرية تيفران الريفية التابعة لبلدية سفيان ولاية باتنة.

بالنسبة للفصل الأول فقد خصصناه للبناء المنهجي للدراسة، أي ما يتعلق بالإطار الأكثر تجريدا فيها والمتضمن للإشكالية والأهداف والدراسات السابقة الأجنبية والجزائرية وبتعيين موقع دراستي من بعض هذه الدراسات، ثم صياغة الفرضيات التي احتوت على فرضية عامة وأربع فرضيات جزئية تغطي كل منها جانبا من جوانب الموضوع، وأخيرا ختمنا الفصل بتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة نظريا وإجرائيا باعتبارها أداة للتحليل في البحث.

الفصل الثاني تعرضنا فيه للتخطيط العائلي كمدخل سوسيوديمغرافي من خلال تاريخه وبالأخص في الجزائر وأهميته وفوائده، كما تطرقنا إلى العوامل المساعدة التخطيط العائلي بالإضافة إلى وسائله وموقف الدين الإسلامي منه، وختمنا الفصل بعرض النظريات السكانية التي لها علاقة بالتخطيط العائلي حيث اعتمدت هذه الدراسة على إطار نظري متعدد المداخل.

أما الفصل الثالث فقد قمنا بمقاربة سوسيولوجية للقيم الاجتماعية من حيث سياق التداول وذلك من خلال رصد تعريفات حول القيم الاجتماعية ومصادرها وطبيعتها بالأخص في المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى التطرق لخصائص القيم الاجتماعية ووظائفها وأهميتها في المجتمع وتمفصلها بين التأصيل والتحديث في المجتمع الجزائري، أين ختمنا الفصل بتبيان العلاقة بين القيم الاجتماعية والتخطيط العائلي.

بينما خصصنا الفصل الرابع لدراسة الأسرة الريفية من مدخل سوسيوأنتروبولجي من خلال التطرق إلى المجتمع المحلي الريفي كإطار لفهم الأسرة الريفية، ثم تحديد خصائصها وموقعها في ظل التحديث وملامح التغير الاجتماعي، فدراسة الأسرة الريفية الجزائرية بالإضافة إلى تحديد الصلة العلائقية بين الأسرة الريفية والتخطيط العائلي وكذا القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية.

في حين تناول الفصل الخامس مسألة الربط بين متغيرات الدراسة حيث أخذ عنوان " التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية في الأسرة الريفية" من خلال بحثه في القضايا الأساسية للموضوع كالتخطيط العائلي والقيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب، والتخطيط العائلي و قيمة الزيادة في الإنجاب، وكذا علاقته بقيم تفضيل الذكورة، ثم صلته بتغير نسق الدور والمكانة الاجتماعية للمرأة الريفية، وأخيرا بدوره في ترقية التربية الاجتماعية للأبناء والرفع من كفاءتهم الاجتماعية.

أما الفصل السادس فقد عرضنا الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، حيث حددنا فيه مجالات الدراسة الثلاثة وأهم المناهج والأدوات المستعملة في جمع البيانات، هذا فضلا عن تحديد مجتمع البحث ومفرداته باستخدام طريقة المسح الشامل.

في حين شكل الفصل السابع محور الدراسة الميدانية، إذ تم فيه عرض وتحليل البيانات الميدانية التي حصلنا عليها من مفردات مجتمع البحث وكذا تفسيرها في ضوء الفرضيات المطروحة والإطار النظري المعتمد، هذا وصولا إلى استخلاص النتائج وتوضيح دلالاتها بالنسبة لأهداف الدراسة .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولا- إشكالية الدراسة.

ثانيا- أهمية الدراسة.

ثالثا- أسباب اختيار الموضوع.

رابعا- أهداف الدراسة.

خامسا- الدراسات السابقة.

سادسا- فرضيات الدراسة.

سابعا- مفاهيم الدراسة.

أولا- إشكالية الدراسة:

يُعد التخطيط العائلي والحركية الاجتماعية للإنجاب من أبرز المواقف وأنماط السلوك التي تظهر أثر العوامل الثقافية والاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية التي تتدخل في سلوك الفرد ومقرراته ومواقفه، وإن توضيح ذلك التفاعل وإبراز مدى عمق التأثير الذي تحدثه تلك العوامل في التخطيط العائلي بهدف إظهار المحددات الحقيقية لحجم الأسرة وتحديد الكيفية التي يمكن لها تعديل بعض أنواع السلوك والاتجاهات بما يتوافق مع ظروف الأسرة والمجتمع ومع السياسات السكانية التي تخدم أغراض التنمية والتقدم.

في المقاربة الأولية لمسألة التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية في الأسرة الريفية تكون السوسيولوجيا حاضرة ومعها كل أدوات وعي الذات والمجتمع، وإعادة إنتاج أدوات السيطرة على العلم الذي تكتشفه ، مع أن قضية التخطيط العائلي محكومة ببعدها المحلي أولا، إلى أنها تظل تحتاج الى رؤية واسعة لوضعها في السياق المجتمعي والمحلي، لكن منهجية التناول السوسيوديموغرافي ومحددات السلوك الإنجابي للمرأة الريفية وجدل التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية تفرض مقاربة الواقع في سياق بنائه التاريخي فلا نخوض به في مجال الايدولوجيا وحضور الذات وحدها، كما لا نُدرجه حبيس التجربة الإمبريقية فقط، إنما يأتي تناول متغيرات التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية هنا مختلفا عن تقليد حصر التناول في أبعاده الاجتماعية والديموغرافية إذ تحضر سوسيولوجيا التناول لتنظيم الأسرة، تقسيم العمل الاجتماعي ، الرفع من كفاءة الفرد الاجتماعية والقدرة على تحمل مسؤوليات المجتمع وكذا التعليم وتأسيسه لجملة عوامل ثقافية –تاريخية – تشترك مع ثقافة المؤسسات العائلية والمجتمعية في تحديد ورسم متغيرات القيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب، كما أن وعي القيم الاجتماعية بمتغيراتها وأفعالها الثقافية والاجتماعية تجعل التناول السوسيولوجي يحتاج إلى اكتشاف أثر كل هذه العوامل حيث تحيلها إلى العلم وتعيد إنتاج أدوات وعيها والسيطرة عليها.

يظل التحكم بأفعال المرأة الإنجابية أو سلوكها الإنجابي رهنا بانتقالها من دائرة الاقتصاد الأسري الاستهلاكي الذي ينتج أفعالها المخصبة بيولوجيا إلى الاقتصاد الأسري الإنتاجي الذي يرتقي بأفعالها إلى الإنتاج الثقافي والتاريخي الواعي والعقلاني ، فتصبح هنا

قاعدة الاستثمار في الرأسمال البشري –رجلا كان أم امرأة – هو الضمان الحقيقي للمستقبل حيث يصبح التواصل مع المرأة فاعلا بذلك القدر الذي يتطلبه التطور الاقتصادي والاجتماعي منها لإثبات كيانها وحضورها كإنسانة وكعاملة ومنتجة.

إن الظواهر والمعطيات السوسيو أنتروبولوجية مثل السلوك الإنجابي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية لم تكن لتحضى بمثل هذه الأهمية لو أنها مجرد تعبير عن قرارات فردية –واعية أو غير مسؤولة– لكن القراءة السطحية والتناول الكمي المؤسساتي لهذه المؤشرات يختزلانها إلى الفردانية ويتجاهلان رؤيتها في سياق سوسيولوجيا الثقافة التي تنظمها ، إن أسئلة بحجم متغيرات الثقافة الإنجابية والعوامل المؤثرة في القيم الاجتماعية تحتاج الى سوسيولوجيا معرفة الواقع، وتحليل أبنيته المختلفة مثلما هو الشأن للأسرة التي تعد من أهم الجماعات التي عرفتها الإنسانية وأقدمها ، وإذا كان لكل مجتمع سماته الخاصة ولكل فرد شخصيته المتميزة فإن لكل أسرة خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية ، وبذلك يحق لنا أن ننظر للأسرة على أنها وحدة اجتماعية تتفاعل مع أفرادها ، فهي ليست المجتمع وهي في نفس الوقت ليست الفرد ، ومن هذا المنظور تكون الأسرة إحدى الوحدات الأساسية في البناء الاجتماعي، والتي تتميز عن السمات الشخصية للفرد من ناحية، وتتميز عن المجتمع التي تعيش فيه من ناحية أخرى.

إن محاولة الخوض في أدبيات سوسيولوجيا السلوك الإنجابي للأسرة يستوجب أن ننظر إلى الأسرة على أنها جماعة اجتماعية لها من الخصائص والسمات ما يميزها عن الجماعات الأخرى هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان الأسر تختلف عن بعضها البعض في كثير من السمات والخصائص، ومن منظور التفاعلية الرمزية فان الفرد يكتسب مفهوم الذات والهوية من خلال التفاعل الاجتماعي ، لأن النظرة إلى الأسرة باعتبارها جماعة اجتماعية أو مجموعة من الهويات المتفاعلة دفعت كثيراً من المختصين بدراسة الأسرة إلى إثارة مجموعة من التساؤلات مثل: ما هي العملية التي من خلالها يكون لأفراد الأسرة الواحدة نظرة مشتركة للمجتمع ككل –من خلال مجموعة من الأهداف والقيم والعادات والمعايير – ومهما يكن فإن الوعي الفردي يتشكل في أسرة الوعي الاجتماعي ، دون التقليل من قدرة الأنساق الأخرى وخاصة السوسيواقتصادية، ولكن بشرط أن لا تفهم بأنها تحدث آثارها بشكل آلي فتختزل الحقيقة الذاتية للعالم الاجتماعي إلى الحقيقة الموضوعية للعالم.

إن وعينا بالمعرفة السكانية هو أكثر من كونه نتاج التناول الكمي –المؤسساتي ، بل نتاج البحث عن انتظام الواقع حيث تحتل الملاحظة حيزها التداولي، إنه تناول سوسيولوجي يعتمد مشروعية الكشف عن تجربة لا يتحرك الأفراد داخلها دائما بقرارات واعية بقدر ما تدفعهم معارفهم الاجتماعية للانتظام في سياق تاريخي–مجتمعي، ومن هنا فإن سوسيولوجيا التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية (الإنجاب، عزوة الذكورة، تقسيم العمل الاجتماعي المؤسسة العائلية، وتحسين نمط الحياة الاجتماعية) تحيل الرقم الإحصائي المتعلق بسلوك المرأة وممارساتها لأفعالها وثقافتها إلى الرأسمال الاجتماعي في النهاية، وكما يقول الباحث الاجتماعي **شوتز(shutz)** فإن القضية الأساسية هنا هي " تطوير منهج شامل يمكن من خلاله معالجة المعاني الذاتية للأفعال الاجتماعية بطريقة موضوعية "[1].

فالأسرة مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقات قرابة يتأثرون ببعضهم البعض قيماً وأنماطاً سلوكية تجاه مختلف القضايا ، ولعل السلوك الإنجابي إحدى القضايا التي تتأثر بسمات وخصائص الأسرة الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية . ومن المسلم به أن ظاهرة الإنجاب ظاهرة بيولوجية إلا أن الإنسان حاول بوسائله المختلفة وبقدراته المتعددة أن يتحكم في هذه الظاهرة ويكيّفها حسب رغباته وميوله إلى حد كبير، ممتنعاً عن الزواج حيناً، مؤخراً سن الزواج حيناً آخر ، لاجئاً إلى وسائل منع الحمل في أحيان أخرى وذلك من أجل تقليص حجم أسرته ، ومن جهة أخرى متزوجاً في سن مبكرة ، ولاجئاً إلى الطب في معالجة العقم أو ضعف الإنجاب من أجل زيادة حجم الأسرة ، ولعل البواعث التي تعمل على تقليص أو زيادة عدد الأطفال هي ميوله واتجاهاته التي تشكلها إلى حد ما ثقافة مجتمعية ضمن إطار القيم الاجتماعية وإلى حد كبير خصائص المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والتي تحددها بنسبة كبيرة أسرته .

من خلال هذا الطرح قام عدد من الباحثين الاجتماعيين بدراسة العلاقة بين التخطيط العائلي في المجتمعات الريفية والقيم الاجتماعية ، فلاحظوا أن هذه الظاهرة تواكب التغيرات في الظروف الاجتماعية كاختلاف فعاليات الإنسان وبداية انتشار النزعة الفردية، واهتمامه المتزايد بالترف و دخول المرأة مجال العمل وشيوع التعليم وإجباريته والنظرة العقلانية نحو الحياة، لأن الفرد حسب ما جادت به الدراسة يستطيع فقط الارتقاء إلى درجات أعلى السلم

1 – مصطفى الخشاب: **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1985، ص95.

الاجتماعي عندما يكون لديه عدد اقل من الأطفال فانتشار النزعة الفردية والرغبة في تحسين الوضع الفردي والعائلي في المجتمعات المتقدمة أوجد حسب القائمين بالدراسة، جواً فكرياً ساعد على التخطيط العائلي من خلال تنظيم السلوك الإنجابي.[1]

إن القراءة السوسيولوجية لسلوك المرأة الإنجابي تبدأ بمعرفة أنظمة التصورات المدركة والمتوافقة مع البنى الموضوعية اجتماعيا، إذ يحتاج التحليل أيضا إلى فهم قابلية المجتمع والأفراد للبقاء والتطور عبر البنى الثقافية والذهنية أيضا، لأن نمط الحياة أو الممارسات الفردية هو محصلة تفاعل العلاقات الاجتماعية مع المكونات الثقافية، وبذالك تصبح مفاهيم مثل القيم والمعتقدات، العادات والتقاليد، الرموز والإشارات، والمنتجات العقلانية الأخرى ضرورة لا غنى عنها للإحاطة بمحددات ومتغيرات التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية في الأسرة الريفية، ولذلك يبدو أن منظومة الثقافة الاجتماعية تتيح تمثلا للمجتمع في الوعي الفردي يتمايز فيه الرجل عن المرأة قليلا، فترتفع الخصوبة عند المرأة الغير متعلمة والماكثة بالبيت لأنها تستمد دورها ومكانتها الاجتماعيين داخل الأسرة عن طريق الزيادة في الإنجاب، فيما تنخفض الخصوبة عند المرأة المتعلمة الجامعية لأنها ترى في تعليمها وعملها سبيلا لتحقيق ذاتها ، أما بالنسبة للرجل فإن دائرة تمثله للتعليم ومن ثم لنوعية السلوك الإنجابي تظل أقل من المرأة مما يدل على أن تعلم المرأة ينعكس مباشرة في دائرة وعيها لأفعالها بسرعة وفعاليتها أكثر من الرجل، أي أن قدرتها في الانتقال من سوسيولوجيا التعليم الى سوسيولوجيا الثقافة تتجاوز قدرته وتحديدا فيما يتعلق بقراراتها المتعلقة بجسدها وكينونتها ، ولو أخذنا بمبدأ التفسير الوظيفي لممارسة الرجل وانطلقنا من وظيفة الرجل الاجتماعية وريادته في السلطة العائلية لأدركنا أن جملة التصورات القيمية و الثقافية تظل ماثلة بقوة أكبر حتى لو خضعت للصراع بين الرموز التقليدية وبين إبداعات العقل والوعي بأفعاله ، ذلك أن المؤسسة العائلية ممثلة بالرجل وتملك بيدها سلطة معترفا بها اجتماعيا من خلال جملة التصورات والإدراكات عن هذه السلطة التي قد تمثل بقيمة الذكورة وبتقدم الرجل على الأنثى، هذه الخاصية المدركة اجتماعيا والمتمثلة بحضورها في البنى الموضوعية والممارسات الاجتماعية هي ما يطلق عليها – بالرأسمال الرمزي– التي تملكه السلطة أيا

1- يونس حمادي ، **مبادئ علم الديمغرافيا** ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق، 1985، ص68 .

كانت ، وبالتالي فالمسألة تبقى مشروطة برغبة الأسرة في تعليم المرأة ودفعها للعمل، فيتأخر الزواج وتتباعد فترات الإنجاب فترتقي ممارسات المرأة وتتحرر من العنف الرمزي الذي تمارسه الأسرة التقليدية وفق منظومة المجتمع الأبوي الفكرية والقيمية التي تؤمن بمشروعية الإكثار من الإنجاب ، أما دور المؤسسة العائلية المنحازة للنمطية في إنجاب الذكور فيظهر من خلال تركيبة النظم الاجتماعية في البلدان العربية التي تنحاز للنماذج التي تقدمها لأدوار كل من الرجل والمرأة، الأمر الذي يؤدي إلى عملية برمجة للأطفال يجعلهم يؤمنون بأن الإناث هن الجنس الأقل قيمة، وتترسخ هذه القيم في حياتهم اليومية سواء في العائلة أو مكان العمل أو الوسط الاجتماعي.

إن قضية نهج الأسرة الريفية لسياسة التخطيط العائلي في المجتمع الريفي الجزائري لا يعني مجرد أداة أو تقنية لضبط ومراقبة النسل ، بقدر ما يعد مؤشرا أساسيا على تغير القيم الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة ، تلك القيم التي كانت تؤسس للإنجاب وترفعه إلى مستوى القداسة، والتي لم يكن وجودها اعتباطيا بقدر ما كانت تجد مبرراتها انطلاقا من العادات والتقاليد ومن الثقافة الشعبية ، كما أن الظروف التاريخية هي نفسها ساعدت على تأسيس منظومة اجتماعية و ثقافية وقيمية تدعم الإنجاب وتشجع الإكثار من النسل، هذه الثقافة أطرت الإنجاب وجعلته داخل ثقافة مشيئية أي أنه خاضع للمشيئة الإلهية، لكن التحولات التي عرفها المجتمع الريفي الجزائري من قبيل تقسيم الأرض وتفتت البنية الاقتصادية التقليدية التي لم تعد تسمح بتوفير القوت للجماعات المنزلية الكبيرة ، دفعت بأفراد الأسرة إلى امتهان واحتراف أعمال خارج المجال الفلاحي، مما ساهم إلى تحقيق انفصال اقتصادي بين الفرد والأسرة ، كما أن توفير الدولة الجزائرية لعدة خدمات جعلت الفرد يبقى في منأى عن الأسرة، ولعبت أيضا وسائل الإعلام دورا أساسيا في دخول قيم اجتماعية جديدة إلى الوسط الريفي، الشيء الذي حوّل المجال الريفي من مجال مغلق إلى مجال مفتوح على قيم التحديث والتمدن، وكانت أولى نتائج هذا الانفتاح هو تغير المحددات النظامية الخارجية التي دفعت بالأسرة الريفية إلى إعادة النظر في مجموع القيم التي كانت تؤطر وتقنن سلوك الزواج مما كان له انعكاس على السلوك الإنجابي، وأيضا كان لانخراط شباب الريف في العمل المأجور وضيق الموارد وتطلع السكان للهجرة ، وللعيش الحضري تأثيرات على الإنجاب أين يتضح من خلال عدد الأبناء المرغوب فيهم، حيث بدأت تشعر الأسرة الريفية

الجزائرية بضرورة تقليص حجمها عن طريق اعتمادها لسياسة تنظيم النسل، فالأسرة لم تعد محتاجة للسواعد مثلما كان مطروحا في السابق، فالإنجاب في المجتمع الريفي الجزائري تتحكم فيه اعتبارات اقتصادية بالأساس فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية الثقافية والقيمية المتعلقة بالإنسان الريفي، فالعوامل الأكثر تأثيرا في ارتفاع أو انخفاض معدل الإنجاب في المجتمع الريفي الجزائري تعود إلى ما هو اقتصادي و اجتماعي وأسري، و ما يرتبط بها من قيم ومعتقدات وأنماط سلوك، في سياقها تتواجد قوى محافظة متشبثة بالاستمرار ومقاومة للتغيير وفي الوقت نفسه دواعي وإمكانات تعديل هذا التوجه، إن لم نقل تحقيق تغيير نوعي في السلوك الإنجابي.

فالتحولات الحاصلة في مجتمعنا الراهن والمتعلقة بعمل المرأة خارج البيت، أو بتمدرس الأنثى ، أو بتجسيد البنت لنوع من التأمين المستقبلي لحظة احتياج الآباء لدعمها، أو بمدى قبول الزوجات والأزواج لموانع الحمل دفعت بالأسرة الريفية إلى تبني تصورات اجتماعية أكثر واقعية وتفتح، كما أن الخطاب المدرسي والإعلامي عمل على نشر وترسيخ المفاهيم المرتبطة بالعقلنة والتخطيط والتدبير، من شأن ذلك أن يساهم في ترسيخ موقف اجتماعي إيجابي من تنظيم الأسرة.

إن كل هذه التغيرات الحاصلة على هذه المستويات تسير في اتجاه التقليص من معدل الخصوبة في المجتمع الريفي الجزائري، اعتبارا للتطور الحاصل في بنية القيم وفي نظام الاقتصاد، ونظرا للتطورات المتسارعة في وسائل الإعلام فإن قضية التخطيط العائلي أصبحت حقيقة اجتماعية فرضت متغيراتها في المجتمع الريفي الجزائري على العموم والأسرة الريفية على وجه الخصوص في ظل منظومة من القيم الاجتماعية التي يزخر بها الريف الجزائري مما يجعل الباحث يلجأ إلى طرح الإشكالية التي تفرض عناصرها وهي :

كيف يؤثر التخطيط العائلي على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية ؟

من خلال متغيرات بعض القيم الاجتماعية التي لها علاقة بالسلوك الإنجابي كتفضيل إنجاب الذكور، الإكثار والزيادة من الإنجاب، تقسيم العمل الاجتماعي، الرفع من كفاءة الفرد الاجتماعية، تحسين نمط الحياة الاجتماعية.

ثانيا- أهمية الدراسة:

لاشك أن السوسيولوجيا من العلوم التي تقارب أوضاع الفرد وعلاقته بالآخرين سواء من حيث وضعه الاجتماعي والاقتصادي أو تصوراته وتمثلاته الأسرية ودورها في البناء الاجتماعي.

فمقاربة موضوع "التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية" يندرج ضمن السياق المجتمعي وديناميته ، أي رصد الثوابت والمتغيرات في هذه القضية المجتمعية وذلك لما لهذا الموضوع من الأهمية و الأثر البليغ في ترسيخ البنيات التقليدية والقيم الاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري أو تغييرها، حيث لا تختلف أهمية البحث في مسألة دراسة السلوك الإنجابي للأسرة عن دراسة أية ظاهرة اجتماعية أخرى من حيث كونها مسألة اجتماعية تتعدى نطاق الزوجين وأفراد الأسرة إلى أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية عامة ومن حيث امتداد المواقف والمفاهيم والاتجاهات المحيطة بالمسألة الإنجابية التي أصبحت موضوع المجتمع، وزيادة الإنجاب قد أثرت على السياسات التنموية حاضرا و مستقبلا ما نبه المجتمع إلى ضرورة رسم سياسات سكانية رشيدة توازن بين معدلات النمو السكاني ومعدلات الإنتاج والنمو الاقتصادي والمتمثلة في التخطيط العائلي.

هناك عوامل تؤثر في السلوك الإنجابي لدى الأسرة الريفية منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو ثقافي كالقيم الاجتماعية التي تشير إلى تصورات معينة يرغب فيها الناس، كما أن نسق القيم في المجتمع الريفي هو الذي يحدد العدد المناسب من الأطفال والنوع المفضل (ذكور أم إناث)، والقيم الاجتماعية الخاصة بالإنجاب والطفولة، تقسيم العمل الاجتماعي باعتبار أن الأطفال يعبرون عن الدور والمكانة الاجتماعيين للمرأة الريفية، وكذلك تربية الأولاد من خلال الزيادة من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية، واتجاه المجتمع الريفي نحو اشتغال المرأة خارج المنزل وأي الأعمال يستحسن أن تشتغل بها وغيرها، وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج تأثير التخطيط العائلي على بعض القيم الاجتماعية ومتغيراتها في المجتمع الريفي الجزائري، لأن معظم الدراسات والبحوث التي خاضت في هذا المجال خاصة منها السوسيولوجية وحتى السوسيوديمغرافية تناولت علاقة تأثير القيم الاجتماعية على التخطيط

العائلي باعتبارها- القيم الاجتماعية- محددات للسلوك الإنجابي ومتغيرات مرتبطة بالإنجاب ومن منطلق أن التخطيط العائلي أصبح حقيقة اجتماعية و فرض عناصره في المجتمع الريفي الجزائري فهنا تكمن الأهمية في التناول السوسيولوجي لحيثيات هذا الموضوع.

ثالثا- أسباب اختيار البحث:

- الرغبة في تناول موضوع التخطيط العائلي تناولا سوسيولوجيا وتبيان كيفية تأثيره على القيم الاجتماعية خاصة في الأسرة الريفية وفي ظل العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم التقليدية التي تسود المجتمع الريفي الجزائري.

- نقص الدراسات الاجتماعية التي تعالج علاقة تأثر القيم الاجتماعية للأسرة الريفية وتغيرها بفعل نهج برنامج التخطيط العائلي في مجتمع ريفي جزائري له العديد من الخصوصيات ومعظم الدراسات التي تناولت موضوع علاقة التخطيط العائلي بالقيم الاجتماعية صبت اهتمامها وتحليلها على دور القيم الاجتماعية في تغير السلوك الإنجابي أو في مجال المحددات والعوامل الاجتماعية المتعلقة بالتخطيط العائلي، وجل هذه الدراسات تمت في الأوساط الحضرية بعيدا عن المجتمع الريفي.

- إن أغلب الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع التخطيط العائلي وعلاقته مع مختلف المتغيرات جاءت في المجال الديموغرافي أو الاقتصادي بعيدا عن التناول السوسيولوجي.

- حاجة المجتمع الريفي الجزائري إلى الدراسات العلمية المعمقة خاصة منها السوسيولوجية فيما يتعلق بحركية وديناميكية نسقه القيمي والثقافي من جراء استهداف البرامج الإنمائية للريف الجزائري كالتخطيط العائلي وبخاصة العلاقة التفاعلية بينهما.

- الرغبة في مواصلة البحث في مجال التخطيط العائلي وثقافة الإنجاب في المجتمع الجزائري باعتبار أن الباحث تناول دراسة موضوع التخطيط العائلي في الأسرة الحضرية من خلال مذكرة الماجستير حيث أراد الاستمرار للبحث في نفس المجال والتعمق في قضايا التخطيط العائلي ومتغيراته وعلاقته التأثيرية في القيم الاجتماعية ولكن في هذه الدراسة عند الأسرة الريفية لما تمتاز به من خصوصيات.

- توفر المادة العلمية الكافية لانجازه والمتمثلة في الكتب ، البحوث ،الدراسات ، المعاجم والدوريات حيث يعتبر هذا العنصر عاملا و شرطا أساسيا يجب على الباحث أن يضعه نصب عينيه عندما يقدم على اختيار موضوعه.

رابعا- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن عدة قضايا من أهمها:

- التعرف على أهم الميكانيزمات التي يؤثر من خلالها التخطيط العائلي على بعض القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية.

- الوقوف على الاتجاهات والقيم الاجتماعية المتعلقة بالتخطيط العائلي باعتبارها الإطار المعرفي الذي يوجه السلوك الإنجابي وتوضيح علاقة التأثر به.

- اختبار صحة النظرية القائلة بأن القيم الاجتماعية المرتبطة بالسلوك الإنجابي في الريف الجزائري تغيرت بتطبيق الأسرة الريفية للتخطيط العائلي.

- تحديد الأهمية السوسيولوجية لعلاقة التأثير بين التخطيط العائلي وبعض القيم الاجتماعية ومتغيراتها في المجتمع الريفي الجزائري من خلال التناول السوسيولوجي لهذا الموضوع ومعه كل أدوات وعي الذات والمجتمع.

- محاولة فهم قابلية المجتمع الريفي الجزائري للبقاء والتطور عبر البنى الثقافية والذهنية لأن نمط الحياة أو الممارسات الفردية هو محصلة تفاعل العلاقات الاجتماعية مع المكونات الثقافية، وبذالك تصبح مفاهيم مثل القيم والمنتجات العقلانية الأخرى ضرورة لا غنى عنها للإحاطة بمحددات ومتغيرات موضوع التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية في الأسرة الريفية الجزائرية.

- السعي جاهدا للوصول إلى نتائج عن طريق البحث النظري و الدراسة الميدانية التي تفيد في الإجابة على التساؤلات المطروحة وفي تفسير القضايا الغامضة حول تأثير التخطيط العائلي ومتغيراته على بعض القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية والمتمثلة في (الزيادة في الإنجاب والإكثار منه، الرغبة في إنجاب الذكور، تقسيم العمل الاجتماعي، تربية الأولاد) وتوضيح علاقة التأثير.

خامسا- الدراسات السابقة :

للدراسات السابقة أهميتها العلمية والمنهجية لأنها تساعد الباحث العلمي على إلقاء الضوء على المشكلة أو الموضوع المطروح للبحث، وتمكنه من التعرف على أهم المناهج والوسائل والفرضيات التي استعملها الباحثون في دراساتهم والتعرف على الأهــداف والنتــائج التــي توصلت إليها هذه الدراسات ومقارنة بما ستتوصل إليه دراسته .

1-دراسات في المجتمعات الغربية:

أ/الولايات المتحدة الأمريكية:

قام بهذا البحث كل من **فريدمان** (FRIDMAN) و**ولبتون** (WELPTON) و**كامبل** (CAMBEL) عام 1962[1] والذي أجري في الولايات المتحدة الأمريكية لحوالي 2713 امرأة أمريكية، كان الموضوع يدور حول الإنجاب (إجهاض، عقم، استعمال وسائل منع الحمل) وكذلك آرائهن ومواقفهن حول التخطيط العائلي، وكانت المرة الأولى التي يطبق فيها مثل البحث على عينة تمثيلية لمجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعتمد هذا البحث في الدراسة على التقنيات التالية: (العينة القصدية، استجوابات، طريقة تصنيف النساء حسب إنجابهن وحساب الاحتمالات).

أما أهداف الدراسة فكانت كالتالي:

- دراسة الحجم المستقبلي للأسر على أمل التنبؤ بآفاق السكان على أسس صلبة.
- وصف الفوارق في السلوك بين مختلف الجماعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- التحقق من الفرضيات حول العلاقات بين مختلف المتغيرات الاجتماعية والسلوك الإنجابي.

وكانت النتائج كالتالي:

- فيما يخص استعمال وسائل منع الحمل، كشف البحث بأن أغلبية الأزواج يلجأون على الأقل إلى طريقة واحدة، ولكن هناك بعض التغيرات فيما يخص القرارات حول الحجم المرغوب فيه.
- رغبة الأغلبية الساحقة من العينة في عدد الأطفال، يقع بين 2 إلى 4 أطفال.

[1].GHYSLAINE NEILL: **Familles entre planification familial et régulations sociales**, univ de Montréal Canada,1987,PP:32-38.

- حجم الأسرة يتغير مع المركز الاجتماعي والظروف الاقتصادية والاجتماعية والدين.
- هناك عدد قليل من العينة ترغب في زيادة أطفال أكثر مما عندها.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة بالغة الأهمية من حيث الأدوات المنهجية المستعملة ونوعيتها وطريقة استخدامها التي تفيد الباحث في دراسته هاته، بالإضافة إلى اشتراك الدراستين في بعض الأهداف من شأنه فسح مجال معرفي واسع للاستفادة من هذه الدراسة في قضايا متعددة كالحجم المستقبلي للأسرة، الفوارق في السلوك بين مختلف الجماعات الاجتماعية والثقافية وتفاعلاتها، العلاقة بين مختلف المتغيرات الاجتماعية والسلوك الإنجابي، كما أن نتائج الدراسة المتوصل إليها في هذه الدراسة الأمريكية تساعد الباحث في اختبار الفرضيات التي سيطرحها في دراسته، وكذا مناقشة النتائج التي سيتوصل اليها الباحث في بحثه هذا.

ب/ انجلترا:

هي دراسة للباحث الانجليزي **روانتري** (ROWENTRY)، هدفها دراسة سلوك ومواقف الأفراد اتجاه التخطيط العائلي في انجلترا[1]،وقد تقرر إجراؤه من طرف منظمة تدعى بلجنة البحوث السكانية (POPULATION INVESTIGATION COMMITE) وقد شملت هذه الدراسة حوالي 3000 شخص من الجنسين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 59 سنة منهم 650 شخصا غير متزوج، و2350 شخص متزوج ، وكانت فترة هذه الدراسة ممتدة من ديسمبر 1979 إلى مارس 1980، وقد استعانت الدراسة بطريقة سبر الآراء لإجراء العملية ، كما أن التحليل المطبق على هذه الفئات قد تم بدلالة الجنس، الطبقة الاجتماعية والدين ...الخ .

قد أظهرت نتائج البحث أن تطبيق وسائل منع الحمل مستوعب بسهولة أكبر عند الأجيال الحديثة والموافقة بدون تردد عند الرجال أكثر من النساء وعند البروتستانت أكثر من الكاثوليك كما أنها أكثر عند الزوج الذي يمارس وظيفة غير يدوية وذي كفاءة.

---

[1]- PAUL A DAVID. WARREN C SANDERSON: **cohort parity analysis and fertility transition dynamics – reconstructing historical trends in fertility control from a single census**- population studies vol 44, no 3, great Britain, November 1990 ,p-p: 421-445.

كما أن الباحث يرى أن نتائج هذه الدراسة تساعده في اختبار فرضيات البحث خاصة موقف الأسرة الريفية من التخطيط العائلي بالإضافة إلى أنها تفيده في معالجة قضية وسائل التخطيط العائلي.

2- دراسات في المجتمعات العربية:

أ / المغرب:

قام كل من الباحثين المغربيين في علم الاجتماع **مختار الهراس** و **إدريس بن سعيد** [1] بدراسة عنوانها " الثقافة والخصوبة، دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب " في عام 1993 بمدينة الرباط والريف المغربي بالمملكة المغربية، وهي دراسة مسحية ميدانية.

أهداف الدراسة:

- محاولة الإجابة عن اهتمام وتساؤلات الباحثين لما لاحظاه من تحول في وضعية المرأة والعائلة ونزوح الريفيين إلى الحضر، إذ كانت نسبة الحضريين في بداية الستينيات تمثل (30%) وفي منتصف التسعينيات (91%) .

- معرفة أثر النزوح على وضع المرأة وعملها وقيمها، واثر ذلك على النمو الديموغرافي وفي خصوبة المرأة.

إشكاليات البحث وتساؤلاته الكبرى:

- هل السلوك الإنجابي تفاعل مجموعة عوامل اقتصادية وأسرية وعقائدية ودينية وثقافية ضمن مسار تاريخي يحدد خلالها موقفه من السلوك الإنجابي؟ وينتج عن هذا التساؤل ما يلي :

أولا- الإسلام يملي موقفا على الرجال والنساء نحو الخصوبة.

ثانيا- الثقافة تشمل الممارسات والمواقف في الحياة ولها تأثير في الخصوبة.

ثالثا- وضعية المرأة والعائلة وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية تحدد اتجاهها نحو الخصوبة.

1- مختار الهراس و إدريس بن سعيد: **الثقافة والخصوبة – دراسة في السلوك الانجابي بالمغرب** – ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.

أما فرضيات الدراسة فكانت غير مصاغة بدقة وقد استخلصها الباحث من سياق اللفظ وكانت موزعة على عدة صفحات، وهي كما يلي :

الفرضية الرئيسية: تتمفصل وتتفاعل المكونات السوسيوثقافية لتؤثر في السلوك الإنجابي بالمغرب.

الفرضيات الفرعية: - التأثر بالخطاب الديني يؤثر على الخصوبة.

- الرغبة في إنجاب الذكور يزيد في خصوبة المرأة.
- الزواج المبكر يرفع خصوبة المرأة ويكثر الإنجاب.
- البيئة الريفية لها دور في زيادة خصوبة المرأة.
- انتشار الأسرة الممتدة يشجع على الإنجاب ويرفع من خصوبة المرأة.

لم يحدد الباحثان مفاهيم الدراسة سواء ما تعلق بمعنى تنظيم الأسرة أو بمفهوم الصحة الإنجابية، ربما يعتقدان أنهما يخاطبان الأوساط الثقافية العليا ببحثهما ولا يحتاج ذلك إلى تحديد لمفهوم تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية لتعامل هذه الأوساط مع بحوث من هذا النوع.

أما عينة ابحث فقدرت بـــ :(400) أسرة نصفها من مدينة الرباط والنصف الثاني من الريف المغربي بإقليم (شفشاون وتنقوت وبني أحمد الشرقية) من الذكور والإناث التي تتراوح أعمارهن بين (16-49) سنة, وكانت العينة مقصودة, فقد تم اختيار الفئات الأقل دخلا والأكثر فقرا من الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى لتأثرها بالخطاب الديني - حسب قول الباحثين - كما أن الخصوبة تهم الباحث.

أما نوع المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي بالاعتماد على المسح الميداني بالعينة المقصودة .

أما الأدوات المستخدمة فهي الاستبيان بالمقابلة الفردية وقد تم ترميز الأسئلة ومعالجتها إعلاميا, كما تم الاستعانة بذوي الخبرة في مجال البحوث لجمع البيانات.

<u>**أما الصعوبات التي واجهت الباحثين فهي :**</u>

- موضوع الخصوبة والإنجاب يعتبر مساسا بشرف العائلة في الأوساط الشعبية الأمية والريفية, ولذلك فالمعلومات يصعب الحصول عليها, مع صعوبة التحقق من موضوعيتها ودقتها.

- تحفظ الباحثين في تصريحاتهم لاعتقادهم أن الباحثين تابعين للسلطة ولا سيما إذا تعلق الأمر بالدخل خوفا من فرض الضرائب عليهم.

أهم نتائج البحث:

- متوسط الأطفال في الأسرة الحضرية مرتفع فالعدد المرغوب فيه لم يتم بلوغه بعد، فمتوسط الإنجاب هو (5.30) طفلا للأسرة ، والمرغوب فيه عند الأمهات هو (8.79) طفلا، والمرغوب فيه عند الآباء هو(10.24) طفلا، أما الأسرة الريفية فمتوسط إنجابها(6.38) طفلا، والمرغوب فيه عند الأمهات هو(11.77) طفلا، أما عند الآباء فالمرغوب فيه(12.69) طفلا.

- نصف أفراد العينة (50%) لا يتعدى الفارق بين الطفل الأخير والسابق له (24شهرا) – أي أن المرأة تحمل في عامها الأول بعد الوضع –.

- هناك علاقة بين الإنارة والنوم المبكر، وبالتالي كثرة الإنجاب، فالريفيون لا تتوفر لديهم الإنارة الكهربائية وعند الحضريين يفتقدها (50.80%).

- انتشار الزواج المبكر سمة سائدة، فقد تزوج (73.60%) من النساء قبل تجاوزهن سن الثامنة عشر.

- ما زال طابع الأسرة الممتدة سائدا، فالأسرة الريفية التي تضم الأجداد نسبتها (63%)، وفي عينة الحضريين نسبتها(43.80%).

- عمل المرأة يعارضه أكثرية الريفيين فنسبة من يؤيده منهم (41.70%)، ونسبة من يؤيده من الحضريين (57.80%).

- التعليم العالي بالنسبة للمرأة غير مهم فنسبة (43%) من الذكور يرغبون أن يقتصر تعليمها على محو الأمية لا على العمل، ونسبة من يرى ذلك من الإناث (34.9%).

- يعتبر الأبناء الذكور سند لآبائهم في الشيخوخة، فنسبة من يرى ذلك من الرجال (75.40%)، ومن النساء (60.5%)، وهذا ما يشجع على إنجاب الذكور.

- هناك جهل أو عدم اهتمام بوسائل تنظيم الأسرة، فنسبة من يجهل الوسائل المفضلة عند الريفيين (81.60%) من النساء، ونسبة من يجهلها عند الرجال (62.6%)، وعند النساء من الحضريين (18.40%)، وعند الرجال (14.10%).

- يعتقد أفراد العينة المبحوثة أن تنظيم الأسرة يهم السلطة وهذا يفشل سياسته.

حاولت الدراسة أن تجيب على التساؤلات المطروحة وفرضياتها عن طريق المقارنة بين الريف والحضر، ولا شك أن إجراء الدراسة في الريف والمناطق الجبلية وظروفها الصعبة يوحي بأن الهدف العلمي ومعرفة الحقيقة حاضران، وعند استقرائنا لنتائج الدراسة التي أجريت بالمغرب نرى بأنها تفيدنا وتساعدنا في معالجة عدة قضايا وعناصر أساسية في هذا البحث، كموقف الأسرة الريفية من التخطيط العائلي ودرجة معرفة الأسرة لوسائله، ومدى تطبيقه ووعيها لمبادئه، بالإضافة إلى المحددات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في السلوك الإنجابي، هذا من الجانب المعرفي، أما من الجانب المنهجي فنوع المنهج المستخدم - المنهج الوصفي - بالاعتماد على المسح الميداني بالعينة المقصودة سيساعد الباحث في اعتماد نوع المنهج المناسب للموضوع وكذا اختيار نوع العينة التي سيطبقها الباحث في دراسته الميدانية.

ب/ مصر:

قام الباحث في علم النفس الاجتماعي **مصرى حنورة** بدراسة نظرية وميدانية على عينة من الأسر بمحافظة - **المنيا** - بمصر تحت عنوان " العوامل النفسية والاجتماعية المرتبطة بتنظيم الأسرة في مصر " وذلك سنة 1990.[1]

<u>أهمية الدراسة:</u>

يعد توفير خدمات منع الحمل أحد الأهداف الرئيسية لبرنامج تنظيم الأسرة في مصر، حيث تتوفر هذه الخدمات على حوالي 4000 مكان بالمستشفيات ومراكز حماية الأمومة والطفولة وعيادات تنظيم الأسرة، كما تتوفر هذه الخدمات في الصيدليات، ويلعب الأطباء والأخصائيين دورا هاما في توفير خدمات تنظيم الأسرة في مصر، لأنه توجد مؤشرات واضحة على نجاح الجهود المبذولة في تطبيق برنامج التخطيط العائلي، وهنا تكمن أهمية دراسة موضوع تنظيم الأسرة في إحدى محافظات الوجه القبلي وهي محافظة المنيا، لأن الوقوف على مستويات الخصوبة، واتجاهات الأزواج والزوجات نحو تنظيم الأسرة، وعلاقة وسائل الإعلام بتنظيم

---

[1]- مصطفى خلف عبد الجواد : **<u>دراسات في علم اجتماع السكان</u>**، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص-ص: 125-153.

الأسرة يساهم في الوصول الى الأسس العلمية السليمة لدعم برنامج التخطيط العائلي وتنظيم الأسرة في هذه المحافظة.

أهداف الدراسة:

– الكشف عن مستويات الخصوبة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة في ريف وحضر محافظة المنيا، والعوائق التي تحد من نجاح استخدام هذه الوسائل.

– الوقوف على الاتجاهات والقيم المتعلقة بتنظيم الأسرة بين الأزواج والزوجات باعتبارها الإطار المعرفي الذي يوجه السلوك الإنجابي، مما يدفع بحركة الإنجاب إما إلى الزيادة أو إلى النقصان.

– تحديد دور وسائل الإعلام في التوعية ببرنامج التخطيط العائلي و الإقناع بأهمية تنظيم الأسرة، وما إذا كانت تلك الوسائل الإعلامية ذات أثر إيجابي في تنظيم الأسرة من عدمه.

الإطار المنهجي للدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية في محافظة المنيا، وقد روعي أن يتم تمثيل المناطق الحضرية والريفية في المحافظة، وبالتالي مثلت المناطق الحضرية في عواصم المراكز والمقدرة بأربعة (04)، أما المناطق الريفية فقد روعي فيها اختيار القرى التي يتوفر بها مركز أو أكثر من مراكز خدمات تنظيم الأسرة والتي يقدر عددها بخمسة وأربعين (45) قرية، وقد وقع الاختيار على سبعة وعشرين (27) قرية.

أما عن **عينة الدراسة** فقد تم اختيار خمسة وعشرين (25) زوجا و خمسة وعشرين (25) زوجة بواقع (50) مفردة من كل مدينة من المدن الأربع ليصبح حجم عينة الحضر مائة (100) زوج ومائة (100) زوجة بواقع مائتي (200) مفردة، وقد تم استبعاد ستة وعشرين (26) استمارة ليصبح العدد النهائي (74) استمارة خاصة بالأزواج.

كما تم اختيار عشرين (20) زوج وعشرين (20) زوجة بواقع أربعين (40) مفردة من كل قرية من القرى المختارة والتي عددها سبعة وعشرين (27) قرية، ليصبح حجم عينة الريف (540) زوجا و(540) زوجة بواقع (1080) مفردة، وقد استبعدت (80) استمارة لعدم صلاحية بياناتها ليصبح العدد النهائي (460) استمارة خاصة بالزوجات و(460) استمارة خاصة بالأزواج.

أداة جمع البيانات:

تتمثل أداة جمع بيانات الدراسة الميدانية في استمارة مقابلة اشتملت على ثلاث محاور أساسية دارت حول الأبعاد التالية:

1- البيانات الأولية، 2- الاتجاه نحو تنظيم الأسرة، 3- وسائل الإعلام وتنظيم الأسرة.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن الفارق العمري بين الأزواج والزوجات في الريف ينخفض عن الفارق في الحضر، وقد يكون لهذا الفارق انعكاسات واضحة على اتفاق الزوجين في الاتجاه نحو تنظيم الأسرة.

- تنخفض نسبة الأزواج في الريف الذين يعملون في المهن الزراعية إلى حوالي 43% ، ويرتبط تحول العمالة الريفية بعيدا عن المهن الزراعية بالتحولات الاجتماعية في الريف المصري مثل انتشار التعليم، وتزايد موجات الهجرة إلى الدول العربية، وتأثير البيئة الحضرية على البناء المهني في الريف، في حين يعمل غالبية الأزواج في الحضر في مهن غير يدوية.

- تتشابه مستويات الخصوبة بين المناطق الحضرية والريفية، كما تتشابه هاتان المنطقتان في متوسط عدد المواليد الباقين على قيد الحياة، ومع ذلك تصل نسبة الوفاة بين المواليد في الريف الى ثلاثة أمثال النسبة في الحضر.

- أن أفراد العينة على وعي واضح بمفهوم تنظيم الأسرة، ولا يقتصر معنى هذا المفهوم عندهم على استعمال وسائل منع الحمل فحسب، بل يشمل أبعادا أخرى مثل المباعدة بين الولادات بغض النظر عن العدد، وتأخير سن الزواج، كما توافق الغالبية العظمى من الأزواج والزوجات في المناطق الحضرية والريفية على تنظيم الأسرة، ومع ذلك فإن معدل الاستخدام الفعلي لوسائل منع الحمل بين السيدات المتزوجات لا يتجاوز 22% في المناطق الريفية مقارنة ب 30% في المناطق الحضرية، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل مثل وجود اعتقاد شائع بأن الحمل يرتبط بإرادة الله، وأن وسائل منع الحمل لا يمكن أن تمنع حدوثه، بالإضافة إلى وجود قيمة اقتصادية للأطفال الذكور.

- أن نصف أفراد العينة في المناطق الريفية والحضرية يرون أن العدد المفضل للمواليد يتراوح ثلاثة وأربعة أطفال مع مراعاة أن يشمل هذا العدد ذكورا وإناثا، ويلاحظ أن الأسرة المصرية لا تؤمن بإنجاب طفل واحد فقط هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يعتقد حوالي خمس أفراد العينة في تحديد عدد معين من المواليد لأن ذلك يتوقف على إرادة الله، ومع ذلك

تكشف النتائج عن ظهور اتجاهات إيجابية منها أن حوالي ثلثي أفراد العينة في الريف و الحضر لا يوافقون على الاستمرار في الإنجاب حتى يتم إنجاب مولود ذكر، ويعبر هذا الاتجاه تعبيرا واضحا عن التحول الواضح عن القيم التقليدية المتعلقة بإنجاب الذكور في المجتمع المصري، كما يعبر أيضا عن الاقتناع بقيمة المولود الأنثى خاصة بعد انتشار تعليم الإناث وتزايد مشاركتهن في قوة العمل.

– أن هناك مداومة من أفراد العينة في المناطق الحضرية والريفية على متابعة برامج الإذاعة والتلفزيون التي تتعلق بتنظيم الأسرة.

– يحتل التلفزيون المرتبة الأولى من بين وسائل الإعلام من حيث الاهتمام بموضوع تنظيم الأسرة، يليه الإذاعة ثم الصحف، كما أن التلفزيون والإذاعة يمثلان أهم مصادر المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

– يتفق أفراد العينة على أن الكلمة المطبوعة ليس لها دور ملموس في التوعية بأهمية تنظيم الأسرة.

– تتفوق المصادر الحديثة (الطبيب والطبيبة) على المصادر التقليدية (الداية) في مساعدة أفراد العينة على حل المشكلات المتعلقة بتنظيم الأسرة، مما يلفت النظر بأن الطبيبة تحتل المرتبة الأولى من بين هذه المصادر، ولا يختلف هذا الوضع بين الزوجات في المناطق الحضرية والريفية، ويعني ذلك أن وجود طبيبة في مراكز تنظيم الأسرة يعد شرطا ضروريا لاستفادة السيدات من الخدمات التي تقدمها هذه المراكز.

إن إفرازات هذه الدراسة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة فإن الوصول إلى إقناع الآخرين يحتاج إلى الوقوف على دوافعهم الايجابية والسلبية ، لأن الأسرة التي ترى في كثرة الأبناء الذكور عزوة سوف تقاوم تنظيم الأسرة، وبالتالي فإن إقناع الأسرة بأن الأبناء الذكور يكونون عزوة عندما يكونون أقوياء، وأن شخصا واحدا قويا خير وأحب إلى الله من شخص ضعيف، كما أن الأسرة التي ترى أن الذكور إضافة بالإيجاب بينما الإناث طرح ونقص وسحب من قوة الأسرة، فهل يمكن لهذه الأسرة أن تقتنع بالتوقف عن الإنجاب إن كانت ذريتها من الإناث؟ نعم هذا ممكن لو اقتنعت الأسرة بأن الذكور عند الله مثل الإناث، وأن أنثى قوية وصالحة خير من ذكر فاسد وضعيف.

أما من الناحية المنهجية فإن هذه الدراسة ستعين الباحث على صياغته لفرضيات بحثه انطلاقا من أهداف الدراسة والنتائج المتوصل إليها خاصة فيما يتعلق بقضية الوقوف على الاتجاهات والقيم المتعلقة بتنظيم الأسرة بين الأزواج والزوجات باعتبارها الإطار المعرفي الذي يوجه السلوك الإنجابي، مما يدفع بحركة الإنجاب إما إلى الزيادة أو إلى النقصان.

ج/ الأردن:

تهدف هذه الدراسة التي قام بها الباحث **نايف عودة النبوي**[1] إلى معرفة أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في عوامل تنظيم الأسرة ومن بين هذه المتغيرات: الجنس، العمر، الديانة، المستوى التعليمي، حجم الأسرة.

أجريت هذه الدراسة سنة 2001 ببلدة الحصن، وهي بلدة أردنية ريفية الأصل صغيرة الحجم تقع في شمال الأردن، حيث يبلغ عدد سكانها 16312 نسمة، موزعة على 2829 أسرة، أما مجتمع البحث فهو يتكون من الأسر التي تمارس تنظيم النسل في هذه البلدة.

نظرا لصعوبة الوصول إلى قوائم بأسماء المنظمات في هذه البلدة وحساسية الموضوع من جانب آخر كموضوع له علاقة بالنساء والجنس في مجتمع محافظ فقد عمد الباحث إلى اعتماد أسلوب العينة القصدية، معتمدا في ذلك على عدد من طلبة جامعة اليرموك، وخاصة الطالبات لقدرتهن على تحصيل المعلومات ومعرفتهن بالمجتمع، حيث اختير فريق عمل من سكان تلك البلدة، وقد تم الحصول على 200 من الأسر المنظمة، كما استعمل الاستبيان في هذه الدراسة لجمع المعلومات عن طريق الاستبيان الموزع باليد والذي قام بتوزيعه 15 طالبا في علم الاجتماع بعد أن تم تدريبهم بشكل يتلاءم ومتطلبات جمع البيانات والتعامل مع المواطنين. وقد أظهرت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة معنوية على صعيد متغير الجنس ومتغير العوامل الاقتصادية وكذا الاجتماعية، كالجو المنزلي وتنشئة الأبناء، في حين لم تظهر هناك فروق ذات دلالة معنوية على صعيد متغير الجنس والمتغيرات التابعة كصحة الأم وعمل الزوجة والسكن الملائم.

---

[1] – نايف عودة النبوي: **بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وآثرها على عوامل تنظيم الأسرة**، مجلة الحوار الفكري،العدد05، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر،2003، ص ص:61-75

أما على صعيد متغير الدين فلم تظهر فروق ذات دلالة معنوية، كما أظهرت النتائج عدم وجود فوارق ذات دلالة معنوية على صعيد كافة المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ماعدا متغير المستوى التعليمي مع متغير صحة الأم حيث تبين هناك فروق ذات دلالة معنوية.

من هذه النتائج يمكن الاستدلال على أن التغير الذي حصل على صعيد الظروف العامة في المجتمع هي التي دفعت هذه الأسر إلى لتنظيم نسلها، إلا أن عدم وضوح مواقف الأفراد من التنظيم العائلي وتحديد عامل واضح يحظى باهتمام شرائح المجتمع على حسب خصوصيتها يرجع إلى عوامل تقليد الثقافات الخارجية مع وجود نوع من الغموض في أفكار وقناعات الأفراد نحو عملية التخطيط العائلي.

نستخلص من هذه الدراسة أن قضية التخطيط العائلي في بلدة الحصن الأردنية الصغيرة والمحافظة في نفس الوقت تخضع لمتغيرات اجتماعية واقتصادية بالأساس تعمل بالتأثير على السلوك الإنجابي إما بالزيادة أو بالنقصان مما ينتج إفرازات سوسيواقتصادية على سير تنظيم الأسرة ومبادئه، ولذلك فإن هذه الدراسة أوضحت أن التغير الذي حصل على صعيد الظروف العامة في مجتمع هذه البلدة الريفية الصغيرة هي التي دفعت هذه الأسر إلى التنظيم العائلي، وبالتالي فإن العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ساعدت الأسر الريفية في بلدة الحصن على التخطيط العائلي، أما من الجانب المنهجي تفيدنا نتائج هذه الدراسة في تطبيق الأدوات المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة خاصة العينة القصدية وأداة الاستبيان لجمع المعلومات، وكذا مناقشة النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

د/ العراق:

قامت الباحثة الاجتماعية **م.م.و سن عبد الحسين** بدراسة ميدانية، وموضوعها دار حول محددات السلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية وذلك بمدينة بعقوبة في المجتمع العراقي ، وأجريت هذه الدراسة سنة 2009 .[1]

1- م.م.وسن عبد الحسين : **محددات السلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية**، دراسة ميدانية في مدينة بعقوبة، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، المجلد الخامس، الجزء الثاني، بغداد، العراق، 2010، ص.ص :01-37

أهداف الدراسة:

1- التعرف والكشف عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للسلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية.

2- التعرف على أهم المعوقات التي تعيق إنجاب العدد المرغوب فيهمن الأطفال.

وبالنسبة لفروض الدراسة فقد صيغت كما يلي:

*ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال الذين تنجبهم.

*انشغال المرأة بالعمل المهني يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال الذين تنجبهم.

*كلما ارتفع الدخل الشهري للمرأة كلما أدى ذلك إلى انخفاض عدد الأطفال الذين تنجبهم.

*مستوى الخصوبة في الريف أعلى مما هو عليه في الحضر.

* تؤثر القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع على عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة.

* يؤثر جنس المولود على عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة.

وبخصوص عينة الدراسة

لقد حددت الباحثة المجال البشري للدراسة بالنساء في أسرهن ضمن حدود مدينة بعقوبة،واختارت عينة من 120 امرأة في أسرتها وزعت عليها استمارة الاستبيان في المدينة، بواقع 60 امرأة للعينة الحضرية و60 امرأة للعينة الريفية.

أما المنهج المستخدم في الدراسة

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة ، التي تقوم على طريقة جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها ، بغية الوصول إلى دلالاتها ،كذلك استندت الباحثة إلى المنهج المقارن وطبقته في الدراسة من خلال المقارنة بين خصوبة المرأة في الريف والحضر.

النتائج التي توصلت إليها الباحثة في الدراسة

1- تبين أن 74.8 / من الزوجات تقل أعمارهن عن 40 سنة مقابل 25/من الزوجات اللتي تزيد أعمارهن عن 40 سنة.

2- تبين متوسط المواليد الأحياء في الحضر والريف بلغ 5.5 مولودا حيا ، أما فيما يتعلق بمتوسط عدد المواليد في الحضر فقد بلغ 4.9 مولودا حيا، وبلغ متوسط عدد المواليد الأحياء في الريف 6.2 مولودا حيا.

3- تبين أن الزوجات الحضريات يتمتعن بمستويات تعليمية أعلى من الزوجات الريفيات .

4- تبين أن أعلى نسبة للعينتين الريفية والحضرية كانت 20.8/ فئة الدخل الشهري من 300000 إلى 399000 ألف دينار ، وأقل نسبة كانت 10/ لفئة الدخل 600000 ألف دينار فأكثر.

5- تبين أن 37.5/ من الزوجات كن ربات بيوت مقابل 62.5/ كن موظفات ، وإنهم عند مقارنة مهن الزوجات في الريف والحضر أن النساء الحضريات أكثر ممارسة للعمل المهني من النساء الريفيات.

6- تبين أن أكثر من نصف عينة الدراسة هم من مالكي الدور السكنية ، وأن أغلب المؤجرين هم من أسر العينة الحضرية.

7- أظهرت النتائج ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال الذين تنجبهم.

8- أظهرت النتائج أن انشغال المرأة بالعمل المهني يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال الذين تنجبهم

9- أظهرت النتائج أن ارتفاع الدخل الشهري للمرأة يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال الذين تنجبهم.

10- أظهرت النتائج أن مستوى الخصوبة في الريف أعلى مما هو عليه في الحضر.

11- تبين أن القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع تؤثر على عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة.

12- تبين أن جنس المولود يؤثر على عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة.

13- تبين أن استخدام وسائل منع الحمل ضرورة للمرأة.

14- تبين أن سوء الأحوال الأمنية أثرت على عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة.

15- تبين أن اتخاذ القرار بشأن عدد الأطفال يعود غالبا إلى الأزواج في عينة الدراسة.

16- تبين أن هناك عدة أسباب تعيق رغبة الزوجة في إنجاب العدد المرغوب بهم من الأطفال ، ومن هذه الأسباب ، أسباب اقتصادية تتعلق بدخل الأسرة ، وأسباب تتعلق بأن

الزوجات ما زالت في بداية الحياة الزوجية ، وأسباب تتعلق بتأخر سن الزواج ، وأسباب ترجع للمسكن وعمل المرأة، وأسباب تتعلق بموانع الحمل وبوفيات الأطفال الرضع على التوالي ، وإلى إكمال الدراسة ، ومرض احد الزوجين.

تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية تتمثل فحواها في تحديد أهمية مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية في السلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية سواء الريفية منها أو الحضرية، حيث نجد أن من مؤشرات هاته العوامل بالخصوص منها الاجتماعية والثقافية تصب لا محال في قالب القيم الاجتماعية وما لها من محددات وتأثيرات في السلوك الإنجابي الذي هو بدوره يعد مؤشر من مؤشرات التخطيط العائلي، وبالتالي فإن هذه الدراسة السابقة تشترك مع موضوع دراستنا في تناول متغير القيم الاجتماعية والصلة التفاعلية مع التخطيط العائلي سواء من ناحية التأثير والتأثر بين المتغيرين إضافة الى الأهمية التي تتصف بها الدراستين كون حاجة المجتمعين العراقي والجزائري لهذا النمط من الدراسات السوسيوديموغرافية التي تحاول معرفة السمات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المميزة للأسرة الريفية وخصوصاً ما يتعلق بالسلوك الإنجابي ، بالإضافة إلى أن طريقة المعالجة والتناول لموضوع الدراسة – التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية للأسرة الريفية – تختلف نوعا ما عن هاته الدراسة السابقة في زوايا متعددة وقضايا مختلفة كالتعمق بروح سوسيولوجية في كيفية تأثير التخطيط العائلي ومتغيراته على القيم الاجتماعية التي تحتويها الأسرة الريفية الجزائرية وتحليل الإفرازات الاجتماعية لهذه الصلة العلائقية ، ومن جهة أخرى فإن الدراستين تتفقان وتشتركان في بعض الفرضيات المطروحة ومتغيراتها كالقيم الاجتماعية وعدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الريفية، جنس المولود وعدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الريفية، أما الاستفادة من هذه الدراسة السابقة فتوصف بالمهمة لأنها أعانت الباحث وساعدته في صياغة الفرضيات وكذا طريقة جمع المعلومات بمختلف الأدوات المنهجية وبناء الاستمارة وحتى المساعدة في مناقشة النتائج التي سيتوصل اليها الباحث.

هـ/ دراسة أجريت في المجتمع الجزائري:

كان هدف البحث الذي أجري من طرف اللجنة الوطنية للصحة والتخطيط العائلي بالاشتراك مع الديوان الوطني للإحصائيات، هدفها هو دراسة السلوك الإنجابي وسلوك الأزواج الجزائريين اتجاه تنظيم الأسرة.

ولجمع المعلومات والمعطيات فقد استعملت أداة الاستمارة لذات الغرض موجهة لـــ 72765 زوج وزوجة، وكان من شروط العينة :

- أن عمر الزوجة يجب أن يكون بين 17 سنة – 45 سنة.
- يجب أن يكون لهما طفل على الأقل قد دخل في إحصاء 1998[1] .

وكـــان الإحصاء الوطني للسكان لسنة 1998 الذي قـــام بـــه الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) هو القاعدة التي ارتكز عليها البحث، وقد استثنى البحث الزوجين اللذين لا ينجبان بأي سبب من الأسباب أو الزوجين اللذين أنجبا طفلهما الأول بعد إحصاء 1998.

وقد قسم البحث إلى شريحتين (ريفي، حضري)، كما تم استجواب كلا الزوجين على انفراد، وقد استعمل استجواب مفصل لكليهما، إلا أنه ركز على الناحية الخاصة بالإنجاب بالنسبة للزوجات، وعلى الناحية الاقتصادية والاجتماعية عند الأزواج.

وكانت النقاط الأساسية المشكلة للدراسة هي:

- اختبار الآراء اتجاه تنظيم الأسرة.
- معرفة وسائل تنظيم الأسرة وطرق منع الحمل.
- تطبيق وسائل تنظيم الأسرة.

والنتيجة العامة التي توصل إليها هذا البحث هي أن أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص المستجوبين صرحوا بأنهم موافقين على فكرة تنظيم الأسرة.

وهذه الإجابة كانت من طرف الرجال والنساء على حد سواء.

ويظهر أن المعرقل الوحيد لممارسة عامة هذه الوسائل تكمن في بعض الآراء المسبقة التي تقف حائلا دون ذلك.

---

1. اللجنة الوطنية للصحة والتخطيط العائلي(CNSPF): **السلوك الإنجابي وسلوك الأزواج الجزائريين**، الوكالة الوطنية للطباعة،الجزائر، 2000، ص– ص: 7–19.

لهذا فإن هذه الدراسة عادت بفائدة كبيرة على البحث خاصة وأنها أجريت في الجزائر على المجتمعين –الريفي والحضري–، وتكمن هذه الفائدة في تساؤلات هذه الدراسة التي تساعد الباحث في مناقشة نتائج بحثه هذا وعناصره الأساسية، هذا وبالإضافة إلى النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة والتي كانت في بالغ الأهمية خاصة وأنها تفيد الباحث في طرح بعض التساؤلات المتعلقة بموقف الأسرة الريفية الجزائرية من التخطيط العائلي والعلاقة التفاعلية بين المتغيرين ، زيادة على ذلك فإنها تساعد الباحث في كشف واقع الإنجاب وتنظيم النسل في الأسرة الريفية الجزائرية.

في الأخير نستخلص من عرض الدراسات السابقة ونتائجها أن قضية التخطيط العائلي عملية مركبة تلعب فيها متغيرات كثيرة أدوارا على درجة أو أخرى من الأهمية فهناك الثقافة الشائعة بين أفراد المجتمع بما في ذلك القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات الخاصة بين الناس والمنتجات العقلانية الأخرى، كذلك هناك السياسات الحكومية الأخرى في التوجيه والإعلام، ثم هناك المتغيرات الاقتصادية التي تلعب أدوارا على درجة معينة من الأهمية في توجيه عملية تنظيم الأسرة بين أفراد المجتمع ، ومن هنا يبرز موقع ومكانة هذا البحث في إكمال الجوانب التي لم تأخذ درجة من التعمق والتخصص من طرف الدراسات السابقة، وعليه بالاعتماد على نتائج هذه البحوث والدراسات السابقة يقدم هذا البحث دراسة حول تأثير التخطيط العائلي كبرنامج فرض متغيراته على القيم الاجتماعية التي تتميز بها الأسرة الريفية في وسط مجتمع ريفي محلي يتصف بالمحافظ، ويحوي نسق من القيم ومنظومة من الثقافات التقليدية بالإضافة إلى العادات والتقاليد المتأصلة، من خلال النتائج التي سيتوصل إليها البحث عن طريق اختبار فرضيات الدراسة ميدانيا والتي هي في الأساس عناصر بعض القيم الاجتماعية للأسرة الريفية المتأثرة ببرنامج التخطيط العائلي، أما الفائدة المنهجية المستقاة من هاته الدراسات السابقة فتكمن في مساعدة الباحث على صياغة بعض الفرضيات، وبناء استمارة البحث، واختيار أدوات جمع المعلومات ونوعها وكيفية تطبيقها في الميدان، زيادة على استفادة الباحث من هاته الدراسات السابقة فيما هو متماثل مع واقع البحث الذي هو بصدد الخوض فيه، لأن هذا البحث ليس تكرارا للدراسات السابقة بل جديد يضاف إليها، ويهدف الباحث إلى أن يكون هذا البحث تراكما للمعرفة و إثراءا لها، يبرز تأثير التخطيط العائلي على القيم الاجتماعية للأسرة الريفية.

سادسا- فرضيات الدراسة:

حدد الباحث الفرضيات ومؤشراتها من خلال اعتماده على طبيعة الموضوع المدروس وطبيعة البيانات والمعلومات النظرية والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وكذلك من خلال ملاحظات الباحث المستمرة لمجتمع البحث، ولذلك فإن الفرضية الأساسية التي تضطلع الدراسة الحالية بتحليلها ترى أن ***هناك تأثيرا فاعلا من وراء نهج الأسرة الريفية لسياسة التخطيط العائلي على بعض القيم الاجتماعية بكل عناصرها وأبعادها المتنوعة في المجتمع الريفي الجزائري.***

ولمعالجة هذه الفرضية الرئيسية سوسيولوجيا يجب صياغة فرضيات فرعية تعمل على التحليل الجزئي لما تم طرحه في الفرضية الأساسية وهي كالأتي:

1- يؤثر التخطيط العائلي على قيمة الزيادة من الإنجاب والإكثار منه من خلال عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الريفية.

<u>مؤشرات الفرضية:</u> تتمثل في حجم الأسرة - مستوى الإنجاب- تكوين الوحدات الأسرية- مستوى الخصوبة- تكوين العزوة.

2- يقلل التخطيط العائلي من حدة قيمة الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث في ظل انتشار واستمرار نظام الأسرة الأبوية في المجتمع الريفي الجزائري.

<u>مؤشرات الفرضية:</u> تكمن في مستوى الرغبة في إنجاب الذكور- مقاربة النوع الاجتماعي- تقليص الفوارق بين الجنسين- ارتباط الأنثى بالتعليم و خروجها للعمل.

3- يغير التخطيط العائلي من نظام تقسيم العمل الاجتماعي داخل الأسرة الريفية من خلال التغير في الدور والمكانة الاجتماعيين للمرأة الريفية.

مؤشرات الفرضية: تتجلى في الأدوار التي تقوم بها الأسرة- إعادة توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها خاصة بين الزوج والزوجة - خروج المرأة للعمل ومساهمتها في التدبير المالي- تنظيم أعضاء الأسرة في وظائف متدرجة ومتكاملة من خلال تحديد الحقوق و الواجبات.

4- يساعد التخطيط العائلي على تربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية.

مؤشرات الفرضية: تتمثل في التنشئة الاجتماعية- التربية الأسرية - الحماية الاجتماعية- الرعاية الصحية والنفسية- التوجيه- الإرشاد- الرقابة- التعلم- التفاعل الاجتماعي.

سابعا – مفاهيم الدراسة :

يعجز الباحث عن تناول أي مشكلة بقصد إخضاعها للبحث العلمي إلا أذا كان يمتلك هيكلاً أو إطاراً للمفاهيم التي تظل تمارس تأثيرها حتى مرحلة عرض النتائج النهائية للبحث، والقضية في البحث العلمي هي تعبير يتضمن مفهومين أو أكثر ويتناول ظاهرة أو واقع اجتماعي معين، فالقضايا هي بناء للعلاقات بين المفاهيم، وان تحديد المفاهيم والمصطلحات أمر ضروري في البحث العلمي إذ من واجب الباحث أن يعمل عند صياغته لموضوع البحث على تحديد المفاهيم التي سوف يستعملها، وكلما اتسم هذا التحديد بالدقة والوضوح سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون أن يختلفوا في فهم ما يقول .

لذلك فإن لدينا في هذا البحث عدة مفاهيم ينبغي تعريفها إجرائيا أو عملياً وهي:
التخطيط العائلي، السلوك الإنجابي، القيم، القيم الاجتماعية، الأسرة، الأسرة الريفية، الريف، المجتمع الريفي.

01- مفهوم التخطيط العائلي:

يعني التصميم أو التنظيم العائلي وكلمة التحكم في الولادات هي الأقرب إلى الواقع، وقد استعملت أيضا في هذا الشأن عدة عبارات أخرى، مثل " الوقاية من الولادات "، ولكن المهم هو الوصول إلى تنظيم النسل، كما يعتبر تنظيم الأسرة؛ استخدام الزوجين للوسائل المختلفة لمنع الحمل[1].

إن اقتران مفهوم التخطيط العائلي بمفهوم التنظيم الأسري، فيقصد بتنظيم الأسرة هي العملية التي يقررها الزوجان من أجل تحديد عدد الأولاد ، وتحديد التباعد في الولادات بينهم ، وقد عرف المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرباط 1971م ، تنظيم الأسرة بأنه : " قيام الزوجين بالتراضي بينهما ، وبدون إكراههم، باستخدام وسيلة مشروعة ، ومأمونة ، لتأجيل

1 – رزق الله عبد المجيد: **تنظيم النسل**، الشركة القومية، تونس،دون سنة نشر، ص07.

الحمل، أو تعجيله، بما يناسب ظروفهما الصحية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وذلك في نطاق المسئولية نحو أولادهما وأنفسهما ". [1]

يعرف في معجم العلوم الاجتماعية على أنه: " تنظيم يشمل الوسائل التي يستعان بها لخفض عدد المواليد بمنع الحمل، وقد تنوعت هذه الوسائل وتطورت، أهمها الإحجام عن الزواج حتى سن متقدمة، الامتناع عن الاتصال الجنسي بين الزوجين، والقذف في الخارج وإطالة فترة الرضاعة، ولما تقدمت العلوم الطبية و البيولوجية ابتدعت وسائل سهلة الاستعمال لا تتنافى مع العلاقة الطبيعية بين الزوج و الزوجة، وهي آلية وكيميائية ". [2]

ويقصد بتنظيم الأسرة حسب سمر بن مشعل: " هم أن يتخذ الزوجان باختيارهما واقتناعهما بالوسائل التي يريانها كفيلة بتباعد فترات الحمل، أو إيقافه مدة معينة من الزمن يتفقان عليها بينهما ". [3]

حيث ضبطت هيئة الأمم المتحدة مفهوم تنظيم الأسرة في مؤتمرها الدولي حول السكان عام 1974 على النحو التالي: " يعتبر تنظيم الأسرة عنصرا رئيسيا منذ أمد بعيد في السياسات والبرامج السكانية وهو جزء لا يتجزأ من الصحة الإنجابية، فهو يمكن الأزواج والإفراد من إعمال حقهم الأساسي في أن يقرروا بحرية وبمسؤولية عدد أطفالهم والفترة الزمنية الفاصلة بينهم وتوقيت إنجابهم وهو حق تقرر بشكل راسخ في هذا المؤتمر." [4]

بمعنى آخر يمكن القول أن تنظيم الأسرة هو التخطيط السليم لإيجاد مناخ مناسب لأسرة متوازنة ، قادرة على تنشئة وتربية الأولاد بشكل سليم ، ويتبلور مفهوم تنظيم الأسرة من خلال محدداته المجتمعية العامة والخاصة ، بمعنى أنه كلما تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، وثقافياً ، كلما أدى ذلك إلى نضج الوعي العام بأهمية تنظيم الأسرة وبأهمية الصحة الإنجابية لدى كل من الرجل والمرأة، ومنه يمكن أن نقصد بالتخطيط العائلي هو تنظيم للشؤون الأسرية وفق برنامج محدد لتحقيق أهداف معينه خلال فتره زمنية

1- نفس المرجع، ص07.

2- نخبة من الأساتذة العرب: **معجم العلوم الاجتماعية**، الشعبية القومية للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص-ص: 186-187.

3- سمر بن مشعل: **تنظيم الأسرة وموانع الحمل**، منتدى فلسطينيو48، بتاريخ 2012/07/22.
www.pls48net/women index.asp

4- الأمم المتحدة – **إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية** – شعبة السكان : التقرير الموجز حول السكان والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، نيويورك، 2002، ص 37.

02- مفهوم السلوك الإنجابي:

يعبر عن الإنجاب بالخصوبة السكانية والتي تمثل عدد المواليد الأحياء[1].

ومن الضروري أن نميز بين القدرة على التناسل (fécondité) والخصوبة (fertilité) فالمفهوم الأول يشير الى القابلية البايلوجية على الإنجاب أو التولد بينما يدل الثاني على عملية الإنجاب الفعلية، وغالباً ما تستخدم الولادات كمفهوم مرادف للخصوبة وتتحدد خصوبة الشخص بمستوى الإنجاب الفعلي وهي اقل من قدرته البايلوجية على الإنجاب بكثير ، ويطلق على الشخص عديم القدرة على الانسال (بالعقيم)[2]. أما خصوبة الزوجين فهي عدد أطفالهما الذين ولدوا أو يولدون أحياء وهي خصوبة قد تكون مخططة أي مقصودة أو غير مقصودة.

فالأسرة المخصاب من ولدت طفلاً واحداً بعكس الأسرة العقيم التي لم تنجب طفلاً أي بمعنى ان المرأة المتزوجة تعد ولوده أو خصبة أذا وضعت طفلاً حياً [3] .أما خصوبة السكان أو أي شريحة اجتماعية فهي تعني العدد التكراري أو المعدل الإجمالي للأطفال الأحياء الذين يولدون في الأسرة داخل سكان المجتمع أو أي شريحة اجتماعية أخرى وعادة يستخدم اصطلاح الإنجاب الفعلي ديموغرافياً لتعبير عن خصوبة المرأة أو خصوبة المجتمع وعلى هذا الأساس فان وفيات الأطفال والإجهاض لا تعبر عن خصوبة المرأة بل تعبر عن القدرة الطبيعية للمرأة على الإنجاب ، والنساء غير المتزوجات والمطلقات والمنفصلات تعبر عن خصوبة كامنة غير متحققة .مما ذكر أعلاه فيمكن اشتقاق تعريفاً اجرائياً بشان مفهوم السلوك الإنجابي بأنه الإنجاب الفعلي للمرأة المتزوجة والمستمرة بالحياة الزوجية يقاس بعدد المواليد الباقين على قيد الحياة من الذكور والإناث . فالسلوك الإنجابي واتخاذ قرار الإنجاب يعد من ابرز المواقف وأنماط السلوك التي تظهر اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في السلوك الإنجابي لدى المرأة بهدف أظهار المحددات الحقيقية لحجم الأسرة بما يتوافق مع ظروف الأسرة والمجتمع .

1- فتحي محمد عيانة ، **مشكلات السكان في الوطن العربي** ، مصر ، دار المعرفة الجامعية ، 1987، ص51.

2- د.يونس حمادي ، **مبادىء علم الديمغرافيا** ، مطبعة جامعة الموصل ، 1985، ص127.

3 - عبد الحميد البرزنجي ، **خصوبة المرأة العراقية ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد** ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، 1989 ، ص19 .

03- مفهوم القيم :

أ/ معنى القيم لغة :

القيمة : مفرد " قيم " لغة " من " قوم " و " قام المتاع بكذا أي تعدلت قيمته به ".

والقيمة : الثمن الذي يقوم به المتاع ، أي يقوم مقامه ، والجمع : القيم ، مثل سدرة وسدر وقومت المتاع : جعلت له قيمة. [1]

والقيمة واحدة، لأنها في الاصل ثابتة، على اعتبار ما يقال " قوم الشيء " ، أي جعله مستقيما ومعدلا...، ومنه استقام فلان بفلان أي مدحه وأثنى عليه، وقام ميزان النهار إذا انتصف. [2]

والقيمة في اللغة تأتي بمعان عدة :

- تأتي بمعنى التقدير ، فقيمة هذه السلعة كذا ، أي تقديرها كذا .
- وتأتي بمعنى الثبات على أمر ، نقول فلان ماله قيمة ، أي ماله ثبات على الأمر .

وبذلك فالقيم بالمعنى اللغوي من القوام أي العدل.

ب / معنى القيم إصطلاحاً :

نظراً لأن مصطلح " القيم " يدخل في كثير من المجالات ، فقد تنوعت المعاني الاصطلاحية له بحسب

المجال الذي يدرسه ، وبحسب النظرة إليه .

- فعند علماء الاقتصاد هناك قيم الإنتاج وقيم الاستهلاك ، وكلٌ له مدلوله الخاص .
- وعند علماء الاجتماع : القيمة هي الاعتقاد بأن شيئاً ما ذا قدرة على إشباع رغبة إنسانية وهي صفة للشيء تجعله ذا أهمية للفرد أو للجماعة ، وهي تكمن في العقل البشري وليست في الشيء الخارجي نفسه. [3]
- وعند الفلاسفة تعد القيم جزءاً من الأخلاق والفلسفة السياسية .

---

1 - طهطاوي سيد أحمد: " **القيم التربوية في القصص القرآني** " ، دار الفكر العربي ط 1، مصر، 1996 :ص39.

2- جمال أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور: **لسان العرب**، الجزء الثاني عشر، ط1،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،2002، ص-ص: 587-588.

3- طهطاوي سيد أحمد: " **القيم التربوية في القصص القرآني** ، مرجع سابق، ص: 40

أما المعنى الإنساني للقيمة فيتمثل في أنها هي المثل الأعلى الذي لا يتحقق إلا بالقدرة على العمل والعطاء .

- وفي الرياضيات تستخدم القيمة للدلالة على الكم لا على الكيف .
- أما المعنى الفني لكلمة " القيمة " فهي تجمع بين الكم والكيف ، وتعبر عن العلاقات الكمية التي بين الألوان والأصوات والأشكال ، فالقيمة الفنية للرسم مثلاً تتألف من النسب بين الظلال والأضواء والألوان .
- وأما القيمة اللغوية (وهي غير المعنى اللغوي للقيمة) فهي قيمة اللغة ، وهي لا تتأتّى إلا في كون الكلمات لها قيمة نحوية تبين معناها ودورها في الجملة وأن الألفاظ لها دلالة قوية تتسم بالعمومية ..الخ. [1]
- وقد عرفت القيم على أنها "العلم الذي يشمل المبادئ، والتي تدل على وجه الخصوص عن القيم الاخلاقية". [2]
- وهناك من قال بأن القيم يمكن رؤيتها من خلال صور سلوكية أربعة هي :

جوانب وأشياء مطلقة لها هويتها المستقلة ، خصائص الأشياء مادية وغير مادية ، مفاهيم تبرز من خلال حاجات الفرد البيولوجية ، أفعال تترجم للقيم محل الاهتمام " موريس " .

- ويرى (عزيز حنا) أن القيم عبارة عن تنظيمات تتعلق بالاختيار والفعل وهي مكتسبة من الظروف الاجتماعية . [3]
- أما " لجنة القيم والاتجاهات " التي شكلتها وزارة التربية والتعليم الأردنية عام 1980م فقد عرّفت القيمة كما يلي : " القيمة معنى وموقف وموضع التزام إنساني أو رغبة إنسانية
- ويختارها الفرد بذاته للتفاعل مع نفسه ومع الكلية التي يعيش فيها ، ويتمسك بها ". [4]

---

1 – محمد عبد الراضي إبراهيم : **موقع القيم من بعض فلسفات التربية ، دراسات تربوية** . المجلد ج/16، دون مكان نشر،1989، ص– ص : 12–14 .

2– نخبة من الأساتذة : **المنجد في اللغة العربية المعاصر**، ط2، دار النشر للطبع والتوزيع، بيروت، لبنان، 2001 ص:1189.

3– الناشف عبد الملك: **القيم وطرائق تعليمها وتعلمها** ، دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث، عمان – الأردن، 1981 ص: 02.

4– المجلس القومي للتعليم والبحث العملي والتكنولوجيا : **تأصيل القيم الدينية في نفوس الطلاب " دراسات تربوية** المجلد (8) ، الجزء 55 الأردن، 1993 ، ص– ص : 214–232 .

كما عُرِّفت القيم بأنها " مجموعة من القوانين والمقاييس تنشأ في جماعةٍ ما ، ويتخذون منها معايير للحكم على الأعمال والأفعال المادية والمعنوية ، وتكون لها من القوة والتأثير على الجماعة بحيث يصبح لها صفة الإلزام والضرورة والعمومية ، وأي خروج عليها أو انحراف على اتجاهاتها يصبح خروجاً عن مبادئ الجماعة وأهدافها ومثلها العليا ". [1]
وفي السياق الثقافي ترتبط القيم بالثقافة ارتباطا وثيقا لأن مجموعة القيم التي تمثلها الأفراد في أي بيئة مجتمعية، إنما تنبع من ثقافة ذلك المجتمع الذي يكون القيم، وعلى حسب رأي :
إدوارد سابير E.SAPIR " أن التعدد في شخصية الأفراد إنما يكون مرتبطا بالتنوع في العناصر التي تحتويها الثقافة ومن بينها القيم." [2] و لهذا الأساس نجد القيم تختلف في المجتمعات بتنوع وتفرع الثقافات مادامت القيم هي جزء من الثقافة .

أما في السياق السوسيولوجي وما تقتضيه حيثيات علم الاجتماع بأن مفهوم القيم قد وجد اهتماما من طرف علماء الاجتماع : ***ماكس فيبر MAX.WIBER***، ***إيميل دوركايم EMIL.DURKHAIM*** ***وهربرت سيمون HERBERT.SIMON*** وغيرهم "ممن اعتبروا أن القيم تأخذ قيمة كبيرة في بنية النظام الاجتماعي" ، وهي تتميز بالاستمرار الناتج عن تمثل الأفراد لها، لأنها تساعدهم كما توجههم نحو تحقيق الأشياء والغايات التي يضعوها في حياتهم". [3]

يتضمن مفهوم القيمة بالمعنى الاجتماعي اتخاذ قرار أو حكم يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة إزاء موضوع ما، ويتم ذلك بناءً على نظام معقد من المعايير والمبادئ، هذا معناه أن القيمة ليست تفضيلاً شخصياً أو ذاتياً، بل تفضيل له ما يبرره في ضوء المعايير الاجتماعية العامة.

1- أحمد لطفي بركات : **في فلسفة التربية** " دار المريخ للنشر، الرياض ، السعودية، 1986، ص: 250 .

2 - دوني كوش، ترجمة قاسم المقداد : **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق سوريا، دون سنة نشر، ص–ص : 42–43.

3- ر.بودون، بورديكو، ترجمة سليم حداد : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ط1، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986، ص–ص : 451–452.

اعتمادا على هذا المفهوم، ميّز العلماء بين القيم الخاصة بالمجتمع القديم، الذي تسوده القيم التقليدية، والقيم الخاصة بالمجتمع العصري الذي تسوده القيم العصرية وبين قيم المجتمع الريفي وقيم المجتمع الحضري.

بناءا على ما سبق يتبنى الباحث في هذه الدراسة التعريف التالي للقيم :

القيم مقاييس تحكم بها على الأفكار والأشخاص والأشياء والأعمال والموضوعات والمواقف الفردية والجماعية ، من حيث حسنها وقيمتها والرغبة بها ، أو من حيث سوئها وعدم قيمتها وكراهيتها.

يُلاحظ على هذا التعريف أنه تعريف إجرائي أي قابل للملاحظة، فهو صفة ملحوظة أو كلمة ننطق بها، أو حكم يتخذه الفرد، أو قرار يصدره، ويتضمن التعريف أن القيمة معيارية الطابع، لأنها تقوم على أساس منظومة من المبادئ أو المعايير.

04- مفهوم القيم الاجتماعية :

إن القيم الاجتماعية لمجتمع ما إنما هي أفكار ذلك المجتمع ومثله المتعلقة بنظمه وعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية ومسلكه السياسي كما إنها كل المبادئ والأحكام والاختيارات التي اكتسبت معاني اجتماعية خاصة خلال تجربته الإنسانية[1]. أما الباحث الاجتماعي (**محمد عاطف غيث)** فقد عرفها بأنها الصفات الشخصية التي يفضلها أو يرغب فيها الناس في ثقافة معينة[2]. ويرى **رالف لنتون (Ralph Linton)** إنه لكي تكون هناك قيمة فيجب أن يكون هناك اهتمام مشترك . وقد استلزمت هذه المناظرة منه أن يعرف الاهتمام والذي عده أي شيء له معنى لدى أثنين أو أكثر من أعضاء المجتمع[3]. **أما بيلي (J.Bealir)** فأنه يعرفها بأنها التقويمات التي يضعها أفراد المجتمع لكل ما يقدرونه وما

1- محمد علي محمد ، **المجتمع والثقافة والشخصية - المدخل إلى علم الاجتماع -** دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر، 1985 ، ص210 .

2- محمد عاطف غيث ، **علم الاجتماع ، الجزء الأول ، النظرية والمنهج والموضـــوع** ، دار المعارف ، الإســكندرية مصر، 1966 ، ص 259 .

3 -LINTON RALPH: **the study of Man**. Appleton Century Crofts, Inc. Osmania University new York; USA,1936 p. 423.(pdf)

يرغبون فيه[1]. ويعرفها الباحث الانتروبولوجي (**قيس النوري**) بأنها مفهوم صريح أو ضمني مميز لفرد أو جماعة يرتبط بما هو مرغوب ، ويؤثر في اختيار بعض أشكال أو أساليب وأهداف السلوك[2]. كما ويعرفها الباحث السوسيولوجي **إحسان محمد الحسن** بأنها الدافع الأيديولوجي الذي يؤثر في أفكار الإنسان وسلوكه ، أو هي الضوابط السلوكية التي تتأثر بأفكار ومعتقدات الإنسان وهذه الضوابط تضع سلوك الإنسان في قالب معين يتماشى مع ما يريده المجتمع ويفضله .

عرف عالم الاجتماع **مالينوفسكي** القيمة على أنها ارتباط قوي وحتمي بين الكائن الحي وبعض الأهداف والمعايير والأشخاص المعنيين الذين يعدون وسيلة لإشباع حاجات الكائن الحي[3].

بناءاً على ذلك فأن القيم التي يحملها الفرد مكتسبة من محيطه الاجتماعي ومن عمليات التنشئة الاجتماعية ومن التجارب السابقة التي مر بها ومن هنا نستشف بأن الأسرة هي من بين أهم مصادر القيم السائدة في المجتمع لأنها تساعد الأبناء على اكتساب متضمنات النظام القيمي وتتولى مسؤولية تكوين الأحكام المعيارية عندهم[4].

05- مفهوم الأسرة :

معنى الأسرة لغويا : المصدر الأسرة بمعنى الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته والجماعة يربطها أمر مشترك، الجمع أسر. [5]

معنى الأسرة اصطلاحا : هي الأسرة الإنسانية، والتي تعتبر جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تتكون من رجل وامرأة (بينهما رابطة زواجية مقررة) وأبنائهما. وأهم الوظائف

1- نوال محمد عمر ، **دور الإعلام الديني في تغيير بعض قيم الأسرة الريفية** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة مصر ،1984 ص-ص 140ـــ141 .

2 - قيس النوري ، **الأنثربولوجيا النفسية** ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل، العراق، 1990 ، ص- ص 291 ـــ 292.

3 - إحسان محمد الحسن ، **موسوعة علم الاجتماع** ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت، لبنان، 1999 ، ص 514

4 - صالح ذياب هندي وآخرون ، **أسس التربية** ، ط1 ، دار الفكر للطبع والتوزيع ، الأردن ، 1989 ، ص 164 .

5- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص314.

الخاصة، إشباع الحاجات العاطفية والجنسية وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء. وتتألف الأسرة الإنسانية من الآباء والأبناء، وقد تشتمل على أبناء بالتبني ويُطلق على هذا الشكل مصطلح الأسرة النواة.[1]

هناك الكثير من الآراء حول مفهوم الأسرة وهذا المفهوم ينطوي على معان كثيرة إذ كرس الكثير من الباحثين المتخصصين في هذا الموضوع جهودهم وبحوثهم لمفهوم الأسرة كونها المنظمة التي تشكل القاعدة المهمة في بناء المجتمعات وديمومتها وهناك آراء تشير إلى أن الأسرة البشرية تختلف عن الأسرة الحيوانية التي تعتمد على الغريزة وهذا يبرز لنا بأن السمات الموجودة في الأسرة البشرية هي التي ميزتها عن الأسرة الحيوانية، حيث يمكن تعريف الأسرة الإنسانية على أنها "جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية تكون من رجل وامرأة (يقوم بينهما رابطة زواجية مقررة) وأبنائهما".[2]

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة ، إشباع الحاجات العاطفية ، وممارسة العلاقات الجنسية ، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة ، وتوجيه الأبناء .

أما الرأي الأخر الذي بموجبه تحدد الأسرة باعتبارها ارتباط يدوم قليلا أو كثيرا بين الزوج والزوجة وقد يكون أولا يكون لديهم أطفال[3] إذ تستطيع الأسرة أن تحافظ على كيانها من خلال الوظائف التي تقدمها وتساعد على استمراريتها وتعد الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمع فهي خليته الأساسية وقلبه النابض ومحور حركته ولسانه الصريح[4]، حيث أن بناء المجتمع والأسرة نظام اجتماعي رئيس وهي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية فهي أساس المجتمع[5]

1- عبد السلام الغار، **معجم علم الاجتماع** ، دار النهضة للنشر، القاهرة ،1980، ص 287.

2- شارلوت سيمور سميث ، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون: **موسوعة علم الإنسان – المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية–** ، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998 ، ص:499.

2- أحسان محمد الحسن : **العائلة والقرابة والزواج** ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط 1 ، 1981 ، ص 6.

3 – محمد السيد غلاب : **حياتنا الاجتماعية ومشكلاتها العظمى** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1952، ص –ص 29–30.

4- سناء الخولي : **الزواج والعلاقات الأسرية** ، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية ، 1979 ، ص 302.

وهي مؤسسة وجدت في كل المجتمعات البشرية[1] ورابطة بلا منازع لتحقيق أغراض ووظائف معينة[2] .

هي نواة المجتمع حيث تقوم على الزواج والمصلحة الحميمة التي تشمل العلاقات بين الزوج والزوجة وأولادهم الأخوة والأخوات وهي الوحدة الأساسية التي توجد بين كل شعوب وقبائل النوع البشري وتتألف من شخص بالغ أو أكثر من الجنسين مع مالهم من ذرية ويقرها المجتمع وتتصف بالدوام[3] ويوجد أنواع للأسرة وهي الأسرة البسيطة التي تتألف من الأب والأم و أولادهما المتزوجين وزوجاتهم وأطفالهم يعيشون في مكان واحد كوحدة اجتماعية واقتصادية تحت رئاسة رجل واحد هو أكبرهم سنا والأسرة المتحدة وهي الأسرة المشتركة حين تسكن في أماكن واحدة[4] .

يرى أوجست كونت:" أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي النقطة التي يبدأ منها التطور "[5].

في حين يعرف **أجبرن وفيكون**" الأسرة بأنها رابطة اجتماعيـــــة من زوج وزوجة وأطفالهما، أو دون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها "، وهذا ما ينطبق على الأسرة النووية، ويضيف أن الأسرة الممتدة قد تكون أكبر من ذلك بمعنى أنها تشمل بالإضافة إلى أفراد النمط السابق، أفراد آخرين مثل الجد والأطفال وبعض الأقارب، على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال "[6].

مما تقدم نخلص إلى رأي مفاده أن الأسرة عبارة عن منظمة اجتماعية تتكون من أفراد يرتبطون بعضهم ببعض بروابط اجتماعية وأخلاقية يحددها ويقرها المجتمع.

5- رشدي فكار : **قاموس علم الاجتماع وعلم النفس و الانثروبولوجيا الاجتماعية** ، المجلد الأول ، باريس ، 1980 ص 204 .

6- ر . م ما كيفر وشارلز هـــ – بيدج، ترجمة علي احمد عيسى: **المجتمع** ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ج 1 ، إصدار مكتبة دار النهضة ، مصر، 1957 ، ص 32 .

3- شاكر مصطفى سليم : **قاموس الانثروبولوجيا**، الطبعة الأولى، مطبعة العاني ، بغداد ، 1981 ، ص 196.

4 – شاكر مصطفى سليم : **المدخل الى الانثروبولوجيا**، مطبعة العاني ، بغداد 1975، ص 47 .

5 – مصطفى الخشاب: **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت1985، ص95.

4 – محمد حسن الإحسان: **معجم علم الاجتماع** ، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1986، ص98.

06- الأسرة الريفية :

هي تنظيم اجتماعي صغير يتميز بالاستقرار، يجمع فيه جيل الآباء والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين وأبناء الأبناء على اعتبار أن الميراث والأملاك مشتركة، ويختصون في غالبيتهم بكثرة الإنجاب وبتوجههم نحو الزواج المبكر من أجل ضمان ذالك. [1]

يتميز هذا الكيان بالتكامل في أبنيته الوظيفية وبانحصاره في حيز جغرافي معين يكون عالم هذه الأسرة التي تستغله في تحصيل رزقها المتمثل في العمل الفلاحي بكل أنواعه. [2]

يمكن تعريف الأسرة إجرائيا في الريف بأنها الوحدة الاجتماعية التي تتألف من الزوج والزوجة وأولادهما أو من الزوج وزوجاته وأولاده المتزوجين وغير المتزوجين والأحفاد الذين يسكنون في مسكن واحد أو في مساكن متجاورة في الريف ويكون النشاط الفلاحي هو الطابع السائد.

07- مفهوم الريـــف :

أ/ **المفهوم اللغوي للريف** : جاء في معاجم اللغة العربية (الريف) الخصب والسعة في المأكل ، حيث ورد في معجم لسان العرب "الريف حيث يكون الخضر والمياه . والريف : أرض فيها زرع خصب ، ورافت الماشية أي رعت الريف . وفي الحديث تفتح الأرياف فيخرج إليها الناس ــ وهي جمع الريف ــ وهو كل ارض فيها زرع ونخل ، وقيل : هو ما قارب الماء من ارض العرب وغيرها ، كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف ، أي أنا أهل البادية لا من أهل المدن ، وتريّف القوم وأر يفوا وتريفنا وأريفنا : صـــرنا إلى الريـــف وحضروا القرى ومعين الماء، ومن العـــرب من يقول راف البدوي بريـــف إذا أتى الريف[3].

1- علي فؤاد أحمد: **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1981، ص-ص:126-127.

2- سامية حسن الساعاتي: **الثقافة والشخصية** ، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983،ص 226.

3- ابن منظور : **لسان العرب** ، المجلد التاسع ــ فصل الواو ــ حرف الغاء ، دار صادر، بيروت، لبنان، 1956 ص263 .

حيث شاع استعمال لفظ ريف ومشتقاته أثناء نقل ما تجريه العلوم المعاصرة من تحاليل مختصة، مثلما هو الشأن لما نقول: (قانون ريفي) و (اجتماع ريفي) و (مجال ريفي) و (نزوح ريفي) الخ....[1]

ب/ المفهوم الإداري للريف : تعد المنطقة (ريفا) إذا ما كـــانت خارج حدود المراكز الإدارية للمدن ، التي تتميز بوجود المؤسسات الاجتماعية والخدمية المختلفة ، كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى فان العامل الإداري يستخدم محكا لتحديد المناطق الريفية من المناطق الحضرية وللتمييز بين الريف والمدينة.[2]

ج/ المفهوم الاجتماعي للريف : يعد الريف من وجهة نظر علم الاجتماع واحدا من المجتمعات المحلية التي يتضمنها المجتمع الأكبر ، كـــالمجتمع الحضري والمجتمع البدوي والجماعات و .... ما إلى ذلك. [3] فهو لـــيس بيئة طبيعية مختلفة عن المدينة فحسب ، بل هو نسق اجتماعي أولا ، يتضمن علاقـــات وقيما وأعراف ومعايير وبنى اجتماعية تميزه عن غيره من المجتمعات المحلية .

جاء أيضا في تعريف الريف بأنه:" المناطق التي تحددها الدولة في تقسيمها الإداري وهي القرى وتوابعها المنتشرة في أنحاء البلاد، وهي المناطق التي تسكنها طبقة الفلاحين المتجانسين المتعاونين المتكافلين الذين تسود بينهم علاقات الوجه للوجه، والذين يتخذون من الفلاحة عملا رئيسيا لهم، ويؤدون لذلك ضرائب زراعية أساسية، وهم الذين يشكلون كثافة سكانية كبيرة في مناطقهم...، والريف هو القرى التي ليس لها تاريخ عريق وتكاد تكون شهرة – أو حتى معرفة – كل منها للكثيرين محدودة أو حتى معدومة، كما أن الريف هو الذي يمكن أن نميزه بالعين المجردة بكل مظاهره الخارجية الواضحة إذا ما وجدنا فيه." [4]

1- نخبة من علماء العرب في علم الاجتماع : **الموسوعة العربية لعلم الاجتماع**، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا 2010، ص 416.

2- محمد عبد الهادي دكلة وآخرون: **المجتمع الريفي** ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق 1979 ــ ص78.

3- غريب سيد أحمد : **علم الاجتماع الريفي** ، دار المعرفة الجامعية ،ط2، الإسكندرية ، مصر، 1986 ، ص95.

4- مسعد الفاروق حمودة، منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع- مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية-** المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2001، ص-ص: 27-28.

كما يعرف أيضا على أنه:" تلك المناطق الزراعية التي يعيش فيها الفلاح ويمارس الزراعة كمهنة رئيسية بالإضافة إلى تلك الحرف الأخرى مثل الرعي وتربية الحيوان وتصنيع منتجات الألبان وبعض الصناعات الريفية البدائية مثل صناعة الفخار والحصير والنسيج اليدوي...الخ." [1]

عرف ***دوايت ساندرسون DWIGHT SUNDERSSON*** الريف بأنه " صورة الرابطة القائمة بين الأشخاص ومؤسساتهم في منطقة محلية يعيشون فيها على الزراعة وفي قرية تمثل عادة محور نشاطاتهم الجمعية." [2]

بذلك فإن الريف على وفق هذا التصور النظري لا يمكن أن يكون نموذجا مصغرا للمجتمع الأكبر، بل إن هذا النموذج التحليلي يقصد منه دراسة جانب ما ، أو العديد من الجوانب التي يحفل بها النسق الاجتماعي للمجتمع الأكبر .

08- مفهوم المجتمع الريفي :

يُعرف بشكل عام، "بوصفه المجتمع الذي يعيش في مستوى تنظيم منخفض. ويتكون من الفلاحين والرعاة وصيادي الحيوانات والأسماك. ويُفهم، عادة، كمقابل للمجتمع الحضري. ويتميز المجتمع الريفي بسيطرة نسبية للحرف الزراعية، والعلاقة الوثيقة بين الناس، وصغر حجم تجمعاته الاجتماعية، والتخلخل السكاني النسبي، مع درجة عالية من التجانس الاجتماعي وضآلة التميز والتدرج الداخليين، فضلاً عن ضآلة الحراك الاجتماعي الرأسي والوظيفي عند السكان". [3]

فقد عرف ***ساندرس SUNDRESS*** المجتمع الريفي بأنه " ذلك الشكل من العلاقة التي تقوم بين الناس ومسؤوليتهم في منطقة محلية حيث يقيمون في مزارع متناثرة وفي قرية تكون عادة مركزاً لنشاطهم المشترك ونفهم من ذلك أن المجتمع الريفي ليس مجرد منطقة

1- محمد عاطف غيث: **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1968، ص 94.

2- محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 359.

3- محمد ياسر الخواجة: **علم الاجتماع الريفي وواقع القرية المصرية**، دار المصطفى للطباعة والنشر، طنطا مصر، 2003، ص28.

جغرافية ولكنه علاقة لابد من إقامتها والمحافظة عليها ومن ثم هناك الجانب الجغرافي والجانب النفسي للمجتمع الريفي مصطلحاً " [1]

كما تُمارس الحياة في المجتمع الريفي في إطار من الود الجماعي الكبير للغاية مع الجميع، بحيث يُصبح من الطبيعي إيجاد روابط خاصة. ويتطلب انتظام الحياة في المجتمع الريفي أن يقبل كل فرد، ولو ظاهرياً على الأقل، القوانين والأعراف، التي تحكم السّلوكيات ونظام القيم السائد. وكل من يسعى إلى التفرد يُحدث أخطاء في حسن سير الحياة الاجتماعية. كما أن الطفل الريفي مندمج بعمق في بيئته المحلية التي يعيش فيها، ويتطابق بسهولة مع والديه الذين يتقاسم معهم المسؤولية في مرحلة مبكرة جداً من حياته. [2] ويوضح هذا أن البيئة الريفية تشجع حدوث اندماج مبكر للشخصية، ومن ثَم، فمن الصعب أن يحصل الفرد الريفي على استقلال كامل في الرأي، طالما أن والده لا يزال مصدراً رئيسياً للدخل الاقتصادي، ورئيساً للأسرة الريفية.

في تعريف آخر يحدد المجتمع الريفي:" على أنه تجمع سكاني دائم في منطقة جغرافية يقيم فيها السكان في مساكن متجاورة وتربطهم علاقات اجتماعية قوية، ويعمل غالبيتهم بالزراعة حيث يوجد عدد من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على خدمتهم وخدمة غيرهم بالبلدان المحيطة". [3]

أما التعريف الحديث فينطلق فيه من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد تعريفا إحصائيا فتعتبر أن المجتمع ريفيا إذا قلّ عدد سكانه عن 250 نسمة، أما إذا زاد عن ذلك فهو غير ريفي، حتى ولو كان سكانه زراعيون، وأصبح تبعا لهذا التعريف: مجتمع ريفي زراعي وآخر غير زراعي، فالريف حسبه لا علاقة له بالمهنة بل مجرد اصطلاح ذو مدلول إحصائي. [4]

إلى جانب مما سبق نجد ان العلامة **ابن خلدون** كان من السباقين لدراسة المجتمع الريفي والذي يطلق عليه إسم **البداوة** ولقد حدد خصائص هذا المجتمع في المقدمة، وذلك بأن

1- سالم خلف عبده : **المجتمع الريفي** ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، 1992، ص251.

2- غريب سيد أحمد: "**علم الاجتماع الريفي**"، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1984، ص 58.

3- محمد عبد الفتاح محمد: **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي- أسس نظرية ونماذج تطبيقية-** المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية، مصر، 1992، ص- ص: 61-62

4- علي فؤاد أحمد: **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، لبنان، 1981،ص52.

أهل البدو ممن يقومون بأعمال الغرس و الزراعة والقيام على الحيوان من الغنم والبقر والنحل...." [1]

"وفي اصطلاحات علم الاجتماع تداول استعمال مفهوم المجتمع الريفي بعد أن ظهر فرع خاص من علوم الاجتماع يهتم بدراسة ظواهر الحياة الريفية وأصبح هذا المفهوم يطلق على مجموعات السكان الذين يعيشون على الزراعة ويتميزون بكيان خاص ولهم مصالح خاصة، كما أنهم يتمسكون بقيم معينة تختلف عن قيم المدينة ". [2]

فعليه فالباحث يعرف المجتمع الريفي بأنه النسق الاجتماعي والثقافي الفرعي الذي يتضمن أنساقا ثانوية ، كالاقتصاد والقانون والأعراف الاجتماعية و ما إلى ذلك ، التي تختلف عن مثيلاتها في المجتمع الحضري ، فهو يتميز بقلة الكثافة السكانية وسيادة العمل الزراعي والعلاقات الاجتماعية المباشرة وبساطة المؤسسات الاجتماعية والعزلة والتجانس النسبيين وقوة التماسك الاجتماعي وانخفاض مستوى الخدمات العامة وغيرها من السمات التي تميز هذا النسق .

1- عبد الرحمن ابن خلدون: **المقدمة**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007، ص 134.

2- عبد الحميد بوقصاص: **النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري** ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة ، الجزائر، دون سنة نشر، ص 68.

الفصل الثاني

مدخل سوسيوديموغرافي لدراسة

التخطيط العائلي

أولا_ السياق التاريخي للتخطيط العائلي.

ثانيا_ تاريخ التخطيط العائلي في الجزائر وأهميته.

ثالثا_ أهمية دراسة التخطيط العائلي وفوائده.

رابعا_ العوامل المساعدة على التخطيط العائلي.

خامسا_ وسائل التخطيط العائلي.

سادسا_ موقف الدين الإسلامي من تنظيم الأسرة.

سابعا_ النظريات السكانية التي لها علاقة بالتخطيط العائلي.

ثامنا- مناقشة النظريات.

أولا_ السياق التاريخي للتخطيط العائلي:

إن انتشار فكرة التخطيط العائلي كبرنامج علمي وعملي يعتمد على المعرفة والممارسة الحديثة نوعا ما، لكن قضية التخطيط العائلي كفكر فهي قديمة بل راودت الفكر البشري منذ القديم ، إلا أن الاختلاف بين مرحلة وأخرى من تلك المراحل التي عرفها تطور الإنسان البشري هو الاختلاف في استخدام الوسائل المطلوبة، لذلك كانت الوسائل المستخدمة بسيطة و بدائية جدا، لكن رغم نتائجها الإيجابية والسلبية فإنها تعتبر بمثابة مرحلة هامة في تطور الفكر الإنساني، وإحساس الفرد بالأخطار الاجتماعية والاقتصادية والصحية وحتى الديموغرافية والنفسية الناتجة عن إفرازات الزيادة السكانية الغير مخططة التي لا تتوافق والإمكانيات الاقتصادية، غير أن الرغبة في الوقاية من الحمل ظهرت في الأزمنة الغابرة "إذ كانت هناك محاولات لتنظيم الأسرة في الماضي البعيد حين وجدت وصفة مانعة للحمل يرجع تاريخها إلى عام 1850 قبل الميلاد"[1] ، فعند قراءتنا للوثائق التاريخية وتقارير أبحاث الأنتروبولوجيين التي أجروها في المجتمعات البدائية الحالية التي بيّنت أن الرغبة في تجنب الحمل قد وجدت منذ العصور الماضية البعيدة، وفي هذا الصدد يقول **نورمان هيمس** "**N.HIMES**" « أن معرفة الاهتمام بشؤون الحمل يرجع إلى زمن غابر بحيث يصعب علينا معرفة أصله بدقة» [(2)] ، وبهذا منذ أن وجد الإنسان وهو في صراع مع بيئته، إذ أنه كان يضطر دائما إلى تكييف نفسه مع متغيراتها بهدف تحقيق توازن بين عدد أفراد بيئته وموارد الأرض المتاحة، وللوصول إلى هذا التوازن استخدم طرقا عديدة منها: وأد البنات وقتل الأطفال، الإجهاض ...الخ، ومن هنا يمكن الانتقال إلى كيفية تطور هذه الفكرة عبر العصور وتحولها إلى فكرة اجتماعية يأخذ بها معظم الأفراد.

ففي المجتمعات البدائية استعمل الإجهاض وقتل الأطفال ووأد البنات كوسائل لإنقاص عدد الأطفال، فقد أكد المؤرخون والباحثون الانتروبولوجيون أن القتل عادة قديمة جدا في

---

1 - عبد اللطيف ياسين قصاب : __تنظيم أسرة أم تحديد نسل؟– البيئة – التنمية –الأمن الغذائي و الشخصي__، ج1، دون دار نشر،دون مكان نشر، 2005، ص 61 .

2.F.CAHEN et C.MINNO:**__Histoires des population et histoire des savoirs démographiques__**, Edition Françaises INED-France,2005,P837.

معظم أنحاء العالم، وأن السبب في انتشارها يعود إلى صعوبة إعالة جميع المواليد الجدد« حيث أن بعض الأمهات في قبائل نيوزلندا يقتلن من 6 إلى7 من أطفالهن لا سيما الإناث »[1].

« أما وأد البنات فكانت ظاهرة شائعة عند الكثير من الشعوب مثل ما كان عند العرب في الجاهلية»[2]، وبالنسبة للإجهاض فكان يتم باستعمال السوائل والأعشاب الضارة ثم شربها باعتبارها أكثر نفعا.

ومهما كانت أسباب القتل والوأد فإن الهدف كان هو إنقاص عدد الأطفال مثلما كان في اليونان عندما نادوا بثبات واستقرار نسلهم، حيث « أن **أفلاطون** بجمهوريته الخيالية أراد أن يحدد عدد السكان بقتل المولودين الجدد والمحافظة على النوعية الجيدة وذلك بإبادة المعوقين وحدد زواج الرجال بالنساء من نفس الطبقة وخاصة الطبقة الحاكمة وذلك تحت إشراف الدولة»[3]، حيث تهدف فكرة **أفلاطون** إلى المحافظة على نوع معين وعدد محدد من الأولاد لضمان الحياة الفاضلة لهم.

أما **أرسطو** فقد حذر من نمو السكان إذا كان غير متناسب بين طبقات المدينة، فهو يشبه المدينة بالجسم الإنساني ويرى أنه مثلما ينمو الجسم الإنساني بالتناسب، فكذلك يجب أن ينمو السكان بتناسب مماثل بحيث لا يطغى عدد السكان في طبقة ما على العدد في طبقة أخرى لأن هذا النمو الغير مناسب يؤدي إلى قيام الثورات[4]، ولذلك يرى **أرسطو** بأنه لكي تتحقق الرفاهية الاجتماعية يجب أن يتناسب عدد السكان مع مساحة الأرض ومدى قدرتها على الثروات الطبيعية التي تلبي حاجات الأفراد كما كان أرسطو من المؤيدين لتحديد سن الزواج وتحديد النسل وذلك بالإجهاض والقتل إذا زاد النسل.

---

1 – رزق الله عبد المجيد: **تنظيم النسل**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس،1983، ص137.

2– محمد الشيخ بلحاج: **تنظيم النسل وتحديده وقطعه في ضوء الإسلام**، معهد الحياة، لقرارة، الجزائر،1986، ص51.

3– علي عبد الرزاق جبلي: **علم اجتماع السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984،ص47

4 - حسين أحمد عبد الحميد رشوان: **السكان من منظور علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001 ص 51.

وفي العصور القديمة سجل المصريون والرومانيون واليونانيون تقدما ملحوظا في مجال منع الحمل فتعددت السوائل وكثرت الوصفات لهذا الغرض.

في الواقع أن الأسرة قبل العصور الحديثة كانت تعتمد على نفسها وتحدد مصيرها وكانت هذه المجتمعات تمارس فعلا سيطرة على الإنجاب عند الضرورة بإدراك وتعمد وليست بعملية بيولوجية تلقائية،« حيث كانت وسائل الحد من الحمل لديهم ولا تزال في بعض المجتمعات تمارس من طرف النساء في المجتمعات الغربية لفترة عام أو عامين من أجل التطهر، كما كان يتحتم تحريم المخالطة الجنسية في أوقات معينة من الشهر أو العام وفي بعض المجتمعات كان الإجهاض الإجباري موضوع ممارسة»[1].

بعد تطور المجتمعات والأفكار وانتشار اتجاهات جديدة وظهور إيديولوجيات وأراء مختلفة حول تنظيم النسل « نجد أنه مع بداية القرن السابع عشر ظهرت فكرة تحديد الولادات عند نساء الطبقة البرجوازية وذلك حفاظا على جمالهن ورشاقتهن وحفاظا على ثروتهن من التقسيم والضياع، ويتبين ذلك في رسائل السيدة (**MADAME DE SEVIGNY**) تنصح فيها ابنتها باتخاذ الاحتياطات لتجنب الحمل » [2].

في هذا الظرف الزمني نشر المفكر المهتم بالمسألة السكانية وقضاياها **توماس روبرت مالتوس** (**T.R. MALTUS**) مقالة « تزايد السكان وتأثيره في تقدم المجتمع في المستقبل» الذي كان يرمي من ورائه إلى منع الحمل بالوسائل الأخلاقية كالرهبنة وتأخر الزواج، لأن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في نظره تعود أساسا إلى الطبيعة البشرية ذاتها ، التي تتسم بخصوبة عالية لا تتناسب مع الموارد الطبيعية، ويرى أن الولادات تراقب وتقاس بالمعاش والقوت[3] ، "هذا يعني أن البؤس والشقاء لا يرجعان إلى سوء تنظيم المؤسسات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية وإنما يعودان إلى نمو السكان حسب متتالية هندسية ونمو الموارد لغذائية عن طريق متتالية حسابية أو عددية"[4] إلا أن الوسائل التي نصح بها لم تكن

1. السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر ،2002، ص340.

2.J.PAGES:**Le contrôle des naissances en France et à l'étranger**; BOSC FRERES,LYON,1971,P07.
3- A.FAUVE CHAMOUX: **maltus hier et aujourd'hui** , congrès international, mai,1980 édition c.n.r.s, paris, 1984, p 27.
4 - BLAUH MARCK : **la pensée économique – origine et développement** – opu, Alger, 1981, p 79.

مقبولة من طرف الناس، ولهذا كان لأتباعه الفكرة في ابتكار وسائل أخرى للوصول إلى نفس النهاية ألا وهي الأدوية والتقنيات الطبية، وكان من هؤلاء الأتباع "**فرانسيس بلاس** (F.PALACE) في فرنسا باعتباره مصلح اجتماعي والطبيب **نولتون** (KNOWLTON) في أمريكا الذي نشر كتابا سنة 1833 تحت عنوان « ثمرات الفلسفة »"[1] شرح فيه الوسائل الطبية وبين منافعها الصحية والاقتصادية المرجوة منها.

أما في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت حركة جديدة أطلقت على نفسها « حركة مالتوس الجديدة» ، تدعو إلى تنظيم النسل وتشكلت بعدها جمعيات أخرى لهذا الغرض أهمها الجمعية التي ترأسها **دريسدل** (DRYSDALE) في بريطانيا سنة 1877 حيث بادرت هذه الجمعية بنشر الرسائل تشجيعا لحركة تحديد النسل وبعدها انتشرت هذه الفكرة في العديد من الدول الأوروبية والأمريكية[2].

« في سنة 1878 نشأت جبهة مالتوسية جديدة أخرى نادت بتنظيم النسل باعتباره علاجا لكل الأمراض الناتجة عن الزيادة السكانية، وقد حاول مسئولو هذه الجبهة نشر هذه الأفكار خارج الإطار المحلي أي انجلترا، فكلل مسعاهم بالنجاح وظهرت عدة منظمات في أوروبا وقد استمرت هذه الحركة في نشاطها إلى أن فرقتها الحرب العالمية الأولى، إلا أن **ستوبرس** (STOPPERS) عملت على إحيائها بافتتاح أول عيادة تهتم بطرق منع الحمل»[3].

أما في فرنسا فقد قطعت الحركة بها شوطا معتبرا، ذلك أن العالم الفرنسي **بول روبان** (PAUL ROBIN) الذي كان أكبر داعية هناك، فقد افتتح سنة 1985 عيادة لتعليم طرق منع الحمل، ثم تكونت جبهة (البعث الإنسانية) في السنة الموالية[4]، ومنذ ذلك الحين والمحاضرات تلقى بصفة مستمرة والدعاية تبث بطريقة متواصلة بهدف تنظيم النسل، وقد عقدت عدة مؤتمرات لبحث مشكلة تزايد وتضخم السكان أولها في « باريس سنة 1900

1 - FRANCICE ROSINS ET AUTRES : **démographie et politique**, édition universitaire de dijon paris, 1997, p 41.

2- أبو الأعلى المودودي: **حركة تحديد النسل**، وحدة الجزائر، ورشة زبانة،1988, ص04.

3- السيد عبد العاطي: **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1999،ص49.

4 – ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق: **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر السعودية، 2006،ص 279

وثانيها في لاهاي سنة 1910 والثالث في لندن عام 1922 ونيويورك عام 1925 والسويد سنة 1953، ثم روما سنة 1954 والقاهرة عام 1962»[1]، ولقد أجمعت الآراء في هذه المؤتمرات على ضرورة تحديد النسل لتحقيق الرخاء العالمي والسلام بين الدول، ولقد كانت هولندا أسبق الدول بالأخذ لسياسة تحديد النسل عن طريق جمعية غايتها فتح عيادات لتقديم الإرشادات والوسائل اللازمة لمنع الحمل ثم تلتها « انجلترا حيث نتج عن ذلك انخفاض نسبة المواليد من 40 في الألف إلى ما يقارب 10 في الألف، ثم حذت في نفس الطريق باقي الدول الأوروبية والأمريكية والإفريقية »[2]. حيث أصبح موضوع تحديد حجم الأسرة محورا للنقاشات العامة على نطاق واسع، وهكذا سلك موضوع تحديد النسل خطوات واسعة لأول مرة فأنشئت فروع للرابطة المالتوسية في كثير من المدن البريطانية، وأخذت تتلقى من مختلف أنحاء البلاد طلبات من نقابات العمال وغيرها من الهيئات تطلب فيها إلقاء المحاضرات والحصول على المؤلفات المتعلقة بالموضوع، "حيث قفزت مبيعات كتاب نولتون في بريطانيا من 1000 نسخة في السنة إلى 200 ألف نسخة خلال ثلاث سنوات"[3].

ومما هو جدير بالذكر أن « الكتّاب الأمريكيين الذين كتبوا عن موضوع تحديد النسل قد واجهوا عقبات قضائية خاصة سنة 1873 أين صدر القانون الفيدرالي المسمى بقانـــون " **كومستوك**" (**COMESTOQUE**) الذي يحظر توزيع المعلومات المتعلقة بمنع الحمل عن طريق الخدمات البريدية»[4]. وبالرغم من ذلك فإن المعلومات المتعلقة بتحديد النسل استمرت في الانتشار بأمريكا وبخطى وطيدة حتى سنة 1912 أين قامت " **مارغريت سانجر** **(margaret sanger)** بفرض شخصيتها على الحركة، ذلك أن العمل الذي كانت تقوم به كممرضة في الأحياء الفقيرة في منطقة « **ايسدائد**» بنيويورك"[5]، أقنعها بوجوب عمل شيء وإيصال المعلومات المتعلقة بمنع الحمل إلى الأمهات المعسرات فكتبت نشرية أطلقت عليها

1- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان** ، مرجع سابق ، ص340

2- عبد القادر القصير: **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1999،ص88.

3 - PUAL SNANES : **histoires, objectives et activités de la fédération international du planning familial (ippf) implication sociales, perspectives,** thèse en vue de lobtontion du doctorats histoire et de philosophie des sciences, Sorbonne, paris, 2000, p-p : 103-104.

4- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان**، مرجع سابق، ص341

5 - JAQUES DUPAQUIER. : **démographie et société**, édition stock, paris, 1966 p-p :161-162.

عنوان "« تحديد حجم الأسرة» مما سهل عليـــها فتح عـــيادة لتحديـــد النسل عام 1916 بقطـــاع « **براونسيفيل**» في بروكلين ولكن الشرطة أغلقت هذه العيادة معتبرة إياها إخلال بالنظام العام، لكن حدث بعد ذلك أن أصدرت محكمة الاستئناف قرارها في القضية، ففتح هذا القرار المجال لإنشاء عيادات ذات أطباء وممرضين ومسؤولين في قطاع الصحة بأن يقوموا بصورة مشروعة بمنح المشورة لمن يشاء عن موضوع منع العمل "[1].

ما يمكن الإشارة إليه هو أن النيومالتوسية تهدف إلى معنيين واسعين فهي من جهة تجمع المذاهب والتي تعتبر ضارة للنمو الاقتصادي وللنمو السكاني، أما من جهة أخرى فهي تؤهل السياسات أو التطبيقات التي لها هدف بالنسبة لتحديد الولادات.[2]

أما السياق التاريخي للتخطيط العائلي في شرق آسيا فكان التناول على أساس مجموعة بسبب تشابه بعض الثقافات التي تربط الهند والصين واليابان وأيضا بفعل الطبيعة الجزئية للنصوص المقبولة، علما بأن هذه الثقافات الشرقية توصي بوقاية الولادات والتي تعتبر قديمة، " كما بدأت في الهند معالجة موضوع تنظيم النسل في بلادها عام 1935 وأنشأت لجنة للتخطيط لتنظيم النسل عام 1950، حيث قامت بإنشاء 300 عيادة في المدن و5000 عيادة في القرى لتنفيذ برنامج تنظيم النسل، كما زاد عدد هذه الوحدات إلى 7000 وحدة، وذلك نابع من إيمان الدولة بتنظيم نسلها"[3]. أما الصين فلقد بدأت في علاج مشكلة التضخم السكاني الذي كانت تعاني منه في بلادها منذ 1959 ووفرت كل الإمكانيات الثقافية للتوعية بتنظيم النسل ورصدت الأموال اللازمة لإنشاء العيادات المتخصصة في هذا المجال.[4]

هكذا فقد شهد موضوع التخطيط العائلي تغييرا في دعواه، بحيث تحول عن الأغراض الاقتصادية فالصحية والسياسية ووضع في إطار نوعي وكيفي، وأصبح أكثر إنسانية مبدأه الطفل والمرأة، أي صحة المرأة وتربية الطفل، وقد لاقى رواجا وقبولا كبيرين في البلدان

1- عد المنعم عبد الحي: **علم السكان والأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،1984 ص ص 230-233.

2 - YVES CHARLAIT : **le monde en développement**, documentations française, paris 2002, p 18.

3- فوزي جاد الله: تنظيم الأسرة كرعاية صحية أولية، مجلة الدراسات السكانية، العدد 41، مارس 1997، ص46.

4 - A.NETTER , H.ROZENBAUM : **histoire illustrée de la contraception**, ed rozer dacosta, paris, 1985, p 274.

الغربية، ومن هنا بدأ الرأي العام يقتنع بأن الأسرة العادية هي التي تتكون من عدد الأطفال التي تستطيع الأم تربيتهم وميزانية الأب تحملهم، ونستخلص من هذا السرد التاريخي لتطور التخطيط العائلي ووسائله عبر مختلف الأزمنة التاريخية أن هذا التدرج والتطور كان مرتبط بالثقافات التقليدية وعناصر الثقافات الشعبية لتلك المجتمعات، ولهذا فإن السياق التاريخي للتخطيط العائلي أخذ التناول السوسيوأنتروبولوجي بتفكيك متغيرات هذه المسيرة إلى أحداث الأزمنة التاريخية العابرة وطبيعة وخصوصيات المجتمعات والشعوب الإنسانية سواء كانت الاجتماعية منها أو الثقافية وحتى الاقتصادية أي من مرحلة تحديد النسل ثم الانتقال إلى مرحلة تنظيم الأسرة فمرحلة الصحة الإنجابية ، كما كانت متغيرات الثقافة وعناصرها حاضرة في هذا التطور بشقيها التقليدية والشعبية مثل: العادات والتقاليد والمعايير والاتجاهات والقيم والطقوس والمعتقدات، وكل المنتجات العقلانية الأخرى التي كان لها الأثر الفاعل في تطور وسائل التخطيط العائلي حيث كانت تعتمد على وسائل وأدوات منع الحمل بسيطة جدا وتقليدية، وليدة البيئة الاجتماعية بتعدد ثقافاتها والبيئة الطبيعية بمختلف تضاريسها سواء كانت صحراوية أو جبلية أو غير ذلك، وينطبق هذا التحليل السوسيوأنتروبولوجي على الأسرة كوحدة اجتماعية سواء كانت ريفية التي اعتمدت على البيئة الاجتماعية والثقافية كعناصر ساعدت التخطيط العائلي على التطور، أم الأسرة الحضرية التي لها من الخصوصيات المدنية ومتغيرات التحضر كالتصنيع، التعليم، خروج المرأة إلى مجال العمل التي ساهمت في تطور التخطيط العائلي ووسائله.

ثانيا_ تاريخ التخطيط العائلي في الجزائر وأهميته:

لم تكن الجزائر قبل الاستقلال تهتم ببرنامج التخطيط العائلي، وهذا راجع إلى الخسائر البشرية الهامة التي شهدتها الجزائر أثناء الحرب التحريرية، كما أن هناك عوامل أخرى تدخل في هذا الإطار، وهي أن موضوع تباعد الولادات لم يكن مطروحا آنذاك لأن حلول هذه القضية لم تكن متوفرة وموجودة على المستوى العالمي بشكل جيد وواضح كما أن وسائل منع الحمل لم تكن محددة بشكل دقيق.

فعليه بعد الاستقلال مباشرة كانت أول الدراسات التي لقيت اهتماما معتبرا من قبل السلطة الجزائرية هي تلك الدراسة التي قامت بها الجمعية الجزائرية للبحوث

الديموغرافية والاجتماعية في الجزائر والتي عبرت عن الأخطار الكامنة وراء الزيادة السكانية التي تشهدها البلاد، وكان دور وزارة الصحة هو تقديم إعانات في مجال رعاية الأمومة و الطفولة ، و هذا الاختيار يعبر بالدرجة الأولى على ضرورة حماية صحة النساء والأطفال باعتبارهم الفئة الأكثر احتياجا لهذه الخدمات، "لأنه في سنة 1966م تأكدت الزيادة السكانية في الجزائر حسب نتائج الإحصاء السكاني لذات السنة، حيث وصلت نسبة النمو الطبيعي إلى 3.39 % في السنة وهي من أعلى المعدلات في العالم في تلك الفترة[1]، وشدت هذه الوضعية اهتمام المسؤولين في البداية حول موضوع السكان وهذا الاهتمام تبعته مجموعة من الأعمال كنشر مقالات في الصحف الوطنية كبداية أولى، كما أثير موضوع التخطيط العائلي في العديد من اللقاءات منها:

إقامة مؤتمر الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات سنة 1966م الذي خرج بنتائج هامة تمثلت في اقتراح مشروع حول التخطيط العائلي مطالبين الحكومة بتسهيل استعمال وسائل تنظيم الأسرة لحماية صحة الأم والطفل على حد سواء، حينها توجه رئيس الجمهورية آنذاك "**هواري بومدين**" لمؤتمر الاتحاد النسائي سنة 1966م وقد سطر الأهداف التالية:[2]

النضال لفسخ وإبطال تعدد الزوجات، المهر في إطار نطاق قانون الأسرة، إقامة التخطيط العائلي كوسيلة لتحرير المرأة ووقاية لصحتها وصحة أطفالها، بقوله " نحن ندعو المرأة أن تتقدم للانتخابات في البلديات، لتتكفل بمشاكل الزواج، والطلاق وتعدد الزوجات وبالتخطيط العائلي".

والدراسة التي قامت بها الجمعية الجزائرية للبحوث الديموغرافية والاجتماعية **A.A.R.D.E.S** قد توصلت إلى النتائج التالية :[3]

---

1 - HOUCINE AOURAGH:**L'économie Algérienne et L'épreuve de la démographie**, CEPED Paris,1996 P 51.

2 - **PREMIER CONGRES DE LUNION NATIONALE DES FEMMES ALGERIENNES** , bulletin intérieur 19-23 novembre, Alger, 1966, p03.

3.A.A.R.D.E.S: **La régulation des naissances**, OPINI, ONS, et études des couples Algériens Alger,1968

في الوسط الحضري وصلت نسبة النساء إلى 44.5 % والرجال 64 % من يعرفون على الأقل وسيلة واحدة لتنظيم النسل ويستخدمونها أما في الوسط الريفي فإن هذه النسب تنخفض لتصل إلى 15 % من النساء و 30 % بالنسبة للرجال[1].

وقد لوحظ أن الرغبة في تنظيم النسل تظهر بشكل كبير عند تحسين مستوى المعيشة وارتفاع مستوى التعليم، ونظرا لذلك فقد ظهرت فكرة خلق أول مركز للتخطيط العائلي من طرف السلطة في جويلية 1967 في مستشفى مصطفى باشا الجامعي بالجزائر العاصمة « حيث كان معدل عدد الأطفال بالنسبة للمرأة الجزائرية قد وصل إلى8.1 سنة 1970 »[2].

في سنة 1969 تم فتح مراكز أخرى في كل من وهران وقسنطينة، علما أن هذه المراكز بدأت تتوسع على المستوى القاعدي، حيث كانت تشكل عنوانا بارزا للاهتمام الصحي بالعائلة، معتمدة في ذلك على ثلاث محاور: حيث يتم الاهتمام بالأم خلال مرحلة الحمل حتى الوضع، ثم رعاية الرضيع ومتابعة مراحل نموه حتى سن السادسة، وتقديم الإرشادات اللازمة للزوجين المقتنعين بضرورة التنظيم أي تباعد الولادات بمدة زمنية كافية لضمان صحة الأم والأبناء وكذا الانسجام العائلي، وبقي عملها جزئيا ومحدودا ولم يمس إلا فئة قليلة جدا في المجتمع.

في نفس السنة أي 1969م تغير توجه الرئيس **هوراري بومدين** حول فكرة التخطيط العائلي حيث وضع حدا للجهود الأولية وقال في هذا الصدد " إننا نهدف إلى تمكين شعبنا من التمتع بمستوى معيشي يشبه مستوى الدول المتقدمة ... إننا لا نقبل الحلول المغلوطة مثل التحكم في الولادات الذي يعني القضاء على الصعوبات عوض إيجاد الحلول المناسبة، إننا نفضل حلول إيجابية وناجعة أي إيجاد مواقع شغل للراشدين، وبناء مدارس للأطفال، وتوفير مرافق اجتماعية أفضل للجميع" [3].

---

1 - ABDELKADER HAMMOUCHE ET ABDERAHMAN HAMOUDI ; **l'accouchement aujourd'hui, comprendre votre enfants avant et après la naissance**, édition imp. moderne, Alger, 1984, p 78.

2. BULTIN MENSUEL(INED): **Population et Sociétés. MAGHREB: La chute irrésistible de la fécondité,** N°359,Paris, Août 2000,P03.

3 – علي قواوسي: **السياسة السكانية في الجزائر – نشأتها وتطورها 1962م– 1994م** : الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة– إقليم العالم العربي– ، لندن، بريطانيا، 1994، ص12.

« في سنة 1974 ظهر برنامج يحتوي على 09 مراكز ثم 11 مركزا بمساعدة من المنظمة العالمية للصحة، وفي نفس السنة انعقد مؤتمر الدولي للسكان في مدينة **بوخاريست** المجرية وكانت الجزائر من بين وفود العالم الثالث المشاركة حيث نددت بالسياسة السكانية على لسان ممثلها بحري " بأن أحسن موانع الحمل هي التنمية "[1] ، أما في سنة 1978م فقد أثير نقاش حول قضية السياسة السكانية وذلك من خلال تقييم الآجال التي يمكن أثناءها تلبية بعض الاحتياجات الأساسية الخاصة بالسكان، كالسكن والصحة والتعليم وغيرها والتي كان إحصاء 1966م قد تناولها، ومن هنا أصبح موضوع التخطيط العائلي من المواضيع الهامة التي لابد على الحكومة والدولة أن تأخذها بعين الاعتبار نظرا لأهميتها على الفرد والمجتمع فقد ورد في اللائحة الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 ما يلي:"إنه لمن الضروري وفي إطار سياسة صحية شاملة السهر بصفة خاصة على حماية المرأة والطفولة بهدف التوصل إلى توازن عائلي يتماشى مع نمو ديموغرافي يكون منسجما مع وتيرة نمو اقتصادنا"[2] ، أما المؤتمر الاستثنائي للحزب في جوان 1980م فقد ألح على « ضرورة ضبط سياسة عائلية عن طريق برامج عمل ملائمة تهدف إلى وضع تخطيط للولادات يقوم على الرضا الفردي والجماعي »[3].

في نفس السنة 1980م تم تطبيق هذا البرنامج الذي كان مسيرا من قبل المكتب الجهوي لحماية الأم والطفل (**PCPNI**) من طرف 260 مركزا موزعة على كامل التراب الوطني[4] وقد منح الدور الأساسي لهذا البرنامج إلى القابلات وذلك بعد فترة معينة من التربص، لأنها تعتبر المفتاح الأساسي لنجاح هذا البرنامج إذا ما قامت بدورها كما ينبغي، وهذا يرجع إلى العلاقة الموجودة بينها وبين النساء اللواتي يقبلن على هذه المراكز والمتمثلة في الثقة التي تضعها النساء في القابلات والتي تمكنها من التحدث بسهولة معها فيما يخص موضوع تباعد الولادات ووسائل منع الحمل.

---

1 - ALFRED SAUVY ; **l'Europe submergée (sud-nord dans 30ans)** dunod, paris, 1987, p 210.

2 – حزب جبهة التحرير الوطني: التخطيط والتنمية، تقييم مخططات تنمية الجزائر، الجزء الأول ، 19سبتمبر، 1983، ص19.

3- نفس المرجع. ص19.

4.MALIKA LAADJALI: **Espacements des naissances sous le tiers monde, L'expériences Algérienne** OPU,1983,P118.

أما في سنة 1983م فقد اعتمد من طرف الدولة البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديموغرافي (**PNMCD**) في 20 فيفري 1983م حصيلة لمجهودات الدولة بعد وعيها الكامل بخطورة الزيادة السكانية، وهذا البرنامج يرتكز على ثلاث محاور أساسية موجهة نحو:

* تنمية القاعدة الهيكلية للاستقبال والتنظيم المادي والأداء فيها يخص تباعد الولادات.

* مساهمة التربية والإعلام في تحسيس الأفراد بالانخراط الواعي لطبقة السكان العريضة لا سيما الريفية منها بهدف التحكم في الخصوبة.

* تنظيم نشاط الدراسة والبحث الأساسي والمطبق حول محددات النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد الوصول الى تعريف تنفيذ سياسة سكانية مندمجة في المخطط الوطني للتنمية.[1]

ومن أهداف البرنامج :

* توسيع شبكات أقسام التخطيط العائلي سواء بالنسبة للتجهيزات أو بالنسبة للمستخدمين وبمستوى كفاءة تقنية عالية.

* ترقية الإعلام والتربية والاتصال.[2]

وفي نفس السنة 1983 سطر برنامج عملي من طرف رئيس الحكومة، يحتوي على ثلاث محاور رئيسية هي[3]:

1- تطوير كل المنشآت الأساسية والتنظيم المادي والمساعدة على نجاح هذا البرنامج.

2- التوعية والتربية ليكون هناك تقبل إرادي من قبل أفراد المجتمع والعمل على انتشاره في الأرياف بهدف التحكم في الخصوبة.

---

1 - MNISTERE DE LA SANTE ET LES AFFAIRES SOCIALES , DIRECTION DE LA PREVENTION ,**séminaire national dévaluation du programme de maitrise de la croissance démographique**, sidi Fredj, 21-23 mai 1991, Alger, p 05.

2 - AMMAR BOUMGAR ; **les structures prestataires de services de planning familiale : des difficultés persistantes malgré leur multiplication** ; textes dune rencontre scientifique , éditeur Christophe le franc, paris, 23 mai 1996, p 85.

3. MALIKA LAADJAL I:**Espacements des naissances sous le tiers monde, L'expériences Algérienne**, OPCIT :P119

3- تنظيم دراسات وأعمال بحث خاصة لمحاولة معرفة الأسباب التي أدت إلى النمو الديمغرافي والعلاقة الموجودة بين التطور الاجتماعي والاقتصادي.

أما في المخطط الخماسي الأول (1980-1984) فقد ألحت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني على الضرورة المطلقة للتخطيط العائلي، وفي سنة 1983 حيث أسندت لمجموع الهياكل المعنية مهام الإعلام والتربية والتوعية وجميع الخدمات الطبية والاجتماعية، وفي هذه الفترة ظهر الوعي العميق بالمشكل الديموغرافي على المستوى السياسي والتي تعتبر مرحلة انطلاق الأعمال الأولى على المستوى الوطني وذلك من أجل التكافؤ بين وتيرة النمو الديموغرافي ووتيرة النمو الاقتصادي.[1]

أما المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) فقد أولى اهتماما كبيرا لضرورة التصدي لتبلور الاحتياجات الاجتماعية مع مواصلة المجهود الإنمائي الاقتصادي والسهر على حماية المرأة والطفل على الخصوص في إطار السياسة الصحية الشاملة قصد الوصول إلى أسرة متزنة وذلك تماشيا مع النمو الاقتصادي للبلاد، مع حتمية توفير كافة الوسائل البشرية والمادية والمالية اللازمة لنجاح برنامج وطني لتنظيم النسل يقوم على أساس الاختيار الحر للأسرة وتخطيط للمواليد على أساس الرضا الفردي والجماعي[2].

إن هذه السياسة تمنع دائما أولوية خاصة لتكفل الدولة بالطلب الاجتماعي وتظهر مقاييس لا تؤثر على البناء الأسري وعلى قانون ودور المرأة بالخصوص خصوبتها، إضافة إلى الترقية السكنية بنموذج (HLM) في كامل التراب الوطني، وتأثير هذا النموذج من السكن على حجم الأسرة وبهذا تحدث تسوية اجتماعية، ويفرض حقيقة حجم الأسرة وتأثيره على التخطيط العائلي والذي يتمخض عنه طريقتين هما:

1/ تحرير الزوجين من نفوذ الأسرة الممتدة، وإمكانياتهما تساعداهما على إعداد إستراتيجية خاصة، ولا بد أن يكون ذلك بمعزل عن إستراتيجية الأسرة الموسعة.

1 - حزب جبهة التحرير الوطني: **التخطيط والتنمية**، مرجع سابق، ص19.

2- حزب جبهة التحرير الوطني: **المخطط الخماسي الثاني**، تقرير عام لوزارة التخطيط، الجزائر،1985،ص11.

2/ فرض فضاء منزلي غير قابل للتوسيع، على عكس السكن التقليدي فيحدث الشعور بأهمية التخطيط العائلي.

إن هذا النموذج من السكن له أهمية عندما يعرض على الطبقات الواسعة من السكان باعتباره مؤشرا للرقي الاجتماعي، وهذا ما يدل على الانتقال من القطاع التقليدي نحو المجتمع العصري.[1]

أما فيما يتعلق بمساهمة وزارة الصحة في مجال التخطيط العائلي، فقد أولت الدولة اهتماما كبيرا في توفير وسائل منع الحمل بأنواعها، فقد تم تخصيص مبلغ مالي قدره 603.000 دج عام 1978، أي ما يقارب آنذاك 158.000 دولار أمريكي لشراء وسائل منع الحمل، كما أن هذا المبلغ بدأ في الارتفاع، ففي سنة 1979 بلغ 2.900.000 دج، أي ما يعادل 760.000 دولار أمريكي، كما أن الجهات الصحية سمحت لهذا المشروع أن يدخل في إطار حماية الأسرة وأن يستفيد من المنشآت المادية والعناصر البشرية التي تشرف عليه[2].

وقد حصلت الجزائر على مساعدات دولية قدرت بـــ 200 ألف دولار أمريكي سنويا من طرف صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (**FNUAP**) و منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (**UNICEF**)، ولقد ساهمت هذه المساعدات في تـــأسيس مراكز حماية الأمومة والطفولة، وكذلك توفير موانع الحمل وتكوين الموظفين المختصين بهذه المراكز عبر كامل القطر الوطني[3].

أما بالنسبة للإطار التشريعي فقد ثبت حماية صحة المرأة في قانون 85–05 المؤرخ في 16 فيفري 1985م، وعدل أكمل في 1988م–1990م[4] ونص هذا القانون يخص لا سيما نبحث من حماية الأمومة الطفولة والتي تعرف بأنها مجموعة قياسات طبية اجتماعية إدارية والتي تهدف إلى حماية صحة الأم والضمان لها أحسن الشروط الطبية و الاجتماعية خاصة

1 - ABDELGHANI GUEND :**discours politique, discours religieux, et transition de la fécondité en Algérie**, harmattan, paris, 1992, p-p : 523-524.
2- MUSTAFA. K: **Démographie et population**, OPU, Ben aknoune, Alger,1996,PP:67-68.
3- S.N.M.P.M.I: XXIVeme Collogue**: Planification familial et promotion de la santé**,27-28 Novembre1998,Paris, P25

4 – القانون رقم 85–05 المؤرخ في 16 فيفري 1985م: **المتعلق بحماية الصحة وترقيتها**، القانون المعدل والمتمم وزارة الصحة.

قبل وأثناء وبعد فترة الحمل، والبحث عن أحسن شروط الصحة و التنمية النفسية والحسية والحركية للطفل، ويخص هذا النص التشريعي أيضا تباعد الولادات الموجهة لضمان التوازن الأسري المتناسق، ووقاية حياة وصحة الأم والطفل.[1]

جاء بعد ذلك الميثاق الوطني سنة 1986 محددا لظاهرة النمو السكاني وهذا من خلال ما جاء فيه « ... إن معدل النمو الديمغرافي العالي يعرقل إمكانات التحسن الكمي المطلوب إذ يجعل مشكلة التوازن بين الحاجات الحالية والمستقبلية أكثر تعقيدا ويحول دون التحسن النوعي الذي يعد مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي »[2].

معنى ذلك أن معدل النمو الطبيعي للسكان سنة 1986 هو 2,73 بعد أن كان يقدر بـــ 3,05 عام 1975، حيث كان عدد السكان في نفس السنة يقدر بـــ 15,4 مليون نسمة في حين ارتفع عدد السكان إلى 22,1 مليون نسمة سنة 1986، وكان معدل الحياة في نفس السنة قد وصل إلى 64,5 سنة، أما معدل الزواج بالنسبة للرجل فكان يقدر بـــ 27,2 سنة و 23,9 سنة بالنسبة للمرأة وذلك دائما في سنة 1986، وهذا حسب ما جاء في الملتقى الدولي الخاص باتجاهات الخصوبة والتخطيط العائلي في إفريقيا المنعقد **بأبيدجان -كوت ديفوار-** من 16– 19 ماي 1995، وأما بخصوص ارتفاع معدل النمو الطبيعي فاعتبره المختصون بأنه مازال مرتفعا بالنسبة للظروف التي تتوفر عليها الجزائر ويشكل عدم الإسراع في التحكم فيه ضغطا كبيرا، وحسب المختصون والديموغرافيون الذين شاركوا في الورشة الخاصة بالتخطيط العائلي والسياسة السكانية بالجزائر تحت إشراف الأستاذ **جيلالي ساري**، فإن السير بهذه الوتيرة سيؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية إلى ما يقارب 42,9 مليون نسمة عند حلول سنة 2025 و 47,5 مليون نسمة في حدود سنة 2040 [3].

هكذا يبدو أن سياسة الجزائر الراهنة في معالجة هذا الأمر هي العمل على التحكم في معدل النمو الطبيعي للسكان عن طريق تنظيم النسل بواسطة مراكز حماية الأمومة والطفولة

1 - **POP- INFO** : **données démographiques national 1993-1995**, volume 01, n01, Alger, décembre, 1995 ; p 09.

2 - الميثاق الوطني ،الجزائر،1986، ص174.

3.Djilali Sari: Séminaire international (**Transition de la fécondité et planification familiale en Afrique),Atelier02,planification familial et politique de population en Algérie**, Abidjan,16-19Mai1995,PP:5-10

المندرجة ضمن الإطار التنظيمي للبرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغـــرافي (**PNMCD**) الذي يتضمن قرار اعتماد الجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي (**AAPF**) في 10 نوفمبر 1987 موزعة على 1955 مركز عبر كامل التراب الوطني وهذا سنة 1988 كما تهدف هذه الجمعية إلى:[1]

- المشاركة في تنمية وترقية النشاطات المتعلقة بالتخطيط العائلي وذلك لرفاهية وراحة وتوازن الأسرة التي تعتبر الخلية الأساسية للمجتمع.
- العمل والمساعدة في الانخراط الإرادي لمبادئ التخطيط العائلي مع احترام قيم الدين الإسلامي والاختيار الحر للزوجين.
- العمل على حماية الصحة الجسمية والعقلية للأم والطفل.
- تحسيس الأسر بتطبيق تباعد الولادات ولاسيما منافعها الصحية.
- إعلام الزوجين بالوسائل لتكون أبوّة مسؤولة، وذلك باستعمال التقنيات الحديثة للتخطيط العائلي.
- تشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في كل المستويات باعتبارها عامل مهم لتخطيط الولادات.
- تشجيع الدراسات والبحوث المتعلقة بالخصوبة، وفي تطبيق التخطيط العائلي.
- تشجيع وتحسين وموافقة التشريع على أمور التخطيط العائلي.
- المساعدة بالتنسيق مع مصالح الصحة في الميدان ووضع وسائل منع الحمل الفعالة والعصرية في متناول السكان.

ثم إصدار مرسوم رقم 88–52 مارس 1988م القاضي بإنشاء لجنة وطنية لحماية الأسرة وبعدها استحداث لجنة طبية وطنية لتباعد الولادات في جوان 1990م.[2]

1.**Comité national de la santé Reproductive et planification familial**: Protocole d'intervention en santé reproductive -Planification familial à l'usage des personnels prestataires,1997,PP:11-13
2 - MNISTERE DE LA SANTE ET LES AFFAIRES SOCIALES , opcit, p 5.

في نفس السنة نظم ملتقى بعنوان " **الملتقى العربي للتنظيم العائلي**" تحت رعاية الجمعية الجزائرية للتخطيط العائلي من 18الى 22 جانفي 1990م وكانت محاور الملتقى كالآتي:

* الحق في التنظيم العائلي.

* المسؤولية في التنظيم العائلي.

* مزاولة التنظيم العائلي.

ومن أهداف الجمعية من هذا الملتقى العربي وضع تقرير شامل لحركة التنظيم العائلي في الوطن العربي، والتطرق إلى أبعاد عمل الجمعيات، وتبادل الخبرات الميدانية بين هذه البلدان وهذه الجمعيات العائلية فيما بينها.

أما في سنة 1991م انعقد ملتقى وطني في الجزائر أيام 21–22–23 ماي تحت رعاية وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية وبتنظيم من مديرية الوقاية بعنوان " **الملتقى الوطني لتقييم التحكم في النمو الديموغرافي** " حيث جاءت محاوره في 344 صفحة ، مع العلم أن هذا البرنامج هو مبادرة ترتكز على مبدأ الحرية في انخراط السكان مع الموافقة لمسايرة قيمنا الاجتماعية والإسلامية والثقافية، فكانت نتائج تقييم البرنامج في الملتقى جد مشجعة بالنسبة لتنظيم الأسرة حيث سجل انخفاض ملموس في النمو الديموغرافي للسنوات الأخيرة والتي نشرت في إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، فكانت نسبة النمو الطبيعي لسنة 1989م في حدود 2.47% بدلا من 3.18 % في سنة 1983م[1]، وعلى سبيل المثال فإن نسبة النمو الديموغرافي في تونس 2.1% والمغرب 2.5% ومصر 2.2% سنة 1989م ، علما أن هذه البلدان قد اعتمدت سياسة التخطيط العائلي منذ الستينات[2].

أما في سنة 1994م ظهرت توجهات جديدة للسياسة السكانية حيث لم تتوقف فقط عند التخطيط العائلي بل تعدت إلى الصحة الإنجابية، هذا المفهوم الذي ظهر في الجزائر مع

---

1 - MNISTERE DE LA SANTE ET LES AFFAIRES SOCIALES , opcit, p15.

– فطيمة دريد: **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة علم الاجتماع، تخصص عائلي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007 ص 351.

إنشاء لجنة وطنية للصحة الإنجابية و التخطيط العائلي في سنة 1995م[1]، وكذلك النص المطبق في قواعد التنظيم وعمل مديرية الصحة والسكان للولاية سنة 1997م[2].

في سنة 1995م ظهر توجه جديد للسياسة السكانية، حيث ضمنت الدولة دورها التنظيمي للتسيير والمساعدة والأخذ بمبدأ الانخراط الإرادي للتخطيط العائلي، وبقي البرنامج يعمل في صورة الحث وليس الإجبار، لأن الهدف الأساسي من ذلك هو التطور في خفض الخصوبة على قاعدة تدعيم وتقوية موانع الحمل في الواقع، ومن المحتمل أن تصل نسبة استخدام موانع الحمل الحديثة إلى 60% في سنة 2000م مقابل 49% في سنة1995م ونسبة نمو ديموغرافي 1.9% ، ومعدل الخصوبة العامة 3.3 طفل للمرأة .

أما في سنة 1996م بدأت لجنة وطنية للسكان تعمل ثم لجان ولائية، ثم في سنة 1997م فقد أدخلت اهتمامات متعددة القطاعات، وتتكون بأجزاء محلية للجنة الوطنية للسكان وتتكون من قطاعات اقتصادية واجتماعية وثقافية، علما بأن هذه السياسة الجديدة للسكان وجب إدراجها في استراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة، وبالنسبة للدراسات والبحوث الخاصة بالسكان قد تطورت فعلا خلال هذه الفترة، حيث جمعت معلومات حول البحث الديموغرافي واعتبرت كمجالات لها أولوية للتوجه الجديد في السياسة السكانية في الجزائر هذا وقد كرس برنامج الحكومة المصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 17 أوت 1997 على أن « التخطيط العائلي سيظل مقياسا معتبرا لكل حركة تنموية وطنية بما في ذلك مجال الصحة العمومية، إذ أن منحنى النمو الديمغرافي يعرض التكفل بالتنمية وتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة لضغط شديد ومتواصل»[3].

في سنة 2001م تمت مراجعة الجهاز التنظيمي لوزارة الصحة والسكان بنيابة مديرية الدراسات و التحليلات للسكان ، وفي نفس السنة أنجز تقرير حول الاتجاهات الديموغرافية

1 – منشورات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة : **الرؤية لعام 2000م** ، المضي قدما بعد مؤتمري القاهرة وبكين، لندن 1996، ص80.

2 – وزارة الصحة و السكان : **قرار 121** المؤرخ في 21 نوفمبر 1995م.

3.Comité national de la santé Reproductive et planification familial,Opcit,P13

لآفاق 2010م وقد عرض على مجلس الوزراء انطلاقا من نتائج الإحصاء العالمي الأخير للسكان والسكن سنة 1998م.[1]

أما في سنة 2002م جاء في المرسوم التنفيذي لشهر أكتوبر لنفس السنة إنشاء لجان للسكان في الولايات للتشاور والتنسيق مع ممثلين من الدولة ومن المجتمع المدني، بغية دفع السياسة السكانية على مستوى الولاية واتساعها لمختلف القطاعات مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المسطرة على المستوى الوطني والخصوصيات المحلية، لمساعدة وتحسين نوعية المعطيات وتفعيل أعمال الإعلام والتربية.وفي نفس السنة 2002م أجري المسح الجزائري لصحة الأسرة (**EASF**) في مجال التخطيط العائلي الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء بمساهمة وزارة الصحة و السكان وإصلاح المستشفيات وبالتعاون مع جامعة الدول العربية في إطار المشروع العربي لصحة الأسرة بمشاركة برنامج الخليج العربي وبدعم من منظمة الأمم المتحدة الإنمائية وصندوق الأمم المتحدة للسكان(**FNUAP**) وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (**UNICEF**) ومنظمة الصحة العالمية (**OMS**) والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، وصندوق الأوبيك للتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وقسم الإحصاء بالأمم المتحدة، حيث شملت عينة البحث 20.000 أسرة موزعة على التراب الوطني، وأشارت أهم نتائج المسح إلى تقارب الأسرة الريفية والأسرة الحضرية في تطبيق التخطيط العائلي و كانت النسب المئوية على التوالي 54% و 59 % أي الفارق صغير.[2]

من هنا نصل إلى أن سياسة أو برنامج التخطيط العائلي يعتبر كضرورة فعالة لتمكين الدولة والمجتمع من تنظيم نسله والتحكم في معدل الزيادة الطبيعية وتحقيق الموازنة بين الأسرة واحتياجاتها، وبالتالي السماح للأسرة بالقيام بوظائفها على أحسن حال والارتكاز على مقوماتها، كما أن التخطيط العائلي في الجزائر يختلف عنه في بعض دول العالم الثالث، فبينما أخذ برنامج التخطيط العائلي في الجزائر طابع الاختيار والحرية، والشعور بالمسؤولية لدى المواطنين دون ضغوطات أو عقوبات فبالمقابل نجده في بعض الدول إجباري في توجيه

---

1 – وزارة الصحة و السكان: المرسوم التنفيذي ل رقم 97– 261 المؤرخ في 01 جويلية 1997.

2 - ENQUETE ALGERIENNE SUR LA SANTE DE LA FAMILLE 2002 ; ministère de la santé , office national des statistiques, ligue des états arabes, rapport principal, juillet 2004, p-p ; 118-132.

المواطنين نحو تحديد النسل، وتحديد أفراد الأسرة مثلما هو في الصين (أسرة بطفل واحد) في سنوات السبعينيات ، ثم السماح بإنجاب طفلين لكل أسرة وكذا إجراءات التعقيم الإجباري مثلما هو في الهند.

نستنتج مما سبق أن تاريخ التخطيط العائلي في الجزائر أخذ التناول السوسيوديموغرافي في التحليل والذي يرمي إلى المحافظة على كيان الأسرة وتدعيمها من النواحي الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والتربوية حتى يستطيع إيجاد المجتمع السليم، فتنظيم الأسرة والتخطيط للإنجاب يرتبطان للاهتمام بالأسرة سواء كانت منها الحضرية أو الريفية لأن نتائج المسح الجزائري لصحة الأسرة (EASF) في مجال التخطيط العائلي الذي شمل 20.000 أسرة حضرية وريفية أسفر على تقارب النمطين من الأسرة الريفية والحضرية في تطبيق التخطيط العائلي واستخدام مختلف وسائله، وهذا راجع إلى التحولات القيمية التي طرأت على المجتمع الجزائري بصفة عامة والمجتمع المحلي بصفة خاصة كالقيم الاجتماعية والريفية، واحتواء الريف على مختلف عناصر التحضر مما أدى إلى بروز ظاهرة تمدن الريف والانتقال من العمل الزراعي إلى العمل الحرفي، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية الأخرى وكذا الاقتصادية التي ساهمت في توسيع نطاق استخدام وتطبيق التخطيط العائلي في الجزائر.

ثالثا_ أهمية دراسة التخطيط العائلي وفوائده:

انطلاقا من أن التخطيط العائلي هو فكر وواقع وطموح، وجب علينا كباحثين ومهتمين بهذه القضية توضيح وتبيان أهمية التخطيط العائلي وفوائده على البناء الأسري وما يحتويه من عناصر سواء على الأم والأب وحتى الطفل وسط بيئة اجتماعية اتسمت بالحضرية أو الريفية المكونة للمجتمع، ويكون هذا التناول للأهمية على الأصعدة الاجتماعية، الصحية والنفسية و الاقتصادية، لأن حياة الفرد لا تعتمد على نوعية الصحة الجيدة، بل على مجموعة متنوعة من الظروف الأخرى مثل استقرار وتوافق الأسرة، ورفاهية الأطفال، والحرية في الاستمتاع بالأنشطة المختلفة والتي تتضمن أوقات الفراغ، أو التعليم، أو الأنشطة الاجتماعية الأخرى، لذلك تنقسم أهمية التخطيط العائلي إلى:

1- الأهمية الاجتماعية:

إن الفائدة الاجتماعية للتخطيط العائلي تظهر جليا في سهولة تربية الأطفال وإعالتهم عندما يكون عددهم قليل وأعمارهم غير متقاربة، مما يتيح الرغبة في إعطاء وقت للتفرغ للزوج وشؤون البيت، كما أن تحسن مستويات المعيشة يعد من الأسباب الأساسية في الحد من عدد المواليد بدليل أن دراسات السكان والدراسات الاجتماعية أثبتت أن هناك علاقة كبيرة بين قلة الدخل الفردي وارتفاع عدد المواليد، رغبة في تكوين عناصر جديدة تساعد على إعالة الأسرة وعلى تحمل أعباء الحياة الاجتماعية، « كما بينت دراسات أخرى أن عدد الأولاد في الأسر يتناسب عكسيا مع درجة ثقافة الوالدين»[1]، وهناك أيضا دراسات أثبتت « أن عدد أفراد الأسرة له علاقة كبيرة في الحالة النفسية لكل عضو فيها، فالأسرة قليلة العدد يسودها الاستقرار النفسي، والعلاقات بين أفرادها تكون متزنة وقوية»[2].

كما يفيد منع الحمل في تفادي إنجاب طفل تتعبه أمرا ض وراثية خطيرة، ويحقق المنع هنا غايات إنسانية وأخلاقية، مع العلم أنه يجب أ ن يكون للفرد كل الحق في الإنجاب إذا أراد، إلا أن مسؤولية الوالدين تحد من ممارسة هذا الحق إذا كان يؤدي إلى إنجاب أطفال يعيشون عبئا اجتماعيا وسيكولوجيا واقتصاديا على والديهم، ثم على المجتمع من بعدهما وعلى المجتمع أن يزوّد هؤلاء الوالدين بالمعلومات والخيارات التي تساعدهم في إصدار القرار السليم، حيث أن التخطيط العائلي يقي الطفل من كل هذه المخاطر، ويوفر له المناخ الذي ينشأ فيه سليما معافى بدنيا ونفسيا، والذي يوفر له احتياجاته المادية وغير المادية على حد سواء، « كما أنه يضمن أن لا يتزايد السكان المحتاجين للمتطلبات والخدمات العامة والضرورية على نحو أسرع من قدرة المجتمع على توفيرها»[3]. وعن طريق التخطيط العائلي تحققت هذه الغاية، ويصبح له بعد أخلاقي، لأنه يحقق العدالة بين السكان، فلا يحظى بعضهم بما يحرم منه الآخرون.

1- عباس محمد عوض: **قراءات في علم النفس والفلسفة والاجتماع**، دار النهضة العربية، بيروت،1999،ص36.

2- يسرى دعبس : **التربية الأسرية وتنمية المجتمع**، سلسلة الأسرة التربوية، مصر، 1997،ص74.

3- حامد عبده الهادي: **المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية**، مكتبة غريب، القاهرة، دون سنة نشر، ص107.

كما أن التخطيط العائلي أصبح مطلبا حضاريا، وليس فقط أسلوب لتحقيق التوازن بين السكان والموارد، « وإن المرأة المقتدرة تحتاج إلى تنظيم إنجابها حاجة المرأة المحتاجة وبعبارة أخرى أنه مطلب المرأة التي تنشد إلى حياة أفضل، مهما كان حظها من عطاء الحياة»[1].

نستخلص من ذلك أن انعكاس التخطيط العائلي على رفاهية الأسرة يكمن في شعور الوالدين بحياة أسرية أسعد وأقل توترا نتيجة للتخطيط العائلي حيث يحصل الأطفال على الرعاية المناسبة وينمون ليصبحوا أفرادا مندمجين اجتماعيا وعاطفيا مع مجتمعهم، إضافة الى إتاحة الفرص أمام الطفل للتعليم تكون أفضل كلما قل عدد الأفراد داخل الأسرة، ويفيد التخطيط العائلي في التقليل من المسؤوليات الاجتماعية للأم مما يوفر لها المزيد من الوقت لتنشئة الأطفال وتنمية شخصيتهم وتأهيلهم اجتماعيا.

2- الأهمية الصحية والنفسية:

لا شك في أن تكرار مرات الحمل في فترات متقاربة يؤثر على صحة الأم وإصابتها بأمراض مختلفة تعيقها على ممارسة وظائفها الأسرية، خاصة تربية الأولاد ولذلك فإن التخطيط العائلي يقدم فوائد صحية واضحة للأمهات، وتعتبر المضاعفات المتعلقة بالحمل والولادة سببا شائعا للوفاة في الدول النامية، ويمكن لتنظيم الأسرة أن يحمي صحة الأمهات عن طريق إعطاء المسافات الزمنية الكافية بين كل حمل وآخر، ومنع حدوث الحمل في الفترات المبكرة أو المتأخرة جدا من الحياة الإنجابية للسيدات حيث تكون الأخطار أكبر وكذلك تجنب حدوث الحمل غير المرغوب فيه والذي يمكن أن يؤدي إلى عمليات إجهاض خطيرة وغير قانونية في بعض الدول[2]، وفي هذا المجال لقد ثبت بأدلة علمية أن التخطيط العائلي يحقق مزايا صحية للأمهات والأطفال على حد سواء ، فالسن التي ستنجب فيها المرأة للمرة الأولى له اعتبار هام بالنسبة لصحتها وسلامتها،« فالولادة تحت سن العشرين تعرض

---

[1]- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان**، مرجع سابق، ص ص: 338-339.

[2] – كيم بست: **وسائل تنظيم الأسرة تؤثر على نوعية الحياة**، الهيئة الدوليّة لصحة الأسرة، المجلد 19، العدد 01، دون مكان نشر، 1999، ص137.

الأم لأخطار أكثر مما تتعرض له وهي في العشرينات، و تعود هذه الأخطار على صحتها بل وحتى على حياتها، ويزداد بشكل خطير بعد سن الخامسة والثلاثين»[1]، وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن التخطيط العائلي يسمح للأم بإنجاب أطفال في أكثر المراحل العمرية أمنا وكفاءة بيولوجية، « ولقد ثبت أيضا أن الأطفال الذين تلدهم أمهات أعمارهن في طرفي مرحلة القدرة على الإنجاب (الصغيرات جدا والكبيرات في السن) يتعرضن لأخطار أكثر من غيرهن »[2]، كذلك فإن المباعدة بين الأطفال لها أهميتها، فلقد أسفرت البحوث العلمية أن التباعد لثلاث سنوات بين المواليد هي الأنسب، سواء من حيث الصحة أو احتمالات الوفاة، لأنها تضمن للطفل رضاعة طبيعية كاملة ونموا جسميا سليما، وفي الوقت نفسه تحقق هذه المباعدة راحة كافية للأم للتخلص من آثار الحمل أو الولادة السابقة قبل البدء في حمل جديد وهذا لاستعادة نشاطها وحيويتها، لأن الحمل السريع المتكرر ينتج جيلا هزيلا من الناحية الجسمية وحتى العقلية في بعض الأحيان، بعكس الحمل المتباعد الفترات، والذي يعطي الأم فرصة لتعويض ما فقدته في كل حمل من عناصر تشترك في تكوين الجنين، فتنتج نسلا قويا وسليما.

« أظهرت الكثير من الدراسات أن هناك صلة بين عدد من الحالات الصحية للطفل من جهة، وحجم الأسرة والرقم الولادي، بالإضافة إلى عمر الأم من جهة أخرى، ومن هذه الحالات: التشوه الخلقي، الإعاقة البدنية وسوء التغذية، وأمراض الأسنان والمشكلات العاطفية والنفسية والعقلية، هذا بالإضافة إلى أن بعض هذه الحالات مثل سوء التغذية قد يكون له ارتباط مباشر بالضغوط المتزايدة على موارد وإمكانات الأسرة مع كل طفل جديد»[3]، ولاشك أن صحة الأم النفسية لها تأثير قوي في صحة الأسرة النفسية، فسماتها تنعكس على أفراد أسرتها لأنها بذلك تصبح قادرة على التحكم في أعصابها وتحمل المسؤوليات وتواجه المشكلات اليومية بصدر رحب وتمنحهم شعورا بالثقة يزرع فيهم الأمل والطموح، لذلك فإن التخطيط العائلي يفيد في تحسن الصحة العقلية والنفسية عند الأم بتغلبها

1- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان**، مرجع سابق،ص336.

2- أميرة منصور يوسف علي: **قضايا السكان والأسرة والطفولة**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999 ص 37.

3- علياء شكري: **الأسرة والطفولة**، دار المعرفة الجامعية، ط1، مصر، دون سنة نشر، ص147.

على همومها وتتحسن الصحة العقلية للطفل الذي يولد نتيجة رغبة الوالدين، وبالتالي يجد كل الوقت للعناية به والاهتمام بنموه النفسي والجسدي كما تتوفر للأم والطفل فرصة أفضل للحياة الاجتماعية.

بذلك نستنتج أن هناك دلائل وأعراض تجعل من منع الحمل أو تنظيمه أمرا حتميا لسلامة الأم ، ففي الحالات الخطيرة والعسيرة قد يكون التخطيط العائلي بمثابة الحصن المنيع لضمان حياة الأم والأسرة ككل، ويتيح الرغبة في التفرغ للحياة الزوجية.

3- الأهمية الاقتصادية:

من مبادئ التخطيط العائلي أنه يشجع كل فرد على أن يكون له عدد من الأطفال يستطيع رعايتهم بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة له، ولقد واجه هذا المبدأ معارضة من بعض الملاحظين الأخصائيين، إذ رأوا فيه حرمان الفقراء حقهم من الإنجاب، والأصح أن «التخطيط العائلي يطالب ويحث بأن يعلم الناس أن البرامج التي تستهدف تحقيق غاياتها على نحو أسرع وأعمق إذ اقترنت هذه البرامج بجهود لتنظيم الإنجاب»[1]، وفي أبسط الصور تسمح عملية المباعدة بين الأطفال للزوجة الريفية من مشاركة زوجها مشاركة كاملة في جهود إنتاجه، وتحسين ظروف حياته، وفي الدول النامية حيث تمثل التنمية مطلبا أساسيا وعاجلا، « فإن تنظيم الأسرة يجب أن يكون جزءا من مجموع جهود التنمية، ويكون لهذا التنظيم مكانا بين إمكانية التعليم وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية، والتغذية وغيرها»[2]. وفي مثل هذه المجتمعات فإن أهمية التخطيط العائلي كإجراء اقتصادي يفسر بأن هذا التخطيط يضمن الصحة للأم والأطفال، ويهيأ للأم فرص المشاركة في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وفي المجتمعات الأكثر تقدما، فإن التخطيط العائلي يعني أن تحديد عدد الأطفال والمباعدة بينهم يضمن للأم أسباب تنظيم حياتها، وتحقيق دورها غير الإنجابي في المجتمع مما يحقق لها المكانة الاجتماعية.

1- فؤاد بسيوني متولي: **المشكلة السكانية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998، ص30.

2- عبده علي الخفاف: **واقع السكان في الوطن العربي**، دار الشروق، العراق، 1998، ص93.

" إذا سطر للتخطيط العائلي أن يكون له مكان ضمن خطط التنمية الاقتصادية بالمجتمع فإنه يجب أن تكون نشاطاته واضحة في برامج الشباب وصغار السن بصفة خاصة"[1]، ذلك أن نسبة الصغار ترتفع في المجتمعات النامية ولو أنهم قرروا ألا ينجبوا مستقبلا أكثر من طفلين اثنين للأسرة، فإن الزيادة السكانية ستظل مرتفعة أيضا لقرن آخر، وليس هناك أمل في تغيرات فعلية ما لم يتفهم الصغار أنفسهم هذه الحقيقة، وحتى يفهموا ويستوعبوا ذلك الواقع المرتقب فإن معلومات كافية ينبغي أن تكون في متناولهم، سواء في مدارسهم أو في المساجد أو غيرها من المؤسسات الاجتماعية وأماكن تجمعهم.

هكذا نلاحظ أن التخطيط العائلي يرمي إلى المحافظة على كيان الأسرة سواء كانت ريفية أو حضرية وتدعيمها من النواحي الصحية، الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية والنفسية حتى يسهل إيجاد مجتمع متوازن وسليم، لأن التخطيط العائلي يتطلب الحرص الشديد على توفير أفضل الظروف الملائمة لتربية الأطفال، كما نلاحظ أيضا أنه لا توجد أهمية واحدة للتخطيط العائلي والسيطرة على الإنجاب بل هناك فوائد كبيرة متعددة ومركبة، وبالتالي فإن التخطيط العائلي يلبي حاجات ودوافع غير مادية وجب علينا نحن كدارسين مهتمين في التخطيط العائلي إعطاء هذا الموضوع حقه من الرعاية والاهتمام.

رابعا_ العوامل المساعدة على التخطيط العائلي:

انطلاقا من أن فكرة التخطيط العائلي هي قضية معرفة وممارسة فمن الواضح والعقلانية أنه تولدت أفكارا منطقية خاصة بقبول مسألة التخطيط العائلي إلى درجة جعلها معقولة وضرورية لدى الأفراد والمجتمع، وأن هذه الاستجابة انتشرت انتشارا كبيرا في المرحلة المعاصرة وخاصة في المجتمعات المحلية، حيث أن الاستجابة التقليدية التي كان يلجأ إليها الريفيون ألا وهي الهجرة، لم تعد ملائمة الآن، فالأسرة كوحدة اجتماعية سواء كانت حضرية أم ريفية تلجأ إلى تنظيم نسلها، لأن الحياة الاجتماعية بما تقتضيه من منافسة ومن حراك اجتماعي مهني وحرفي، تقتضي الانتقال من الأسرة الممتدة الموسعة إلى الأسرة

1- حسين عبد الحميد رشوان: **السكان من منظور علم الاجتماع**، مرجع سابق،2001، ص162.

الحديثة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كتطور المعارف والمعلومات الطبية، مع انتشار كبير لوسائل منع الحمل وكذا التحولات الاجتماعية ومساهمة العلماء والمختصون في تطوير الأفكار الخاصة بالتخطيط العائلي، وهذا دون أن ننسى ارتفاع المستوى التعليمي وخروج المرأة لميدان العمل كلها عوامل ساعدت على تجسيد مسألة التخطيط العائلي كمعرفة وممارسة.

1- التطور الطبي:

لقد كان للتطور الطبي الأثر الكبير في تحديد حجم الأسرة والمساهمة في نجاح التخطيط العائلي، وذلك بظهور طرق ووسائل جديدة لتنظيم النسل التي تعتبر بمثابة ثمرة ما توصلت إليه الاكتشافات العلمية التي تتعلق بتلك الوسائل، حيث أنه في السنوات الأخيرة ظهرت وسائل وطرق أكثر تطورا، سواء من الناحية الآلية أو الفنية، بحيث أنها أصبحت وقائية أكثر من الطرق التي كانت منتشرة وشائعة عند المجتمعات البدائية في السابق وباستخدام التلقيح وانتشاره مع مكافحة الأوبئة وعصرنة الوسائل الصحية وتوفير الشروط اللازمة للحمل والولادة ورعاية الطفل، نتج عنه انخفاض كبير ومحسوس في نسبة الوفيات وقد ساهم هذا العامل في عدم الرغبة في إنجاب عدد كبير من الأطفال[1].

يمكن القول أن التطور السريع في المجال الصحي والطبي انتشاره في المناطق والقرى الريفية ساعد إلى حد كبير في تطبيق برنامج التخطيط العائلي ووعي الأفراد له.

1 – محمد مصطفى أحمد: **الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995 ص ص:87-88

2- التصنيع والتغيرات الاقتصادية:

لقد ساهمت هذه التغيرات المرتبطة بالانتقال من النشاط الزراعي إلى النشاط الحرفي والصناعي في تسهيل قبول فكرة التخطيط العائلي، بحيث أدى الاتجاه نحو الإقامة في المدن وتمدن الأرياف، بحيث أصبح الريف يحوي عناصر التحضر كالمرافق الحضرية مثل قاعات العلاج والمدارس والنقل الجماعي غيرها من المرافق العمومية مثلما هو حاصل في المجتمع الريفي الجزائري، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المعيشة ساعدت على انتشار هذه الفكرة في وسط الفرد والمجتمع، حيث أن البيئة التي يسودها النشاط الحرفي والصناعي تلعب دورا في خلق قيم اجتماعية متميزة عن القيم الزراعية، وأن العلاقات الاجتماعية التي تسود هذا الوسط الحضري تختلف عن العلاقات الاجتماعية التي تسود المزرعة، فالعمال في الوسط الحرفي والصناعي سواء كانوا رجالا أو نساء يتولد لديهم سلوكا اجتماعيا وأنماطا من التفكير تتباين عن تلك التي تتولد عن الفلاح في تعامله مع الأرض، ففي المجتمعات المحلية تتأثر العائلة بتلك التحولات، فتذهب إلى تقليص عدد أفرادها وبالتالي حجم الأسرة ليحقق توازنا بين عمل المرأة في المنزل وعملها في الوسط الحرفي والصناعي "[1]، فطبيعة هذه المجتمعات أنها تفرض على الأسرة أن تنظم نفسها من حيث عدد الأطفال، عن طريق وضع مسافات زمنية بين كل طفل وآخر، لأنه من المؤكد أنه يوجد في المدن إمكانيات الارتقاء والحراك الاجتماعي أكبر، كما أن نشر الأفكار والأنماط الثقافية أكثر كثافة، لذا فهي الإطار والمكان الملائم لإقامة مواقف عقلانية في كل ما يخص الحياة.

أما بالنسبة لارتفاع مستوى المعيشة، فإن مستوى الدخل والمستوى الاجتماعي هما في الغالب ذا علاقة سلبية مع مستوى الإنجاب، بحيث كانت الطبقة الاجتماعية العليا هي السباقة في تحديد عدد أطفالها، واستمرت هذه العلاقة العكسية مدة من الزمن، إلا أن هذه الوضعية تغيرت بعد ذلك نوعا ما، بحيث أن انخفاض الإنجاب استمر وتواصل في الطبقات الأخرى وهذا نتيجة تداخل المتغيرات فيما بينها.

---

1 – صفوح الأخرس: **علم السكان قضايا التنمية والتخطيط لها**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق سوريا، 1980، ص38

في هذا الصدد يقول **لاندي بول (LANDIS PAUL)**، أحد الكتاب المشهورين في الغرب:" أن الإنسان في المجتمع الصناعي قد اجتاز حدوده المشروعة، وذهب ضحية لكثير من الأخطاء والمفاهيم غير السليمة فيما يتعلق بالتوالد ونظام الأسرة والخصوبة والإنتاج حتى انقطعت صلة الجنس عن التوالد والتناسل، ولم تعد وظيفته الآن التوالد والتناسل وإنما هي الترويح عن النفس والتمتع بالملذات"[1].

3- مستوى التعليم:

يعتبر التعليم عامل من العوامل الأساسية للتغير الاجتماعي والاقتصادي، فهو يؤثر في بنية المجتمع ووظيفته، حيث أحدث ارتفاع مستوى التعليم أثرا في بنية المجتمع المحلي الجزائري ووظيفته وحركته،" فعندما تدخل المرأة إلى ميدان التعليم وبالخصوص التعليم الجامعي يزيد لديها الوعي، وفي نفس الوقت يرتفع سن الزواج، وبهذا تقل نسبة الزواج المبكر وتتحدد سنوات الحمل لديها، فتميل الأسرة إلى حجم محدود"[2]، كما أن التعليم يؤدي إلى انخفاض معدل الوفيات نظرا لأنه يزيد في الوعي الصحي والمستوى المعيشي والوعي الاجتماعي للزوجين من جراء التعليم الذي يدفع بهما حتما وبالضرورة إلى المقارنة المستمرة بين مواردهم ومتطلبات أبنائهم.

4- خروج المرأة لميدان العمل:

عند تغير المعطيات الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة مع توسع التعليم وارتفاع مستواه، اضطرت المرأة إلى اكتساح ميدان العمل مساهمة منها في تحسين مستوى المعيشة "وأن نسبة مساهمة المرأة في الحياة الإنتاجية هي في تزايد مستمر، حتى أصبح عمل المرأة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية"[3]. وخروج المرأة للعمل يتناقض بالضرورة مع كثرة الأطفال في البيت، وهذا التناقض سيدفعها حتما في النهاية للحد من عدد أطفالها حيث أن خروجها ومشاركتها في العمل يستوجب منها أن تبقى فترة من الزمن خارج البيت "كما تكون ملتزمة

1 – أبو الأعلى المودودي: مرجع سابق ، ص09.

2 – محمد مصطفى أحمد: **الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة**، مكتبة سامي، الإسكندرية، 1992، ص21.

3 .JAQUES COMMAILLE: **Les stratégies des femmes travail, famille et politique**, Editions de la découverte, Paris, 1993, P 65.

بواجبات أخرى بغير إنجاب الأطفال، فبحكم الأوضاع الاقتصادية السائدة، فهي مضطرة إلى أن توازن بين تلك الأوضاع وعملها خارج المنزل، وبين عدد أطفالها، وتحت ضغط تلك الظروف، فهي تسعى جاهدة إلى الحد من الإنجاب لتحقق التكيف مع تلك الأوضاع ومع البيئة الجديدة"[1].

لذلك يؤكد الكثير من المحللين الديموغرافيين بأنه توجد علاقة متبادلة نسبيا بين مؤشر عمل المرأة ومستويات الخصوبة، " لأنه بالتقدير من النظرة السوسيواقتصادية الاهتمام أكثر بعمل المرأة فإن حظوظها تنقص في تربية الأطفال"[2] ، غير أن العلاقة بين عمل المرأة والتخطيط العائلي ليست مركبة من كون المرأة تمارس نشاطا مهنيا فقط، وإنما يتوقف على عوامل أخرى كالقطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه، والوظيفة التي تشغلها، ومدة العمل ووجود دور الحضانة وما إلى ذلك، "لأن عمل المرأة أثناء الحياة الأسرية – زواج، إنجاب، تربية الأطفال – يمثل أحد العوامل المؤثرة في الخصوبة وفي نفس الوقت يعطي ديناميكية لأشكال العمل"[3] ، كما تشير نتائج بعض الدراسات السوسيوديموغرافية التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف مجموعة من الباحثين على غرار **هير (HEER) و فريدمان (FREEDMAN) و ولبتون (WELEPTON) و أندريه ميشال (ANDRE MICHEL)** إلى تباين الآثار السلبية لعمل المرأة على الطفل وعلى الزوجين وعلى صحة الأم.[4]

نلاحظ من كل ما سبق أن العوامل السالفة الذكر كان لها الدور الفعال في تجسيد مسألة التخطيط العائلي وتبنيه كبرنامج يتماشى مع التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع ككل والبناء الاجتماعي للأسرة حضرية كانت أم ريفية، ويهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والمحافظة على استقراره واستمراريته.

---

1 - L'HOUACINE AOURAGH: **Crise, nouveaux espaces de socialisation et régulation de la fécondité** Editions Savery, Paris, 1994, P 09.
2 - L'HOUACINE AOURAGH: **contraintes économiques et baise de la fécondité en Algérie**, 5eme journées démographiques de lors tom maitrise de la fécondité et planification familiale, séance n04 paris, 28-30 septembre 1994, p 15.
3 - FRANCOISE BATIGHIOLA : **histoire du travail de femmes**, la découverte, paris, 2000, p 13.
4 - CELINE CLEMONT ; **la famille ruptures et continuités à travers les générations**, thèse pour obtenir le diplôme de doctorat de sociologie et démographie sociale, paris v, 2002, p 50.

خامسا- وسائل التخطيط العائلي:

كان الإنسان في العصور القديمة ينظم نسله بوسائل بدائية تقليدية وطرق شعبية كلها مستوحاة من الثقافات التقليدية والثقافات الشعبية الخاصة بمختلف الشعوب والمجتمعات تفاديا لوقوع الحمل، حيث لم تكن وسائل تحديد النسل من اختراع الإنسان في العصر الحديث، بل عرفت الشعوب القديمة وسائل وطرق عديدة لمنع الحمل وتحديده، وتعددت هذه الوسائل بين قتل الأولاد، ذكورا وإناثا، أو الإجهاض، وإلى وسائل أخرى استخدمت لهذا الغرض.

" لعل من أبشع الوسائل التي استعملت قديما، هي قتل الأولاد، والذي شاع عند الكثير من القبائل البدائية، وحتى العربية منها في عصر الجاهلية، حيث كان الأب والأم يتخلصان من المولود مباشرة بعد الولادة، سواء كان ذكرا أو أنثى، وكانت الكثير من الأمم تقدم أبناءها كهدية للآلهة، ولم تكن الدوافع لتلك الجريمة معروفة ومحددة، ولكن يعتقد أنها كانت تعود إلى أسباب اقتصادية في غالب الأحيان"[1]. كما أنه في القديم كانت تستعمل وسائل أخرى لتحديد الحمل، كالإجهاض مثلا أو ما يسمى أيضا بـــ" الإسقاط والطرح والإسلاب، فقد جاء في قسم إبقراط الطبي المشهور الذي يستوجب أن يقوم بأدائه كل طالب في تخصص الطب، عند تخرجه وقبل ممارسته المهنة (أن لا أسقي امرأة دواء يسبب الإجهاض أو يقتل جنينها)"[2].

حيث نجد الأطباء المسلمين لم يستخدموا الإجهاض كوسيلة للحد من النسل بل لأسباب طبية واضحة، يكون فيها الخطر على صحة الأم الحامل وارد، سواء لصغر سنها أو لوجود مرض في رحمها أو جسمها.

كما أن هناك وسائل أخرى استخدمتها البشرية لمنع الحمل قديما، ومن بينها الرضاعة، حيث تعتبر من أقدم الوسائل وأكثرها انتشارا رغم أن هناك نسبة للفشل، أي قد يحدث الحمل، إلا أن هذه النسبة ضعيفة جدا، ورغم ذلك تبقى الرضاعة هي أقدم وأهم وأكثر وسائل التخطيط العائلي انتشارا في العالم، وتمتد فترة أو مدة الرضاعة إلى عامين، إذ خلال

---

1. PETRINA LEEPOY: **Histoire Médicale de la contraception**, DUM, Montréal, Canada, 1992 P-P:52-56.

2. محمد علي البار: **سياسة ووسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر**، ط1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1991، ص86.

هذه الفترة إن حدث وتمت الرضاعة فعلا، فإنه لا يحدث حمل إلا بعد انتهاء مدة الرضاعة ذلك أن مص الثدي يؤدي إلى تنبيه الغدد النخامية (**هرمون البرولاكتين**) الذي يدر الحليب وفي نفس الوقت يثبط الغدد النخامية الأمامية التي تفرز الهرمونات المنمية للغدد التناسلية وبالتالي تقل هذه الهرمونات، ولا تفرز البويضة، فلا يحدث حمل[1].

هذا من الجانب العلمي، أما من الجانب الشرعي فقد حث الإسلام الأمهات على الإرضاع، عمــلا بقوله تعالى: « **والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة**»[2] (سورة البقرة– الآية: 233).

وهناك أيضا وسيلة أخرى لتحديد النسل كانت منتشرة منذ القديم ألا وهي طريقة العزل، وهو عبارة عن ابتعاد الرجل عن المرأة قبل القذف، وتعتبر وسيلة طبيعية وقديمة عرفها الإنسان القديم واستعملها، حيث كان العزل معروفا لدى العرب في الجاهلية، ولما جاء الإسلام أقر الرسول صلى الله عليه وسلم العزل، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري(رضي الله عنهما) قال: « **كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل**»[3]

بالإضافة إلى ما ذكر، هناك طرق ووسائل اتبعت قديما لمنع الحمل، كالامتناع عن الزواج والرهبنة كالتي دعا إليها **مالتوس**، وكذلك التداوي بالأعشاب عند قدماء مصر والصين والهنود الحمر، كذلك عند اليونان والرومان، وبعد ما كان الإنسان في القديم ينظم نسله بوسائل تقليدية بدائية وطرق شعبية، أصبح الإنسان في العصر الحديث يعتمد على وسائل علمية حديثة لمنع الحمل بناء على ما توصلت إليه العلوم من تقدم ورقي، وذلك بما أضافت من تحسينات آلية وفنية لهذه الوسائل المتمثلة في أدوية وعقاقير وآلات على اختلاف أنواعها، حيث أنها تطبق بطرق نظامية وفي أي وقت، ولقد صنف العلماء والأطباء المختصون في هذا المجال وسائل التخطيط العائلي إلى عدة أنواع، منها الوسائل الكيميائية والرحمية، والوسائل الموضعية، إضافة إلى الطرق الجراحية، غير أن استعمالها يكون على درجات مختلفة من القبول، كما أنها لا تصلح لجميع الحالات والوضعيات الصحية والنفسية

---

1. HENRI LERIDON: **Les enfants du désir**; Pluriel, Paris, 1998, P127.

2 – سورة البقرة– الآية: 233.

3 – صحيح البخاري، **كتاب النكاح**، سند رقم 4808، ص74.

وهذا لأن الطبيب المختص هو الوحيد الذي يستطيع وصف الوسائل، حسب كل وضعية وما يترتب على ذلك من آثار.

غير أن تطبيق وسائل التخطيط العائلي حسب ما وصلت إليه الدراسة التي قام بها المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية (**INED**) بفرنسا سنة 1990 في الدول السائرة في طريق النمو قد قدرت بـــ50,50%، و62,40% في الدول المتقدمة و53% في العالم ككل[1].

وتكمن هذه الوسائل في:

1- الأقراص:

وهي عبارة عن حبوب معروفة جدا وواسعة الانتشار، ظهرت أول مرة سنة 1956 واستعمالها سهل ومضمون وغير خطير، إذ استعملت وفقا للشروط المطلوبة وتتكون عادة من 21 قرصا ويبدأ استعمالها ابتداء من اليوم الخامس للحيض، وهي تحتوي على مادة الإستروجين والبروجاستين، تكمن وظيفتها في منع خروج البويضة، علما بأن هذه الأقراص يحذر الأطباء من الإقدام على استعمالها دون استشارة الطبيب المختص، وذلك تفاديا لبعض الأخطار التي قد تصيب المرأة.

وتكون هذه الحبوب ممنوعة على النساء المريضات بالأمراض القلبية، الأوعية الدموية، داء السكري، داء السمنة، أمراض الكبد، أمراض السرطان، الأعصاب والأمراض العقلية[2].

2-الحقن:

وهي عبارة عن مركب هرموني (**ديبوبروفيرا- Depot Provera**) يحقن في العضل مباشرة بعد انتهاء موعد الدورة الشهرية، أو بعد الولادة بستة أسابيع، فيمتنع الحمل بسببها لمدة ثلاثة أشهر متوالية، فإذا رغبت في المتابعة بهذا النوع من الحقن فما عليها إلا أن

1.HENRI LERIDON ET AUTRES: **la médicalisation croissante de la contraception en France**, population et société, n 381, juillet- aout, 2002, P02.

2- سبيرو فاخوري: **تنظيم الحمل بالوسائل الحديثة**، مطابع أوقستا تكنوغرافيا، لبنان، 1996، ص184.

تأخذ حقنة أخرى، فيمنع الحمل لمدة ثلاثة أشهر أخرى[1]، وهذه الطريقة قد تسبب عدة عراقيل وقد لا تلاءم كل النساء، ولهذا ينصح استعمالها بموافقة الطبيب المختص ونسبة نجاحها تصل إلى 99%.[2]

3-اللولب:

يعد العرب هم أول من استخدم هذه الطريقة حيث كانوا يضعون لناقاتهم التي تجتاز الصحراء حجارة كروية الشكل لتجنب تطور الحمل، "وهو عبارة عن آلة معقمة وخالية من الجراثيم، يتم وضعها في رحم المرأة عن طريق طبيبة مختصة، بهدف منع الحمل، ويوضع لمدة معينة للقضاء على البويضة بعد تلقيحها، لكي لا تلتصق بجدار الرحم، فبعد إبادتها تقذف إلى الخارج"[3]، واللولب له عدة أشكال منها المغلقة ومنها المفتوحة، فالمغلقة لا تستعمل بكثرة خوفا من خرقها لجدار الرحم، بينما المفتوحة تأخذ عدة أنـــواع أحسنها وأفضلـــها مـــن الجانب الصحي ذلك اللولب الملحـــق بخيـــط مـــن نحاس (Le Cooper tout stérilet au cuivre 200 Schering)[4]

4- طريقة المنحى الحراري:

يستعمل المنحى الحراري بعد تحديد تاريخ التبويض، والهدف منه منع التبويض وبالتالي منع الحمل، حيث تؤخذ الحرارة كل 24 ساعة، وتكون مستقيمة Rectale في

1 سبيرو فاخوري: **تنظيم الحمل بالوسائل الحديثة**، مرجع سابق، ص199.

2 – أم كلثوم كحى مصطفى الطيب: **قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية**، ط2، دار السعودية للنشر والتوزيع جدة السعودية، 1982، ص 139.

3 - محمد الشيخ بلحاج: : **تنظيم النسل وتحديده وقطعه في ضوء الإسلام**، معهد الحياة لقرارة، الجزائر،1986 ص105.

4. MOHAMED ZRAOULIA: **Contraception et moyens contraceptifs**, MBID, Constantine Algérie, 1987, P61.

الصباح عند النهوض من النوم، وقبل أي نشاط جسدي، وهنا يجب تسجيل الحرارة وتخطيطها لمدة أربعة أشهر لتتمكن المرأة من معرفة موعد الإباضة لديها[1].

5- الحواجز:

وهي عبارة عن "سدادات على شكل محاجم مطاطية، وتسمى بعقدة القبة"[2]، وهذا المحجم المطاطي يسحب ثماني ساعات تقريبا بعد الاتصال الجنسي، حيث أنه يمنع وصول الحيوانات المنوية إلى داخل الرحم[3]، وتعتبر هذه الوسيلة سهلة وواضحة.

6- التعقيم:

هو المنع النهائي للحمل ويخص المرأة والرجل معا، هي عملية جراحية لمنع الحمل تستعمل لكلا الزوجين، ولا يلجأ الزوجين إليها إلا إذا عزما على عدم الإنجاب مرة أخرى فالمرأة لها طريقتان:

أ/ ربط قناة فالوب: ويتم قطع قناتي الرحم ثم ربطهما من خلال فتحة صغيرة في جدار البطن، وتحتاج هذه العملية من ستة إلى أربعة أيام للبقاء في المستشفى، أما بالنسبة للرجل فإن العملية تكمن في قطع الحبلين المنويين وربطهما من خلال فتحتين صغيرتين على الجانبين، تحت تأثير مخدر موضعي، وتستغرق حوالي 20 دقيقة دون البقاء في المستشفى[4]وهي طريقة مستعملة عند حوالي 140 مليون زوجة في العالم، وهي كثيرة الانتشار في الدول السائرة في طريق النمو عند أكثر من 30% من النساء في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنين[5].

ب/ استئصال الرحم: وهي عملية تؤدي إلى العقم النهائي للمرأة، أما الرجل فله جراحة للتعقيم حيث تربط قنوات مختلفة وتسمى LA VASECTOMIE بحيث لا يمكن

1. HERVELE BRAS: **Planification familiale et promotion de la santé- une esquisse historique**, (SNMPMI), Paris, 1998, P 25.
2 - AISSAOUI YAMINA ;**régulation des naissances en Algérie**, thèse de doctorat 3eme cycle paris,1988, p 39.
3. AMMAR BOUMGHAR**: De besoins sociaux non satisfaits ou l'inefficacité de l'outil de planification**, CEPED, Paris, 1996, P 265.
4.HERVELE BRAS: IBID,P 26
5 - STEPHEN KILLICHE ; **la stérilisation féminine, question en santé publique, les enjeux de la stérilisation**, i n s r m, paris, 2000, p 213.

للحيوانات المنوية المرور عبر المسالك الخاصة بها وهذه الطريقة تؤدي إلى عقم الرجال نهائيا[1] .

علما أن هذه الطريقة تجرى لأسباب صحية وطبية سواء للرجل أو المرأة، بهدف إنقاذهما من الخطر والذي دون التعقيم سيؤدي بهما إلى الوفاة بسبب تكرار العمليات القيصرية للمرأة مثلا، أو إصابتها بنزيف حاد بعد الولادة مباشرة، أو كونها تعاني من أمراض خطيرة كارتفاع ضغط الدم المزمن والسرطان والأمراض المعدية وغيرها.

7- البويضات الذائبة (Les ovules):

تسمى أيضا التحاميل وتستعمل قبل الجماع بمدة زمنية قدرها 30 دقيقة، وتدخل داخل المهبل فتذوب التحليلة تحت تأثير حرارة الجسم، وهي على شكل حبة لوز، تحتوي على مواد قاتلة للمني، مثل الحوامض ومشتقات الآسبيرين ممزوجة بالغليسيرين أو زبدة الكاكاو[2].

8- الواقي الذكري:

يستعمله الرجل كوسيلة لمنع وصول الحيوانات المنية إلى الجهاز الأنثوي والمعروف بالقبعة الإنجليزية، وهي قبعة واقية من الحمل ومن الأمراض الزهرية، ونصح الأطباء باستعمالها في السنوات الأخيرة، لأنها تقي من الأمراض الجنسية المتنقلة كالسيدا مثلا[3].

هو عبارة عن كيس من البلاستيك الشفاف يبلغ طوله حوالي 18سم إلى 20سم وقطره 3,5سم، وهو مطاطي كثير المرونة، أما الواقي المزيت فهو كيس مغطى بمادة هلامية لزجة ضد الحساسية[4]، وتكمن فائدته في منع حدوث حمل بدون هرمونات، بالإضافة إلى الوقاية

1 - FREMAND NATHAN ; **guide médical de la famille**, paris, 1981, p-p 29-30.
2- ABDEL AZIZE BOUISRI: **La connaissance et la pratique de la contraception**, ESTEM, Paris, 2002, P451.
3 - NADJIA BELAAGOUEG ; **dix années de contraception oral**, thèse pour obtenir du doctorat en médecine ; univ Constantine, Algérie, 1982, p 11.
4- سبيرو فاخوري: مرجع سابق ، ص140.

من الأمراض المنقولة عن طريق الجماع حيث يعزل الخلايا والميكروبات المرضية الموجودة في السائل المنوي ولا تصل إلى المهبل والعكس.[1]

9- العزل:

تعتبر من أقدم طرق التخطيط العائلي الطبيعية استعمالا خاصة في الدول العربية والدول المغاربية، وهو عبارة عن ابتعاد الرجل عن المرأة قبل عملية القذف بهدف عدم تلقيح البويضة.[2]

10- وسائل أخرى:

هناك لقاح ابتكر من طرف الباحث الهندي **غروسيران تالوار** **GRUSARAN TALWAR** عام 1992، وهو مدير معهد ظواهر المناعة وخبير دولي في مجال التلقيحات يرى بأن اكتشافه هذا يسمح للنساء تجنب الحمل غير المرغوب فيه عبر عملية تلقيح بسيطة تجرى مرة كل ستة أشهر، وقد أوضح أن قوة اللقاح وفعاليته تكمن في أنه يعبئ الجسم على تكوين جهاز مناعة ذاتية لرفض الحمل، فهذه الوسيلة تريح المرأة من كل الموانع الموجودة كالأقراص واللوالب التي يمكن أن يحدث فيها الخطأ، ويضيف الباحث، أما مع اللقاح الجديد فالأخطاء لا تحصل[(3)].

هذا وأكدت أوساط طبية دولية المشاركة في المؤتمر الدولي لتنظيم الأسرة الذي انعقد في مدينة **جنوة** بإيطاليا، وكان من أهم الأبحاث التي نوقشت، بحثان لطبيب أرجنتيني:

" فالبحث الأول عن أقراص منع الحمل التي يستخدمها الرجل، أما البحث الثاني فيدور حول مبدأ المشاركة والتعاون بين الزوجين في تحديد وتنظيم نسلهما، وذلك عن طريق استعمال الزوج لحبوب منع الحمل لمدة ستة أشهر في السنة، واستعمال الزوجة الأقراص في

1 – تامر عزت : **المعلومات الأساسية المتعلقة بوسائل تنظيم الأسرة المختلفة**– دورة تدريبية في مجال تنظيم الأسرة– لبنان، أفريل 2011، ص10.

2 - PATRIQUE VINARD ET KOHOU VINGNIHIN ; **la régulation de la fécondité en Afrique- transformation et différenciation au tournant du XXI siècle**, brulant académia ; paris ; 2010, p 13.
3.ABDEL AZIZE BOUISRI:OPCIT, P452.

الستة أشهر الباقية"[1]، وبهذا تكون مشاركة الزوجين معا في تناول الأقراص، تعني مساهمتهما في تحمل وتقاسم الأضرار الناتجة عن استعمال هذه الحبوب الخاصة بتحديد النسل بدلا من أن تتحملها المرأة وحدها.

مما لا شك فيه أن وسائل التخطيط العائلي تتفاوت في درجة الاستعمال وفي درجة القبول من طرف الأزواج في جميع دول العالم، وذلك وفقا لظروف تتحكم فيها عوامل مختلفة وعديدة.

ففي الجزائر مثلا وحسب الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط (CENEAP) سنة 1992[2]:أن 58% من النساء المتزوجات اللائي يستعملن وسيلة من وسائل التخطيط العائلي الحديثة، وذلك في المناطق الحضرية، أما في المناطق الريفية فتقدر نسبة النساء المتزوجات اللائي يستعملن وسيلة من وسائل التخطيط الحديثة بـــ 44% فقط و 18% من النساء المستعملات لوسائل التخطيط العائلي قد صرّحن بوجود صعوبات في استعمال هذه الوسائل (وذلك بسبب مشاكل صحية أو خدماتية أو صحية الاستعمال، ...).

أما درجة المعرفة بوسائل التخطيط العائلي، فقد ارتفعت بشكل ملاحظ سنة 1992 ودائما في إطار نفس الدراسة فإن 99% من النساء ذات الفئة العمرية بين 15–49 يعرفن وسيلة واحدة على الأقل من الوسائل الحديثة للتخطيط العائلي، و85% يعرفن وسيلة واحدة على الأقل من الوسائل التقليدية للتخطيط العائلي، والوسيلة المعروفة أكثر لدى هؤلاء النساء هي الأقراص بالدرجة الأولى بنسبة 98%، ثم تأتي وسيلة أو طريقة اللولب بـــ86% باعتبارها طريقة تقليدية، ثم تليها الرضاعة المطولة بـــ80%، فطريقة الرزنامة أو فترة الأمان بنسبة 50% من النساء اللائي يعرفن هذه الطريقة.

---

1 .حسين محمد يوسف: **أهداف الأسرة في الإسلام والتيارات المضادة**، دار بوسلامة للنشر، تونس، 1989، ص96.

2. THAMANY CHEBAB: **Politique de population et pratique contraceptive, Le tournant des années 1980**,(CENEAP), Alger, 1998, PP:80-83.

أما في سنة 1995 فكانت نتائج المسح الوطني حول أهداف التخطيط العائلي (MDG)[1]: أن وسائل التخطيط العائلي تخص 57،5% من النساء في سن الإنجاب في المناطق الحضرية و 44% في المناطق الريفية، و 75% من النساء المتزوجات في سن الإنجاب قد استعملت وسيلة من وسائل التخطيط العائلي مرة واحدة على الأقل، وتأتي وسيلة الأقراص في المرتبة الأولى من حيث درجة الاستعمال بنسبة 70,3%، ثم طريقة اللولب بـــ18،5% .

أما مستوى معرفة النساء المتزوجات تطبيق وسائل التخطيط العائلي فتقدر بـــ 99% في المناطق الحضرية و95% في المناطق الريفية.

بخصوص وسائل التخطيط العائلي التقليدية فهي معروفة لدى أكثر من 85%من النساء، و80% من النساء يعرفن طريقة الرضاعة المطولة، أما الوسائل الحديثة فهي معروفة عند 98% من النساء في المناطق الحضرية، و92% من النساء في المناطق الريفية.

أما نسبة النساء اللاتي يعرفن تطبيق وسائل التخطيط العائلي، لكن يرفضن استعمالها فتقدر بـــ 23,7%، وذلك بسبب الآثار المترتبة على استعمالها خاصة من الناحية الصحية والنفسية بنسبة 14,6%، وبسبب معارضة الزوج بنسبة 11%، ثم المانع الديني بنسبة 6,9%.

أما النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة سنة 2002 الذي قامت به وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالاشتراك مع الديوان الوطني للإحصائيات وبالتنسيق مع جامعة الدول العربية[2] : فإن نسب النساء السابق لهن الزواج واللواتي سبق لهن استعمال وسيلة من وسائل التخطيط العائلي حسب نوع الوسيلة المستعملة والوسط:

---

1 . ABDEL AZIZ BOUISRI: **La transition démographique en Algérie:réflexion sur l'avenir**, ESTEM Paris, 2001, PP451-455.

2. وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والديوان الوطني للإحصائيات: **النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة 2002**، الجزائر، جوان 2003، ص31.

الجدول رقم 01 وسائل التخطيط العائلي حسب الوسيلة المستعملة و الوسط:

الوسائل المستعملة	الوسط		
	حضر	ريف	المجموع
أي وسيلة	80%	75.1%	77.9%
الحبوب	75.8%	72.8%	74.6%
اللولب	9.10%	6,8%	9,2%
العازل الواقي للرجال	09%	3,8%	6,8%
إطالة فترة الرضاعة	10,1%	10.2%	10.1%
فترة الأمان	10.3%	6,4%	8,7%
العزل	9،7%	5,7%	7%
الوسائل الحديثة فقط	77,7 %	73.6%	76%

المصدر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

يلاحظ أن الحبوب تبقى الوسيلة الأكثر شيوعا عند النساء، بغض النظر عن وسط الإقامة، تليها الرضاعة الطبيعية، اللولب، فترة الأمان، العزل ثم الواقي الذكري.

بالنسبة للاستعمال الحالي بلغت نسبة الانتشار لوسائل التخطيط العائلي 57,1% من مجمل النساء المتزوجات في سن الإنجاب مع وجود اختلاف حسب وسط الإقامة (59% في الوسط الحضري مقابل 54,4% في الريف)، وترتفع نسبة الاستعمال الحالي بين النساء في الفئة العمرية 30–39 سنة في الوسط الريفي أو الحضري على حد سواء.

إن خطاب تنظيم الأسرة الذي تحول الدولة نشره وترسيخه من خلال المؤسسات الصحية، والتعريف به عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال بكل ما يستند إليه من تقنيات ووسائل تم استحداثها للتحكم في الخصوبة وتحقيق شروط الانتقال الديموغرافي[1]، يستقبل حاليا من جانب المعنيين بالأمر، بدرجات متفاوتة من القبول والاستحسان أو المقاومة ويتحدد موقفهم هذا انطلاقا من مدى اتفاق هذا الخطاب وهذه الوسائل مع الأنماط السلوكية و الإنجابية التي ترسخت على امتداد الزمن، فإذا كانت السنوات الأخيرة قد عرفت انتشارا ملحوظا لوسائل التخطيط العائلي فإن تقييم هذه الإمكانات الجديدة يتم بشكل أساسي انطلاقا من مدى توافق استعمالها مع المنظومة القيمية والثقافية كما يتمثلها الفرد، واستنادا إلى مدى تطابق السلوك الجنسي الضمني المقترح مع عناصر بنية ثقافية يلعب فيها التوازن بين الممارسة التقنية والممارسة التقليدية دورا حاسما في المجتمع الريفي الجزائري بالخصوص لأن تصادم المضمون الثقافي لوسائل التخطيط العائلي مع التمثلات الدينية للأفراد ومعتقداتهم وممارساتهم العميقة التجذّر في الثقافة والمجتمع، يؤدي في الأوساط الريفية إلى قبولها مع نوع من التكتم بالرغم من أن مسألة التخطيط العائلي أصبحت حقيقة اجتماعية واقتصادية في الأسرة الريفية .

خامسا- موقف الدين الإسلامي من تنظيم الأسرة:

يحظى موضوع التخطيط العائلي في علاقته بالإسلام والنظام السوسيوثقافي باهتمام واسع، وذلك سواء من قبل علماء الدين أو الباحثين من اختصاصات ومشارب مختلفة، وقد أخذت مسألة تنظيم الأسرة نصيب من الجدل والاجتهاد في إثبات مشروعيتها الإسلامية من عدمها في الماضي، بهدف إزالة اللبس على الفرد المسلم اتجاه قضية تنظيم النسل مثلما قال

1 - ROBERT ESCALIER ; **la transition démographique dans les pays méditerranéens**, cahier de la méditerranée, université de Nice, France, 1989 ; p 03.

أحد قدماء الفلاسفة " أن غريزة الإنسان هي أصل تديّنه، فمن التعب الاجتماعي مثلا، يولد البحث عن آخر لا يتعب، آخر مدبر، يسقط تدبير التعب، بمعنى سياسته ومسؤوليته عن كاهل المتعبين، فيتكلون على آخر بدل الإتكال على أنفسهم"[1] ، لذلك فإن الدين الإسلامي يحبب كثرة النسل وقد بارك الأولاد ذكورا وإناثا، وذلك عن طريق شرط الزواج الذي فرضه على كل مسلم ومسلمة، وأكد الإسلام أن الإرادة الإلهية هي التي تتصرف أولا وأخيرا في أمر الولادة والخصوبة، وحث المسلمين في الحياة الأسرية التي يشكل الأطفال زينتها.

غير أن موقف الإسلام هذا لم يكن يعني تنظيم النسل مع ذلك أنه يتوجب على المسلم أن ينجب كيفما كانت الظروف، فليس في القرآن آية واحدة تعارض تقنين الخصوبة[2]، حيث دعا الإسلام إلى عدم كبت الغريزة فلا يحق للمسلم أن يعرض عن الزواج مع القدرة عليه ولو بدعوى التفرغ للعبادة والدعوة، فهذا يعتبر انحرافا عن النهج الإسلامي وإعراضا عن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم[3]، لأن الشريعة الإسلامية نهت عن العزوبة وحثت على الزواج و الاستكثار من النسل وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " **تناكحوا تناسلوا فإني مباهي بكم الأمم يوم القيامة**"[4] ، فالزواج من سنة الإسلام وتكاثر المسلمين من أهداف الزواج، يساعد على قيام أسرة تزيد في قوة المجتمع الإسلامي، وبذلك يعتبر الزواج حق إنساني والإسلام لا يحرم أحدا من حقوقه الإنسانية، حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن خصاء الذكور من الرقيق وحرمه واعتبره تعذيبا لا يحل أن ينزل بإنسان أو بحيوان وفي ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " **من خصى عبده خصيناه**" وعندها أجمع الفقهاء على تحريم الخصاء لأنه يمنع حقا أساسيا من حقوق الحياة[5] ،أما بالنسبة للمرأة فينبغي أن تكون منجبة وتعرف بسلامة جسمها والنظر في حال أمها وحال أخواتها المتزوجات وخالاتها

1 – خليل أحمد حليل : **سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط المعاصر**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص215.

2 – مختار الهراس و إدريس بن سعيد: **الثقافة والخصوبة – دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب**، مرجع سابق ص14.

3 - يوسف القرضاوي : **الحلال والحرام في الإسلام**، دار التراث العربي، القاهرة، 1977، ص 145.

4 - محمد بن يزيد القزويني أبو عبد الله ابن ماجة، تحقيق :محمد فؤاد عبد الباقي: **سنن ابن ماجة** ، ج01، حديث شريف رقم 1845، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص 592. .

5 - عبد السلام الترمانيني : **الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام** – دراسة مقارنة– سلسلة عالم المعرفة، العدد80 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أوت 1984، ص51.

وعماتها فإن كن من صنف الولود فالأرجح أن تكون مثلهن في الإنجاب، وهذا ضروري لمضاعفة أعداد الأمة المحمدية التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس استنادا بقوله صلى الله عليه وسلم" **تزوجوا الولود الودود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة**"[1] ، لأن هناك اتفاق بين بعض التصورات الأرضية الذاهبة بحسب رأي المفكر **محمود البستاني** إلى أن المطلوب هو الكيف وليس الكم وبين التصور الإسلامي الذاهب إلى أن الإكثار من النسل هو زيادة النوع الإسلامي أي الكيف، مما جعله يطالب بأن يكون انتخاب الزوجين قائما على سمات الإيمان والأخلاق والاستواء النفسي،[2] حيث قوبلت الدعوة لتنظيم الأسرة في المجتمع الإسلامي في بداية أمرها، ومنذ أن كانت مجرد آراء باعتراض مؤداه أن تنظيم النسل مخالف لتعاليم الدين الإسلامي.

هذا الاعتراض جعل علماء الدين الإسلامي يجتهدون في دراسة موضوع تنظيم الأسرة لتوضيح موقف القرآن الكريم والسنة الشريفة في هذا الأمر، منطلقين على قاعدة مؤداها أن الدين الإسلامي يسير مع الحياة بمقتضى النص والعقل، "ولقد كان **الإمام أحمد** رضي الله عنه يحرص على ألا يفتي المفتي في أمر إلا بعد أن يعرف وقائع الفتوى والباعث على الاستفتاء، ونفسية المستفتي، فقد يتخذ من الحق ذريعة لباطل"[3] ، ولذلك وجب تناول مسألة التخطيط العائلي من الناحية الدينية ثم التطرق إلى الدوافع و الأسباب التي تحدد مشروعيته، هذا وقد انتهت كل الآراء حاليا بإقرار مشروعية ممارسة تنظيم الأسرة ووسائلها ونستدل على ذلك ببعض الأقوال والفتاوى الشرعية التي صدرت في هذا الشأن ومنها:

قول أحد الصحابة: "**كنا نعزل والرسول بيننا ولم ينهنا عن ذلك**"[(4)]، وعن العزل روى البخاري ومسلم عن جابر قال " **كنا نعزل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل**"[5] وفي صحيح مسلم عن جابر قال: " **كنا نعزل على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فبلغ ذلك رسول صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا، ولو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه**

---

1 – عبد الحميد كشك: **الإسلام وقضايا الأسرة**، المكتبة التوفيقية، مصر، دون سنة نشر، ص13.

2 – محمود البستاني : **الإسلام وعلم الاجتماع**، موسوعة الفكر الاسلامي3، ط1، مجمع البحوث الإسلامية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1994، ص171.

3 – محمد بوزهرة : **تنظيم الأسرة وتنظيم النسل**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر، 1976، ص102.

4 .صحيح مسلم: مكتبة ومطبعة محمد علي جسيم وأولاده، ج4، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص160.

5 – السيد سابق **: فقه السنة**، المجلد 2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص 194.

القرآن"[1]، و يقول **الإمام الشافعي:**" أن الزوج إذا عزل عن زوجته سواء بإذنها، أو بغير إذنها كان ذلك جائزا". ويفسر ذلك الإمام الغزالي وهو شافعي المذهب في كتابه إحياء علوم الدين "أن العزل عندنا مباح وبواعث مشروعية ذلك: استبقاء جمال المرأة وحسن سماتها واستبقاء حياتها خوفا من خطر الولادة، والخوف من الحرج بسبب كثرة الأولاد، وللاحتراز من الحاجة إلى التعب في كسب ودخول مداخل السوء في تحصيل ما قد يحتاجون إليه"[(2)].

كذلك نجد الإمام " **ابن القيم**" يعلق على أحاديث العزل في كتابه (زاد المعاد) بقوله أن هذه الأحاديث صريحة في جواز العزل، ثم يذكر أن الرخصة في العزل-أي رواية إباحته – جاءت منسوبة إلى عشرة من الصحابة الأجلاء هم : علي بن أبي طالب، سعد بن أبي وقاص، أبو أيوب، زيد بن ثابت، جابر بن عبد الله، عبد الله بن عباس، والحسن بن علي خباب بن الأرب، أبو سعيد الخضري، وعبد الله بن مسعود (رضوان الله عليهم جميعا)[3] وبالنسبة لموقف المذاهب الفقهية من العزل، فقد اتفقت المذاهب الأربعة على إباحتها، وان اختلفت بالنسبة لوجود العذر وإذن الزوجة.

تبين مما سبق أن الأحاديث تؤكد جواز العزل وإباحته عند الحاجة إليه، وإذا وجد موجبه عند الفرد كان مباحا على مقدار هذه الرخصة الفردية، ولا يوجد في الفقه الإسلامي ما يجعل الرخصة جماعية لأمة من الأمم أو لإقليم من الأقاليم، فالرخص دائما فردية.

أما عن الفتاوى الشرعية التي صدرت في هذا الشأن فهي كثيرة نذكر منها، الفتوى الصادرة من صاحب الفضيلة مفتي الديار المصرية في عام 1937" على أنه يجوز لكل من الزوجين برضا الآخر أن يتخذ من الوسائل ما يمنع وصول الماء إلى الرحم منعا للتوالد"[(4)] كما يجوز في رأي فقهاء الحنفية" لكل من الزوجين أن يتخذ من الوسائل ما يمنع وصول

1 - أحمد الشرباصي : **الدين وتنظيم الأسرة**، دار مطابع الشعب، القاهرة، مصر، 1966، ص 60.

2 .عبد المنعم عبد الحي: **علم السكان– الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية**، مرجع سابق ، ص ص:239-241.

3 – السيد حنفي عوض : **المشكلة السكانية وتحديات البقاء**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2010 ص 107.

4 . السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان**، مرجع سابق ، ص368.

الماء إلى الرحم بدون رضا الآخر إذا كان له عذر من الأعذار كالسفر أو الخوف على المولود"[1].

حول استخدام بعض الوسائل العلمية الحديثة لتجنب كثرة النسل، أصدرت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر في هذا الشأن حكمها سنة 1953، فقالت" تفيد اللجنة بأن استعمال دواء لمنع الحمل مؤقتا لا يحرم عند الشافعية، و به تفتي اللجنة لما فيه من التسيير على الناس ورفع الحرج، ولاسيما إذا خيف من كثرة الحمل أو ضعف المرأة من الحمل المتتابع بدون أن يكون بين الحمل والآخر فترة تستريح منها المرأة، وتسترد صحتها والله تعالى يقول :**« يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر»** (سورة البقرة: الآية:185).أما استعمال دواء لمنع الحمل أبدا فهو حرام"[2].

أما بالنسبة لرأي الفقهاء المعاصرين نجد منهم تصريح مفتي جمهورية مصر العربية في نوفمبر من سنة 1980، أن تنظيم النسل لا يعتبر قتلا ولا إجهاضا لأن النطفة التي يتخلق منها الجنين ليست في ذاتها إنسانا وإنما هو مع بويضة المرأة بعد عملية الإخصاب يكون الحمل الذي قلت أنه لا يتخلق إلا بعد 120 يوما، أما قبل ذلك فلا روح فيه..."[3].

أما فتوى **الشيخ متولي الشعراوي** سنة 1980 فيقول في هذا الشأن:" قد يرجع سبب تحديد الزوجين لنسلهما إلى المحافظة على صحة المرأة وعدم قدرتها على تحمل تبعات الحمل وحضانة الأولاد والرضاعة، أو قد يكون السبب هو محافظة المرأة لنفسها باعتدال جسمها مما يجعلها أقدر على إعفاف زوجها والاهتمام به، وقد يكون السبب ضيق المنزل الذي تعيش فيه الأسرة، مما يجعل إنجاب المزيد من الأطفال أمرا مزعجا للأسرة"[4].ويضيف مستطردا :" كل ذلك جائز ولا مانع من تحديد النسل من أجله، أما أن يكون التحديد بسبب الرزق فهذا هو الممنوع والإنسان غير المتزوج حر في أن يتزوج مادام آمنا على نفسه

---

1 . جاد الحق علي جاد الحق **: موقف الإسلام من تنظيم الأسرة**، مركز الإعلام والاتصال، القاهرة، مصر، 1991 ص53.

2 .الجمعية العامة لتنظيم الأسرة: **الإسلام وتنظيم الأسرة**، بحوث ودراسات، القاهرة، 1980 ص،132.

3 .محمد السيد طنطاوي : **كلمة عن تنظيم الأسرة ورأي الدين فيه**، مركز الإعلام والتعليم والاتصال، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1988 ، ص ص: 8-9.

4 . عبد الرحيم عمران : **سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا**، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، 1988 ، ص70.

وعلى دينه ومأمونا على أعراض الناس، فإذا كان ترك الأصل-الزواج- الذي شرعه الله لاستدامة النوع مباحا، فمباح كذلك ما يترتب عليه من إنجاب الأولاد حسب رغبة الزوجين ولهما حرية الاختيار، غير أن هذا لا يكون قانونا لكل الناس وإنما راجع لحال الزوجين وبشرط أن لا يكون الرزق هو السبب، لأن الإنسان بذلك يدخل نفسه فيما ليس من مهمته لأن الله هو الرزاق ذو القوة المتين"[1]. ويقول **الشيخ سيد سابق** عن قضية تحديد النسل "إن الإسلام يرغب في كثرة النسل إذ أن ذلك مظهر من مظاهر القوة بالنسبة للأمم والشعوب إلا أن الإسلام لم يمنع في الظروف الخاصة تنظيم النسل، فيباح التنظيم في حالة إذا ما كان الرجل معيلا - أي كثير العيال- ولا يستطيع القيام على تربية أبنائه التربية الصحيحة وكذلك إذا كانت المرأة ضعيفة أو كان الرجل فقيرا"[2]، بينما جاءت فتوى **الشيخ محمود شلتوت** في جواز تنظيم الأسرة حين يذهب إلى القول " تحديد النسل بالمعنى العام تأباه طبيعة الحياة وحكمة الله وشريعة الإسلام، وقد حثت الشريعة الإسلامية على مبادئ القوة واتساع العمران وكثرة الأيدي العاملة وطمأنة النفوس على الرزق، ولكن أباح تنظيم النسل بشروط خاصة كالمرض أو الضرر على ألا تعمم الأمر ولا تكون إلا بنسبة ضئيلة"[3]، ويتفق **الشيخ محمد محمد المدني** مع الفتوى السابقة بأن التنظيم في نظر الشرع ويدل على ذلك أن كثير من الفقهاء يبيحون للزوج أن يعزل عن زوجته لكي لا تحمل، وقد يكون التعقيم بمثل لهذه الوسيلة عاما تراه الدولة أو يراه المجتمع، وتنظيم النسل لا يتعارض مع قوله صلى الله عليه وسلم " **تناكحوا تناسلوا فإني مباهي بكم الأمم يوم القيامة**" حيث لا يمكن أن يكون الغرض منه الكثرة العددية الهزيلة، ويمكن أن تكون المسألة مقبولة عند الناس وغير منافية مع الشرع، فكل ذلك من باب الصالح التي لا يقف الشرع حائلا دونها"[4].

فالإسلام إذا لا يمانع في أن ينظم كل أسرته وأن يكيف كل زوج نفسه مع ظروف حياته ومجتمعه كلما أصبح الاتفاق كاملا على أن إتباع الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة كالأقراص واللولب وغيرها لا يعتبر قتلا للنفس، لأن النفس لم تخلق بعد حتى يقع القتل، وأنه

1 - عبد الرحيم عمران : **سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا**، مرجع سابق، ص ص:71-72.

2 - دار الإفتاء المصرية : **من الفتاوى الإسلامية**، المجلد السادس، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر 1982، ص192.

3 - محمود شلتوت : **الفتاوي ودراسة مشكلات المسلم المعاصر**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 1982، ص 294.

4 - محمد محمد المدني : **تنظيم الأسرة**، مجلة منبر الإسلام، العدد الأول، مصر، 1963، ص134.

لم يكون أي جنين على الإطلاق،وبالتالي فإن الروح لا تبعث فيها حتى يمكن أن توصف هذه الوسائل بأنها قاتلة للنفس.

أما في الجزائر باعتبارها دولة إسلامية محافظة على التعاليم الدينية، وباعتبار الشعب الجزائري متمسك بشريعته الإسلامية فإن موضوع تنظيم الأسرة عولج في إطاره الشرعي الأصيل الذي ينطلق من كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم من طرف العديد من علماء الدين والفكر،فكانت الخلاصة في هذا الشأن أن تنظيم الأسرة عن طريق تباعد الولادات أمر يجيزه الشرع باتفاق المذاهب، بل أنه محبذ إذا ما دعت إليه الضرورة أو فرضته الظروف[1].

كما يمكننا إدراج فتوى المجلس الإسلامي الأعلى حول تحديد النسل، الأولى في أفريل 1968، والثانية في ديسمبر 1982 فجاء في الفتوى الأولى ما يلي:

جواز الامتناع عن النسل على النحو التالي:

– أن يمارس الامتناع بصفة فردية.

– أن يكون الباعث عليه دفع ضرورة واقعة أو متوقعة على الأم أو الأولاد الموجودين أو الذين لم يوجدوا بعد.

– أن يوكل أمر تحديد الضرورة أو نوعها إلى الأشخاص المعنيين أنفسهم.

إذا كان للحكومة أن تعمل شيئا في الموضوع فلتقم:

أ/ بحملات توعية تشرح فيها للجماهير الظروف الحسنة التي ينبغي أن يتم فيها التناسل،وترشدها إلى الطريقة التي يجب مراعاتها لإنجاب أولاد سالمين،وأن تمتنع بتاتا عن أي تدخل يكتسي صبغة الإكراه بالفعل و بالقول.

ب/ إعداد الوسائل الكفيلة بمنع الحمل بالنسبة إلى أصحاب الضرورات كما أسلفنا حتى لا يضطروا إلى استعمال وسائل غير مأمونة قد تعود عليهم في آخر الأمر بالضرر البالغ

1 – وزارة الشؤون الدينية: **تنظيم الأسرة في الإسلام**، مجموعة فتاوى لبعض علماء الإسلام، منشورات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الجزائر،1989،ص07.

ويجب أن ننتبه هنا إلى وجوب أخذ الاحتياطات اللازمة التي تجعل هذه الوسائل وقفا على الذين لهم حق الانتفاع بها بصفة مشروعة[1].

أما الفتوى الثانية فقد تم فيها الاتفاق على ما يلي:

1- التأكيد على المبادئ التي أقرها المجلس في جلسات سابقة حول تنظيم النسل وخاصة خلاصة الفتاوى التي قدمت في ديسمبر 1979، وهذا نصها: ... وإن اختلف العلماء في المجال الإسلامي ماضيا وحاضرا في إباحة العزل ومنعه أو تقييده بشروط معينة، وقياس بعض الأدوية والطرق المانعة للحمل بصفة مؤقتة عليه، فهم مجمعون على تقييده بالاختيار الفردي لاستعماله أو عدم استعماله حسب الظروف والمبررات، وعدم اللجوء إلى التقنين الشامل الذي يدفع الناس مكرهين إلى تحديد النسل أو تنظيمه، أو إجبارهم عليه، أو استعمال الوسائل المستحدثة بدلا عنه، وإنما يترك الأمر إلى الأفراد ومبادرة كل واحد حسب قناعته والدوافع الشخصية التي تحمله على ذلك من غير أن يخشى الوقوع في الحرام، ويكون بث الوعي هو وحده الطريقة المثلى لمعالجة مثل هذا الموضوع شديد الحساسية، ترى اللجنة أن مسألة توسيع المدة الفاصلة بين الولادتين موكلة لاتفاق الزوجين وتراضيهما وحكمهما يخضع لظروفهما النفسية والمادية والاجتماعية[2].

بهذا نستخلص أن الدين الإسلامي يجيز تنظيم النسل، بمعنى تأجيل فترة الحمل لفترة معينة، وأن تستعمل المرأة طريقة من الطرق التي تؤجل الحمل ولا تمنعه لكي تأخذ فترة من الراحة تسترجع فيها صحتها وقوتها، حتى تتمكن من تربية الأطفال تربية سليمة والإسلام لا يدعو إلى تحديد النسل بمعنى التوقف النهائي عن الإنجاب عند عدد معين من الذرية، لأن هذا محرم لما سيتبعه من الحسرة أو الحزن عند فقدان الأولاد، في حين لا يستطيع كلاهما الإنجاب آنذاك[3]، ومن هنا فإن التعقيم النهائي للرجل أو المرأة حرام لأن فيه فناء للبشرية وقطع أسباب البقاء في الأرض، وقد أراد الله عز و جل تعمير هذه الأرض بخلافة النوع الإنساني والمحافظة على استمراريته حتى تصل الحياة إلى مستقرها مصداقا لقوله تعالى: **« هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور»**

---

1 - 2 - وزارة الشؤون الدينية: **تنظيم الأسرة في الإسلام** ، مرجع سابق ، ص-ص 11-13.

3 - عبد الفتاح تركي موسى: **البناء الاجتماعي للأسرة**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص72.

(سورة الملك: الآية:15)، في حين أن التعقيم المؤقت فإنه لا يخرج عن كونه تنظيما ولا حرج فيه.

كما أن الإجهاض حكمه حرام لأنه يعد بمثابة قتل الجنين وإنزاله بأية وسيلة، وبذلك قتل النفس التي تكونت وتخلقت، حيث أجمع العلماء على تحريمه ولا يجوز الإقدام عليه إلا في حالة هلاك الأم إذا بقي الجنين في بطنها.

بالرغم من هذه الاتجاهات الفقهية إلا أن ثمة وجهة نظر متباينة في الدول الإسلامية بين الاتفاق و الاختلاف في زيادة النسل وضبطه، حسب طبيعة حجم السكان والموارد الطبيعية ومستوى الحياة الاقتصادية في الدولة وتبعا للثقافات التقليدية السائدة وكل المنتجات العقلية الأخرى، وهو ما يبدو في السياسات السكانية المتباينة بين هذه الدول، لأن "معدل الإنجاب العالي بين المسلمين ينشأ عن عوامل اجتماعية أكثر مما يعتمد على فكرة عقائدية كما أن الحث على التناسل في الإسلام حقيقة واقعة إلا أنها ليست أمرا مطلقا ولا تمثل الاتجاه الشامل للإسلام نحو تكوين الأسر وتنظيمها، كما أن فقهاء الإسلام يوافقون على استخدام الوسائل الطبية لتنظيم النسل"[1].

في النهاية يجب أن نشير إلى نقطتين مهمتين في مسألة الإنجاب والطفل أشار إليهما المفكر اللبناني **علي القائمي:**[2]

الأولى- أن الإنجاب هو الذي يرفع من شأن الزوجين ويجعلهما في مصاف الوالدين، وهو أمر له شأن كبير من الناحية الدينية إضافة إلى أن الطفل يمنح الإحساس بالاكتفاء والمسؤولية وهما أمران في غاية الأهمية.

الثانية – في حالة اندلاع النزاع بين الزوجين لا يشعر الزوجان أبدا بأنهما قد وصلا إلى نقطة النهاية، فالأطفال روابط قوية مشتركة لها دورها في تحكيم العلاقات بين الزوجين كأسرة متماسكة.

---

1 – سلوى عثمان الصديقي : **الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2012، ص 343.

2 –علي القائمي : **الأسرة وقضايا الزواج**، دار النبلاء، لبنان، 2005، ص 327.

لذلك فإن قيم الإنجاب والدين و الطفل ترصد لنا التمثلات الدينية المتعلقة بالتخطيط العائلي في مجتمع جزائري تختلف تتعدد مكوناته الثقافية والاجتماعية ومجالاته الايكولوجية كتمثلات متمايزة ومرتبطة إلى حد بعيد بخصوصيات المناطق المحلية الريفية مما يستدعي تحديد المستويات الأساسية التي تنخرط فيها التصورات المرتبطة بالإسلام في المجتمع الجزائري، بهدف تحديد المرجعية التي يلجأ إليها الفرد ويستعملها لاتخاذ قراراته المتعلقة بالإنجاب والتخطيط العائلي، ومنه نستنتج أن العلاقة بين الإسلام و التخطيط العائلي في هذا البحث لا تحيل فقط إلى الصلة الطبيعية بين السلوكين الفردي والجماعي وبين المعتقدات والتصورات التي يتم في إطارها ترتيب هذا السلوك أو ذاك في سلم قيمي معين، بل تكشف فوق ذلك عن مظاهر علاقة متوترة بين قيم ومؤسسات تقليدية وأخرى حديثة في المجتمع الريفي الجزائري.

سابعا_ النظريات السكانية التي لها علاقة بالتخطيط العائلي:

النظرية في علم الاجتماع تعبر تعبيرا واضحا وشاملا عن موضوع علم الاجتماع وتحمل في نفس الوقت طابعه الذي يميزه عن غيره من العلوم الإنسانية التي تنشغل بجانب أو أكثر من جوانب الحياة الإنسانية، وتعتمد النظرية على متغيرات تفسيرية كثيرة كمتغير القيم الثقافية، القوة الاجتماعية، المتغير التاريخي و المتغير الاقتصادي أو التكنولوجي وغيرها من المتغيرات التفسيرية للظواهر الاجتماعية التي يدرسونها علماء الاجتماع مثل السكان والحضر والريف والأسرة و...الخ.

"يختلف علماء الاجتماع فيما بينهم فيما يتعلق باستخدامهم لهذه المتغيرات حسب درجة العمومية أو التخصيص في مستوى التنظير الذي يستخدمون هذه المتغيرات على ضوءه"[1] وهذا يقتضي في البداية توضيح الكيفية التي يتناول بها هذا العلم موضوعه العام والوظائف الأساسية العلمية والمجتمعية التي عليه الوفاء بها والتي تجعل لوجوده معنى ودلالة بالنسبة

1 - سمير نعيم أحمد : **النظرية في علم الاجتماع– دراسة نقدية**– ط3، دار المعارف، القاهرة، 1982،ص 64.

للعلوم الأخرى ، على اعتبار أن هذه بمثابة الأرضية الأساسية التي ينبغي على نظرية علم الاجتماع أن تتحرك عليها وخلالها، "ومن ذلك نستطيع أن نضع هذه المتغيرات النظرية في شكل بنائي لظاهرة المتغيرات السكانية ومعدلاتها من خلال فتراتها الزمنية، وما آلت إليه وما يمكن أن نتوقعه من متغير مستمر"[1] كما تعد قضية تصنيف الاتجاهات النظرية المعاصرة في علم الاجتماع من بين أكثر القضايا أهمية في توضيح هذه الاتجاهات وتفهم بعض مساراتها "لأن مسألة التصنيف تعد من بين الأساليب التي تساهم في التعرف على مكنونات الأشياء المصنفة ، فهذا التلميح فيه قدر كبير من الصواب، لأنك عندما تهم بتصنيف فكر ما أو قضايا بعينها ، يجعلك هذا تنظر في خصائص هذا الفكر وهذه القضايا ، بقصد معرفة ما يميز كلا منها حتى تضعه في فئته المناسبة ، وفي عملية تحديد المميزات والخصائص ، تركز على الجوهر والأساس في هذا الفكر"[2]، هذا عن دور التصنيف في الكشف عن خصائص الأشياء ، أما عن أدواره الأخرى فمن بينها أنه ييسر عمليات المقارنة والمضاهاة بين محتويات ما تم تصنيفه وهي هنا اتجاهات نظرية علم الاجتماع، وهذه المقارنة تعد ضرورية لفهم الاتجاهات في جملتها وعلى مستوى كل منها على حدا حيث تساعد على مقابلة الاتجاهات ، وتكشف ما بداخلها وما بينها من قضايا وتوجهات ومميزات وأسس علمية ومنهجية ..الخ.

بذلك حاول الباحث تصنيف النظريات السكانية التي لها علاقة بالتخطيط العائلي وتخدم موضوع البحث إلى نوعين، نظريات طبيعية ونظريات اجتماعية، الأولى هي التي يجمع بينها اعتقاد واحد مؤداه أن الذي يتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه، أما الثانية هي التي يجمع بينها اعتقاد مؤداه أن نمو السكان لا يرجع إلى قانون طبيعي ثابت وإنما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بأعضاء المجتمع والتي تضم مجموعة من العوامل المختلفة التي يتحدد عددها وفقا للهيئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الإنساني.

---

1 – سمير أيوب : **تأثيرات الايديولوجيا في علم الاجتماع**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1973، ص 110.

2 – عبد الباسط عبد المعطي : **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،سلسلة عالم المعرفة، العدد 44، الكويت، 1981، ص 37.

1-النظريات الطبيعية:

أ/ نظرية روبرت مالتوس Robert Malthus:

يعتبر روبرت مالتوس من أوائل علماء أوروبا الذين اهتموا بالسكان وساهموا في نشأة الديموغرافيا الحديثة أو ما يطلق عليه علم السكان، وكان ذلك بعد العلامة عبد الرحمن بن خلدون الذي يعتبر أول من تكلم عن مشكلة السكان والعمران البشري في مفهومه الذي يعتبر أشبه ما يكون بعلم السكان اليوم، "وهو أول من ربط بين هذا العلم والعلوم الأخرى كالتاريخ والجغرافيا والاقتصاد، [1]وقد ذكر أن النمو البشري يعتبر من أقوى العوامل المؤثرة في مسيرة التاريخ"، وكان ذلك بمنزلة نقطة البداية لعلماء أوروبا في الاهتمام بالسكان، وأولهم روبرت مالتوس الذي نشر مؤلفه عن أساسيات السكان وتأثير السكان على رقي المجتمع وعمل مالتوس على تعزيز وجهات النظر التفاؤلية حول السكان، حيث وضع افتراضين رئيسيين وهما:[2]

الافتراض الأول: إن الغذاء ضروري لوجود البشر.

الافتراض الثاني: أن الحاجة إلى التزاوج ومن ثم الإنجاب ضرورة من الضروريات الإنسانية المستمرة.

من وجهة نظر مالتوس فان المشكلة الأساسية تتمثل في أن قدرة الإنسان على التكاثر أكبر من قدرة الأرض على إنتاج الحد الأدنى الضروري من الغذاء للإنسان – حد الكفاف- ولشرح الفكرة الأساسية افترض مالتوس أن السكان يتزايدون على شكل متوالية هندسية بينما يتزايد حد الكفاف من الغذاء على شكل متوالية عددية كما هو موضح في الجدول الآتي:[3]

---

1 – عبد المنعم مصطفى المقمر : **الانفجار السكاني والاحتباس الحراري**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،سلسلة عالم المعرفة، العدد 391، الكويت ، أوت 2012، ص 24.

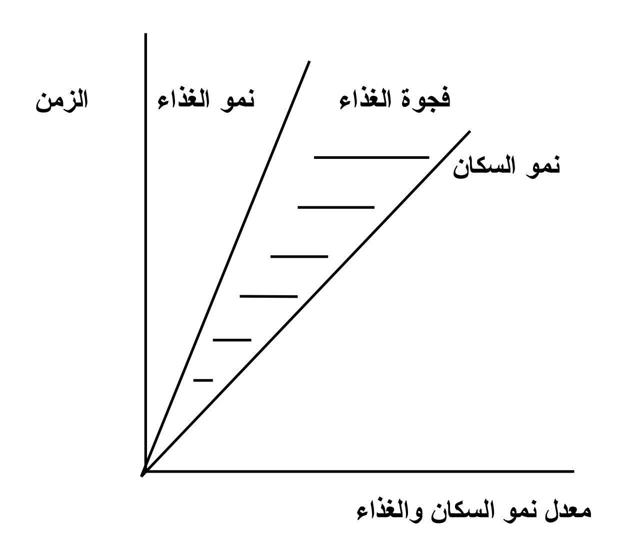
2 – محمد محي الدين : **علم السكان**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 2002 ص-ص 92-93.

3 - فتحي محمد أبو عيانة : **جغرافية السكان**، ط 5، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص-ص 425-441.

الجدول رقم 02 يبين نمو السكان ونمو الغذاء

الزمن (متوالية عددية)	1	2	3	4	5
السكان (متوالية هندسية)	2	4	8	16	32

وإذا ما عبّرنا عن هذين النمطين من النمو بيانيا فإننا نصل إلى الشكل التالي:



من الشكل يتضح أنه نظرا لاختلاف طبيعة عملية النمو بين السكان والغذاء تنشأ فجوة الغذاء. وبحكم قانون حياتنا الطبيعية والذي يجعل من الغذاء ضرورة لحياة الإنسان، فان آثار كل من هاتين القوتين لابد وأن تتعادلا، وبمعنى آخر، فأن فجوة الغذاء سوف تتحكم في قدرة الإنسان على النمو حتى يحدث التوازن عند مستوى حد الكفاف.

يؤمن مالتوس بأن الجنس البشري مثله مثل الحيوان والنبات لديه الفطرة لزيادة أعداد الفصيلة، وذلك من خلال الرغبة الطبيعية لدى البشر في الإنجاب، فإذا لم تكن هناك قوى تحكم نمو البشر فإن الجنس البشري سيتضاعف بأرقام هائلة تكفي لملئ ملايين من العوالم مثل عالمنا الأرضي في غضون عدة آلاف قليلة من السنوات، على أن البشر من وجهة نظر مالتوس لن يصلوا إلى هذا المستوى من الانفجار السكاني، لأن هناك قيودا مفروضة على النمو السكاني والتي تحد من القدرة البيولوجية للإنسان على تغطية سطح الأرض بالبشر وأهم هذه القيود من وجهه نظر مالتوس هو نقص الغذاء أي وسيلة الإنسان للبقاء، فالكميات المتاحة من الغذاء محدودة بكمية الأرض المتاحة والفن الإنتاجي المستخدم في استزراع الأرض والتنظيم الاجتماعي السائد، بصفة خاصة أنماط ملكية الأرض السائدة.

تتمثل الحجة الأساسية لمالتوس في أن السكان يتزايدون بصورة مختلفة عن زيادة الموارد، حيث يتزايد السكان بصورة أكبر من الزيادة في عرض الغذاء، لأن السكان يتزايدون في شكل متوالية هندسية، أما إنتاج الغذاء فيزيد على شكل متوالية عددية، ومن الطبيعي وفقا لهذا التحليل أن يتعدى نمو السكان نمو المعروض من الغذاء، بما يؤدي إلى وجود نقص في الغذاء والذي بدوره سوف يوقف الزيادة في أعداد السكان، على أن مالتوس كان يعي أن سوء التغذية نادرا ما يعمل بشكل مباشر على قتل البشر لأن هناك عوامل أخرى تتحكم في النمو البشري، حيث قسم مالتوس عوامل الحد من النمو السكاني إلى مجموعتين :[1]

المجموعة الأولى: عوامل الحد الإيجابية وتضم كل مسببات الوفاة مثل الحروب والأمراض والأوبئة والمجاعات وغيرها.

المجموعة الثانية: عوامل الحد الوقائية وتضم هذه المجموعة من الناحية النظرية كافة أشكال تحديد النسل بما في ذلك موانع الحمل المختلفة والإجهاض.

1 – علي عبد الرزاق جلبي : **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، ط03، الإسكندرية، مصر، 1993 ص–ص 56–61.

مالتوس باعتباره رجل دين فانه لا يعترف بكافة أشكال تحديد النسل، حيث أن الأسلوب الوحيد الذي يقرّه هو تحديد النسل من خلال الوسائل المتفقة مع الدين، ولذلك أطلق عليها مالتوس الموانع الأخلاقية والتي تتمثل في تأخير سن الزواج، أو عدم الإنجاب حتى يشعر الرجل بأنه يجب أن يكون له أسرة وأطفال، وأنه قادر بالفعل على أن يقيهم شر الحاجة في المستقبل، أما الطرق الأخرى بما فيها من وسائل منع الحمل، والإجهاض، والوأد ....الخ فإنها بالنسبة لمالتوس تقلل من كرامة الإنسان، وكذلك إنفاق الإنسان لجهوده في أمور غير منتجة من الناحية الاقتصادية.

أما عن الآثار المترتبة على النمو السكاني فاعتقد مالتوس أن الفقر هو الأثر الطبيعي للنمو السكاني، وفي الواقع فان هذه هي النتيجة المنطقية للحجج التي قدمها مالتوس في معرض حديثه عن طبيعة عملية النمو لكل من السكان والموارد، فقد آمن مالتوس كما سبقت الإشارة بأن الناس لديها اتجاه طبيعي نحو الإنجاب وأن الزيادة في عرض الغذاء لا يمكن أن تساير النمو السكاني، وفي سياق تحليله قام مالتوس بقلب حجج آدم سميث رأسا على عقب فبدلا من اعتماد النمو السكاني على طلب العمل مثلما افترض آدم سميث، يرى مالتوس أن الحاجة إلى الإنجاب تدفع دائما النمو السكاني لأن يتعدى الطلب على العمل، وبالتالي فإن التضخم السكاني (معبرا عنه بارتفاع معدل البطالة) سوف يدفع بالأجور للانخفاض إلى المستوى الذي لا يمكّن الأفراد من الزواج والإنفاق على أسرة، ولكن عند هذا المستوى المنخفض للأجور وفي ظل وجود بطالة، وحاجة كل شخص إلى العمل أكثر وأكثر للحصول على أجر الكفاف، فإن أصحاب الأرض يمكنهم استخدام قدر أكبر من العمال وبالتالي زراعة مساحة أكبر من الأرض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرض الغذاء، إلا أن مالتوس يرى أن هذه الدورة من زيادة موارد الغذاء تؤدي إلى زيادة أعداد السكان بأكثر من مستوى عرض الموارد المتاحة وهو ما يؤدي إلى الفقر، والذي يعد وفقا لمالتوس جزءا من القانون الطبيعي للسكان، وبمعنى آخر فإن الزيادة في عرض الغذاء سوف تعني في النهاية مزيدا من السكان يمكن أن يعيشوا فقط في حالة من الفقر.[1]

1 – دونلا ميدوز ترجمة سيد رمضان هدارة ونادية حافظ خير: **قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة– رؤية كاملة للمسألة السكانية–** الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر 1993، ص 35.

بالنسبة لقضية أساليب تجنب آثار الزيادة السكانية، اعتقد مالتوس أن الشخص المثقف والرشيد سوف يدرك مدى الألم المصاحب لإنجاب طفل جائع، أو مستوى الألم الذي يشعر به الفرد حينما يصبح مدينا لإطعام أطفاله، مثل هذا الشعور سوف يدفع بالفرد إلى تأجيل الزواج أو تأجيل عملية إنجاب الأطفال إلى الوقت الذي يشعر فيه أنه قادر على إعالة أطفال وتجنب مثل هذه الآلام، وإذا ما تواجد هذا الدافع لدى الفرد فإن الآثار السيئة لنمو السكان يمكن تجنبها، ولقد عارض مالتوس رأي الفيلسوف والرياضي الفرنسي **كوندورسي Condorcet** حول حل مشكلة السكان من خلال تحديد النسل كعامل وقائي، ورأى أنه لكسر دائرة الفقر لابد من حدوث تغير في الطبيعة الإنسانية فمن وجهه نظر مالتوس إذا تبنى كل شخص مفاهيم الطبقة الوسطى ، فإن المشكلة سوف تحل نفسها ومن ثم تتقلص مشكلة الفقر.

كانت الرؤية المالتوسية ثمرة واضحة لمرحلة الثورة الصناعية في أوروبا وكيف كانت تتسق هذه الرؤية مع مصلحة الطبقة الرأسمالية الصاعدة حيث أعطتها المالتوسية أسلحة فكرية حادة في معاركها ضد رجال الإقطاع والعمال والتدخل الحكومي، لهذا كانت موضع قبول عام في الفكر الاقتصادي السياسي الكلاسيكي.[1]

باختصار فان مالتوس يرى أن النتيجة الرئيسية للنمو السكاني هي الفقر، وإن الفقر قد يكون دافعا للأفراد لاتخاذ إجراء ينتشلهم من هذه المأساة، ومن ثم فانه إذا ظل الفرد فقيرا فإن ذلك سيكون خطأه هو لعدم محاولته القيام بإجراء لمقاومة الفقر، ولهذا السبب فقد عارض مالتوس القوانين الانجليزية الخاصة بمعالجة الفقر من خلال تقديم الإعانات الاجتماعية للفقراء، فمن وجهه نظر مالتوس تؤدي هذه القوانين إلى زيادة مأساة الفقر، إذ أن هذه القوانين ستسمح بتدعيم الأفراد الفقراء ماديا من خلال أفراد آخرين، وهو ما يقلل الشعور بالمعاناة لدى الفقراء والتي تدفعهم إلى محاولة تجنبها من خلال تخفيض المواليد، فلو أن كل فرد تحمل مسؤولية توفير الغذاء لأطفاله لأدى ذلك إلى تقليل معدلات الزواج ومن ثم إنجاب الأطفال.

---

1 - رمزي زكي، **المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،سلسلة عالم المعرفة، العدد 84، الكويت ، ديسمبر 1984، ص 155.

نقد لنظرية مالتوس:

بدأت انتقادات لنظرية مالتوس منذ اللحظة الأولى التي خرج فيها مؤلفة عن السكان إلى الوجود عام 1798. وتتمثل الجوانب الرئيسية لانتقاد مالتوس في:

– التأكيد على أن زيادة إنتاج الغذاء لا يمكن أن تجارى الزيادة في أعداد السكان، حيث يقول: " إن إشباع رغبات الإنسان وتنمية أوجه نشاطه الطبيعية، والعقلية، والروحية، لا يكون إلا بالطعام أولاً وقبل كل شيء، وليس إنتاج الثروة إلا وسيلة هذا الطعام الذي يقيم أوله فيتمكَّن من أنْ ينشط ويعمل ويفكر، والإنسان هو وسيلة الإنتاج الرئيسة، وهو في النهاية هدف الإنتاج الرئيسي"[1] فقد نبعت نظرة مالتوس التشاؤمية أساسا من عدم إيمانه بالتقدم العلمي، فقد آمن مالتوس بفكرة أن كل مجتمع به مجموعة من المؤسسات التي قدمت مستوى جامدا للمعيشة، ولقد كان مالتوس على وعي بالثورة الصناعية في عهده، إلا أنه كان متشككا حول قيمتها على المدى الطويل، بل على العكس من ذلك رأى مالتوس أن الزيادة في الأجور التي صاحبت الثورة الصناعية سوف تؤدي فقط إلى زيادة سكانية لا يصاحبها زيادة في الإنتاج الزراعي اللازم لإطعام هذه الأفراد الإضافية، لذلك يرى البعض أن مالتوس فشل في أن يرى أو بالأحرى رفض أن يعترف بأن التطور التكنولوجي أمر ممكن وأن نتيجته النهائية هي مستوى أعلى من المعيشة وليس مستوى متدني لها.

– الاعتقاد بأن القيد الأخلاقي هو العامل الوحيد المقبول لمنع الزيادة في أعداد السكان، فقد جاء بعد مالتوس من تقبلوا أفكاره وانتقدوه فيما يتعلق بتمسكه بقيمة القيد الأخلاقي باعتباره العامل الوحيد المقبول لمنع الزيادة في النسل، ولقد أطلق على هؤلاء المالتوسيون الجدد New-Malthusiens، وهؤلاء يفضلون استخدام الوسائل الأخرى لتنظيم النسل بدلا من مجرد الاعتماد البسيط على القيد الأخلاقي.[2]

---

1 – محمد السيد غلاب: **<u>في قانون السكان لتوماس روبرت مالتوس</u>**، المركز الديموغرافي لشمال إفريقيا، القاهرة مصر، 1996،ص 39.

2 - رمزي زكي: **<u>المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة</u>**، مرجع سابق، ص 111.

– الاستنتاج بأن الفقر هو النتيجة الحتمية لنمو السكان. فوفقا لوجهه نظر مالتوس يستطيع العامل أن يحصل على مستوى معيشة مرتفع فقط عندما يؤخر سن الزواج إلى الحد الذي يتمكن عنده من تكوين أسرة، إلا أنه من الناحية التاريخية تدل الوقائع على أنه ما بين أعوام 1801 – 1835، فان إدخال قوانين مكافحة الفقر في انجلترا لم يترتب عليها ارتفاع في مستويات المواليد أو الزواج أو المستوى العام للسكان على النحو الذي توقعه مالتوس.

تنبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى مالتوس ، فان القيمة الحقيقية لأفكاره تتضح عندما ننظر إلى حدة الجدل التي ثارت حول أفكاره.

ب/ نظرية هربرت سبنسر Herbert Spencer:

جاء اهتمام **سبنسر** بمسائل السكان طبيعيا نتيجة لاهتمامه بالتطور البيولوجي الاجتماعي للقوي الطبيعية ولقد عرض سبنسر قضايا النظرية السكانية ضمن كتابه بعنوان (مبادئ البيولوجيا) الذي نشره عام 1901م، "ويعتقد سبنسر أن الغذاء الجيد يزيد من القدرة علي التناسل ، وأن الطبيعة هي التي تتحكم في زيادة عدد السكان وليس إرادة الفرد ويري سبنسر أن الطبيعة تضعف اهتمام الفرد بالتناسل بينما يوجه جهده إلى تخصيص مزيد من الوقت والجهد في التنمية الشخصية والعلمية والاقتصادية."[1] فهناك تعارض بين الإنجاب والنضج الذاتي حيث أنه كلما ارتقت المخلوقات وتطورت من الأشكال الدنيا للحياة ، نقصت خصوبتها فالأجسام العضوية الدنيا تتكاثر بدرجة كبيرة حتى لا تفنى ، في حين أن الأشكال العليا للأجسام العضوية تستخدم جزءا كبيرا من قوتها ونشاطها الحيوي في ذاتيتها وبناء شخصيتها وبالتالي لا يبقى إلا القليل من الجهد لبذله في مجال التوالد والإنجاب ، مما يؤدي إلى تعطل معدلات الزيادة السكانية حيث أن التطور الاجتماعي يؤدي إلى ازدياد الاتجاه الفردي الذاتي.

لذلك أكد سبنسر " أنه كلما ازداد ما بذله الفرد من جهود لتأكيد ذاته ووجوده ونجاحه ضعفت قدرته على الإنجاب والتوالد"[2]، حيث يدعم سبنسر أفكاره النظرية بملاحظاته من أن السيدات المشتغلات في المهن الفكرية عادة ما يتصفن بالتناسل الضعيف علي الرغم من

1 - علي عبد الرزاق جلبي : **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية ، ط04، الإسكندرية مصر،2010 ص115.

2 – زيدان عبد الباقي : **أسس علم السكان**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1986، ص 58.

انتماء بعضهن إلى طبقات عليا حيث الغذاء الصحي والرعاية الصحية، إلا أنهن يبذلن مجهودا ذهنيا ويعجزن عن إرضاع أطفالهن ورعايتهم ومدهم بالغذاء الطبيعي[1]، واستخلص سبنسر من تلك الملاحظات أن هناك علاقة عكسية بين المجهود الذي يبذله الفرد لتأكيد ذاته وجهده في الإنجاب وتنبأ سبنسر بأن مشكلة تزايد السكان ستحل مادام الإنسان ينشد الرقي ويبذل جهودا كبيرة لتحقيق هذا الهدف.

نقد نظرية هربرت سبنسر:

على الرغم من أن سبنسر تميز بحرصه علي تدعيم فروضه بناءا على شواهد من الواقع إلا أنها لم تكن ممثلة لجميع الاحتمالات أو شاملة للعوامل المختلفة المتداخلة التي تؤثر علي السلوك الإنجابي فأغفل عدد آخر من الشواهد التي تخالف فرضيته الأساسية مثل أن انخفاض معدلات الخصوبة لا يرجع إلى عامل واحد أي العامل البيولوجي والطبيعي ولكن إلى عوامل متضافرة أخرى سواء علي المستوى الفردي مثل اختيار وإرادة الفرد وخصائصه الشخصية والصحية واستخدامه وسائل تنظيم الأسرة الحديثة الخ أو علي المستوي المجتمعي مثل النظام القيمي والثقافي السائد في المجتمع والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ج/ نظرية التحول الديموغرافي:

فى سنة **1929م** قام **وارين تومسون Warren Thompson** بتجميع بيانات عن المتغيرات الديموغرافية لبعض دول أوروبا. ومن خلال دراسة هذه البيانات توصل تومسون إلى أن التاريخ الديموغرافى لهذه الدول يوحى بإمكانية تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية وفقا لأنماط النمو السكاني التي سادت هذه الدول كالآتي:[2]

1- المجموعة (أ) (وتشمل شمال وغرب أوروبا) والتي أوضحت دراسة بيانات المتغيرات الديموغرافية فيها إلى أن هذه الدول انتقلت في خلال الفترة من الجزء الأخير من القرن التاسع عشر إلى عام 1927م من معدلات مرتفعة للزيادة الطبيعية (المواليد الخام – الوفيات الخام) إلى معدلات منخفضة للزيادة الطبيعية، وأن هذه الدول قد تواجه توقفا في معدلات

---

1 – عصام توفيق، سحر فتحي مبروك، عبير عبد المنعم فيصل: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة–مداخل نظرية تجارب عربية، أساليب المواجهة**– ط01، دار الفكر، عمان، الأردن، 2008، ص 210.

2 - فاضل الأنصاري، **جغرافية السكان**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1986 ، ص–ص: 123–125.

الزيادة في السكان، ثم تأخذ بعدها أعداد السكان في هذه الدول في الانخفاض (نمو سكاني سالب).

2- المجموعة (ب) (ايطاليا وأسبانيا وسلوفاكيا في وسط أوروبا)، حيث وجد تومسون أن هذه الدول تواجه انخفاضا في كل من معدلات المواليد والوفيات، ولكنه رأى أن معدل الوفيات سوف ينخفض بصورة أكثر سرعة من انخفاض معدل المواليد، وأن ظروف هذه الدول تشابه الظروف التي عاشتها المجموعة الأولى منذ 30-50 عاما.

3- المجموعة (ج) (باقي الدول) وهذه الدول لم يتوصل تومسون إلى أي دليل على وجود أي نوع من التحكم في معدلات المواليد أو الوفيات في هذه الدول. ونتيجة لنقص السيطرة على المواليد فقد شعر تومسون بأن هذه الدول سوف تستمر في النمو إلى الحد التي يتحدد بمستوى حد الكفاف، أي أنه رأى أن النمو السكاني في هذه الدول سوف يتحدد عند توازن حد الكفاف وفقا لمالتوس كما سبق توضيح ذلك.

فى عام **1945** قام **فرانك نوتشتاين** بإعادة تناول دراسة **تومسون** حيث اقترح إعطاء المسميات الآتية للمجموعات الثلاثة:

1- المجموعة الأولى أسماها الانخفاض الملموس.

2- المجموعة الثانية أسماها النمو التحولي.

3- المجموعة الثالثة أسماها النمو المرتفع.

من هنا برز مصطلح التحول الديموغرافى إلى السطح، والذي يعبر عن فترة النمو السريع للسكان حينما ينتقل المجتمع من معدلات مواليد ووفيات مرتفعة، أي من النمو المرتفع إلى الانخفاض الملموس، ومن الواضح أن نظرية التحول الديموغرافى بدأت في صياغاتها الأولى كوصف للتغيرات الديموغرافية التي حدثت في الدول المتقدمة بصفة خاصة عملية التحول من معدلات المواليد المرتفعة ومعدلات الوفيات المرتفعة إلى معدلات المواليد والوفيات المنخفضة، وقد كان المفهوم في البداية عبارة عن ترتيب وصفي للدول وفقا لمعدلات النمو السكاني، والناشئ عن العلاقات المختلفة بين معدلات المواليد والخصوبة، ثم

تم تطويره بصورة تؤكد أن كافة المجتمعات السكانية تعيش عملية تحول ديموغرافى عند نقطة معينة في تاريخها، ففي المرحلة الأولى من عملية التحول تؤدى العلاقة بين معدلات المواليد المرتفعة والوفيات المرتفعة إلى وجود مجتمع سكاني متوازن عند معدلات نمو سكاني منخفضة أو قد تصل إلى الصفر، وتصف هي الظاهرة المجتمعات السكانية عبر آلاف السنين الماضية، ثم تأخذ معدلات الوفيات في الانخفاض بسبب بعض العوامل الخارجية (عن سلوك النمو السكاني)، مثل تحسن مستويات التغذية واختراع الأدوية الفعالة وانتشار الخدمات الصحية العامة، ويترتب على انخفاض معدلات الوفيات مع استمرار معدلات الخصوبة مرتفعة حدوث نمو كبير في السكان، على أن نظرية التحول الديموغرافى تؤكد أنه بعد فترة تأخير معينة تبدأ معدلات الخصوبة في الانخفاض أيضا استجابة لانخفاض معدلات الوفيات وهو ما يؤدى إلى انخفاض معدلات النمو السكاني إلى مستوى توازني جديد، حيث تكون كل من معدلات المواليد والوفيات منخفضة، وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص المراحل التي تشملها نظرية التحول الديموغرافى في أربعة مراحل كالآتي:[1]

المرحلة الأولى: وفيها تفترض النظرية أن هناك توازن في حجم السكان عند معدلات زيادة طبيعية منخفضة والناتجة عن ارتفاع معدلات الخصوبة والوفيات، حيث أن ارتفاع معدلات الوفيات في ظل انخفاض مستوى الخدمات الصحية والتطعيم وغيرها من العوامل تدفع بالمجتمع إلى تبنى سلسلة من الإجراءات للحفاظ على الخصوبة عند مستويات مرتفعة، وإلا فان المستويات المرتفعة من الوفيات سوف تؤدى إلى انخفاض أعداد السكان، وشيئا فشيئا يزول المجتمع، غير أنه بمرور الوقت تأخذ الوفيات في الانخفاض عند توفر الأساليب الصحية وهو ما يؤدى إلى الموقف الذي ترتفع فيه مستويات الخصوبة وتقل مستويات الوفيات، وهكذا يحدث اختلال في توازن المرحلة الأولى وهو ما يدفع بالمجتمع نحو المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: والتي بدأت في الغرب في القرن 19 ، حيث تستمر معدلات الخصوبة المرتفعة ولكن نبدأ معدلات الوفيات في الانخفاض نتيجة لتحسن الخدمات الصحية وخاصة التحسن في طرق علاج الأمراض المعدية والتي كانت تعد من الأسباب الرئيسية لارتفاع

1 – مصطفى خلف عبد الجواد : **دراسات في علم اجتماع السكان**، مرجع سابق، ص 21.

معدلات الوفيات وينتج عن الفجوة بين معدلات المواليد والوفيات ارتفاع معدلات النمو السكاني.

المرحلة الثالثة: وفى هذه المرحلة يحدث نمو سكاني سريع ناجم عن عدم التوازن بين أنماط انخفاض معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، حيث يكون انخفاض معدلات الوفيات أكبر من انخفاض معدلات المواليد وهو ما يدفع بالنمو السكاني نحو الزيادة.

المرحلة الرابعة: وفى هذه المرحلة يأخذ أفراد المجتمع في محاولة التحكم في مستويات المواليد (استجابة لانخفاض معدلات الوفيات)، مما يدفع بحجم السكان بصورة مستمرة نحو التوازن عند المستويات المنخفضة من الوفيات.

يتمثل جوهر نظرية التحول الديموغرافى في أن هناك فترة تأخير بين انخفاض معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات، وأن هذه الفترة من التأخير تستمر إلى الحد الذي تتغير فيه الظروف الاجتماعية التقليدية وكذلك الظروف الاقتصادية وتتغير المؤسسات التي تشجع المستويات المرتفعة من الخصوبة، ويحدث التحول الناتج عن التحديث والذي يؤدى إلى تفضيل المستويات المنخفضة من الخصوبة التي تتماشى مع المستويات المنخفضة للوفيات ويقصد بعملية التحديث عمليات التصنيع والتحضر، وبالرغم من أن عملية التحديث هي التي تدفع بمعدلات الوفيات نحو الانخفاض بسبب التقدم الصحي وارتفاع مستويات المعيشة، إلا أنها تؤدى أيضا إلى انخفاض معدلات الخصوبة.

غير أن النظرية قد قدمت اقتراحا لا يمكن تجاهله، وهو أن مستويات الخصوبة والوفيات تميل إلى أن تكون مرتفعة في المجتمعات التقليدية غير الصناعية ومنخفضة في المجتمعات المتقدمة الصناعية وبين مرحلة المجتمع التقليدي غير الصناعي والمجتمع الصناعي تكون هناك فترة تحول ديموغرافى، ولكن هل يمكن الاستفادة من هذا الاقتراح في أغراض رسم السياسة السكانية؟ إن قيمة هذا الاقتراح من حيث أغراض رسم السياسة السكانية تعد محدودة للغاية، فهل يعنى ذلك أن التصنيع سبيل التحكم في النمو السكاني.

كما يتمثل جوهر النظرية أيضا في أن أن التنمية هي أفضل محدد للنسل، إذ أنه بناءا على البيانات المتاحة لمعظم الدول التي مرت خلال عملية التحول وجد أن معدلات الوفيات انخفضت عندما تحسنت مستويات المعيشة بهذه الدول، كذلك انخفضت معدلات المواليد في

عقود لاحقة، استجابة للانخفاض فى معدلات الوفيات، ولقد لوحظ أن الانخفاض في معدل المواليد يقل عن الانخفاض في معدل الوفيات، وقد فسر ذلك بأن عملية التحول تأخذ وقتا حتى يتكيف السكان مع حقيقة أن معدلات الوفيات أقل من معدلات المواليد، كذلك فإن المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع والتي تفضل معدلات أعلى للخصوبة تحتـــاج إلى وقت لكي تتكيف مع المستويات المنخفضة للوفيات، إذ أن انخفاض الخصوبة بصورة سريعة أمر غير ممكن في المجتمعات التي اعتادت على أن تكون معدلات المواليد فيها مرتفعة لكي تساير معدلات الوفيات المرتفعة، ومثل هذه الأنماط من السلوك يصعب تغييرها حتى وان كانت مستويات الفقر مرتفعة، أما تفسير انخفاض معدل المواليد فيرجع إلى أنه نتيجة لانخفاض أهمية الحياة الأسرية في المجتمعات الصناعية، وهو ما قلل من الحاجة إلى الأسرة الكبيرة، فالحاجة إلى الأسرة الكبيرة تنبع من أن الأسرة الكبيرة تشكل بالنسبة للآباء مجمعا للعمال، وكذلك لأن الأبناء يشكلون عنصر تأمين ضد الشيخوخة بالنسبة للكبار من ناحية أخرى فان علمية التنمية الاقتصادية تؤدى إلى انتشار التعليم الإلزامي بهذه المجتمعات، ومن ثم تخفيض أهمية الأطفال من خلال سحبهم من سوق العمل، وهو ما ينعكس على إدراك الأفراد بأن انخفاض معدلات الوفيات للأطفال يعني أن عددا أقل من الأطفال يجب أن يولد.

تفسر النظرية الديموغرافية تلك التغيرات السكانية بتغيرات بنائية تتضمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسلوكية[1]، وينظر إلى الاتجاهات الديموغرافية وخاصة انخفاض معدلات الخصوبة على أنها استجابة لتغييرات بنائية متباينة نتيجة لعملية التحديث، وبذلك أصبح من الضروري لفهم مستويات الخصوبة في أي مجتمع تحليل مكونات النظام الاجتماعي والتعرف علي ظروفه الاجتماعية والاقتصادية فلا يمكن عزل الخصوبة نظريا عن الإطار البنائي والتنظيمي ويذهب **بومباس Bumpass** إلى أن نظريات الخصوبة هي بالضرورة نظريات تعبّر عن التغيرات في الأسرة مؤسسة وتنظيم الاجتماعي وان الأسرة ليست تنظيما جامدا ممكن من خلاله الحكم علي السلوك المعاصر بل هي تمثيلا مجتمعا

1 - **McCarthy. K.** World {Population Shifts : Boom or Doom? Population matters project of Rands’s labor and population program, vol 23 ,2001,p- p: 7-16.

لتجارب متغيرة للأسرة والتي تتفاعل مع البيئة[1]، وهناك مدخلان لشرح التحول الديموغرافى من الناحية النظرية:

فالمدخل الأول يؤكد أن انخفاض الخصوبة يعد استجابة مباشرة لانخفاض معدلات الوفيات حيث تصل المجتمعات في النهاية إلى تحقيق التوازن بين معدلات المواليد والوفيات فعندما تنخفض معدلات المواليد بسبب التقدم في مجال الصحة وظروف المعيشة فان التوازن بين المواليد والوفيات يختل، وتحدث زيادة في حجم السكان ما لم تتكيف معدلات المواليد مع ظروف الوفيات الجديدة وتنخفض هي الأخرى بالتبعية، غير أن انخفاض الخصوبة الناتج عن انخفاض الوفيات كما سبقت الإشارة يأخذ فترة يطلق عليها فترة التأخير، ويعتمد طول هذه الفترة على سرعة إدراك الأسر لحقيقة أن معدلات الوفيات قد انخفضت، وان عددا اكبر من أطفالهم سوف يبقون على قيد الحياة وهو ما يجعلهم يشعرون بأمان أكبر بالدرجة التي تجعلهم ينجبون عددا اقل من الأطفال ومع ذلك يحصلون على العدد المرغوب من الأطفال الذين سيبقون على قيد الحياة، فهناك فارق بين عدد الأطفال المرغوب فيه من جانب الآباء والعدد الذي يظل على قيد الحياة فعلا، وكلما كان معدل الوفيات مرتفعا كلما اتبعه ذلك ارتفاع معدلات المواليد حتى يحقق الآباء العدد المرغوب فيه فتأخذ معدلات الخصوبة للآباء في الانخفاض.

أما ***المدخل الثاني*** فيقوم على أساس أن التحديث يخلق قوة دافعة نحو تخفيض كل من الوفيات والمواليد، وفى ظل وجهة النظر هذه فان طول فترة التأخير في استجابة الخصوبة بالانخفاض يرجع إلى حقيقة أن سلوك الخصوبة يعد جزءا لا يتجزأ من ثقافة المجتمع، مما يجعل انخفاض معدلات المواليد بصورة أكثر بطأً من انخفاض معدلات الوفيات.

يجد مفهوم التحول الديموغرافى دلائل كثيرة تدعمه من الناحية التطبيقية سواء من الاتجاهات الديموغرافية فى الدول الصناعية أو في الدول النامية في عالم اليوم، حيث دخلت معظم هذه الدول مرحلة التحول الديموغرافى، إلى أن الباحث حتى الآن لم يدرك بصفة كاملة الأسباب التي تؤدى إلى التحول الديموغرافى، حيث أن النظرية لا تقدم شرحا وافيا لهذه الأسباب، وهو ما يعد من نقاط الضعف الأساسية للنظرية، ذلك أن النظرية لم تعرف بدقة

1 - **Bumpass, L.** “What’s happening to the family? Interactions between demographic and institutional change”. Demography,vol 27,1990, p-p:483-493.

خصائص عملية التحديث والتي يمكن الاعتماد عليها في تحديد المجتمع الذي ستنخفض فيه معدلات الخصوبة، فالقضايا المرتبطة بكيف، ولمن، وأين، وما هو، وما مقدار، ولأي مدى يحدث التحول الديموغرافى ليست للأسف من القضايا المجاب عليها بصورة واضحة في النظرية.

من وجهة نظرنا فإن هذه النظرية يمكن تطويرها لتأخذ في الاعتبار الإطار العام لطبيعة البنية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية وهذه القضية يفترض أن تبقى مدار نقاش أكاديمي مثمر، وهنا أتفق مع **برهان غليون** الذي يقول "أن المفاهيم النظرية تتطور وتغير أو تُعدّل من مضمونها ومن أشكال تطبيقها تاريخيا مع تطور الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي أنتجها كما تتطور مع تبدل المكونات التي تدخل فيها والحاجات الجديدة التي ترد عليه."[1]

نستخلص مما سبق أنه من الصعب تطبيق نظرية التحول الديموغرافي على كل المجتمعات في كل الأزمنة، وأن هناك بعض التغيرات التي يصعب تفسيرها معتمدا على الافتراضات التي شملتها هذه النظرية وهذا شأن معظم النظريات الاجتماعية التي يصعب تعميمها علي جميع الظروف والأزمنة ، ولا يقلل ذلك من قيمة نظرية التحول الديموغرافي في ملئ الفراغ النظري للدراسات السكانية وظلت نظرية التحول الديموغرافي هي النظرية الرئيسية السائدة في كثير من الدراسات الديموغرافية لفترة طويلة وبدأت في الثمانينات محاولات عديدة لإحياء وإنقاذ هذه النظرية واجتهادات لمزيد من التطور ومجال البناء النظري، لأن التحول الديموغرافي في الدول المتقدمة أو النامية أمر معقد ولا يمكن النظر إليه ببساطة، فالعوامل والخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والنفسية والدينية والإرث الحضاري وغيرها تتداخل وتتفاعل لتعطى المسألة الديموغرافية أبعادا قد تختلف عبر الوقت من بلد لآخر أو من مجموعة بلدان إلى أخرى ولكن في النهاية سيسري التحول ولو بدرجات متفاوتة في جميع البلدان لأنه يرتبط بالتحولات النوعية الناجمة عن

---

1 - برهان غليون: **منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية– مقدمة نظرية في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 247.

التغيرات الكمية في الخصائص السكانية، فالمعروف أن التغيرات الكمية تؤدي إلى تحولات نوعية.

2-النظريات الاجتماعية:

أ/ نظرية كارل ماركس Karl Marx:

كان كل من **كارل ماركس وفردريك انجلز** في سن المراهقة في ألمانيا عندما توفى **مالتوس** في انجلترا في عام 1834، إلا أن أفكار مالتوس كانت قد أخذت في الذيوع في بلدهما، بل وأخذت العديد من المدن الألمانية والنمساوية في الاستجابة لما يعتقدون بأنه نمو سريع في أعداد السكان الفقراء، وذلك من خلال سن التشريعات ضد حالات الزواج التي لا يضمن المتقدم إليها أن أسرته سوف تعيش في مستوى معقول من الرفاهية، غير أن التشريعات لم تؤتي آثارها في المدن الألمانية، وذلك بسبب استمرار الأفراد في إنجاب الأطفال ولكن من خلال العلاقات غير الشرعية هذه المرة، الأمر الذي أدى إلى زيادة قائمة الأطفال غير الشرعيين والذين تتولى الدولة الإنفاق عليهم، وبالرغم من أن هذه التشريعات توقف العمل بها بعد ذلك، إلا أنها قد تركت أثرا على أفكار كل من ماركس وانجلز حيث اعتبرا أن أفكار مالتوس الخاصة بالسكان تعد اعتداءا على الإنسانية، "حيث لم يقبل ماركس بالفكرة القائلة بوجود قانون واحد عام لسكان يصلح للتطبيق في كل زمان ومكان بغض النظر عن طبيعة التنظيم الاجتماعي".[1]

نبعت نظرية ماركس في السكان من النظرية العامة التي ترى في النظام الاشتراكي العلاج الوحيد لجميع المشاكل الاقتصادية للكثافة السكانية من خلال إعادة تنظيم المجتمع وخاصة من خلال سيطرة الطبقة العاملة علي وسائل الإنتاج ويركز فكر ماركس علي تحليل العلاقة بين ظروف الحياة المادية وأنماط الفكر وهي العلاقة التي تقوم علي مبدأ متطور ومتغير أثناء تطور المجتمع عبر التاريخ[2].

---

1 - محمد محي الدين : **علم السكان**، مرجع سابق، ص 93.

2 – جراهام كنيلوتش ترجمة محمد سعيد فرح: **تمهيد في النظرية الاجتماعية – تطورها ونماذجها الكبرى**– دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 120.

وفقا للنظرية الماركسية فإن لكل مجتمع معين في كل مرحلة تاريخية معينة قانون السكان الخاص به، والذي يحدد النتائج المترتبة على الزيادة السكانية، فبالنسبة للنظام الرأسمالي تتمثل النتائج المترتبة على النمو السكاني في التضخم السكاني والفقر، أما بالنسبة للنظام الاشتراكي فإن الزيادة في السكان سيتم استيعابها بواسطة الاقتصاد دون إحداث آثار جانبية للزيادة السكانية، مثل هذا الطرح الفكري لكل من ماركس وإنجلز دفعهما إلى رفض أفكار مالتوس، كما يرفض ماركس الرأي القائل بأن فقر وشقاء الإنسان يعود إلى ميله الطبيعي لإنجاب عدد من الأطفال يزيدون في قدرته على إعالتهم كما ذهب مالتوس ، ولكنه يرجع حالة الفقر إلى النظام السائد في المجتمع و ما يساهم به هذا النظام من إتاحة الفرص لتشغيل كل أفراد المجتمع ويري أنه لا يوجد قانون عام للسكان ولكن لكل عصر وكل مجتمع قانون للسكان خاص به يتناسب مع الظروف الخاصة السائدة فيه، ويفترض ماركس أن تزايد السكان يرتبط بمعدل التشغيل في النظام الاقتصادي ففي النظام الرأسمالي تتزايد الآلات بسرعة تفوق تزايد العمال فيحدث فائض في السكان نتيجة لمعدل التشغيل المتناقص واختصار النفقات وتراكم رأس المال ويؤدي تراكم رأس المال في صورة سلع إنتاجية إلي نقص الحاجة إلى العمال مما يجعل وجودهم في الإنتاج زائدا عن الحاجة نسبيا فيتحولون إلى فائض سكاني ويري ماركس انه مع تطور المجتمع ووصوله إلى مرحلة الإنتاج الاشتراكي تتلاشى مشكلة زيادة السكان حيث أنه في ظل نظام الإنتاج الاشتراكي لا يوجد فائض في السكان نتيجة للتشغيل الكامل والمتوازن بين رأس المال والعمال، ويرجع وجود الفقر والبؤس باعتبارهما مرتبطان بمشكلة تزايد السكان إلى النظام الاقتصادي الذي يعجز عن تشغيل أفراد المجتمع تشغيلا كاملا[1].

نقد لنظرية ماركس:

لم يتفق كافة الماركسيون مع الأفكار الأصلية لماركس حول السكان، فقد واجهت الدول الشيوعية مشكلات ناجمة من أن النظرية الأصلية لم تقدم شرحا وافيا حول القسم الخاص من النظرية والمتعلق بكون كل مرحلة من المراحل المختلفة للتطور الاجتماعي تنتج علاقات مختلفة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، ومن الناحية الواقعية سنجد أن معظم الفكر

1 - علي عبد الرزاق جلبي : **علم اجتماع السكان**، ط04، مرجع سابق، ص129.

الماركسي عن السكان يرجع إلى **لينين**، وبالنسبة لماركس فان المبدأ المالتوسي يعمل فقط في ظل النظام الرأسمالي، أما في ظل النظام الشيوعي فلن يكون هناك مشكلة سكانية، غير أن ماركس لم يترك أي إشارات حول طبيعة المرحلة الانتقالية من مجتمع إلى آخر وعلاقتها بأمور السكان، من ناحية أخرى نجد أن ماركس يرى أن قانون السكان الاشتراكي يقف على وجه النقيض مع قانون السكان الرأسمالي على طول الخط فإذا كان معدل المواليد منخفضا في ظل النظام الرأسمالي فانه سيكون مرتفعا في ظل الاشتراكية، وإذا كان الإجهاض أمر سيء من وجهه نظر الرأسمالية فإنه أمر جيد بالنسبة للمجتمع الاشتراكي وهكذا.

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى ماركس أيضا هو اعتقاده أن النظام الاشتراكي سيحل مشكلة تزايد السكان وبذلك أغفل أن نمو السكان هو نتيجة لتداخل عوامل كثيرة اقتصادية واجتماعية وثقافية ونفسية وشخصية وليس عاملا واحدا ولقد ظهرت آراء نظرية أخرى تأثرت بأفكار ماركس في تحليل الظواهر السكانية مثل: **ريا بوشكين وسيدني كونتز** و**كوزولوف** وبما أن آرائهم قد جاءت بمثابة إعادة صياغة لآراء ومبادئ ماركس بصفة عامة –مع إضفاء بعض التطورات البسيطة – فلن يتعرض لها الباحث في هذا الفصل الذي يحاول مناقشة وجهات النظر المختلفة في تناول وتحليل الظواهر السكانية التي لها علاقة بالتخطيط العائلي من المنظور الاجتماعي.

ب/ نظرية ألكسندر كارسوندرز Alexander Karsunders:

هو باحث انجليزي اهتم بدراسة الظواهر السكانية وكان مناهضا لأفكار **مالتوس** حيث يرى أن عدد السكان يتزايد بمعدلات تتناسب مع موارد المجتمع فتتركز فكرته على أن الإنسان يحاول دائما أن يصل بحجمه إلى الحد الأمثل، "أي أعلى متوسط للعائد بالنسبة للفرد أما بالنسبة للمجتمع فهو أقصى عدد من السكان يسمح بمستوي معيشي لائق، وذلك بعد استغلال البيئة من جميع نواحيها الطبيعية والبشرية والحضرية فالنمو السكاني يخضع لسيطرة الإنسان لأنه خاضع لتفاعله مع بيئته وعدده يتغير طبقا لتغير هذا التفاعل"[1]، فيسلم

1 – وارين تومسون و دافيد لويس ، ترجمة راشدي البراوي، مراجعة و تقديم، عبد المنعم الشافعي، **مشكلات السكان**– مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، 1969 .ص 72.

كارسوندرز بأن السكان في أي مجتمع إما أن يكونوا قلة أو عند حد أمثل أو كثرة ويفرق بين ثلاث أنواع من كثافات السكان: كثافة فيزيقية، كثافة إحصائية وكثافة اقتصادية.

فمفهوم الكثافة بالنسبة **لكارسوندرز** هو مفهوم نسبي حيث أنه يري أن الزيادة والقلة مسائل نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر وفقا لظروفه الخاصة فلا نستطيع الحكم على كثافة مجتمع ما بناءا فقط على عدد السكان في الكيلومتر المربع فلا يجوز علي سبيل المثال أن نحكم علي عدد سكان مجتمع معين بأنه كثير بناء علي كثافته في الكيلومتر المربع حيث أن هذا العدد قد يكون قليلا بالمقارنة بموارد الثروة مثل البلاد الغنية بالمعادن والصناعات أو قد يكون كثيرا إذا كانت الموارد قليلة مثل المجتمعات الصحراوية فهناك علاقة بين حجم السكان وبين موارد الثروة في المجتمع من أرض زراعية وثروة معدنية وغير ذلك من موارد لازمة للإنتاج ويصل المجتمع إلى حجم أمثل إذا كان في حالة وسط بين القلة والكثرة وبلغ إنتاجه أقصاه مع عدم الزيادة في عدده.[1]

استخدم **كارسوندرز** في نظريته عن الحجم الأمثل للسكان مقياسا لقياس الحجم وهو (متوسط دخل الفرد) فإذا كان دخل الفرد آخذ في الزيادة كان هذا مؤشرا على قلة عدد السكان في هذا المجتمع ، وحتى إن لم يصل بعد إلى الحجم الأمثل وهذا عادة ما يحدث إذا كان متوسط الدخل في حالة استقرار أما إذا كان متوسط الدخل متجها نحو الهبوط تدريجيا فإن عدد السكان يكون عند حدا متزايدا[2]، وبناءا على هذه الشواهد يستنتج الباحث أن **كارسوندرز** استخلص مقياس يمكن بواسطته التعرف على مستوى القلّة أو الكثرة أو المثلى الذي قد يصل إليه السكان, ويتمثل في أنه إذا كان متوسط دخل الفرد أخذ في الزيادة دلّ هذا على أن عدد السكان في هذا المجتمع عند حد القلة وهكذا.

نقد نظرية ألكسندر كارسوندرز:

علي الرغم من أن آراء كارسوندرز في مجال السكان تميزت بالتركيز على موضوع السكان في حد ذاته وذلك من خلال مؤلف خاص وهو (**سكان العالم**) ولم يأتي اهتمامه ضمني كجزء من دراسات ومؤلفات اجتماعية أو نظريات اجتماعية مثل ماركس وسبنسر إلا

1 - عبد الباسط عبد المعطي وآخرون : **السكان والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، مصر،1994 ص– ص 50– 51.

2 – أحمد الخشاب : **سكان المجتمع العربي**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1963، ص–ص : 202–203.

أن خلفيته الاقتصادية أثرت على طريقة تناوله موضوع السكان فكارسوندرز يناصر النظرية التي تذهب إلى أن الزيادة في السكان تحددها إلى حد كبير أفكارهم عن الأعداد المرغوب فيها من الوجهة الاقتصادية في ظل ظروف حياتهم.

ج/ نظرية كنجزلي ديفيز Kengsley Davis :

"**كنجزلي ديفز**" عالم اجتماعي أمريكي أعار موضوع السكان جانباً كبيراً من اهتماماته ويعد من علماء الاجتماع الذين أعطوا اهتماما كبيرا لموضوع السكان واختلف عن النظريات التي سبق مناقشتها في رفضه لتفسير التغير الاجتماعي والتغيرات السكانية بإرجاعها إلى عامل واحدا سواء كان اقتصاديا أو ثقافيا أو بيولوجيا وينظر ديفيز إلى المجتمع علي أنه يميل إلى التوازن الاجتماعي، ولكن ليس توازنا بين عدد السكان والموارد المتاحة كما زعم **مالتوس**، وإنما توازنا بين عدد السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي، ويقصد بمتطلبات البناء الاجتماعي الموارد التي يجب توفيرها لتحقيق الأهداف الدينية والتربوية والفنية والترفيهية والسياسية التي يرمي إليها المجتمع، وإذا اختل توازن المجتمع سواء نتيجة زيادة عدد السكان أو بسبب الإخلال بمتطلبات البناء الاجتماعي، فإن السكان يميلون إلى التكيف مع هذه الظروف من خلال استجابات متنوعة مثل تأخير سن الزواج أو اللجوء إلى الإجهاض أو إلى تنظيم الأسرة، وهذا من خلال نظريته حول **التغير الاجتماعي والاستجابة** هي محاولة للتوفيق بين التحليل الجزئي للاقتصاديين والتحليل الكلي للاجتماعيين.

يعد مدخل **ديفز** صورة أكثر عمقا لتحليل التحول الديموغرافى، إذ يرى ديفز أن الأسر تتبنى أسلوبا للاستجابة (متعددة الأطوار) للزيادة الطبيعية المستمرة الناتجة من السيطرة على الوفيات، وذلك بهدف تعزيز فرصهم الاقتصادية وتجنب الخسارة النسبية لوضعهم وتتضمن الاستجابة المتعددة الأطوار عمليات تأخير الزواج واستخدام أساليب التحكم في الخصوبة مثل التخطيط العائلي التعقيم ووسائل منع الحمل والهجرة الدولية وهو بذلك يتفق مع ما ذهب إليه **كارسوندرز** في الاعتقاد في إرادة وقرار الأفراد للتحكم في حجم السكان حيث ذكر **كارسوندرز** أن الإنسان اضطر إلى ابتداع أساليب مثل الإجهاض وعزل النساء كي تساعده على ضبط عدد أفراده المتزايد.

وفقا **لديفز** فإن الأسر تخفض من مستويات الخصوبة الخاصة بها ليس كاستجابة للحاجة المطلقة أو الحساسية الثقافية مثل نظام معين للقيم أو العادات، وإنما لكي يقوم الأفراد بتعظيم رفاهيتهم الاقتصادية وحماية وضعهم الاجتماعي المقارن بالأسر التي تقع في المحيط الذي يعيشون فيه، وبمعنى أخر فان الأفراد يندفعون نحو تخفيض الخصوبة نتيجة لضغوط شخصية وليس لضغوط اجتماعية أو ثقافية، حيث يدرك الأفراد الاستجابة في سلوكهم الإنجابي تؤدى إلى خدمة مصالحهم، وأنهم يفعلون هذا الأمر حتى وان تعارض مع تقاليدهم وقيمهم المألوفة، بمعنى أن استجابتهم هي استجابات فردية للفرص المتاحة أمامهم لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، ويحلل ديفيز التغيرات السكانية التي حدثت في الدول المتقدمة بتطبيق نظريته، فيري أن السبب الرئيسي في انخفاض معدلات المواليد هو إمكانية الاستفادة من الرفاهية المتزايدة ومن الفرص الجديدة المتاحة فتزداد متطلبات البيئة الاجتماعية وتكلفتها.

نقد نظرية كنجزلي ديفيز:

أثارت نظرية **ديفز** العديد من الأسئلة فيما يتعلق بنوع الاستجابة التي سيتبناها السكان في المجتمعات المختلفة. كذلك من المهم معرفة توقيت الاستجابة بالنسبة للانخفاض في النمو السكاني، وما هي فروق الاستجابة في القطاعات المختلفة من السكان، ولعل الأكثر أهمية هو أننا نحتاج إلى معرفة ما هي العوامل المختلفة – الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والبيئية – المرتبطة بالأنماط المختلفة للاستجابة الديموغرافية للنمو السكاني، كذلك انتقدت النظرية على أساس أن الأحداث التي تصفها النظرية ليست مرتبة جيدا، كذلك ليس من الواضح ما إذا كانت بعض الأحداث ستسبق الأخرى.

كما أن ديفيز لم يحاول تعميم نظريته علي كل المجتمعات ولكن اكتفي بتطبيقها علي الدول المتقدمة ولم يتطرق إلى الدول النامية ويري **جلبي**[1] أنه في ضوء نظرية ديفيز – إذا ما طبقنا آراءه علي الدول النامية – نجد أن الطفرة السكانية التي حدثت في هذه الدول قد أدت إلى اختلال التوازن بين السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي مما أدى إلى حدوث مشاكل

1 - علي عبد الرزاق جلبي : **علم اجتماع السكان**، ط04، مرجع سابق، ص127.

اقتصادية، وحدثت استجابات مختلفة حتى تعود هذه المجتمعات إلى حالة التوازن وتمثلت الاستجابة الأولى في هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن كمحاولة لتحقيق الموازنة بين الأرض المتاحة وعدد العاملين في الزراعة ولكن زيادة الكثافة الحضرية سوف تؤدي إلى محاولة إيجاد استجابات أخرى مثل تبني برامج تنظيم الأسرة التي تحاول بعض الدول النامية تطبيقها لتحقيق التوازن بين حجم السكان ومتطلبات البناء الاجتماعي.

ثامنا- مناقشة النظريات:

يذهب أنصار النظريات الطبيعية إلى أن المتحكم في نمو السكان هو طبيعة الإنسان نفسه وطبيعة العالم الذي يعيش فيه، وأن سيطرة الإنسان في هذا النمو هي سيطرة محدودة وقد حاولوا إيجاد قانون لنمو السكان يتمكنون من خلاله معرفة ما حدث في الماضي وما سيحدث في المستقبل، لكن القوانين التي توصلوا إليها تؤكد عدم تدخل الإنسان والقيم الإنسانية والاتجاهات في هذا النمو، وفي هذا الصدد اعتقد **مالثوس** أنه اكتشف قانونا طبيعيا لنمو السكان و قانونا آخر لتزايد الغذاء، فالسكان يتزايدون بمتوالية هندسية (1،2،4،8 ...) و الغذاء بمتوالية حسابية (1،2،4،6 ...) حيث يمكن إيقاف المتوالية الهندسية حتى لا تحدث مجاعة و فقر بموانع وقائية (كتأخير الزواج، و الامتناع عن الممارسة الجنسية ...) وانتشار التعليم لتبصير الناس و توعيتهم لتقليل الإنجاب ، و منع المعونات على الفقراء، حتى لا ينجبوا.

أما **سبنسر** : فقال بقانون طبيعي يخضع له الأحياء في إنجابهم فكلما ارتقى الكائن الحي في سلم التطور قل إنجابه، و أن أصحاب المهنة العقلية و العلماء و الأغنياء و الأسر الراقية عموما يقل إنجابهم و قد يعتريهم عقم، أما الأسر الفقيرة فإنجابهم كثير رغم قلة غذائها و كثرة ووفرة غذاء الأغنياء و جودته و اعترف بأن جودة ووفرة الغذاء تزيد من القدرة على التناسل هذا ما ينطبق على الأسرة الريفية وخصائصها وقيمها الاجتماعية كمتغيرات لموضوع الدراسة.

بالنسبة لنظرية التحول الديموغرافي فقد جاءت هذه النظرية كوسيلة لشرح وتفسير الاتجاهات الديمغرافية في أوروبا التي لم تطابق آراء **مالثوس** وقد هيمنت على الجزء الرئيسي من فكر الديموغرافيا الاجتماعية، حيث أن عدداً كبيراً جداً من الأعمال النظرية والتجريبية اتجهت للبحث في القضايا التي أثارتها أفكار وادعاءات النظرية، ومن المرجح أن

الهيمنة التي أحرزتها نتجت من كونها أحد الحقائق الديموغرافية القليلة التي تعرضت لتغير الخصوبة السكانية، علاوة على ذلك فهي تملك بعض الجاذبية كونها توفر وجهة نظر ذات بعد عالمي، وقد وفرت الحد الأدنى من الفائدة للعالم الاجتماعي فيما يتعلق بمحددات وعواقب التحول السكاني، رغم ذلك هناك عدم اتفاق حول الأمور الأساسية التي عالجتها، وهناك أسباب وجيهة للقول بفائدة هذا التعارض في الآراء لكن الأكثر أهمية هي محاولة حل المشاكل النظرية والتجريبية الكامنة في النظرية.

في حين النظريات الاجتماعية تقوم على أساس آخر وهو أن نمو السكان ليس موضوعا لأي قانون طبيعي ثابت، وإنما نتيجة للظروف الاجتماعية التي يجد الناس فيها أنفسهم، وهذا النمو يخضع لعدد كبير من العوامل المختلفة حسب أنواع البيئات الاجتماعية المختلفة التي يعيش فيها الناس، وفي هذا الصدد أنكر **ماركس** أن يكون هناك قانون طبيعي للسكان، بينما يوجد هذا القانون عند الحيوان و النبات يخضع له نموها و تكاثرها ، و يرى أنه لا يوجد فائض للسكان و لا خوف من الزيادة السكانية ، ففائض السكان مصطنع من قبل الرأسماليين الانتهازيين ، كما أن الأرض يمكن أن تزيد من إنتاجها كلما زاد السكان.

أما **كارسندرز** : فلم يرى قانونا طبيعيا للسكان ، غير أن زيادة كل مجتمع تخضع لظروفه الخاصة و يكيفها وفق موارده للوصول إلى الحد الأمثل لعدد السكان المناسب له، و يتغير هذا الحد الأمثل بتغير الموارد و التطور التقني و الحضاري و الاجتماعي و لا علاقة لمساحة الأرض بذلك، مما يمكن أن يخدم مسألة التخطيط العائلي في الوسط الريفي الجزائري وارتباطه بالقيم الاجتماعية.

أما **كنجزلي** : فيرفض وجود قانون طبيعي ينظم و يخضع له النمو السكاني ، بل كل مجتمع يخضع لتغيرات ، و نمو سكاني خاص به لا يمكن تفسيره بعامل واحد ، و يمكن التحكم في الإنجاب و تحديد النسل بوسائل منع الحمل الطبيعية و الاصطناعية أو بتشريعات قانونية كتأخير الزواج إلى سن معينة ، و يرى أن قلة الإنجاب لا يعود إلى الخوف من الفقر ، و إنما إلى الرفاهية و الأنانية في المجتمعات المتقدمة في القرن العشرين.

كما سبق وأشرنا، فإن علم الاجتماع ميدان غني بالتراث النظري، وتمثل النظرية التجريد المنظم والمنسق لواقع محسوس وملموس يسترشد به الباحث لفهم وتحليل وتفسير الظاهرة

المراد دراستها، حيث تطرق الباحث إلى أهم النظريات السكانية التي عالجت وفسرت مسألة التخطيط العائلي، محاولا التطرق لأهم مبادئ هذه النظريات وتقريبها لأجل تفسير قضية التخطيط العائلي في المجتمع وبنائه وثقافته دون الوقوع في الأخطاء الشائعة في هذا المجال لأن الرؤى الفكرية للنظريات التي تناولها الباحث والتي وجدها تتراوح بين الدقة العلمية والنظرة الصائبة، وبين أفكار أخرى تبنت النظرة الضيقة وأحكام التحيز أو أحكام الذات التي تنطوي تحت تأثير ظروف زمانية ومكانية معينة، ويبقى السؤال المطروح : كيف يمكننا معرفة ما إذا كانت نظرية ما صائبة أم خاطئة؟ وهو السؤال الإبستمولوجي المهم، حيث لا يوجد هناك جواب قطعي عليه، لكننا نستطيع التمييز بين تفسير أكثر كفاية أو أقل كفاية تقدمه هذه النظرية أو تلك ومثل هذا التمييز ليس عملا بسيطا ، إذ أنه يتضمن مجموعة من النواحي التي تختلف من شكل نظري لآخر بيد أننا يجب أن نتذكر دائما أننا نعيش في عالم لا يعطينا إجابات نهائية وقطعية فمثلما يتغير هذا العالم ويصبح مكانا مختلفا عن ذي قبل، تتغير أيضا النظرية التي هي وسيلتنا لفهم ذلك العالم.

هناك عدد من المعايير التي نستطيع على أساسها أن نحكم على تلك النظريات التي تتحدث عن المجتمع ومسألة التخطيط العائلي، فعلى حد قول عالم الاجتماع الانجليزي **إيان كريب** " فالنظرية الأفضل هي تلك التي باستطاعتها أن تحدد بصورة تفصيلية أكبر العمليات السببية الفاعلة والمواقف التي تعمل فيها تلك الآليات السببية"[1]، و بناءا على الاتجاهات النظرية التي تبنتها الدراسات السابقة في الفصل الأول من هذا البحث فيرى الباحث أن المدخل النظري المتعدد سواء نظريات السكان الطبيعية أو الاجتماعية بالخصوص تفيد في تفسير العلاقة السببية والتأثيرية للتخطيط العائلي على القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية من عدة زوايا، لأن هذه النظريات لا تعتمد في التفسير على عامل واحد فقط كتفسير انخفاض الخصوبة السكانية أو زيادتها بالعامل الاقتصادي نتيجة لتوفر مناصب الشغل أو قلتها، أو

1 - إيان كريب، ترجمة محمد حسين غلوم : **النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،سلسلة عالم المعرفة، العدد 244، الكويت ، أفريل 1999، ص 49.

تغير السلوك الإنجابي بالعامل الثقافي فقط، مثلما قال الكاتب **جون غريبين** في دراسته لتاريخ العلم " أهم شيء تعلمناه من العلم عن مكاننا في الكون هو أننا نحن البشر لسنا شيئا خاصا"[1].

كما ترى النظريات السكانية الاجتماعية أن التغير في عدد السكان هو تكيف اجتماعي و إعادة توازنه ليس توازنا مع الموارد الاقتصادية و إنما توازن عدد السكان مع البناء الاجتماعي ليحقق الأهداف المختلفة التي تعرضت لضغوط و مؤثرات مهددة سواء من داخل المجتمع أم من خارجه، ففي المجتمع دائما قوة اجتماعية تعمل على إعادة توازنه، وإذا تعرض البناء الاجتماعي للخطر كازدياد عدد السكان زيادة مفرطة يتم إعادة التوازن ليتحقق التكيف بعدة وسائل يميل إليها السكان كاستجابات سماها **ديفز** في نظريته مثلا بالمتغيرات الوسيطية التي قد تكون على مراحل و هي : تأخير سن الزواج، تحديد النسل و تنظيم الأسرة، أي التخطيط العائلي ووسائله وهي متغيرات اجتماعية تفيد في معالجة موضوع الدراسة وإثراءه من خلال تحليل القيم الاجتماعية للأسرة الريفية وتحديد العلاقة والصلة الغائية بالتخطيط العائلي.

---

1 - جون غريبين، ترجمة شوقي جلال : **تاريخ العلم 1543– 2001** ، الجزء الأول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 389، الكويت ، جوان 2012، ص 13.

الفصل الثالث

القيم الاجتماعية

-سياق التداول والمقاربة السوسيولوجية-

أولا- تعريفات حول القيم الاجتماعية.

ثانيا- مصادر القيم الاجتماعية.

ثالثا- القيم الاجتماعية وطبيعتها .

رابعا- طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

خامسا- خصائص القيم الاجتماعية.

سادسا- وظائف القيم الاجتماعية.

سابعا- أهمية القيم الاجتماعية في المجتمع.

ثامنا- القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري بين التأصيل والتحديث.

تاسعا- القيم الاجتماعية والتخطيط العائلي.

أولا- تعريفات حول القيم الاجتماعية:

انطلاقا من التعريف الإجرائي الذي تبناه الباحث حول مفهوم القيم في الفصل الأول من هذا البحث والذي فسر القيم بأنها مقاييس تحكم بها على الأفكار والأشخاص والأشياء والأعمال والمواضيع والمواقف الفردية والجماعية ، من حيث حسنها وقيمتها والرغبة بها أو من حيث سوئها وعدم قيمتها وكراهيتها.

فالقيم عموما من أهم الديناميات التي توجه سلوك الفرد في حياته اليومية، وهي تمثل المراكز النشطة في الجهاز النفسي الاجتماعي لكل فرد التي تستقبل الأحداث المادية بصورها المختلفة ثم تقوم بعملية إنتاج السلوك الذي يقود بدوره إلى تكوين العلاقات البشرية في الجماعات المختلفة، حيث تعدٌ القيم من العناصر الفعالة في مجالات الالتقاء بين الثقافة والنظام الاجتماعي فهي أحد القواسم المشتركة بينهما وتقوم بدور حيوي مؤثر فيه وتعطي لهذا المجتمع ذاتيته الثقافية المتميزة التي تجعله قادرا على التفاعل والازدهار والنمو الاجتماعي مع النظم الاجتماعية والثقافات الأخرى على النحو السليم، لكن هناك اختلافات بين علماء الاجتماع في تعريفهم للقيم لدرجة أن وصل الأمر إلى وجود اتجاهات مختلفة حولها فهناك من يعرف القيم بأنها تعني أي موضوع أو حاجة أو رغبة، ويستخدم هذا المصطلح في معظم الحالات حين تظهر علاقة تفاعلية بين الحاجات والاتجاهات والرغبات من جهة والموضوعات من جهة أخرى, كما أن مصطلح القيمة يعني دائما في علم الاجتماع والانثروبولوجيا المستويات الثقافية المشتركة التي يحتكم إليها في تقدير الموضوعات والاتجاهات الأخلاقية أو المعرفية.[1]

لكن هذا التعريف رغم أنه شامل ودقيق إلا أنه يبدو معقدا إلى حد ما وبفحص الإنتاج العلمي في مجال القيم يمكن أن نورد تعريفا آخر للقيم يتسم بالشمول والبساطة والوضوح ويشير إلى أن القيم عبارة عن تصورات ومفاهيم ديناميكية صريحة أو ضمنية تميز الفرد أو الجماعة وتحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيا وتؤثر في اختيار الأهداف والطرق والوسائل والأساليب الخاصة بالفعل وتتجسد مظاهرها في اتجاهات الأفراد والجماعات وأنماطهم

1- كمال التابعي : **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1985، ص19.

السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية وهذا لا يعني أن التنوع في الثقافات يتناقض مع وحدة القيم بمعناها المادي والمعنوي لأن القيم ترتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعي التي تؤثر فيها وتتأثر بها[1]، ويتضح من هذا التعريف الدور الأساسي الذي تقوم به القيم في النظام الاجتماعي أيًا كان هذا النظام كما يتضح منه أن القيم تتبوأ مكانات عليا في ثقافة المجتمع ونظامه الاجتماعي على السواء فهي بمثابة الجهاز العصبي في كل منهما من خلال انتظامها فيما يعرف بالنسق القيمي الذي ترتبط فيه تلك القيم بشكل متبادل وتدعم بعضها بحيث تُكَوِّن كلا متكاملا.

أما القيم _كما يقول أهل الاصطلاح_ قيم شخصية وقيم جماعية واتحاد هذه القيم يُكَوِّن ما يسمى القيم الاجتماعية التي يدخل في معناها كل القيم التي ورثها المجتمع من دين أو عصبية أو غيرها من الروابط والضوابط والتقاليد والعادات والعلاقات التي تستوعب اللسان كما تستوعب الدين والفكر في شكل عقد اجتماعي تكون غايته الإرساء على قيم اجتماعية معينة تحدد طبيعة ووجهة المجتمع ، وتضفي عليه صبغة خاصة خالصة له ولا تكون لغيره وهناك اعتقاد خاطئ عند كثير من الباحثين الاجتماعيين في حصر القيم الاجتماعية في العلاقات الاجتماعية التي تكون بين أفراد أمة من الأمم أو شعب من الشعوب ، فهذه نظرة ضيقة وقاصرة للقيم الاجتماعية ، التي تضم في حقيقتها –وحسب ما يدل عليه وضعها الاجتماعي – كل ما ينتجه المجتمع ويفضي إليه الاجتماع وبذلك فإنه لا يمكن فصل القيم الشخصية والقيم الدينية والاقتصادية والسياسية عن القيم الاجتماعية التي تمثل بوتقة تنصهر فيها كل القيم السابقة ، من حيث كون القيم الاجتماعية أصلا لهذه القيم المتفرعة عنها ، والقيم الاجتماعية التي نتحدث عنها هي من شاكلة المفاهيم القيمية التي تشمل الكرامة الإنسانية والولاء والحرية والمساواة.[2]

إن تعريف القيم الاجتماعية بهذا المعنى الواسع مستقر في الفكر الاجتماعي الخلدوني فإن ابن خلدون حينما كتب في الاجتماع الإنساني والعمران البشري قال عنه: " فللعمران

1– عبد الحميد محمود سعد : **دراسات في علم الاجتماع الثقافي– التغير والحضارة–** مكتبة نهضة الشرق، القاهرة مصر، 1980، ص 96.

2- جودت أحمد سعادة : **مناهج الدراسات الاجتماعية** ، دار العلم للملايين ، ط 1 ، بيروت، لبنان ، 1984 ص 328.

طبائع في أحواله "[1] وأنه يجب أن ننظر فيه "ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضا لا يُعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له"[2] ، فأما ما يلحق العمران البشري من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، أي ما يكون من خصائص الحياة الاجتماعية في المجتمع ومن طبيعتها بما تفرضه من تنظيم اجتماعي لشتى ألوان السلوك الاجتماعي ، فهو ما يعبر عنه ابن خلدون بقوله " العوارض الذاتية من الملك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم" [3] وقوله في معرض آخر " وما يعرض في العمران من دولة وملة وصناعة وكسب وإضاعة ، وأحوال متقلبة مشاعة وبدو وحضر ، وواقع ومنتظر" [4] .

لتأكيد وجود هذه العوارض المتضادة في المجتمع واللازمة لتشكيل بنية ونسيج العمران حسب ابن خلدون، يقول حسن الساعاتي:...وهكذا نجد أن ابن خلدون ينظر إلى الواقع الاجتماعي المتشخص في النظم الاجتماعية المختلفة ، التي لابد من وجودها في كل مجتمع وهي النظام السياسي ، والنظام الاقتصادي ، والنظام الديني ، والنظام التربوي والنظام التساكني– أي المتعلق بالسكن– في شكليه البدوي الحضري والنظام الطبقي [5].

إن القيم الاجتماعية في الفكر الخلدوني ليست مجرد قيم تواضعية عرفية، وإنما هي سنن وقوانين اجتماعية تخضع لها كل أحوال الإنسان في إقامة الدين أو إقامة الدولة أو إقامة الحياة فهي قوانين لا ينبغي أن تفتقد في الاجتماع البشري أو تنتقض بحال، إنها حتمية اجتماعية لا غنى عنها ، يقول ابن خلدون " : إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار، فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول[6] ، وتحتوي المقدمة على كثير من هذه القوانين أو السنن الاجتماعية ، فمن الحتمية الاجتماعية التي لا تخرج عن طبيعة القيم الاجتماعية ذلك الاستعداد الإنساني الذي يستقبل ما

1– ابن خلدون : **المقدمة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، 1993، ص 04.

2– نفس المرجع، ص29.

3– ابن خلدون : **المقدمة** ، مرجع سابق، ص 05.

4– نفس المرجع، ص06.

5– حسن الساعاتي : **علم الاجتماع الخلدوني ، قواعد المنهج** ، دار النهضة العربية ، بيروت، لبنان، 1981، ص61

6- ابن خلدون : **المقدمة** ، مرجع سابق، ص26.

يحصل في المجتمع من تقلبات اجتماعية على أنها أحوال حاصلة لا محيص عنها ، وهو الأمر الذي استقر في الوجدان الاجتماعي قبل أن يكون له أثر في الاجتماع الإنساني. ويرى ابن خلدون أن القيم الاجتماعية لا بد لها من وازع لكي تكون لها سطوة في المجتمع ويأتي الوازع الديني في المقدمة لما له من قدسية ظاهرة تفرض شكلا أعلى من أشكال الاجتماع داخل الاجتماع البشري ، وبهذه الطريقة يفسر ابن خلدون حاجة الناس في المجتمع إلى قواعد دينية وأحكام سلطانية إذ يقول : " ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه وتم عمران العالم به ، فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم ، وليست آلة السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم لأنها موجودة لجميعهم ، فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ... فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة، حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك ، وقد تبين لك بهذا أنه خاصة للإنسان طبيعية ولا بد لهم منها " [1].

إن الاجتماع الإنساني _في نظر ابن خلدون _ لا يتحقق إلا بوجود تواصل اجتماعي تمليه منظومة القيم الاجتماعية ، فلابد للإنسان من الاجتماع ، لأن الاجتماع الإنساني ضروري " ولا بد من التعاون مع غيره من أبناء جنسه ليحصل له ولهم قوتهم وغداؤهم الذي هو ضروري لحياتهم[2] ، وهذا النظام الاجتماعي الشامل هو أطول الموضوعات التي اشتملت عليها المقدمة وأعظمها أهمية كذلك، لما يحتوي عليه من مادة اجتماعية بحتة وهي من صميم علم الاجتماع الحديث، ولعل ما يزيدها أهمية وأصالة أن ابن خلدون كشف فيها عملية التغيير الاجتماعي وعرّفها ، وطبقها على تحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة وشرح أسباب التغيير وما يصاحبه من تغيرات فرعية تحدث في البناء الاجتماعي ووظائفه المتعددة أساسية كانت أم فرعية [3].

1- ابن خلدون ، **المقدمة** ، مرجع سابق، ص34.

2– نفس المرجع، ص– ص: 33–34.

3- غريب سيد أحمد ، **تاريخ الفكر الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ،1996 ص 114.

القيمة الاجتماعية في ابسط حالاتها تنشأ وتتكوّن في مواقف المفاضلة والاختيار حيث يتحتم على الفرد اختيار احد حلين بقدر ما تسمح به قدراته وإمكانياته، وكلما ازدادت خبرة الإنسان بمثل تلك المواقف – اقصد مواقف المفاضلة – كلما تكوّنت لديه القيم الاجتماعية ونضجت واستقرت وكونت له جهازا يستطيع عن طريقه أن يحكم على الأشياء والأحداث.

لذا فانه يمكن تعريف " القيم الاجتماعية " بأنها مجموعة من الاتجاهات العقلية التي تكوّن فيما بينها جهازا شبه مقنن يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية. وتمر القيم بمراحل عديدة حتى تستقر وتصبح هي الوحدات المعيارية في الضمير الاجتماعي لدى الإنسان، وأثناء هذا التطور والنمو تأخذ القيمة الاجتماعية صفة الثبات النسبي. والقيمة تمثل ركنا أساسيا في تكوين العلاقات البشرية ، إذ أن القيمة هي التي تنتج السلوك والسلوك (التفاعل الاجتماعي) هو الذي يؤدي إلى تكوين شبكة العلاقات البشرية ، وهذه الأخيرة تؤثر مرة أخرى على تكوين القيم وتطويرها"[1].

القيم الاجتماعية هي القيم التي تمثل الفرد بغيره من أفراد المجتمع وميله إلى مساعدتهم حيث يجد في ذلك إشباعا لرغبته في خدمة أفراد مجتمعه ويتميز أصحابها بالعطف والإيثار كما أنها توضيح لموقف الإنسان وتحديده بدقة من الجماعة التي يعيش معها صغيرة كانت كالأسرة أم كبيرة كالمجتمع أم أكبر كالعالم كله، كما تعني توضيح علاقة هذا الإنسان بالكون والبيئة، وما يحكم هذه العلاقات من نظم اجتماعية كالدين والأسرة والسياسة والاقتصاد والثقافة والفكر وأنواع السلوك والعادات والتقاليد والأعراف[2]، ويرى **سبرينجر springer** "أن القيم الاجتماعية في أنقى صورها تتجرد عن الذات وتقرب جدا من القيم"[3]، ولذلك فالقيم الاجتماعية هي كل ما يدخل في معنى القيم التي ورثها المجتمع من دين أو عصبية أو غيرها من الروابط والضوابط والتقاليد والعادات والعلاقات التي تستوعب اللسان كما تستوعب الدين والفكر في شكل عقد اجتماعي تكون غايته التواضع على قيم اجتماعية معينة تحدد طبيعة ووجهة المجتمع، وهي كل ما ينتجه المجتمع ويفضي إليه الاجتماع من قيم شخصية وقيم

1- سعد عبد الرحمن: **أسس القياس النفسي الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر، 1966، ص163.

2- نورهان منير حسن، **القيم الاجتماعية والشباب** ، دار الفتح للتجليد الفني ، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 134.

3– نفس المرجع، ص 93.

دينية واقتصادية وسياسية وهي التي تمثل بوتقة تنصهر فيها كل القيم السابقة من حيث كون القيم الاجتماعية أصلا لهذه القيم المتفرعة، لذا فإنه يمكن تعريف القيم الاجتماعية بأنها مجموعة من الاتجاهات العقلية التي تكوّن فيما بينها جهازا شبه مقنن يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية[1].

تشكل القيم الاجتماعية "المعايير الاجتماعية الأساسية التي يشترك فيها أعضاء المجتمع وتساهم في تحقيق التكامل بينهم، والقيم بهذا المعنى هي أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية، يتشربها الفرد ويحكم بها، وتحدد مجالات تفكيره وسلوكياته وتؤثر في تعلمه وكل قيمة لها معنيان، معنى موضوعي مرتبط بالمجتمع أو العقل الجمعي، تكون القيمة وفقاً له جديرة بالتمثل أو الاقتداء أو الاحترام، ومعنى ذاتي مرتبط بالفرد، حيث تختلف القيمة من شخص إلى آخر حسب حاجاته وأذواقه وخلفيته الاجتماعية"[2] ، ولذلك أن من أبرز ما يميز القيم الاجتماعية في المجتمع العربي ارتباطها وامتزاجها في كثير من ملامحها بقيم الدين الإسلامي، إلى درجة قد يصعب عندها التمييز بين الجانبين في بعض الحالات، هذا بالإضافة إلى أن الدين الإسلامي يشكل مصدراً أساسياً لا يمكن تجاهله من مصادر تشكيل القيم الاجتماعية في المجتمع العربي.

فالقيمة الاجتماعية هي الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما، مهتدياً بمجموعة من المبادئ والمعايير، التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك؛ أو هي اهتمام أو اختيار أو تفضيل يشعر معه صاحبه أن له مبرراته الخلقية أو العقلية أو الجمالية، أو كل تلك مجتمعة، بناءً على المعايير التي تعلمها من الجماعة، ووعاها في خبرات حياته نتيجة عملية الثواب والعقاب والاتحاد مع غيره أو الارتباط به، ويتضمن مفهوم القيمة بالمعنى الاجتماعي اتخاذ قرار أو حكم يتحدد على أساسه سلوك الفرد أو الجماعة إزاء موضوع ما، ويتم ذلك بناءًا على نظام معقد من المعايير

1- نورهان منير حسن، **القيم الاجتماعية والشباب** ، مرجع سابق، ص 136.

2– سليمان إبراهيم العسكري: **إعلام العولمة: قيم جديدة أم انكفاء على الذات ؟**، مجلة العربي، الكويت، العدد 517 ديسمبر 2001، ص10

والمبادئ، وهذا معناه أن القيمة ليست تفضيلاً شخصياً أو ذاتياً؛ بل تفضيل له ما يبرره في ضوء المعايير الاجتماعية العامة.[1]

بناءًا على ما سبق ذكره، ميّز العلماء بين القيم الخاصة بالمجتمع القديم، الذي تسوده القيم التقليدية، والقيم الخاصة بالمجتمع العصري الذي تسوده القيم العصرية، وبين قيم المجتمع الريفي وقيم المجتمع الحضري.

كما تشير القيم الاجتماعية في معناها العام إلى جملة الأفكار، والتصورات والمفاهيم التي تحكم سلوك الأفراد، وتعبر عن تفضيلهم، أو تقديرهم للأشخاص، أو للأشياء، أو للموضوعات وكذا المعايير المثالية التي تشكل مرجعية هؤلاء الأفراد، عند تفضيلهم، أو في حكمهم على أو اختيارهم لشكل معين من أشكال السلوك أو الفعل، خلال مسيرة حياتهم[2].

تتسع دائرة هذه القيم الاجتماعية أو تضيق حسب نظرتنا إليها، حيث يمكن الحديث عن القيم الفردية، التي تعكس رغبات الفرد وتطلعاته الذاتية. كما يمكن الحديث عن القيم التي تتصل اتصالًا مباشراً بجانب معين من جوانب البناء الاجتماعي، أو تتصل بفئة اجتماعية معينة في المجتمع، مثل قيم التعليم وقيم العمل، أو قيم المرأة وقيم الشباب، أخيراً يمكن الحديث عن القيم المجتمعية التي تعبر عن البناء الأخلاقي والفكري لكل أبناء المجتمع، ذلك البناء الذي يوجه سلوكهم، ويعكس رغباتهم وطموحاتهم في مجالات التفاعل المختلفة.

في سياق آخر تعرف القيم الاجتماعية بأنها تلك المعتقدات التي نتمسك بها بالنسبة لنوعية السلوك المفضل، ومعنى الوجود وغاياتها، ومن هنا نذكر أن الثقافة تشكل مصدرا للمقاييس والمعايير والوسائل والغايات والأهداف وأشكال التصرف المفضلة وتتنوع بسبب تعدد مصادرها وتوجهاتها وأهدافها، وإن تشابه القيم في أنماط المعيشة كالبدو الفلاحين والتمدن أو الثقافة السائدة في المدن لا يعني أن هذه القيم مستمدة من إحداها دون الأخرى وإنما قد يعود إلى تشابه في الأوضاع والظروف والبنى الاجتماعية والاقتصادية ، فقيم أهل البدو مستمدة من تفاعل البدو مع بيئتهم الصحراوية ، وقيم أهل الفلاحة مستمدة من حياة

1- صلاح قنصوه، **نظرية القيم في الفكر المعاصر**، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص28.

2- شما بنت محمد بن خالد آل نهيان: **القيم الاجتماعية والأمن الثقافي**، مجلة الاتحاد، العدد 23، 2010، ص 48.

الريف المتعلقة بالأرض، والقيم الحضرية في المدن تسودها القيم التجارية والقيم الاستهلاكية[1]، إن قيم المجتمع العربي كثيرا ما تستمد من واقع البنية الطبقية ومن مؤسسات العائلة والدين بالإضافة إلى أنماط المعيشة. وتختلف القيم الدينية في المدن عما هي عليه بين أهل البادية وأهل الفلاحة بسبب رسوخ ومركزية السلطة والمؤسسات الدينية فيها، والإنسان في المجتمع يرث دينه وطبقته كما يرث ملامحه في العائلة وقد يتمكن من تغيير أوضاعه الطبقية، فالدين يعتبر مصدرا ثابتا للقيم لأنه غير منبثقة من الأوضاع الاجتماعية بل منزلة تصلح لكل زمان ومكان.

يرى علماء الاجتماع أن عملية التقييم تقوم على أساس وجود مقياس ومضاهاة في ضوء مصالح الشخص من جانب ، وفي ضوء ما يتيحه له المجتمع من وسائل وإمكانات لتحقيق هذه المصالح من جانب آخر، ففي القيم عملية انتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة، فالقيم كما يعرفها العديد من علماء الاجتماع "مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي ".[2]

فالمستوى أو المعيار يعني وجود مقياس يقيس به الشخص ، ويضاهي من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها في تحقيق مصالحه، وهذا المقياس الذي يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعي، وإدراكه للأمور، وما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية اقتصادية تحيط بالشخص أو بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها ، وبالمجتمع أو ما يعايشه من ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية.

استنادا إلى كل التعريفات السابقة يستطيع الباحث أن يستخلص تعريف إجرائي **للقيم الاجتماعية** مفاده بأنها تلك المعتقدات التي يتمسك بها الفرد بالنسبة لنوعية السلوك الاجتماعي المفضل وغاياتها في الواقع، ومن هنا نذكر أن الثقافة تشكل مصدرا للمقاييس والمعايير والوسائل والغايات والأهداف وأشكال السلوك المفضلة وتتنوع بتعدد مصادرها وتوجهاتها.

1- رابح كعباش : **تأثير العولمة في القيم**، سلسلة أعمال الملتقيات- العولمة والهوية الثقافية- مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر،2010،ص -ص : 76-77.

2- عبد المعطي عبد الباسط : **بعض مظاهر صراع القيم في أسرة قروية مصرية**، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة مصر، 1970، ص- ص 71-86.

ثانيا- مصادر القيم الاجتماعية:

تُعد القِيم الاجتماعية من المعالم المميزة للثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد، فالقيم الاجتماعية التي تسود بين سكان الريف تختلف - في بعض منها- عن القيم التي تسود بين سكان المجتمعات الحضرية، كما تختلف القيم التي تنتشر بين المراهقين عن تلك التي بين الشباب والشيوخ، فالقيم هي التي توجه سلوك أبناء الثقافة الفرعية وأحكامهم، فتحدد لهم ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه؛ بل تشكل الغايات المثلى التي يسعى أبناء هذه الثقافة إلى تحقيقها، كما إن القيم والرموز والأشكال السلوكية المقبولة كلها جوانب من الحضارة تكتسب في إطار ثقافة المجتمع ، ولا يمكن أن تقوم إلا من خلال البناء الاجتماعي وتنتقل عبر الأجيال، ولذلك ارتأى الباحث أن يحدد أهم المصادر التي يعتمد عليها في استنباط القيم الاجتماعية:

1- الدين:

الدين شكل من أشكال أطر التوجيه الذي يسعى الفرد إليها من أجل استعادة الوحدة والاتزان مع الطبيعة فهو مصدر القيم والمثل العليا وقواعد السلوك الأخلاقي ، فهو سبب قوة الفرد والمجتمع وهو الذي يتيح الفرصة المشاعر الحب والتعاون والبذل والعطاء والمشاركة الوجدانية تجاه الآخرين ، وكلها مشاعر ضرورية للحد من الصراع بين الأفراد في هذا السياق، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، ويعتبر الدين من المنظور السوسيوأنتروبولوجي "نظام للمعتقدات والممارسات السلوكية والأخلاقية ويعد كمؤسسة اجتماعية ثقافية وهو عبارة عن مجموعة من التشريعات والسنن ويعتبر بمثابة نسق من الرموز يرسخ للإنسان حالات وجدانية ودوافع قوية وذلك من خلال تشكيل رؤيته الكلية عن الوجود"[1]، فبالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية تعد الشريعة الإسلامية التي تعتمد على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أولى المصادر الصحيحة لاستنباط القيم الاجتماعية، "وعلى قدر رجوع المجتمع للشرع الصحيح والاعتماد عليه في وضع المعايير

1- علي نبيل ، **الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، المجلس الوطني للثقافة والإعلام، سلسلة عالم المعرفة،عدد 276 ، الكويت، 2001، ص 410.

وترتيبها ؛ بقدر ما تكون قيمه قوية ملزمة يقل من يخالفها وتأخذ صفة القداسة والثبات"[1] فمعلوم ما تحظى به القيم الاجتماعية النابعة من القرآن والسنة النبوية الشريفة من احترام وإلزام باعتبارها "مدلولات لأثر البلاغة القرآنية على النفوس والمخيال الاجتماعي"[2]، والتي أخذت قوتها من قوة مصدرها مثل : بر الوالدين والرحمة والتعاون فمثل هذه القيم لها رصيدها الكبير من الأدلة الدالة على أفضليتها والحث عليها والتحفيز على امتثالها .

2– المجتمع وأنماط المعيشة:

المجتمع هو مصدر القيم الاجتماعية و يُرد إلى العقل الجمعي لأن المجتمع يعتبر هو المشرّع الوحيد للقيم لأنه موجدها و حافظها و هو معيار القيم الخلقي لما له من قوة القهر[3] وعليه فان التقويم عند أصحاب هذا الرأي عملية اجتماعية خارجة عن ذات الأفراد و صادرة عن المجتمع و الإرادة الجمعية التي تعلو على الأفراد و ذواتهم، و من أنصار هذا الرأي **دوركايم** و **ماركس** رغم الاختلاف المعروف بينهما، وتختلف المجتمعات الغنية عن المجتمعات الفقيرة في قيمها الاجتماعية نظراً لاختلاف حاجات الناس في كلا المجتمعين ففي حين يبحث الأفراد في المجتمعات الغنية عن الكماليات والرفاهية والترويح، في حين يبحث نظرائهم في المجتمعات الفقيرة عن لقمة العيش التي تسد الرمق وتحفظ الحياة من الهلاك فلا يعتبرون مواكبة العالم في اللباس والوسائل التقنية ذات أهمية ولا يجعلون لها قيمة، في حين تشكل قيمة وربما تكون عالية عند بعض المجتمعات الغنية، وبالتالي فالوضع الاقتصادي مؤثر كبير في تحديد القيم وترتيبها والالتزام بها بين الأفراد والمجتمع، "كما أن الفرد جزء من المجتمع الذي يعيش فيه وعليه فإن قيمه تختلف عن قيم شخص آخر في مجتمع آخر فالمجتمع الغربي مثلا يتصف بالقيم المادية أكثر من المجتمع الشرقي الذي لا يزال يتصف بالتقارب الأسري والانتماءات العشائرية"[4].

1– زكريا عبد العزيز : **التلفزيون و القيم** ، مركز الإسكندرية، مصر، 2002، ص 43.

2-رشيد ميموني : **البعد الاجتماعي في القرآن– مقاربة سوسيومعرفية–** ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة الجزائر، 2009، ص 130.

3- قباري محمد إسماعيل : **قضايا علم الأخلاق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط2 ، مصر، 2006 ص–ص 196–197.

4– كامل محمد مغربي : **السلوك التنظيمي، مفاهيم وأسس السلوك الفرد والجماعة في التنظيم**، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص –ص 159–160.

يقول **فؤاد حيدر** أن البدو يتمسكون بعدد من القيم التي تتصل بنمط معيشتهم اليومية وبين هذه القيم نشير إلى التأكيد على البساطة والفطرة و تحمل الصعبات والخشونة ، والصبر ، وصفاء النفس ، و الصراحة[1]، حيث أظهر الباحث الاجتماعي **حليم بركات** في بحثه حول موضـــوع القيم الاجتماعية في المجتمع العربي كيف أن القيم تتباين وفق البيئات المختلفة، سواء كـــانت بدوية، فلاحيه أو حضرية، وذكر المركبات القيمية التي تميز كل منها.[2]

3- الأسرة:

تشكل الأسرة في المجتمع العربي نواة التنظيم الاجتماعي، وتقوم بعدة وظائف لأفرادها لذلك تعتبر من المصـــادر الهـــامة التي تستمد منها القيم الاجتماعية، وهنـــاك على الأقل خمسة اتجاهات قيمية تتصل اتصالا مباشرا بالحياة الأسرية والقبلية، اتجاه الثقافة العربية نحو التشدد على القيم العضوية، أكثر مما على قيم الاستقلال الفردي، والميل نحو الإتكالية على حساب الاعتمـــاد على الذات والتمسك بحق الاختيار، والامتثـــال و القسوة، والتمسك بقيم الطـــاعة والتشديد على العقاب أكثر من التشديد على الانصهار في الجماعة، وهو ما ينشأ عنه موقف معاكس للتأكيد على الذات وتضخيمها، وفرض سيطرة الرجل على المرأة والعزل بينهما في الوقت ذاته[3].

لذلك فالأسرة تعتبر من أهم مصادر القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي بالخصوص لأن الفرد يرث دينه وطبقته وعلى الأغلب موقفه في العائلة، وواضح أن الإنسان في المجتمع العربـــي لا يغير دينه أو يتخلـــى عنه، كما لا يغير أو يتخلى عن عائلته، وهناك قيم خاصة بالأسرة تزودها بهيكل مستقر متماسك ولكنهـــا تفرز توترا وإجهـــادا لأعضـــاء الأسرة في مواجهة الهياكل والقيم المجتمعية الكبرى ومن أهم هذه القيم:

أ- **السلطة الأبوية** : حيث كان الأب من أول العصور هو الرئيس و القائد، وكـــانت الأم والأطفـــال هم الخاضعـــون، وكان لهذه السلطة ما يؤيدها من الأديان المسيحية واليهودية

1- فؤاد حيدر : **علم النفس الاجتماعي – دراسة نظرية وتطبيقية**– ط1، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1994 ص 294.

2- حليم بركات: **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات** ، مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، لبنان، 1984،ص 640.

3- حليم بركات: **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات**، مرجع سابق، ص641.

والإسلام ولكن هناك انحدار ملحوظ في طبيعة وسلطة الأب في السنوات الأخيرة ، فإن هناك تحديا لسلطة وقيمة الأب.

ب- الأسرة كجماعة : من الضروري قبل الاهتمام بالأسرة كجماعة الاهتمام بالأفراد أعضاء هذه الجماعة، وتضم هذه القيمة التزام قوي وواجب للجماعة، وإذا كان الأب هو الوحيد المسئول ماديا على نفقات هذه الأسرة فهو مسئول قانونيا على أن يقدم الدعم لها ، وقد بدأت هذه القيمة تتخذ أبعادا جديدة ، فمن المتوقع أن يعكس الأطفال اسم الأسرة في المدرسة وفي أنشطة أخرى، ولكن ليس في إعالة أنفسهم، فمن المتعارف عليه أن ينفق الوالدان على أبنائهم في مراحل التعليم وأوقات المرض والأزمات المادية، فتستمر الأسرة في التماسك وهذا يعني أن تماسك الأسرة يرتبط بإعالة الوالدين لأبنائهم.

ج-الانتساب : الفرد ينتسب عضويا إلى الأسرة بمجرد الولادة وبينما قد يُعَلم الوالدان الإنجاز وحسن التصرف لأطفالهم ، فهنا الوالدان يتحملان المسئولية في تثبيت عملية التنشئة الأسرية والاجتماعية على أولئك الذين لم ينجزوا أو لم يستطيعوا الانجاز.

د-ملاذ اجتماعي للعاطفة: حقيقة في الأزمنة الحديثة بوجه خاص تعتبر ملاذا أو ملجأ من المجتمع الأكبر، فالأسرة يتزايد إدراكها على أنها مصدر التنشئة والحب والعاطفة ويرى الكثير من علماء الاجتماع أن هذه هي الوظيفة الهامة الباقية للأسرة وإذا طبقت هذه الوظيفة جيدا فهي بذلك تبرر وجودها، لأن الأسرة تكسب أفرادها قيما معينة، ثم تقوم الجماعات الأخرى باعتبارها مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي ينظم إليها الفرد خلال حياته الاجتماعية في مراحل عمره المختلفة بدور مكمل لدور الأسرة.

4- الأرض:

تعتبر الأرض قيمة اجتماعية هامة وأساسية في حياة الفرد خاصة في المجتمعات المحلية الريفية، إضافة إلى أنها مصدر رزق ثابت ودائم فهي منبع للعمل والوجود حيث يشعر فيها الفرد بالحرية الفردية والاجتماعية حتى النساء مثلما لاحظ محمد كرد علي فقال: " سفور النساء على أتمه في الحقل، أما في أزقة القرى وبيادرها وفي المدينة، فالمرأة السافرة قد تحجب وجهها"[1] ، وهنا يلاحظ العلاقة الطبيعية بين المرأة والسهل حيث تتكشف الحقائق

1- محمد كرد علي : **غوطة دمشق**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1984، ص 143.

والوجوه عن الحجاب، لأنه يمكن أن نستنتج أن الأرض أعطت للمرأة قيمتها ووهبتها الحرية، وهنا تظهر العلاقة بين الأرض والعمل والمرأة والإنسان، وتظهر الأرض كمصدر عطاء لقيم اجتماعية ومادية على حد سواء كقيمة العمل وقيمة التعاون وقيمة الحياة.

5- الواقع التعليمي:

إن القيم الاجتماعية المكتسبة بالتعليم والتربية والتدريـــب والتطبيق تتوافق بقدر مـــا يحظى المجتمع من فرص تعليمية ويتطور التعليـــم فيه بقدر ما تظهر حاجات ذلك المجتمع ويتلمس مطالبه الحقيقية التي تسعى لإسعـــاده بخلاف المجتمعـــات التي ينتشر فيها الجهل فقد تغفـــل وتتغاضى عن احتياجاتها الحقيقية وتنشغل بالأمور الغير ضرورية، وتفقد اهتماماتهـــا ويختل سلمها القيمي ، فالتعليم مصدر أصيل ورافد قوي من روافد استنباط القيم الاجتماعية بأن يجعل مقنناً ومرتباً للقيم الاجتماعية، ولذلك فعلى العاملين والفاعلين في الهيئة التعليمية العمل بجهد ضمن الإطار التربوي، لا للتركيز فقط على قضية التحصيل العلمي، بل الاهتمام والعمـــل على غرس وتذويب القيم النبيلة في نفوس الأفراد لتساهم في بناء السلوك الاجتماعي المقبول اجتماعيا، أين قال **جون ديوي** : "بإمكان المدرسة أن تغير نظام المجتمع إلى حد معين ، وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية "[1].

تضيف **لورين ايزلي** :" إن المعاهد الثقافية والمؤسسات التربوية هي العمـــود الفقري الذي تقوم عليه حضارة بلد ما ، وقد أقيمت المدرسة تلبية لحاجة لنا ، علينا أن نستجيب لها ونلبيها بشكـــل دائم ومنظم، فلا ندع استجابتنا هذه للصدفـــة، أو أمرا مشكوكـــا فيه " [2]، لذلك فإن التفـــاعل والتعامل اليومي مع هذا الموروث الثقافي القيمي من قبل الهيئة التدريسية بشكـــل مكثف سيساهم حتما من تقليص حدة انتشار وتنامي ظواهر العنف والظواهر الغير سوية في المجتمع وإحلال محلها خصال الآداب والفضيلة الحسنة ، كما يجب أن نهيئ الطلبة لاكتساب العلم والمعرفـــة وأن نركـــز على أهمية دور العقيدة والإيمان كفاعلين في الوسط المجتمعي والتعليمي.

نستخلص مما سبق أن تشابه القيم في أنماط المعيشة كالبداوة والفلاحة والتمدن أو الثقافة السائدة في المدن لا يعني أن هذه القيم مستمدة من إحداها دون الأخرى وإنما قد يعود

1- نورهان منير حسن : **القيم الاجتماعية والشباب** ، مرجع سابق، ص112.

2- إبراهيم بن عبد العزيز الدعيلج ، "**التربية** " ، ط1 ، القاهرة ، دار القاهرة ، 2007 ، ص- ص 65-66.

إلى تشابه في الأوضاع والظروف والبنى الاجتماعية والاقتصادية ، فقيم أهل البدو مستمدة من تفاعل البدو مع بيئتهم الصحراوية ، وقيم أهل الفلاحة مستمدة من حياة الريف المتعلقة بالأرض والحيوان، والقيم الحضرية في المدن تسودها القيم التجارية والقيم الاستهلاكية ، كما أن قيم المجتمع العربي كثيرا ما تستمد من واقع البنية الطبقية ومن مؤسسات العائلة والدين بالإضافة إلى أنماط المعيشة، وتختلف القيم الدينية في المدن عما هي عليه بين أهل البادية وأهل الفلاحة بسبب رسوخ ومركزية السلطة والمؤسسات الدينية فيها، حيث أن الإنسان في المجتمع يرث دينه وطبقته كما يرث ملامحه في العائلة وقد يتمكن من تغيير أوضاعه الطبقية فالدين يعتبر مصدرا ثابتا للقيم الاجتماعية لأنها غير منبثقة من الأوضاع الاجتماعية بل منزلة قد تصلح لكل زمان ومكان.

ثالثا- القيم الاجتماعية وطبيعتها:

تعتبر القيم الاجتماعية من أهم المتغيرات التي توجه سلوك الفرد في حياته اليومية وهي تمثل المراكز النشطة في الجهاز النفسي الاجتماعي لكل فرد التي تستقبل الأحداث المادية بصورها المختلفة ثم تقوم بعملية إنتاج السلوك الذي يقود بدوره إلى تكوين العلاقات الاجتماعية في الجماعات المختلفة والقيمة الاجتماعية في ابسط حالاتها تنشأ وتتكوّن في مواقف المفاضلة والاختيار حيث يتوجب على الفرد اختيار احد الحلين بقدر ما تسمح به قدراته وإمكانياته، وكلما ازدادت خبرة الإنسان بمثل تلك المواقف – مواقف المفاضلة – كلما تكوّنت لديه القيم الاجتماعية ونضجت واستقرت وكونت له جهازا يستطيع عن طريقه أن يحكم على الأشياء والأحداث، ولذلك فإن القيم الاجتماعية تشكل أحد أهم ضوابط السلوك الاجتماعي، نظراً لمساهمتها في تحديد التفضيلات والاختيارات في المواقف الحياتية للأفراد والجماعات، فمنها تستمد المعايير والأعراف والعادات والتقاليد المتبعة في المجتمع، وهي بهذا المعنى تشكل جزءاً أساسياً من الثقافة العامة بمصادرها والاتجاهات التي تساهم في تعزيزها داخل الثقافة العربية المعاصرة، لذا فإن أغلب أفراد المجتمع محكومون لا شعورياً بالقيم الاجتماعية ومطالبون بتمثلها والتكيف معها أثناء تفاعلهم وعلاقاتهم مع أفراد المجتمع.

الواقع أنه ليس هناك إنسان يلبس ما يحب ولا يسلك سلوكاً كما يجب على النمط الذي يختاره وإنما هو في كل ذلك مقيداً بعادات المجتمع وقيمه ومعاييره وأوامره ونواهيه، فعلى الرغم من أن الفرد من الناحية النظرية حر في اختياراته وأحكامه فالواقع أن اختيار الفرد لنوع سلوكه، مقيد إلى حد كبير بالبيئة التي نشأ فيها، والقيم التي يعتنقها، وبالمجتمع الذي يعيش فيه[1].

لكن هذا لا يعني أن قيم المجتمع واحدة ومتفق عليها من الجميع بشكل مطلق ولكن المقصود هو عموميات القيم السائدة في المجتمع والمتفقة في الخطوط العريضة لها بغض النظر عن الاتفاق في الفروع أو التفاصيل، ذلك أنه من المستحيل أن يشترك الجميع في إطار فكري واحد لذلك فالمجتمع يتسامح مع أفراده ولكن ضمن الإطار المعقول والمقبول اجتماعيا والذي لا يتعارض مع معتقدات المجتمع وقيمه، ولهذا ليس غريباً أن تتكامل القيم الاجتماعية في بعض الحالات وتتناقض في حالات أخرى مغايرة.

الفرق بين شخص يمتلك القيم الاجتماعية وشخص لا يمتلكها، أو ذات مستوى منخفض لديه، هو في سلوكيات الفرد نحو الآخرين، فالشخص صاحب القيم الاجتماعية يتميز سلوكه بأنه سلوك اجتماعي إيجابي، هذا السلوك الذي يهدف إلى خلق جو من المحبة بين الفرد والآخرين دون أن يسبب أي أذى إلى الآخرين أو دون الإقدام على تصرفات تتعارض مع قيم ومبادئ وقوانين المجتمع الذي يعيش فيه، فالسلوك الاجتماعي الإيجابي سلوك مكتسب ويمكن تعلمه من خلال العمل على رفع مستوى القيم الاجتماعية لدى الأشخاص المحتاجين لهذا.[2]

عندما يقوم الباحث بدراسة القيم الاجتماعية، إنما يقوم بدراسة سلوكيات الفرد تجاه نفسه وتجاه الآخرين فالقيم شيء يمكن التعرف عليه من خلال دراسة السلوكيات الصادرة من الفرد تجاه الآخرين، وهذه السلوكيات توجها محركات وقوى إما إيجابية وإما سلبية، وكما يقول **سيد عويس** " مهما يكن من الأمر فكل شخص عادي مهما كانت مكانته الاجتماعية في الواقع له جهاز معين من القيم الاجتماعية التي قد تكون أهدافها إيجابية أو قد تكون أهدافها سلبية يمثل عنده أقدس الأشياء وربما يمثل عنده أنبل الأمور، فالقيم الاجتماعية متطورة دائماً ومتغيرة أبداً

1- فوزية ذياب : **القيم والعادات الاجتماعية**، ط02، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص 51.

2- – مهاب محمد جمال الدين هاشم الوقاد : **دراسة في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى مجموعة من تلاميذ المرحلة الإعدادية** ، منشورات جامعة عين شمس، مصر، 1994، ص03.

ولكن يلاحظ أن تطور القيم الاجتماعية عند الشخص وتغيرها يتطلبان عند هذا الشخص وجود استعداد لذلك؛ وحتى إذ ا وجد هذا الاستعداد فإن الحاجة إلى الإمكانات التي تساعد على هذا التطور وهذا التغير ضرورة حيوية؛ أي أن وجود الاستعداد مع عدم وجود الإمكانات لا جدوى منه ويمكن أن نقول أن العكس صحيح.[1]

مع ذلك ليس معنى أن القيم الاجتماعية متطورة أو متغيرة تعد بالضرورة قانوناً تخضع له كل القيم فهناك قيم لا تتغير ولا تتطور وإنما تحمل صفة الثبات والاستمرارية وذلك مثل القيم المستمدة من الدين الإسلامي والتي تحمل دلالات قطعية مثل بر الوالدين والتواضع والاحترام...الخ.

هذا ما جعل الباحث يتحدث على طبيعة القيمة الاجتماعية "لأنها من المواضيع المطروحة ضمنا بوصفها قطبا مرجعيا، ولكن هذا القطب لا يؤلف بالمعنى الصحيح موضوع تحليل ولا المبدأ المنظم لأية منظومة، والثابت الذي لا ريب فيه هو أن الكائن المعترف ضمنا بأنه هو القيمة الأسمى في حدود دلالته"[2]، والقيمة الاجتماعية جديرة بالدراسة لفهم السلوك الإنساني ويتمثل ذلك في أنها تحدد الأهداف التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها، وتؤثر تصرفاتهم أثناء تفاعلهم مع البيئة التي تساعدهم على بناء أحكامهم .

رابعا- طبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري:

يدخل مفهوم القيم الاجتماعية في منظومة المفاهيم الإبتكارية عند علماء الاجتماع الكلاسيكيين وخاصة عند كل من **دوركايم وماكس فيبر** ولا شك في ذلك أن الوحدة الاجتماعية كما يعتقدان تقوم على أساس وحدة القيم الاجتماعية الكامنة في وعي الأفراد والتي تتشكل متكاملة في صورة عقائد إيمانيه[3]، تشكل القيم الوجه الخفي للتجربة الإنسانية وهي بذلك ترسم الملامح الأساسية لضمير المجتمع ووجدانه وتكمن وظيفتها بالتالي في تشكيل ضمائر أفراد المجتمع وضبط سلوكهم، وهي في هذا السياق تهدف إلى تنظيم السلوك والحفاظ على وحدة

1- سيد عويس : **القيم التربوية في ثقافة الطفل** ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهر ة، مصر، 1987، ص 05.

2- جون بول ريزقبر، ترجمة: عادل العوا : **فلسفة القيم**، ط01، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2001 ص 13.

3- ريمون بودون و فرانسوا بوريكو، ترجمة: وجيه أسعد: **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، الجزء الأول، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2007، ص 415.

الهوية الاجتماعية وتماسكها، لذلك فإن التناول السوسيولوجي لطبيعة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري التقليدي، يسوقنا للحديث عن طبيعة النظام الثقافي برمته، حيث شكلت الثقافة التقليدية من جهة وحدة ثقافية متكاملة، بمعنى" نوع من التوافق المتبادل بين العناصر الثقافية، وعدم وجود صراع واضطراب بينها أي وحدة من المعتقدات والأفكار والأفعال"[1] ومن جهة أخرى اتسمت بطابعها الأخلاقي، سيما في إطار السيطرة أو الضبط الاجتماعي للمحافظة على النظام والاستقرار.

إن القيم الاجتماعية تمثل محددا هاما من محددات السلوك وهي لب الثقافة الإنسانية كما أن مفهوم المرغوب فيه هو حجر الزاوية في تحديد مدلول القيم وهذا الأمر له وجاهته ذلك أن القيم هي التي تحدد لنا ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه، وأنها مستويات قيمية نحكم من خلالها على كل ما حولنا من مكونات الثقافة وتوجه تفضيلاتنا الاجتماعية[2] لذلك فإن طبيعة القيم الاجتماعية والمعتقدات في مجتمع ما، ترتبط ارتباطا وثيقا بنمط الإنتاج والبناء الطبقي، وبشكل نواة التنظيم الاجتماعي، أي نمط الأسرة.

إذا ما ألقينا نظرة سريعة على طبيعة هذه العوامل الثلاث في المجتمع الجزائري التقليدي نجد:

- الطابع الزراعي – الرعوي هو المهيمن على التشكيلة الاقتصادية.
- على صعيد المستويات الاجتماعية : يوصف النظام الاجتماعي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، بأنه قائم على أساس ترابط بنيتين اجتماعيتين:

الأولى : تشكلها العلاقات الأسرية أو العائلية من جهة، وتغذيها علاقات القرابة من جهة ثانية.

الثانية : يهيكلها سلم تراتبي اجتماعي طبقي، تشكل قمة هرمه الارسطوقراطيتين القبلية والطرقية [3] .

- تعتبر العائلة كأسرة أبوية ممتدة الخلية الاجتماعية الأساسية للتنظيم الاجتماعي.

1- محمد السويد ي، **<u>مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته</u>**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1991 ، ص 102.

2- كمال التابعي: **<u>الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية</u>** ، دار المعارف ، مصر ، 1985، ص 42.

3- محمد الطيبي: **<u>الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال</u>**، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 1992 ،ص 13.

إن هذه العوامل مجتمعة، أوعزت للثقافة التقليدية بالتركيز على علاقة القرابة، واعتبارها الركيزة الأساسية في العلاقات الاجتماعية؛ التركيز على التراتبية أو السلمية في العلاقات بين كبار السن والصغار من جهة، وبين الذكور والإناث من جهة أخرى؛ التركيز على المصلحة الجماعية واعتبارها أهم من المصلحة الفردية، وكان لا بد من سياق ومبرر لهذا الواقع الاجتماعي، أي وعاء إيديولوجي، شكلت جانب منه القيم العشائرية والقبلية، متمثلة" في النعرة وهي الإسراع للدفاع عن القريب وعن حرمة القبيلة، وفي الشجاعة لأنها أساس البقاء في هذا العالم المليء بالصراعات، وفي الكرم لأنه يمثل جانبا من التساند والتكافل المجتمعي في الداخل، وجانبا من الفخر والتطاول في الخارج" [1]، أما الجانب الآخر فشكلته القيم العائلية المتمثلة بالخصوص في الطاعة، أي خضوع الصغار للكبار والنساء للرجال، وفي الجماعية أي انصهار الفرد ومصلحته في الجماعة ومصالحها، وفي الشرف لتنظيم النشاط الجنسي وحفظ الحدود بين العائلات الأبوية.

بعد اندماج المجتمع الجزائري في عملية التحديث، أصبح مجتمعا انتقاليا أي أنه يجتاز فترة التحول والانتقال من المجتمع التقليدي والثقافة التقليدية، إلى المجتمع الحديث والثقافة الحديثة، وتطغى في هذه المرحلة صفة (الازدواجية أوالثنائية) على عناصر ثقافته الاجتماعية، جراء تصادم منظومة الثقافة والقيم التقليدية، التي تركز على قيم الشرف والطاعة والجماعية...إلخ، و منظومة الثقافة الحديثة، التي تتبنى قيم الفردانية، ومعايير السلعة التبادلية ومعايير الشيئية الأداتية.

بخصوص مظاهر الازدواجية الثقافية المتمثلة في صفات الهيكل الثنائي وتكوين الثقافة الحديثة تظهر في الطبيعة المختلفة، والشكلية، والتطابق الجزئي، وعدم التوازن واللانظامية وغيرها من الجوانب الأخرى التي حددت الخصائص الرئيسية لتكوين الثقافة الحديثة، حيث تغلغلت كل التناقضات والتعارضات ذات الطبيعة الثقافية المختلفة في كل جوانب الحياة

1- مزيان، عبد المجيد ، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفة واجتماعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1988 ، ص 264.

الاجتماعية وسببت الاضطراب الكبير وعدم التوازن في تكوين مفاهيم الناس والسيكولوجية الاجتماعية".[1]

لذلك فالطبيعة المختلفة أو اللاتكامل الثقافي تعني فقدان التكامل الثقافي والكلية الثقافية المنصهرة لحساب اللاتكامل واللاإنسجام، والتباين وكثرة البدائل الثقافية في المجتمع.

أما الشكلية فهي اهتمام أفراد المجتمع بالمظاهر السطحية دون التفكير في المحتوى كالحرص على جمال الهندام والمظهر الخارجي دون اهتمام بتهذيب النفس، كما يعني التطابق الجزئي أو الوظيفة المعيقة للثقافة التقليدية هي عدم استطاعة الأنظمة والمؤسسات الحديثة القيام بوظائفها بشكل كامل، نظرا لتدخل بعض عناصر الثقافة التقليدية، وقيامها بدور معيق بالنسبة لهذه الأنظمة والمؤسسات، مثل تدخل النسق القرابي في توزيع المناصب والوظائف.

أما عدم التوازن في التطور أو استيعاب التحديث فهو ناجم بالأساس عن الاختلاف في تقبل التحديث، جراء تباين المناطق (الريف والحضر)، وتباين وتمايز الفئات الاجتماعية(طبقات عليا وطبقات وسطى وطبقات أدنى من ذلك)، وجراء عدم التوازن بين التطور الثقافي الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، كما أن عناصر الثقافة الحديثة ذاتها تنقسم إلى عناصر مادية وأخرى معنوية، وتختلف سرعة انتشارها ودرجة استيعابها.

أخيرا اللانظامية أو الفوضى والذعر الأخلاقي وهي حالة الفوضى الثقافية الناجمة عن ازدواج القيم ونماذج السلوك، وتبرز الازدواجية الثقافية في المجتمع الانتقالي على هيكله السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعني ازدواجية الهيكل السياسي، تعايش النظام السياسي الديمقراطي والجهاز الإداري الحديث، مع الأشكال والممارسات السياسية والإدارية التقليدية، أما ازدواجية الهيكل الاقتصادي فتعنى تجاور نمط الإنتاج الزراعي العتيق ونمط الإنتاج الحديث، الذي يعتمد على استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي والصناعي وتقديم الخدمات.

1- وو، بن، ترجمة: عبد العزيز حمدي: **الصينيون المعاصرون–التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي**– المجلس الوطني للثقافة والإعلام، سلسلة عالم المعرفة،عدد 10 2، الكويت، 1996، ص 28.

كما يقصد بازدواجية الهيكل الاجتماعي هو تعايش الأطر الاجتماعية، والبنى النفسية التقليدية مع النظم الاجتماعية والقيم الحديثة، كاستمرار الأسرة الممتدة والموسعة في التواجد رغم اتجاه المجتمع نحو الأسرة النووية.

نستخلص من هذه المقاربة السوسيولوجية أن طبيعة القيم الاجتماعية تعد من أهم الأسس التي تقوم عليها ثقافة المجتمع الجزائري لأنها وثيقة الصلة بعقائده وأفكاره، كما أنها عماد التراث الروحي والنفسي والاجتماعي، فإذا كان من شأن الثقافة أن تكون مصدرا لتقديم الحلول الناجعة لكل ما يعترض أفراد المجتمع الجزائري من مشكلات، فإن تحقق ذلك إنما يكون ميسورا لها، إذا كان نموها سليما في جو القيم الايجابية الصالحة، حتى تعطي للمجتمع ملامحه المتميزة وترسم له وجهته الصحيحة، فإذا انعزلت الثقافة عن هذه القيم أو وقع الانحراف عنها انعكست نتائج ذلك على الثقافة والقيم والمجتمع، ولذلك نجد أن القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري ترتبط بثقافته كما أنها ممتدة في عاداته وتقاليده وهي تستند إلى تعاليم دينه الإسلامي أيضا.

خامسا- خصائص القيم الاجتماعية:

إن تأصيل العلاقة بين العلوم الاجتماعية ومسألة القيم الاجتماعية لا يأتي فقط بتأمين الجانب الفلسفي الاجتماعي في تلك العلاقة، بل أيضا بالإمعان في موضوع هذه العلوم التي لا تقف عند حد وصفها كعلوم وصفية أو تقريرية أو تفسيرية، بينما هي بحكم طبيعة موضوعها لا يمكنها بصفة أو بأخرى أن تتحاشى أحكام التقويم و أحكام القيمة، أو حتى أحكام الوجوب في بعض الحالات (السياسة أو الاقتصاد أو العمران مثلا)، لا سيما وأن المعايير جزء لا يتجزأ من الواقع الذي تعالجه العلوم الاجتماعية، وفي هذا الإطار يؤكد **هنري مندراس Henri Mendras** على "أن القيمة الاجتماعية تتحدد بصلابتها وشدّة سيطرتها"[1] ، فلما كانت هذه المعايير تتألف من جملة القواعد الصريحة أو القيمية التي يتبناها المجتمع ، فما هي خصائص القيم الاجتماعية؟ وكيف ينظر إليها الباحث؟

1- **القيم الاجتماعية شخصية واجتماعية:** فهي شخصية بمعنى أن كل منا يشعر ويحس بها على نحو خاص به فالإنسان هو الذي يحمل القيمة الاجتماعية ويخلعها عن الأشياء،[2] حيث ترتبط

---

1 -HENRI MENDRAS : **Eléments de sociologie**, Armand Colin, Paris, 1979, p. 92.

2- صالح أبوجادو : **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1998، ص 45.

القيم بذات الفرد وشخصيته ارتباطاً وثيقاً وتظهر لديه على صور مختلفة من التفضيلات والاهتمامات والاختيارات والحاجات والاتجاهات والأحكام ، مما يجعلها قضية ذاتية شخصية يختلف الناس حول مدى أهميتها وتمثلها باختلاف ذواتهم وشخصياتهم وبناءًا على ذلك يختلف الناس في حكمهم على الأشياء، وهي اجتماعية لأنها تتطلب موافقة اجتماعية لإقرارها، وتعبر عن فعل اجتماعي سائد بين أفراد المجتمع[1]، لأنها تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، وبينهم وبين أنفسهم، وبينهم وبين النظام السائد في المؤسسات والمجتمع.

2- **نسبية:** أي تختلف باختلاف الزمان والمكان والإنسان فتقديرها وبيان أهميتها وجدواها تختلف من إنسان لآخر ومن مجتمع لآخر ومن مكان لآخر ومن زمان لآخر فهي إذًا نسبية وهي تختلف بين الأشخاص والثقافات والمجتمعات فما يراه جيل بأنه قيمة إيجابية قد يراه جيل بأنه قيمة سلبية وهكذا، فقيمة الأسرة تختلف عند المجتمع العربي عنها عند الغربي مثلا، و ما يعتبر مناسبا في مكان ما لا يكون كذلك في مكان آخر، "ولكن الثبات النسبي يسمح بالتغير والتعديل إذا أراد الفرد ذلك وصدقت عزيمته"[2].

3- **متغيرة:** فبالرغم من أن القيم الاجتماعية لها سمة الثبات النسبي إلا أنها قابلة للتغير باختلاف الظروف الاجتماعية، لأنها انعكاس لطبيعة العلاقات الاجتماعية ونتاج لها[3]، حيث تشكل القيم الاجتماعية عنصر مقاومة في وجه التغير، غير أن القيم نفسها يصيبها التغير، ويصيب عادة نظامها وترتيبها- أي سلم أفضليتها- لكن التغير في القيم الاجتماعية يكون في أحيان كثيرة عميقا ويحدث فيها شروخا، كما في حالة التغيرات الاجتماعية السريعة والإصلاحات الشاملة.

4- **المعيارية:** بمعنى أن القيم الاجتماعية تعد بمثابة معيار لإصدار الأحكام تقيس و تقيم و تفسر و تعلل من خلالها السلوك الإنساني، "أي أن الثقافة وبواسطة التنشئة الاجتماعية، التي تتخذ أسلوبا معينا خاصا يتماشى مع معيار الثقافة المعينة التي تبتدعها وتعمل على صيانة التركيب

1- عبد الرحمن بن محمد الشعوان : **القيم وطرق تدريسها في الدراسات الاجتماعية**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد (9) 1997، السعودية، ص- ص 154 – 185.

2- عبد الحميد محمد الهاشمي :**المرشد في علم النفس الاجتماعي**، ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984 ص 142.

3- صالح أبوجادو : **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 83.

الاجتماعي وتأييده "[1]، أي تتضمن القيم الاجتماعية نوعا من الرأي أو الحكم على موقف ما أو شخص ما أو معنى معين.

5- **تراتبية وهرمية:** إذ أنها ترتب عند كل شيء ترتيبا متدرجا في الأهمية، وبحسب الأهمية والتفضيل لكل فرد، و على هذا يمكننا القول أن لدى كل فرد نظاما للقيم يمثل جزءا من تكوينه النفسي الموجه لسلوكه، "لأنه يوجد في القيم الاجتماعية اختيار وتفضيل حسب سلم القيم للمجتمع، فالفرد يتعلمها ويكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، فهي مرتبطة بفلسفة المجتمع وثقافته"[2]، لأنه كما قال محمد عابر الجابري: "ذلك أن القيم ليست كلها في مستوى واحد، بل هناك قيم أساسية أو رئيسية تتفرع عنها قيم أخرى أدنى منها مرتبة وأكثر من ذلك يمكن التمييز في كل ثقافة بين القيم المركزية التي تنتظم حولها جميع القيم في عصر من العصور وبين القيم الأخرى المندرجة تحتها" [3]، حيث يستخلص الباحث أن القيم الاجتماعية تتصف بأنها تراتبية هرمية متدرجة أي تنتظم في سلك قيمي متغير ومتفاعل حيث تترتب القيم عند الفرد ترتيباً هرمياً تهيمن فيه بعض القيم على بعضها الآخر فللفرد قيم أساسية مسيطرة لها درجة كبرى من الأهمية وتأتي في قمة الهرم القيمي وهناك قيماً أقل أهمية مما يشكل عنده نسقاً قيمياً داخلياً متدرجاً ، ويظهر السلم القيمي واضحاً جلياً في مواقف الحياة عندما تتعارض القيم المهمة مع تلك التي هي اقل أهمية فيعمل على الاختيار بينها والتفضيل و إخضاع بعضها لبعض.

6- **خاصية الإلزام الجمعي:** فالمجتمع يلزم أفراده بعدد من القيم الاجتماعية على حسب أهميتها وترتيبها في السلم القيمي ونسق القيم الخاص بذلك المجتمع، حيث تعتبر القيم والعادات الاجتماعية مظهران من مظاهر العقل الجمعي والسيطرة الاجتماعية "فهما تعملان على إدماج الفرد في المجموع، لتحقيق التوافق والتماسك ولتحقيق الضبط والتنظيم الاجتماعي، وأن وسيلتها إلى ذلك ما يفرضانه من جزاء على من يخالفهما ويخرج على أوامرهما" [4]، وعليه

1- فوزية ذياب : **القيم والعادات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 243.

2- ماجد زكي الجلاد : **تعلم القيم وتعليمها**- تصور نظري وتطبيقي لطرائق تدريس القيم – ط02، دار المسيرة عمان، الاردن، 2007، ص-ص: 35-38.

3- محمد عابر الجابري، **العقل الأخلاقي العربي- دراسة تحليلية نقذيه لنظم القيم في الثقافة العربية**- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001 ، ص- ص: 21-22.

4- - فوزية ذياب : **القيم والعادات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص- ص 241-242.

فالقيمة الاجتماعية على حد قول **الربيع ميمون** "لا تمتاز بكونها قابلة للرغبة فيها فحسب ولكنها تمتاز أيضا وفي أساسها بكونها ملزمة، وذلك أن إلزامها هو الذي يظهر آذنا في الرغبة فيها"[1] ، ولذلك نستنتج مما ذكر في هذه الخاصية أن القيم الاجتماعية هي مظهر من مظاهر سيطرة العقل الجمعي بحيث يخضع فيها السلوك الاجتماعي للفرد والمجتمع إلى اتجاهات الضمير الجمعي الاجتماعي حين تصبح القيم الاجتماعية ملزمة ومرغوبة في آن واحد، مثلما هو الحال بالنسبة للقيم الاجتماعية التي اعتمد عليها الباحث في دراسته هذه على مستوى الفرد والأسرة كالإنجاب والزيادة منه وتعظيم الذكورة في الإنجاب، أيضا قيمة تقسيم العمل الاجتماعي داخل نطاق الأسرة وغيرها .

7- **القيم الاجتماعية تنتمي إلى القطاع الفكري الرمزي للثقافة:** ويشمل هذا القطاع على"العناصر والمركبات والنظم والثقافية، التي يغلب عليها طابع الأفكار والرموز والعواطف، ويتفق العلماء السوسيوأنثروبولوجيون على أن هذا القطاع يشمل على نسق اللغة ونسق السحر ونسق الدين ونسق القيم ونسق العلم إن وجد" [2]، لأن القيم الاجتماعية يجب أن تمتثل بالواقع والسلوك ويؤمن بها الإنسان بحيث تصبح موجهة لسلوكه حتى يمكن اعتبارها قيماً لكل موجهات فكرية وثقافية واجتماعية، " فلكل مجتمع نسق قيمي مترابط قد اصطفت فيه القيم الاجتماعية وترتبت حسب ثقافة ذلك المجتمع وظروفه المحيطة ولها نوع من الترابط فلا يمكن أن تنتزع إحدى تلك القيم لتحل مكانتها قيمة أخرى إلا بعد عمليات معقدة وجهود متواصلة وهو ما يعرف بالصراع القيمي"[3]، وتعتبر الثقافات التقليدية والموروثات الثقافية والمنتجات العقلانية الأخرى بمثابة المتغيرات التي توجه وتكوّن القيم الاجتماعية للفرد داخل المجتمع وخاصة على المستوى القيم الأسرية.

نستخلص مما ذُكر أن القيم الاجتماعية نتاج المجتمع الذي يحميها من خلال تنظيماتها وجماعتها المختلفة، كما أنها تؤثر في السلوك فتعمل على توجيه بما يتفق مع السلوكيات

1- الربيع ميمون : **نظرية القيم في الفكر المعاصر – بين النسبية والمطلقة**- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1980، ص 127.

2- وصفي، عاطف ، **الأنثروبولوجيا الثقافية**، دار النهضة العربية،، بيروت، لبنان، 1971 ، ص 255.

3- ماجد الزيود : **الشباب والقيم في عالم متغير** ، دار الشروق ، عمان ،الأردن، 2006 ، ص 55.

الإيجابية في المجتمع، والقيم مترابطة تأخذ شكل البناء الهرمي أو ما يطلق عليه سلم القيم أو الإطار القيمي "والتدرج القيمي ليس جامداً بل متحرك متفاعل ، والسلَّم القيمي قد يهتز سلباً أو إيجاباً "[1] وهي تتحرك وتتغير ببطء نسبي عند إحداث التغيير في السلوك، ولذلك يرى الباحث أن المجتمع العربي التقليدي يختلف عن المجتمع الغربي والمجتمعات المتأثرة به. وهذا ما تعرضت إليه **موسوعة القيم ومكارم الأخلاق العربية والإسلامية**[2] ، في مسعى منها إلى القول إن القيم العربية هي قيم عليا، ثابتة، سائدة، دائمة، استمرارية، أزلية، أبدية وليست عابرة كالقيم الغربية، ذلك لأنها جعلت منها القيم العليا في المجتمع العربي التقليدي :القيم الدينية، وقيم الشرف، والأصل، والأسرة، والثأر، وفي المقابل كما تقول الموسوعة نلاحظ المجتمعات الغربية المعاصرة تنظر إلى أن القيم العليا فيها هي: قيم العمل، والحرية والفردية، وفي هذا يكون من السهل أو المقبول بعد الاستقراء الذي لا يبعد كثيراً عن الواقع أن يقال: إن القيم غير المادية هي العليا في المجتمع العربي أو في المجتمعات الريفية والصحراوية والتقليدية، ويقابل هذه القيم قيم الحضارة أو قيم مجتمع الرفاهية، وهي التي يعيشها مجتمع الغرب المجتمعات المتأثرة به.

سادسا– وظائف القيم الاجتماعية:

إذا كانت الثقافة هي ذلك الكل المركّب الذي يحدد طرائق التفكير والشعور والسلوك فلا بد من أن تكون القيم الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من الثقافة حيث يحدد **غي روشيه** "القيمة بأنها نموذج أو مثل أعلى في نظر فرد أو جماعة، يستمد منه كل شخص توجهه نحو سلوك منحى معين"[3]، وبالتالي فإن ثقافة المجتمع بالمعنى الواسع وكل المنتجات العقلانية الأخرى هي الموجه الأساسي لأنماط السلوك الفردي والجماعي عن طريق العلاقة التفاعلية مع القيم الاجتماعية مبلورة في جملة من المهام والوظائف التي تقوم بها هذه الأخيرة – القيم الاجتماعية– بهدف ارتقاء المجتمع وضمان استمرار يته، وتتمثل هذه الوظائف في:

1- فؤاد علي العاجز: **القيم وطرق تعلُّمها وتعليمها**، جامع اليرموك، إربد، الأردن، 1999، ص 08.

2- موسوعة القيم ومكارم الأخلاق العربية والإسلامية، دار رواح، الرياض، السعودية، 2000 ص–ص: 74–77.

3 -GUY ROCHER : **Introduction à la sociologie générale :L'action sociale**, Editions Points, Paris: 1995, p.72

- ربط القيم الاجتماعية أجزاء الثقافة ونظمها بعضها ببعض حتى تبدو متناسقة، كما تعمل على إعطاء هذه النظم أساساً عقلياً يستقر في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة أو تلك، بحيث "تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساسا عقليا يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة"[1].
- ضمان التماسك الاجتماعي بحيث تعتبر القيم الاجتماعية بالنسبة لحامليها عاملا مهما وفعالا لتماسكهم،" فالقيم والعادات الاجتماعية يمكن النظر إليها كقيود وضوابط تنظم وتكبت الميول والدوافع الأنانية أو العدوانية المفرقة، وبذلك تعمل على التماسك الاجتماعي فهي أنماط سلوكية فكرية وعملية، علينا أن نفكر ونعمل تبعا لها، حتى ينتظم التعامل والاتصال بين الناس، وحتى يكون هناك عنصر من عناصر التنبؤ في الحياة، فيعرف كل ما يتوقعه غيره منه من تصرفات وبذلك يكون هناك ما يحقق مظهر متحد في الأفكار والتصرفات، يدل على التماسك"[2]، كما يتجلى مظهر وظيفة التماسك الاجتماعي في مساعدة القيم الاجتماعية المجتمع على مواجهة التحديات والتغيرات التي تطرأ عليه، وذلك بمقاومة ومقارعة كل أشكال الانحلال الوافدة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، فالتمسك بالقيم العليا هو السد المنيع أمام هذه الانحرافات، وفي هذا يقول **أحمد الأسمر**: " لذلك كله نجد المجتمعات الغربية لم تصل بكل ما توافر لها من الترف المادي إلى سعادة الحياة وطمأنينتها في غياب القيم، فأخذت موجات الانتحار الفردي والجماعي تجتاحها، وموجات تغييب الوعي بالمخدرات تتزايد كل يوم حتى لا يعيش الإنسان في واقعه المؤلم"[3]. وبذلك فالقيم الاجتماعية تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديدها الاختيارات الصحيحة و ذلك يسهل على الأفراد حياتهم و يحفظ للمجتمع استقراره و كيانه في إطار موحد.
- تشكل إطاراً عاماً للجماعة ونمطاً من أنماط الرقابة الداخلية في حركتها ومعايير تصرفها[4]، كما تحدد النماذج السلوكية أين يحاول الأفراد دائما تمثل القيم الاجتماعية من خلال نماذج

1- معن خليل عمر ، **البناء الاجتماعي ، آفاقه و نظمه**، ط01، دار الشرق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ،1997 ص416.

2- فوزية ذياب : **القيم والعادات الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 341.

3- أحمد رجب الأسمر : **فلسفة التربية في الإسلام إنماء وارتقاء**، دار الفرقان، عمان، الأردن، 1997، ص 393.

4- هندي، صالح ذياب، وآخرون: **أسس التربية** ، ط 03، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص 128.

سلوكية ذات دلالات اجتماعية رمزية، أي أن استجابتهم للقيم الاجتماعية، تتم من خلال إتباع أنماط سلوكية معينة، تحددها الجماعة ولا تخضع لأهواء الأفراد، بحيث تعمل القيم الاجتماعية على إيجاد نوع من التوازن والثبات الاجتماعي، ويكون ذلك من خلال وجود معايير مشتركة ومتفق عليها بين أبناء المجتمع، تحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه، وهذا ما يؤكده **جليل وديع الشكور** في قوله:" أن القيم الاجتماعية تساعد على وصف وتحديد نوع الثواب والعقاب للأفراد والجماعات في إطار علاقاتهم ألاجتماعية وسلوكهم وهي تتمتع بالقوة خاصة في هذا الصدد مما يحفظ الحقوق والواجبات في المجتمع وتجعله يلتزم بها"[1].

- تعمل على تزويد أعضاء المجتمع بمعنى الحياة والهدف الذي يجمعهم من أجل البقاء، وذلك من خلال نسق قيمي يجعل الأفراد يفكرون في أعمالهم على أنها محاولات للوصول إلى أهداف هي غايات في حد ذاتها، بدلاً من النظر إلى هذه الأعمال على أنها محاولات لإشباع الرغبات والدوافع[2]، كما أنها تهيئ للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم و بمعنى آخر تحدد شكل الاستجابات و بالتالي تلعب دورا مهما في تشكيل الشخصية الفردية، و تحديد أهدافها في إطار معياري صحيح[3] ، حيث تساهم القيم الاجتماعية في توجيه وإرشاد الأدوار الاجتماعية وتحدد مهام ومسؤوليات كل دور مما يؤدي إلى تناسق ألأدوار في النظام ألاجتماعي وبتحقق هذا التناسق تزداد عوامل قوة النظام الاجتماعي، ويكون ذلك أيضا من عوامل صلابته وإثرائه وتطوره إلى ألأفضل.
- تساعد القيم الاجتماعية على تحقيق الأهداف لأن وحدتها وتجانسها ووضوحها، وتبيان سبل ومعايير تجسيدها، يساعد الأفراد على اختيار أهدافهم الاجتماعية بدقة، واختيار الوسائل المثلى لتحقيق هذه الأهداف، "لأن القيم الاجتماعية تستمر خلال التاريخ ومن ثم تعمل وتحافظ على هوية المجتمع"[4] و تحافظ على تماسك المجتمع ، فتحدد له أهداف حياته و مثله العليا و مبادئه الثابتة، لأن أي تنظيم اجتماعي في حاجة ماسة إلى نسق القيم الذي يضمن له أهدافه و مثله

1- جليل وديع شكور :**أبحاث في علم النفس الاجتماعي و دينامية الجماعة**، ط1 ، دار الشمال، بيروت، لبنان، 1989 ص 312 .

2- ضياء زاهر: **القيم في العملية التربوية** ، مؤسسة الخليج، القاهرة، مصر، 1986، ص-ص:32-33.

3- علي خليل مصطفى أبو العينين : **القيم الإسلامية والتربية** ، ط 1 ، مكتبة إبراهيم علي ، المدينة المنورة ، السعودية1988 ، ص- ص: 35-36.

4- كمال الدسوقي : **علم الاجتماع ودراسة المجتمع**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2000، ص 111.

العليا التي تقوم عليها حياته و نشاطه و علاقاته، فإذا تضاربت هذه القيم أو لم تتضح فإنه سرعان ما يحدث الصراع القيمي الاجتماعي.

ونستنتج مما سبق أن مؤشرات ودلالات وظائف القيم الاجتماعية على المستوى الفردي والمجتمعي متكاملة حيث تقول الباحثة **أمينة كاظم** في هذا الصدد" إن القيمة تؤدي وظيفة اجتماعية حسبما يذهب إليه **مالينوفسكي،** وأن هذه الوظيفة الاجتماعية تكون على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع أيضا، وهي التي تتولى تنظيم وإشباع الحاجات البيولوجية الأساسية للفرد داخل المجتمع حسبما يذهب إليه **مالينوفسكي،** أو هي تتولى تنظيم التفاعل في المجتمع حسبما يذهب إليه **دوركايم**"[1] لأنه في النهاية تعطي نمطا معينا من الشخصيات الإنسانية القادرة على التكيف الايجابي مع ظروف الحياة، لأداء دورها الحضاري المنشود، كما تعطي المجتمع شكله المميز ومن اجل هذا يحرص المجتمع على تنشئة أفراده متشبعين ومتشربين ثقافته وقيمه، فالمجتمع بإطاره الثقافي هو الذي يزود أفراده بنظرتهم للأشياء و طريقة الحكم عليها، و كيف يضفون عليها قيمة موجبة أو سالبة، و من هنا تختلف من مجتمع لآخر و من أمة لأخرى، و هذا لأن لكل مجتمع من المجتمعات نماذج و أنماط تحدد ما يجب أن يكون عليه أفراده، هذه النماذج تتبلور في صيغ مجردة تشكل ما يسمى بقيم المجتمع التي تنتقل في النهاية لأعضاء المجتمع الجدد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى خلق الشخصية المثالية للمجتمع و بنفاذ هذه القيم إلى أعضائه كما أسلفنا تكتسب معناها و رسوخها في نفوس الأفراد.

سابعا- أهمية القيم الاجتماعية في المجتمع:

تكمن أهمية القيم الاجتماعية داخل المجتمع في قيمتها، حيث تتجلى قيمتها في تأطير وتوجيه السلوك الاجتماعي للفرد والمجتمع، لأنها تشكل الوجه الخفي للتجربة الاجتماعية الإنسانية وهي بذلك ترسم الملامح الأساسية لضمير المجتمع ووجدانه، وهي في هذا السياق تهدف إلى تنظيم السلوك والحفاظ على وحدة الهوية الاجتماعية وتماسكها، ولذلك فإن للقيم الاجتماعية أهمية كبرى في حياة المجتمعات، باعتبار أن المجتمع بحسب قول **مراد زعيمي** "

1- أمينة علي كاظم : **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**، ط01، هاجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، بدون تاريخ، ص 43.

يثير فينا اهتماما بكل ما هو غيري عام، مقابل كل ما هو ذاتي خاص، وهو لا يتحقق إلا إذا توفرت فيه جملة من العناصر هي الأفراد، والعقيدة، والنظم الاجتماعية، والمؤسسات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية، وكذلك الإقليم"[1]، هي شروط ضرورية لتكوين المجتمع واستمراره. يعرفه **مالك بن نبي** " المجتمع هو الجماعة التي تغير دائما خصائصها الاجتماعية بإنتاج وسائل التغيير، مع علمها بالهدف التي تسعى إليه من وراء هذا التغيير"[2]، حيث يرتكز هذا التعريف على دور الخصائص الاجتماعية في بناء وتوازن المجتمع، الذي بدوره يعرفه **رشيد زرواتي**" المجتمع هو عبارة عن مجموعة من الناس يعيشون في رقعة جغرافية محددة توحدهم العادات والتقاليد والتاريخ والأهداف والمصير المشترك"[3]، كما يعرف **إبراهيم العسل** المجتمع بأنه" جمع من البشر، أقله الأسرة وأعلاه الأمة، يعيش معا في مكان جغرافي محدد ولفترة من الزمن، ويخضع لمجموعة من القواعد، ويتوحد أعضاؤه على أهداف ومنافع مشتركة"[4]، ونستنتج من هذه التعريفات أنها تختلف في الخصائص وتتشابه في المقومات "والاختلاف الذي يلفت نظرنا يتمثل في جانب أصيل من جوانب المجتمع، ألا وهو ما يطبع نشاطه في فاعلية تتفاوت درجتها من مجتمع إلى آخر، هذا العنصر أصبح أساسا في فلسفة العصر، التي تهتم بتقديم الكم فتجعله فوق القيم الأخرى..."[5]، لذلك فلكل مجتمع أسلوب خاص في النظر إلى الصفات والخصائص، وبالتالي تختلف المجتمعات من حيث طبيعة الصفة ومدى الاهتمام بها والقاعدة التي تستند إليها، "وهناك اتفاق عام في كل نسق اجتماعي، بصدد الفكرة التي تجعل الإنسان صالحا وصادقا

1- مراد زعيمي : **علم الاجتماع- رؤية نقدية-** مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية، قسنطينة، الجزائر، 2004 ص 165.

2- مالك بن نبي، ترجمة: صبور شاهين : **ميلاد مجتمع- شبكة العلاقات الاجتماعية-** ط02، دار الفكر لبنان، 1974 ص15.

3- رشيد زرواتي : **إشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة**، زاعياش للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، 2011 ص 108.

4- إبراهيم العسل : **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع**، ط01، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997، ص 23.

5- محمد بلفقيه : **العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم- تأصيل الصلة-** ط01، منشورات المعارف، الرباط، المغرب 2007، ص 314.

ومحترما"[1]، فأهمية القيم الاجتماعية هي التي تحدد معالم الأيديولوجية أو الفلسفة العامة للمجتمع، فالقيم السائدة في المجتمع الرأسمالي –مثلاً– تختلف عن القيم السائدة في المجتمع الشيوعي، والقيم السائدة في المجتمع الديني تختلف عن القيم السائدة في المجتمع العلماني؛ لأن القيم انعكاس للطريقة التي يفكر بها أبناء المجتمع، أو الثقافة المشتركة الواحدة.

في الواقع، نرى أن لكل مجتمع نظرة خاصة إلى القيم الاجتماعية، اليونانيون الأقدمون مثلاً، حددوا الصفات الضرورية للإنسان الفاضل، وفي المجتمعات البدائية كان هناك اتفاق عام حول الصفات التي يجب أن تتوافر في القادة والزعماء، والخصائص التي تجعل من الفرد بالغ الأهمية أو ضئيل الأهمية"[2]، حيث تختلف القيم الاجتماعية اختلافاً واضحاً من ثقافة إلى أخرى، فبعض الثقافات تغدق قيمة عالية على النزعة الفردية، في حين تشدد ثقافات أخرى على الاحتياجات المشتركة بين أفراد المجتمع، كما أن القيم قد تتناقض داخل المجتمع الواحد، إذ يعمل بعض الأفراد أو الجماعات إلى التركيز على قيمة المعتقدات الدينية التقليدية فيما يلجأ آخرون إلى تفضيل التقدم والعلوم، وفي حين يفضل بعضهم الراحة المادية نجد آخرين يفضلون الهدوء وبساطة العيش، وفي هذا العصر الحافل بالتغيرات في إطار العولمة.

ليس غريبا أن يواجه مجتمع ما صراعاً بين القيم الثقافية التي يعتنقها مختلف الأفراد والجماعات[3]، فالقيم هي الجانب المعنوي في السلوك الاجتماعي للفرد وهي تشكل السجل العصبي للسلوك الوجداني والثقافي والاجتماعي عند الإنسان، ويمكن القول أن القيم الاجتماعية تشكل مضمون الثقافة ومحتواها والثقافة هي التعبير الحي عن القيم، وهذا يعني أن القيم هي الانطلاق والوصول الى مستوى الفعل الثقافي الإنساني فالمبادئ هي قيم والغايات توجهها القيم والعادات تجسيد فعلي لحركة القيم والمعارف العلمية أيضا هي ترجمة للفعل القيمي عند الإنسان وهي قيم بذاتها، لأنه مهما كان مستوى الفرد لا يستطيع أن يعيش بدون قيم اجتماعية لأنها في

1- عبد الله الرشدان : **علم اجتماع التربية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 157.

2– محمد عاطف غيث، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1962، ص137.

3- أنتوني غدنز، ترجمة :فايز الصيّاغ : **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيــروت، لبنــان، 2005 ص82.

النهاية هي كل شيء بالنسبة له، هذا الاهتمام أفرز وجهات نظر متباينة بين هذه العلوم بل وحتى على مستوى التخصص الواحد الأمر الذي أدى ب: **فون ميرنج** إلى القول بأنه" في موضوع القيم نجد جذبا في النظريات المتناسقة وخصبا، في النظريات المتضاربة ولعل السبب في ذلك هو الخلط بين مجالين: أولهما يتصل بالممارسة اليومية ،حيث تشارك في صوغها شؤون الحياة المعتادة وثانيها يتعلق بمجال الدراسة النظرية، حيث تناولها بالبحث الفلسفة ومختلف العلوم الاجتماعية بطرق متباينة"[1].

يشكل مجموع القيم في مجتمع ما منظومة قيمية بغض النظر عما بينها من تكامل أو تناقص هذه المنظومة القيمية تكوّن جزءا هاما من الإطار المرجعي للسلوك الإنساني، و بذلك تؤثر في اختيار الأهداف و تحديد الوسائل و الأساليب المؤدية إليها ، وهي من جهة أخرى تمثل نسقا من المقاييس التي من خلالها يتم الحكم على الأشياء وعلى سلوك الأفراد و الجماعات، و تحديد الجزاءات المناسبة على ذلك السلوك، كما يمكن أن تعد القيم من العوامل المهمة في عملية التوافق و ذلك على جميع المستويات كالأسرة و المؤسسة وغيرها، لأن القيم الاجتماعية تعتبر محددا ومقياسا يقيس به الشخص الأشياء و الأفكار من حيث فاعليتها في تحقيق أهدافه و مصالحه ، و يتم بواسطة القيم المقارنة و الموازنة بين المواقف و التصرفات حيث يجد الأفراد أنفسهم أمام منظومة من معيارية تتعلق بنوع من التقويم و تعتمد على سلم من القيم قد يختلف عن التقديرات الشخصية للأفراد ، الذين يخضعون لها لما لها من سلطة مستمدة من الدين أو المذهبية السائدة في المجتمع وهذا ما يفسر لنا امتثال الأفراد لقواعد الضبط الاجتماعي من جهة و التزامهم بأهداف المجتمع من جهة ثانية، و كيف تدعم هذه القيم طرق و أساليب الاحتفاظ بالمجتمع بحيث يشكل وحدة مترابطة متكاملة و متميزة، وفي هذا الصدد فإن "وظائف التنظيم الغير رسمي جعل من بين وظائفه أنه يخضع الأفراد لعناصر الضبط الاجتماعي، لأن الجماعة غير الرسمية هي مصدر الضبط الاجتماعي، و ما على الفرد إلا الالتزام بمعاييرها و قيمتها، لأن الفرد الذي يخرج عن هذه القيم يتعرض إلى العزل

1- حسن علوض: **أزمة القيم في عالم متغير – ملاحظات نقدية**– مقال في مجلة عالم التربية، العدد 21 بعنوان التربية على القيم، منشورات عالم التربية، المغرب، 2012، ص 187.

والسخرية، فالضبط الذي تمارسه الجماعة على أعضائها يؤدي إلى تماثل الأعضاء لقيم الجماعة و عدم الخروج عن معتقداتها و قيمه"[1].

لذلك يعمل المجتمع على انتقاء القيم و غرسها في الأفراد من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فالمجتمعات التي تملك درجة عالية من الاستقرار و كفاءة عالية في ممارسة التنشئة الاجتماعية هي التي تستطيع أن توفر منظومة قيمية تميل إلى الاحتفاظ بخصائصها الأساسية على الرغم مما يعترض المجتمع من تغيرات اجتماعية، أما المجتمعات الأقل استقرارا فإنها لا توفر ذلك لأفرادها، لأننا إذا حللنا القيم الاجتماعية نجد أنها" تتضمن عناصر الانتقاء و التفضيل، الأمر الذي يجعلها تختلف من مجتمع لآخر بل و تختلف عند الشخص الواحد تبعا لرغباته و احتياجاته و تنشئته"[2]، فالقيم الاجتماعية تعتبر عنصرا رئيسيا في تشكيل تشكيل ثقافة أي مجتمع فهي المثاليات العليا للأفراد والمجتمع، كما أنها تقوم بدور كبير في إدراك الأفراد للأمور من حولهم و تصورهم للعالم المحيط بهم، و تعتبر مرتكزات أساسية تقوم عليها عملية التفاعل الاجتماعي، و تعد جانبا مهما من جوانب البنية الفوقية للمجتمع، لذلك نجد انه مع كل تغيير في التركيب البنائي للمجتمع، لابد من أن تتغير القيم لتواكب التركيب البنائي الجديد للمجتمع، و ينشأ صراع قيمي بين القيم الجديدة أو المستهدفة من التغيير والقيم السائدة بالفعل في المجتمع، غير أن القيم الاجتماعية تحظى في أي مجتمع بإيمان أفراده بها وتعظيمها وانقيادهم لها، ولهذا تأتي حركة المجتمع متسقة مع القيم، والتغير الاجتماعي الناتج عن الحركة لا يُنتج مجتمعاً نقيضاً للمجتمع القديم، وأصول المجتمع وثوابته وقيمه تبقى مستمرة معه في مراحل تطوره، ولهذا نلاحظ مجتمعات – رغم ما مرت به من تغيرات اجتماعية ضخمة وطفرات اقتصادية – لم تتغير قيمها ومعاييرها الاجتماعية كثيراً، لأن القيم الاجتماعية تساهم في تشكيل هوية المجتمع فالدارس للمجتمعات يستطيع التمييز بينها على أساس ما يرى من التزام وتمسك بالقيم الاجتماعية، ومدى احتلالها للمناصب العليا من السلم القيمي فقد يكون هناك مجتمع من المجتمعات لديه قيم اجتماعية ولكنها لا تأتي في أعلى السلم القيمي وقد تحتل القمة قيم الفرد والذات والأنانية ، وقد يوجد مجتمع ليس لديها أي اعتبار للقيم الاجتماعية على وجه العموم وكلا هاتين الصورتين صور مجتمعات سلبية وعلامات غير

1- عبد الباسط محمد حسن : **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1972 ، ص214.

2- منى كشيك : **القيم الغائبة في الإعلام**، دار فرحة للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص 58.

صحية على تلك المجتمعات التي احتلت قيم الفرد فيها الأولوية والصدارة في عهد التقدم العلمي والثورة المعلوماتية حتى وصل الإنسان فيها إلى قمة التطور والازدهار.

كما تتجلى أهمية القيم الاجتماعية بالنسبة للمجتمع أيضا في القيام بدور أساسي في توحيد ميول وطاقات المجتمعات والأمم، إذ أنها المصدر والموجه والقانون والمعيار والضابط المنظم لأفكار ومشاعر وجهود وطاقات وموارد الأفراد والمجتمعات والأمم، بالإضافة أنها تحفظ للمجتمع تماسكه وقوته، "وتساعده على التنبؤ بما ستكون عليه المجتمعات فالقيم والأخلاق الحميدة هي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الحضارات"[1] كما تحدد له أهدافه ومثله العليا ومبادئه الثابتة التي تضمن انتظام حياة الأفراد والمجتمعات حيث" تقوم بدور أساسي في تحقيق الذات وتحقيق التوافق"[2]، و تعمل على ضبط وترشيد الثقافة والفكر وتوظفها في خدمة غايات وأهداف المجتمع ، كما تلعب الدور الأساسي في تنمية المجتمع خاصة عندما يتبع المجتمع منظومة قيمية عالية الجودة[3].

هذا بالنسبة للمجتمع، فإذا عدنا قليلا إلى مجال الأسرة نجدها تعلم وتوضح المحرمات والمقدسات، الممنوع والمسموح، الحب والاحترام، الطاعة والولاء، فضائل الأسرة، كرامتها شرفها استمراريتها من خلال الإنجاب ...، هذه المفاهيم تتعلق بتمثل أفراد الأسرة لقيمها ومن الطبيعي أن يوجد اختلاف في طبيعة العلاقات الداخلية في الأسر، وأيضا علاقاتها مع الآخرين وهذا بسبب الاختلاف في تمثل القيم الاجتماعية، وفي ترتيبها ضمن نسقها القيمي.

فالأسرة هي المجتمع الأولي الأساسي تختزن الاجتماعية وتعلمها إلى أبنائها، وهنا تكون وظيفة الأسرة تكريس القيم وترسيخها اجتماعيا وذلك ضمن علاقات جدلية، حيث تتم عملية التنشئة من خلال القيم التي تتمثلها الأسرة، والتي تعتبر محددات اجتماعية للتعامل مع الآخرين، وتقدير أهمية الحياة مع الجماعة وكل ما يتعلق بها، ودوافع الفرد للارتباط مع الآخرين، وتحدد دورا واحدا لكل فرد من أفراد المجتمع، وذلك في كل مرحلة من مراحل

1- عفانه عزو إسماعيل و اللوح أحمد حسن: **التدريس الممسرح– رؤية حديثة في التعلم الصفي**– دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2008، ص 244.

2– عبد الفتاح محمد دويدار :**علم النفس الاجتماعي، أصوله مبادئه**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1994 ص 210.

3– اسكندر نجيب وآخرون . **قيمنا الاجتماعية** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، مصر، 1962، ص 19.

العمر، وأكد هذه المهمة **محمد عاطف غيث** قائلا:"تعلم الطفل قيم المجتمع معاييره الأساسية التي سيشترك فيها مع غيره عندما ينضج والتي ستجعله من ناحية أخرى متشابها في خطوط شخصيتها الأساسية مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش فيه"[1].

هذا الطرح عن أهمية القيم الاجتماعية لا يختلف من مجتمع إلى آخر (بدوي، ريفي حضري) طالما أن الفرد يعيش طبيعيا ضمن هذه الخلية الأساسية، وحياة المجتمع تسير بشكل متوازن ومتوافق، حيث يقوم الأفراد بأدوارهم المحددة لهم التي تعلموها أو انتقلت إليهم من الجماعة الأولية الأسرية، فإذا استوعب الفرد دوره ومتطلباته، وأدرك العلاقات ضمن الجماعة، والتقاليد والعادات والقيم التي تتمسك بها يكون منسجما معها وطبيعيا في تصرفاته وتنمو شخصيته نموا اجتماعيا متوافقا مع المجتمع.

نستخلص مما سبق أن القيم الاجتماعية تعمل كقوى اجتماعية في تشكيل اتجاهات الاختيار عند الأفراد وهي التي توجه العقل الاجتماعي نحو الأهداف الخاصة أو العامة، والقيم الاجتماعية هي التي تشكل المعايير التي بدورها تحكم على الفعل بالصواب والخطأ، فهي تعمل كمبررات أو مرشد للسلوك وأكثر من هذا هي ما ينبغي أن يكون أو الواجب أو المثال لأي تراث أو ثقافة، والقيم هي المدعمة للأنظمة الاجتماعية وهي التي تحدد وتحتفظ بالبناء الاجتماعي وذلك من خلال ما توفره القيم من تماسك وانتظام ، والقيم الاجتماعية تستمر خلال التاريخ ومن ثم فإنها تعمل وتحافظ للمجتمع على هويته ، وتعد بمثابة رموز أو صور المجتمع في عقول أفراده فهي الإطار المرجعي وهي التي توصل العقل الاجتماعي لغاياته وأهدافه.

ثامنا- القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري بين التأصيل والتحديث:

نحن كأفراد اجتماعيين جزائريين نتأثر دوما بما يدور حولنا في مجتمعنا، وهذا نتيجة للتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري ومازال يعرفها إلى حد الآن، فإذا سلطنا الضوء على مسألة القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري وتحولها من قيم أصيلة إلى قيم حديثة وليدة إفرازات التطور على كل المستويات حتى في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري فمن الأجدر والأسلم منهجيا أن نحلل تغير وتطور القيم الاجتماعية للمجتمع الجزائري من قبل

1- محمد عاطف غيث : **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1967، ص 121.

الاحتلال إلى المرحلة المعاصرة، حيث شهد المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الفتح الإسلامي الذي ساهم بقدر كبير في بناء الشخصية الجزائرية و تقويم عناصرها، حيث تأصل الإسلام بقيمه الراقية في هاته الشخصية و عمل المجتمع الجزائري على تمجيد الإسلام بتطبيق تعاليمه ونشر مبادئه وقيمه، لأن "أهمية الدين الاجتماعية تُمَكنُ الأفراد من التأثير في المجتمع لإحداث التغيير الذي يخدم المصلحة العامة"[1]، فبرزت حضارة راقية و منسجمة في جانبيها المادي و المعنوي حيث أجمعت المصادر على أن نسبة الأمية في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني كانت ضعيفة، وقيل" إن الثقافة كانت مزدهرة نسبيا قبل دخول الفرنسيين للجزائر عام 1246هــ/1830م، على الرغم من تخلف العرب في مجال الحضارة "[2].

صمدت هذه الصحوة لفترة معتبرة من الزمن امتدت إلى قرون عديدة نهاية الحكم العثماني للجزائر، حيث ظهرت بعض التجاوزات على هذه المنظومة القيمية تمثلت في انتشار الشعوذة و الدروشة و الصوفية السلبية كقيم منافية لقيم الإسلام والشخصية الوطنية، زيادة على انتشار التعليم بصورة سطحية محصورة في حفظ الشروح و تكرارها و عدم الاجتهاد في إنتاج الكتب والتعمق في العلوم، و هو ما آل في النهاية بالجو الثقافي في الجزائر إلى السلبية، لكن هذا لا يمنع من القول بان الإطار العام للمنظومة القيمية في المجتمع الجزائري له عادات و تقاليد ومبادئ لم تتأثر بهذه التجاوزات حيث بقيت قيم الاحترام، الولاء للجماعة و الغيرة على الوطن "إن الجزائريين رغم كل هذا كانوا يشعرون شعورا واضحا و بحكم الفطرة أنهم يؤلفون كيانا قوميا و أنه لا بد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم، وكيف لا يشعرون بذلك و قدر ربطت بينهم أواصر كثيرة و آلام و آمال مشتركة و أرض ذات حدود واضحة، و كيف لا يشعرون بذلك و هم دائما في حالة استنفار لمواجهة الخطر الداهم من أوروبا"[3].

أما في مرحلة الاستعمار فكان للجزائر حلقة من حلقات الصراع بين الوطن الإسلامي والدول الغربية، لكن الذي لا شك فيه أن الغزو الأوروبي للجزائر شكلا و مضمونا يختلف

1– ثريا التيجاني : **القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري**، دار الهدى، عين امليلة، الجزائر، 2011 ص 86.

2- أرزقي شويتام : **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519–1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر 2009، ص 459.

3- مصطفى بوتفنوشت، ترجمة: حنفي بن عيسى: **الجزائر، الأمة، المجتمع**– المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص 08.

عن الغزو له في باقي أجزاء الوطن العربي ذلك أن سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم تكن تهدف لفرض سيطرة سياسية فحسب أو حتى اقتصادية إنما كانت تهدف إلى فرض سيطرة فكرية و ثقافية " شن الاستعمار حربا حقيقية شارك فيها المعلم الفرنسي و الكاتب و السياسي والإداري و الضابط و المستوطن و رجال الدين و الكنسية و المدرسة و الإدارة "[1]، إذا كان هدف الاستعمار طمس قيمنا الفكرية و الاجتماعية والتقليل من شأنها، و بالفعل فقد استطاع أن يفرض نفسه في الجزائر إلى حد ما يثبت أقدامه و يسير إلى أبعد الحدود في الطريق الذي تخطاه ثقافيا، سياسيا و اجتماعيا " فكان أن طعن الشخصية الجزائرية في الصميم و أصبح الصراع بين الشعب الجزائري والاستعمار الأوربي الاستيطاني يتعدى حدود الصراع السياسي و العسكري إلى صراع ضد العوامل المناهضة للشخصية الوطنية"[2].

حيث حاول المستعمر ضرب منظومة القيم الاجتماعية في الجزائر عن طريق إقامة مدارس علمانية مارست التعليم الإلحادي حيث لقن التعليم العلماني أبناء الجزائر الأفكار و الفلسفات الإلحادية و المادية التي تحارب المبادئ الإسلامية من خلال الكتب و المحاضرات التي وضعها المستشرقون و المبشرون[3]، وفي هذا الصدد قال المبشرين " يجب أن نشجع إنشاء المدارس العلمانية على النمط الأوروبي لزعزعة اعتقاد المسلمين بدينهم و القرآن حيث يدرسون لكتب المدرسة الغربية و يتعلمون اللغات الأجنبية"[4]، إذا لا تختلف المدارس العلمانية كثيرا في أهدافها العريضة عن أهداف المدارس التبشيرية فكل منها يهدف إلى طمس القيم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية للمجتمع الجزائري بنشر أفكار مغالطة و تاريخ خاطئ حول المجتمعات الإسلامية والإسلام حيث و صفوه بأنه" مظهر من مظاهر العصور الوسطى هذه العصور التي تمثل بالسنة للتلاميذ عصر الانحطاط والتخلف"[5]، حيث درك المستعمر أنه لن تتم زعزعة القيم الاجتماعية والثقافية الجزائرية إلا إذا أبعدت اللغة العربية و القرآن و الثقافة الجزائرية عن ميدان التعليم بكل الوسائل و فرضت في المقابل اللغة الفرنسية كلغة حية أساسية

1- عبد الله شريط : **الإيديولوجيا و قضايا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981، ص 52.
2- محمد السويدي : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،1980، ص 32.
3- عمر فروخ : **التبشير الاستعماري في البلاد العربية**، دون دار طباعة ، بيروت، لبنان، 1953، ص 36.
4- جلال العالم : **قادة الغرب يقولون دمروا الإسلام وأبدو أهله**، دار الهدى للطباعة و النشر الجزائر،1980 ص- ص: 40-41.
5 - A. CLOUDE**: L'Algérie: Politique et société** . P N O S Paris 1974.

في جميع الميادين، فعندما تنتقل لغة ما إلى أمة أخرى ينتقل معها التأثر بثقافة تلك اللغة وعاداتها ومعطياتها و مفاهيمها عن الحياة و هذا ما يسمى بالغزو الثقافي عن طريق اللغة وأصبحت اللغة العربية غريبة في مجتمعها و كانت لسياسة الفرنسة هذه وجه آخر يتمثل في تشجيع اللهجات المحلية و من ثمة القضاء نهائيا على و حدة اللغة العربية و منها الثقافة الجزائرية حيث " شجع الاحتلال الحديث اللهجات البربرية لكي تحل إلى جانب اللغة الفرنسية محل اللغة العربية[1] " و امتد هذا التشجيع إلى ظهور العرقية والجهوية بين الجزائريين وبذلك انتشار القيم السلبية.

أما بعد الاستقلال فكان هناك شيء من الشروخ والفوضى الطبيعية في بنية المجتمع الجزائري وأنساقه ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي، لأن مرحلة الاستقلال أفرزت تغيرات عديدة فبعضها يلبي نزاعات داخلية من أجل الاستحواذ على السلطة، و البعض الأخر يتبع حاجات السكان لتحقيق الكثير من الطموحات المكبوتة منذ زمن بعيد لكنها شديدة الترسيخ في المخيلة الجماعية و هي طموحات تنمو باتجاه الرفاهية " وهي ميول تندرج في مجرى تاريخ نوازع الأفراد المستعمرين و كأنها تعويض متأخر عن حالات الحرمان السابقة"[2]، و هناك تغيرات أخرى مرتبطة بالنسق السياسي و العاطفي في نفس الوقت والتي تفرض على الدول المتحررة من الاستعمار ضرورة اختيار أيديولوجية محددة والالتزام بها وتحديد الضرورات الدائمة للاستقرار الاجتماعي وليست ضرورات التغير الاجتماعي مثلما يقول **ألغن جولدنر:** " إذا كنت تعرف الظروف الضرورية للاستقرار وهي التي تعد محورية بالنسبة للضرورات الوظيفية وتتحدد بواسطتها، فإنك لا تعرف الظروف الضرورية أو الكافية لأي من أنواع التغير الاجتماعي"[3]، والجزائر لم تخرج مطلقا عن القاعدة لقد عرفت كل أنواع هذه الضرورات والتغيرات ، و يبدو أن بعض هذه الأخيرة لم تسمح لعامل الزمن بمحوها و نقصد هنا المسألة الثقافية المتعلقة بتلك الشروخ العميقة التي تركها التواجد الاستعماري في منظومتنا القيمية ، تلك الشروخ التي لم يحاول المجتمع الجزائري غداة استقلاله ترميمها بل تركها لتشوّه

1- رابح تركي: **أصول التربية و التعليم**، ط3 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990، ص 78.

2 -NOUREDDINE TOUALBI, **le sacré ambigu ou les avatars psychologiques du changement social**, OPU,Alger, 1988.p 20.

3- ألغن جولدنر، ترجمة: علي ليلة: **الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر 2004، ص617.

الشخصية الجزائرية بتناقضات و مغالطات عديدة ، بل زادها النظام السياسي و الاقتصادي وكذا التربوي عمقا و تأصيلا حيث كانت البداية مع المشروع الاشتراكي الذي نشأ في مجتمعات لها مبادئ فكرية واضحة تفتقدها الطليعة القيادية في بلادنا، كما أن أصحاب الاشتراكية في هذه المجتمعات كانوا على قدر كبير من التكوين الإيديولوجي و إن تفاوتت الدرجات و الظروف لكل بلد على آخر، أما في الجزائر فإن الأغلبية الساحقة من الشعب كانت من طبقات الفلاحين فقراء، أميين، محرومين كليا، ساعدت هذه الإيديولوجية على إشباع حرمانهم بطريقة غير منظمة فبرزت قيما أخرى زادت في تلك الشروخ التي تركها المستعمر في منظومتنا القيمية،الفساد، الإهمال التسيب و عدم المسؤولية، سرقة أموال الدولة، فقدان الثقة و التمسك بالسلطة " فإذا كان من الصعب الصعود إلى مراتب السلطة و درجاتها المختلفة فإن مغادرتها أصعب لأن الخروج من دائرة الحكم في مجموع تلك الأنظمة يعني صدور حكم بالإعدام السياسي"[1]، كما أن الضعف الاقتصادي و استيراد الأدوات و التقنيات ساهم في تزكية قيم المشروع الاشتراكي " إذ لم تحصل السيطرة على هذه الأدوات دون مهادنة مترابطة مع الأيديولوجية التي أوجدتها؛ إن الجهود المبذولة لتشكيل الإطارات التقنيين و المتخصصين المفترض بهم تغطية مختلف قطاعات النشاط يجب أن تتلاقى مع تهيؤ و ضرورة ملحة لإدماج العناصر الإيديولوجية الغربية، و بصورة طبيعية راح هذا التهيؤ المقبول يفاقم صيرورة الانسلاخ الثقافي"[2] وامتد هذا الانسلاخ الثقافي إلى التعليم و خاصة التعليم الجامعي.

لم يعد هناك شك في أن الفشل الذي مني به المشروع السياسي في الجزائر مرتبط بالفشل في تحقيق النقلة النوعية في تحديث الدولة و المجتمع، و يتجلى مظهر البعد الاجتماعي للأزمة المتمثل في اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح و الفئات الاجتماعية المختلفة خصوصا أن هذا التفاوت يفقد أساسا مشروعيته في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوة الاجتماعية ، إذ يقوم التفاوت على مجموعة عناصر تعتبر موضع احتجاج و معارضة من قبل الغالبية الفاعلة في المجتمع، ذلك أنه ارتبط بالتشكل السريع لثروات ضخمة و بطرق غير شرعية كالمضاربة و الاختلاس و تحويل الأموال العمومية وتبييضها ...إلخ.

1- محمد العربي ولد خليفة : **الجزائر ، المفكرة و التاريخية**، دار الأمة ، الجزائر، 1998 ، ص 45.

2- محمد العربي الزبيري : **الغزو الثقافي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر،1986، ص 45.

نتج عن كل ذلك رفض مزودج للتفاوت الاجتماعي الحاد الذي يميز بنية المجتمع الجزائري منذ منتصف الثمانيات: أولا لما يرتبط به من شعور بالظلم و اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص مهما كانت المبررات و المسوغات الثقافية و الإيديولوجية و ثانيا: قيام ذلك التفاوت على أسس غير مقبولة ثقافيا و غير شرعية قانونيا، الأمر الذي يعني عدم إخضاعه لضوابط مهما كان مصدرها أو طبيعتها، كل ذلك في غياب قيم تُثمن الامتياز و الأداء و الفعالية التي من شأنها منح ذلك التفاوت مشروعيته عندما يكون في حدود معقولة، و يخضع لقواعد صارمة تمارسها الأجهزة و مؤسسات ذات مصداقية[1]، كما يتجسد البعد الاجتماعي للأزمة التي يعيشها مجتمعنا في فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها و وظيفتها بفعالية بما في ذلك الأسرة و المدرسة و منظومة التكوين و التعليم عموما حيث سادت حالة اضطراب و اختلال قصوى نظرا لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع و تسارعها، وما دامت تلك المؤسسات تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم الاجتماعية والحفاظ عليه.

إن حالة الاضطراب التي أصابتها أثرت بعمق في توازن المجتمع حيث أدت إلى فقدان معايير التقويم و تعقد في الأطر المرجعية التي تعمل على بلورة نماذج الفعل و أنماط التفاعل والقواعد الضابطة لها و لعل أهم قضية برزت من خلال هذه الممارسات و التناقضات في الجانب الثقافي و الاجتماعي للأزمة هي قضية الهوية باعتبار "أن مبادئ الوحدة والاستمرارية قد وضعت في الصدارة وعمل منطق الهوية لصالح الكمال والتماسك في ضوء العلاقة بما صار يعرف على أنه الذات الجمعية"[2]، والتي تطرح اليوم بحدة و تعاني من تشويه مقصود أو غير مقصود خاصة في ظل حرية التعبير و الفكر و نقل الآراء عبر كل القنوات المكتوبة و المرئية، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الوعي المنظم أو الإيديولوجيا الوطنية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ قيامها في توجيه وتنظيم المواقف الاجتماعية، جراء التحولات العالمية التي

1- العياشي عنصر :**الأزمة الراهنة في الجزائر** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996 ، ص-ص: 184-185.

2- طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس،ترجمة: سعيد الغانمي: **مفاتيح اصطلاحية جديدة- معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**-ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص 701.

تطلبها النظام العالمي الجديد ابتداء من منتصف الثمانينات من جهة"[1] ، وفشل بعض سياساتها التنموية الداخلية من جهة أخرى.

إن معرفة الظواهر الاجتماعية وحالة المجتمع تتطلب من الباحث السوسيولوجي "التقيد بنوع من الموضوعية والابتعاد عن الأحكام المعيارية، فهو ليس مطالبا بالحكم على ظاهرة ما على أنها جيدة أو سيئة وإنما الكشف عن الأسباب والعلل التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة، فالسوسيولوجيا هي دراسة الواقع كما هو وليس كما يجب أن يكون"[2]، ومن هذا المنطلق يمكــن إعادة تأسيس المنظومـــة القيميـــة في المجتمع الجزائري، والحد من التدهور والانحـــلال القيمي الموجود في المجتمع ،عن طريق مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة(الأسرة وسائل الإعلام ، مؤسســـات التنشئة الاجتماعية) ، لما تمـــارسه هذه الأخيرة من تأثيرات قوية على قيم و معايير الأفراد داخل المجتمع، وأن المجتمع الجزائري له من الإمكانيات والمقومات الاجتماعية والثقافية ما تجعل لديه قابلية اجتماعية ثقافية للنماء "التي تشرح لنا كيف تحافظ أنماط الحياة على بقائها وكيف تفشل في ذلك"[3]، لأن الأسرة تساهم مساهمة وظيفية تجاه النسق القيمي من خلال ما يحدده هذا الأخير من التزامات ومعايير يفرضها على أفراد الأسرة، لأن الوظيفة الكامنة لذلك الالتزام بنسق القيم من قبل الأعضاء هي زيادة درجة التماسك داخل النسق الأسري وفي هذا الصدد تضيف **سناء الخولي** "بأن الأسرة تصبح أصغر وحدة اجتماعية مسئولة على المحافظة على نسق القيم"[4]، كما يكتسب الفرد نسق القيم من الجماعة التي يعيش فيها وينتمي إليها بفعل الخبرة المباشرة والاحتكاك الدائم أي بتأثير عملية التنشئة الاجتماعية.

ينطبق هذا على الأسرة الجزائرية لأنها تسعى إلى المحافظة على نسقها القيمي وما يحدده من معايير والتزامات يفرضها على أفرادها، لذلك فمن الأخلاق والعادات ما تجذرت في ثقافة الأسرة الجزائرية منذ القديم وبقيت في اللاشعور الجماعي بفعل إعادة إنتاج

1- جورج قرم : **مشكلة الهوية والانتماء القومي عبد العرب**، مجلة العربي، العدد 537 ، لبنان، أوت، 2003 ،ص 24

2- مراد مولاي الحاج : **المجتمع الجزائري والبحث السوسيولوجي**، مقال في كتاب:**علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004، ص133.

3- ميشيل تومبسون وآخرون، ترجمة: علي سيد الصاوي: **نظرية الثقافة**، المجلس الوطني للثقافة والإعلام، سلسلة عالم المعرفة،عدد 223، الكويت، 1997، ص 30.

4- سناء الخولي: **الزواج والعلاقات الأسرية**، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص125.

الموروثات الثقافية والثقافة التقليدية والثقافة الشعبية التي تكلم عنها **عبد الوهاب المسيري** حين قال: "إن موضوع الثقافة الشعبية لا يندرج تحت أي تخصص محدد، بل لابد أن يظل مجالا مفتوح يسهم فيه كل المهتمين بحاضر بلدهم ومستقبله وبنوعية الحياة فيه"[1] ويتوقف عليها التماسك العائلي والسمعة للعائلة وللمرأة دور محدّد في إطار هذه المبادئ الأساسية ولابدّ أن تقوم بهذا الدور، لأن "القيم تؤثر تأثيرا مباشرا على مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، وهذا يتطلب النظر إليها باعتبارها أكثر أهمية من غيرها من التغيرات"[2].

بناءا على التغيرات التي فرضتها التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري والتي عرفت تسارعا كبيرا خلال العشر سنوات الأخيرة بالإضافة إلى إفرازات العولمة الثقافية، ظهر انتشار الأسرة النووية التي تكتفي في تركيبتها بالأب والأم و الأبناء وتقلص دور الجد في احتلال مكانة القائد الروحي للجماعة العائلية، وأصبح الأب هو الذي يقوم بهذا الدور خاصة في المناطق الحضرية، وبفعل عوامل التحضر والتصنيع وخروج المرأة إلى ميدان العمل، أصبح الزوجان يتمتعان بالحرية الكاملة، وأصبحت المرأة تحتل مكانة مرموقة سواء داخل البيت أو خارجه، هي عوامل كافية لحدوث التحول القيمي في البناء الأسري في الجزائر من قيم اجتماعية أصيلة إلى قيم اجتماعية حديثة من جهة وظهرت قيم لم يكن من الممكن تصوّرها قبل اليوم واندثرت أخرى وكأنّها لم تكن من جهة أخرى ولهذا "فإن الفرد الذي نجح في صياغة منظومات قيم تقليدية ساعدته على التوجه في المجتمع والعالم خلال قرون يستطيع أن يعيد بناء هذه المنظومات الثقافية على شرط أن يتجاوز الأطر التقليدية التي صيغت من أجلها ، وأن يعيد النظر إلى واقع المجتمعات من منظورات عالمية أيضا"[3]، لأن الدين واللغة والأرض والموروثات الثقافية التقليدية والمنتجات العقلانية الأخرى الخاصة بالمجتمع الجزائري بالإضافة إلى المؤسسات الاجتماعية هي كفيلة بمرافقة ومسايرة

1- عبد الوهاب المسيري : **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، ط01، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر 2006، ص309.

2- عبد الله الخريجي: **التغير الاجتماعي والثقافي**، ط01، دار رامتان للنشر، جدة، السعودية، 1983، ص– ص 140–141.

3– سعيد اللاوندي : **بدائل العولمة**، ط02، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، 2002 ص 167.

حركة النسق القيمي للمجتمع وتكييفه وفق التطورات الحاصلة على مختلف الأبنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري لكي "ترسم حدودا معقولة للحرية ونحفظها من الانحراف، أو نحفظها من التحول إلى الفوضوية"[1]، لأنه وببساطة المجتمع الجزائري له القدرة على التكيف على حد قول **المهدي المنجرة:** "إن التاريخ يظهر لنا من جديد أن الحضارات المتوسطية قاومت وباستمرار التأثيرات الخارجية ونستطيع دائما أن نحافظ على منظومة قيمنا بعد ركود ثقافي"[2].

تاسعا- القيم الاجتماعية والتخطيط العائلي:

تعدُّ القيم الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في عملية التخطيط العائلي لمختلف المجتمعات، لأن القيم الاجتماعية هي التي تؤثر في ممارسات وعلاقات الأفراد في المجتمع ولكن القيم تنطوي على معتقدات ومفاهيم تابعة لها تتعلق بالتخطيط العائلي وتجعل الإنسان يقيّم أو لا يقيّم الإنجاب، فمن الأفكار والمعتقدات والمفاهيم التي تجعل الفرد يقيّم الإنجاب هو أن الإنجاب يساعد على استمرارية وامتداد العائلة، وأن الإنجاب هو مصدر للثروة والثراء الذي تنتفع منه الأسرة وكلما زاد عدد أبناء الأسرة زادت الأيدي العاملة التي تستطيع أن تكسب موارد العيش للأسرة، وكلما تقلص عدد أفراد الأسرة بسبب قلة الإنجاب قلّ عدد الأفراد المسؤولين عن كسب موارد العيش للأسرة ، وهكذا تحرص العائلة ولاسيما إذا كانت ريفية على إنجاب أكبر عدد من الأطفال لأن الإنجاب يزيد من حجم القوى العاملة ويمكّن الأسرة من تحسين أوضاعها الاقتصادية والمعيشية، وزيادة الإنجاب لها فائدة أخرى وهي أنها تعطي القوة للعائلة على الدفاع عن مصالحها وعن أفرادها وأموالها ، فكلما كان عدد أفراد العائلة كبيراً كانت العائلة قوية في الدفاع عن ممتلكاتها وأفرادها وشرفها ضد المعتدين وهناك فائدة أخرى للزيادة من الإنجاب هي الحصول على درجة راقية من الاحترام والتقدير من طرف الآخرين بسبب كبر حجم العائلة وقوتها ومكانتها الاقتصادية .

1- صموئيل حبيب : **أفكار في القيم**، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 2001، ص 101.

2- المهدي المنجرة : **قيمة القيم**، ط04، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2008، ص 33.

هذه هي الآراء الإيجابية التي يحملها بعض الناس عن الإنجاب[1]، ولكن في الوقت ذاته هناك أفراد يحملون أفكاراً ومعتقدات سلبية تجاه الإنجاب منها أن الإنجاب يستهلك موارد الأسرة ولاسيما في بداية نشأة الأطفال ويستهلك في الوقت نفسه الحالة الصحية للأبوين ويحتاج إلى جهود مكثفة لتربية الأبناء وتوجيههم الوجهة الصحيحة، فضلاً عن أن الإنجاب يقيّد حريات الأبوين ولاسيما الأم بحيث تقضي جلّ أوقاتها في الرعاية والتربية ولا يكون لديها المتسع من الوقت في الاهتمام بنفسها أو شؤونها الذاتية، فهي لا تمارس الأنشطة الترويحية ولا توازن بين أوقات العمل وأوقات الفراغ لأن وقتها يذهب إلى أطفالها وليس لها ولا إلى زوجها، وهذا قد يسيء إلى العلاقة الزوجية، لأن المرأة لا تهتم بزوجها بقدر ما تهتم بأطفالها[2]، لذلك فإن هناك عدداً كبيراً من الناس يميلون إلى تنظيم الأسرة ضمن إطار التخطيط العائلي .

لذلك فإن الأفراد ينقسمون إلى قسمين من حيث القيم الاجتماعية التي يحملونها اتجاه السلوك الإنجابي فهناك البعض يحبّذون الإنجاب لأنهم يحملون أفكاراً ومعتقدات ايجابية نحوه، وهناك البعض الآخر لا يحبذون الإنجاب لأنهم يعتقدون بأنه ينطوي على سلبيات تُعكّر صفو حياتهم الاجتماعية، ولكن لو حلّلنا قيم الإنجاب إلى عناصرها الأولية لوجدنا أنها تنطوي على ثلاثة عناصر رئيسة هي :

1- المعتقدات والآراء والمفاهيم والوعي والإدراك .

2- الشعور والإحساس .

3- الممارسة والسلوك.[3]

إن هذه العناصر الثلاثة يكون بعضها مترابطاً ببعضٍ، فإذا كانت المعتقدات والأفكار والآراء نحو الإنجاب ايجابية أي أن الفرد يعتقد بأن الإنجاب فيه الكثير من المحاسن والفوائد فإن شعوره أو أحاسيسه نحو الإنجاب يكون ايجابيا أي يقول إنه يحب الإنجاب ويتمناه ويريد عدداً كبيراً من الأطفال.

1- أيكه هولتكرانس ، ترجمة محمد الجوهري و حسن الشامي، **قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور**، دار المعارف ، القاهرة، مصر، 1972 ، ص 61.

2–John Rosenfeld : **the Marriage and Family Reader**, Scott Foreman and Co., 1982, P. 143.

3-Krech and Crutchfield . **Individual in Society** , New York, 1972, P. 125.

إذن هناك علاقة بين المعتقد والإحساس إذا كان المعتقد نحو الإنجاب إيجابياً فإن الإحساس أو الشعور يكون إيجابيا والعكس صحيح إذا كان المعتقد نحو الإنجاب سلبياً فإذا كان المعتقد سلبياً نحو الإنجاب فإن الإحساس يكون سلبياً أي أن الفرد يشعر بأنه يكره الإنجاب ولا يريد الذرية لأنها تعكر طبيعة حياته الاجتماعية، وعندما يكون الإحساس إيجابيا نحو الإنجاب فإن الممارسة أو السلوك يكون إيجابيا أيضاً ، فعندما يريد الفرد الإنجاب فإنه يمضي قُدُماً نحو الإنجاب أي أن سلوكه وممارسته تكون إيجابية أيضاً فيما يتعلق بالإنجاب أي يقوم بإنجاب الأطفال ولا يتردد عن ذلك لأن معتقداته نحو الإنجاب وأحاسيسه إيجابية لذا يكون سلوكه إيجابياً نحو الإنجاب، أما إذا كان الإحساس نحو الإنجاب سلبياً أي أن الفرد لا يريد إنجاب الذرية فإن سلوكه نحو الإنجاب يكون سلبياً أي يتجنب إنجاب الأطفال ويبلّغ زوجته بذلك ويتعاون معها على تجنب الإنجاب وهنا لا تنجب الأسرة الأطفال وذلك عن طريق تنظيم النسل.[1]

هكذا نلاحظ أن هناك علاقة متفاعلة بين المعتقدات والأحاسيس والممارسات فيما يتعلق بالإنجاب، إذ أن تحليلنا للقيم الاجتماعية إلى ثلاثة عناصر هي المعتقدات والإحساس والممارسات التي تكون مترابطة ومتفاعلة بعضها مع بعض ولكن أهم هذه العناصر هي المعتقدات التي تؤثر في الأحاسيس والأحاسيس تؤثر في الممارسات والسلوك .

نستنتج مما سبق أن القيم الاجتماعية التي يحملها الأفراد تؤدي دورها المؤثر في تحديد معالم التخطيط العائلي، ذلك أن سلوك الفرد يتأثر بالقيم التي يحملها، والسلوك الإنجابي هو نمط من أنماط السلوك الاجتماعي الذي يتحلى به الفرد في حياته العامة والخاصة، وتعد القيم المحرّك الأساس للسلوك الإنجابي، فإذا كانت القيم التي يؤمن بها المجتمع ايجابية نحو إنجاب الذرية وتربية الأبناء وتكوين عائلة كبيرة فإن الأفراد يمضون قدماً نحو إنجاب عدد معتبر من الأطفال، أما إذا كانت القيم التي يحملها أفراد المجتمع نحو الإنجاب سلبية أي أنهم لا يريدون الذرية ويميلون إلى تنظيم الأسرة، فإن هذا لا يشجعهم على الإنجاب ومن ثمّ يكون حجم الأسر صغيراً، لأن القيم الاجتماعية تتأثر بمنظومة من العوامل الموضوعية والذاتية فالقيم تتأثر مثلاً بدرجة الثقافة والتربية والتعليم التي يتمتع بها الفرد وتتأثر بأحواله المعيشية

1- إحسان محمد الحسن: **العائلة والقرابة والزواج** ، دار الطليعة ، بيروت، لبنان، 1986، ص 173.

والاقتصادية، وتتأثر بطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه- مجتمع ريفي مثلا- وتتأثر بدرجة تمسكه بالدين والعقيدة التي يؤمن بها، وتتأثر بوسائل الإعلام الجماهيرية كما تتأثر أيضا بطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلقوها عبر حياتهم، وطبيعة الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها ويتفاعلون معها وهكذا تؤدي القيم الاجتماعية دورها الفاعل في السلوك الإنجابي للفرد نحو التخطيط العائلي .

الفصل الرابع

مقاربة سوسيوأنثروبولوجية للأسرة الريفية

أولا- المجتمع المحلي الريفي كإطار لفهم الأسرة الريفية:

حين جَعل علم الاجتماع من الأسرة على العموم والأسرة الريفية على وجه الخصوص أهم الموضوعات التي يعمل عليها، أخذت تظهر إلى الوجود أنماط أخرى من الدراسات تهتم بدينامية المجتمعات المتخلفة أو السائرة في طريق النمو واتخذت مجال الأنتروبولوجيا منهجا إذ شرعت الكثير من الأبحاث إلى الاشتغال على مجتمعات حديثة العهد بالاستقلال، والتي ينظر إليها بأنها مجتمعات تقليدية حسب المنظور السوسيولوجي لها، "حيث انصبت الاهتمامات الأنتروبولوجية على دراسة كيفية التعايش القائم بين التقليد والتجديد في هذه المجتمعات ودراسة إشكالية التثاقف"[1]، حتى ولو أن قدرة الأنتروبولوجيا في حصر هذه التغيرات معقدة وغير كافية ما لم تستعن بأدوات السوسيولوجيا في دراستها لدينامية هذه المجتمعات.

لأجل التناول والتحليل السوسيوأنثروبولوجي لدراسة الأسرة الريفية وفهمها واستيعابها بغية الوصول إلى تحديد دقيق لمعناها وإلى محددات واضحة لبنائها الاجتماعي وطبيعة النشاط السائد فيها والسلوك الاجتماعي والتفاعلات التي تحدث داخلها، وجب منا كدارسين اجتماعيين دراسة المجتمع المحلي الريفي في مختلف جوانبه وخصائصه الاجتماعية والانثروبولوجية وتمييزه عن باقي المجتمعات المحلية المشابهة الأخرى كالمجتمع المحلي البدوي لفهم واستيعاب وتحديد كل المسائل والقضايا المتعلقة بالأسرة الريفية.

انطلاقا من التعريف الإجرائي الذي اعتمده الباحث في الفصل الأول من الدراسة للمجتمع الريفي بأنه النسق الاجتماعي والثقافي الفرعي الذي يتضمن أنساقا ثانوية كالاقتصاد والقانون والأعراف الاجتماعية وما إلى ذلك، التي تختلف عن مثيلاتها في المجتمع الحضري فهو يتميز بقلة الكثافة السكانية وسيادة العمل الزراعي والعلاقات الاجتماعية المباشرة وبساطة المؤسسات الاجتماعية والعزلة والتجانس النسبيين وقوة التماسك الاجتماعي وانخفاض مستوى الخدمات العامة وغيرها من السمات التي تميز هذا النسق، حيث يتبين من هذا التعريف أنه يحتوي على الكثير من المحددات ولا نستطيع تمييزها بدقة إلا بمقارنتها في المجتمع المحلي الحضري أو البدوي، هذا الأخير – المجتمع البدوي- الذي أخذ اهتمام

1- جيرار لكلرك، ترجمة: جورج كتورة : **الأنتروبولوجيا والاستعمار**، ط01، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان دون سنة نشر،ص 85.

الكثير من الباحثين في الانثروبولوجيا والدراسات الاجتماعية، ولعل مؤسس علم الاجتماع ابن خلدون وضح أن البدو ينقسمون إلى ثلاث فئات حسب بعدهم عن المراكز الحضرية: 1- الأبالة الذين يعتمدون على الإبل في معاشهم ويقومون برعيها، و2- الشاوية والبقارة أي رعاة الضأن والبقر، ثم3- الممتهنون للزراعة الذين يعيشون نوعا من الاستقرار والبداوة[1] حيث يسلّم الكثير من علماء الاجتماع المحدثين اليوم بأنه ينبغي النظر إلى المجتمعات الريفية كونها مجتمعات محلية أو أنساق فرعية داخل المجتمع الكبير، ومن هنا كان تأكيدهم على أن المجتمع الريفي ليس وحدة مصغرة ممثلة للمجتمع الأكبر اتساعا وشمولا، وبناء عليه فإن أية دراسة حتى لو كانت معمقة لأي مجتمع ريفي أو حضري لا تفسر بالضرورة جميع ظواهر ووظائف المجتمع الأكبر، ومن هنا كان التسليم الشائع اليوم "بأن مفهومي الريف والحضر ما هي في الواقع إلا تصورات تحليلية يقصد منها دراسة جانب ما أو العديد من جوانب النسق الاجتماعي فقط"[2]، وقد حاول الكثير من الباحثين والهيئات والمؤسسات العلمية الوصول إلى تعريف محدد للمجتمع الريفي لكن معظم هذه المحاولات ظلت بعيدة عن الكمال[3].

إن معايير هذا التحديد أو محاكاته ظل يختلف من باحث لآخر ومن هيئة علمية لأخرى ومن مدخل نظري لآخر، سواء ذات المعيار الواحد أو ذات المعايير المتعددة، لأنه من الصعوبة إجراء التقويم بيد أن المقوم يعزو الاختلافات بين موقفين شاملين إلى سبب واحد معين، إذ أن الحدود المتداخلة بين الريف والحضر جعلت من الصعب أن نبني حدا فاصلا بين الاثنين يمكن أن تحدد بمقتضاه أين ينتهي الريف وأين تبدأ المدينة فهناك مزارع متناثرة تتوغل في القرى، كما أن هناك قرى تتوغل في المدن، و تحمل في ثناياها سمات المدينة ومن ثم فان صفة (الحضر) أو (الريف) ترسم طراز الحياة في المجتمع المحلي ، ولا يقتصر مغزاه على الموقع الجغرافي[4] ، فقد شاع استخدام حجم المجتمع أو غيره من المعايير

1-رشود بن محمد الخريف : **خصائص المجتمعات البدوية**، مطبوعات جامعة الملك سعود، السعودية ، دون سنة نشر، ص 02.

2- صلاح الفوّال : **دراسة في علم الاجتماع البدوي** ، مكتبة غريب للطباعة ، القاهرة ، مصر، 1983، ص170.

3- محمد عبد الهادي دكلة وآخرون : **المجتمع الريفي**، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق 1979 ، ص78

4- ماكيفر وتشارلز بيدج ـ ترجمة محمد العزاوي وآخرون : **المجتمع**، ج2 ، مكتبة النهضة العربية القاهرة، مصر، 1971 ، ص508 .

المنفردة كأساس لتصنيف المجتمع إلى ريفي أو حضري ولاسيما بين علمـــاء الـــديموغرافيا ومن الواضح أن استخدام هذه المعايير قد سهّل إلى حدا بعيد من عمليات القياس والمقارنـــة وقد ظهرت نتائج ذلك جلية في كثير من الدراسات التي ظهرت حديثا ، إلا أن هذا الاتجـــاه يعاني من نقاط ضعف محددة وواضحة ، دفعت بالكثير من الذين تبنوهـــا إلـــى الاســـتعانة بمعايير أخرى مقارنة عندما أخذوا يحللون بياناتهم من منظور حضـــاري مقـــارن دون أن يشيروا إلى ذلك بوضوح وجلاء[1] ، وهذه الاختلافات تكون عادة في تقدير مصدر التبـــاين سواء كان المعيار الأساسي المستخدم هو الحجم أم الكثافة ، أو الكيان القـــانوني أو الإداري للمجتمع، أو نوع العمل السائد، ومن الأمور التي تثير مشكلة المقارنات هـــذه الاختلافـــات القائمة في داخل المجموعات التي تعد حضرية أو ريفية .

فبالنسبة لعلم الاجتماع الذي يحدد العلاقات الاجتماعية وما تعكسه من قـــيم وعـــادات وتقاليد وأنماط سلوكية أخرى من المعايير الأساسية التـــي يجـــب أن تعتمـــد علـــى تمييـــز المجتمعات الريفية عن المجتمعات الحضرية ، فإن الفوارق بين الريف والحضر تصبح أمرا نسبيا فهناك من هاجر من الريف وسكن المدينة ، وأصبح عاملا في إحدى مصانعها وامتلك بيت يدفع عنه ضريبة العقار وما إلى ذلك من السمات السالفة الذكر التـــي تُعـــده شخصـــا حضريا لكنه بالنسبة لعلاقاته الاجتماعية وطريقة تفكيره وسلوكه قد يبقى إلى حد بعيد ريفيا ويمكن القول إن الكثير من سكان المدن في الجزائر والمنحدرين من أصل ريفـــي، لازالـــت بذور وحياة الطابع الريفي المميز لها ، ينعكس في كثير من سلوكياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وهذا ما يمكن أن يكون التمييز بين الريف والحضر أمرا نسبيا [2].

هناك نماذج كثيرة تم من خلالها وصف وتحليل المجتمع الريفي وهي متشابهة إلى حد كبير، من هذه النماذج النظر إلى المجتمع الريفي على أن له بنائين فرعيين متكاملين أحدهما مادي والآخر معنوي البناء المادي عبارة عن شكل ملحوظ معين كالبناء المعماري، يتكون من أنماط الإقامة، والموارد الطبيعية، والموارد المادية التي هي من صنع البشر، والموارد البشرية المتمثلة في السكان الريفيين أنفسهم، أما الجانب المعنوي فهو الجانب الاجتماعي المتمثل في

1- محمد عودة : **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع** ، مكتبـــة سعيد رأفت ، عين الشمس، مصر، 1972 ص 75.

2- محمد عبد الهادي دكلة وآخرون : **المجتمع الريفي** ، مرجع سابق، ص 80.

التنظيم الاجتماعي الريفي بما فيه من مؤسسات اجتماعية ومنظمات اجتماعية وثقافة وقيم اجتماعية ونظام تدرجي طبقي اجتماعي وقيادة ريفية ونظم للثواب والعقاب ومواجهة للانحراف الاجتماعي بأشكاله المختلفة.

لكي نضع سمات للمجتمع الريفي يجدر بنا أن نحلل مجموعة معينة من الأبعاد والمتغيرات كالبعد التاريخي والايكولوجي والاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي، حيث أنه في إطار الحديث عن المجتمع الريفي يجب اعتماد البعد التاريخي ، فيما يتمتع بهذه الصفة في التاريخ القديم ، والدليل على ذلك ما هو موجود من آثار ومخلفات أثرية هي رواسب حضارية عريقة، ويتفق علماء التاريخ على أن الريف هو البداية الحقيقية لإنشاء المدن، وأن الفروق التي كانت بينهما ضئيلة، إلا أن الحال تغير منذ عصر النهضة، إذ أصبح عدد الحرفين أكثر من فئة ملاك الأراضي في المدينة، وبتطور المدن اتضحت الفروق بين الريف والحضر أكثر[1] ، أما البعد الايكولوجي فيتمثل في البيئة الكلية التي هي المنطقة التي يعيش فيها الإنسان، وهي بهذا المعنى لها أبعاد أربعة هي :
البيئة الطبيعية ، والبيئة الثقافية ، والبيئة الاجتماعية ، والبيئة المستقبلية ، فالبيئة الطبيعية هي البعد المكاني من البيئة، وهذا يلزم الإنسان بضرورة التكيف لمقتضياتها، كما أن الإنسان قد استطاع بمقتضى التقدم التقني الحديث أن يُعدُّل البيئة الطبيعية بما يتناسب مع حياته الاجتماعية والاقتصادية[2] . أما في الريف فإن هذا التعديل في البيئة يقل إلى أدنى حد ممكن بل إن الطبيعة هي التي تسيطر على البيئة الاجتماعية ، وتصبح ثمة علاقة بشرية مباشرة مع الطبيعة ، في حين أن البعد الاقتصادي يتضمن مفاهيم متعددة مثل الملكية والإنتاج وتقسيم العمل والتخصص فيه، وكذلك وسائل الإنتاج وأدواته وهو أكثر سمات المجتمع الريفي وضوحا، إذ أن ارتباط المهن والوظائف، بل أن الاقتصاد عموما في المجتمع الريفي يتضح بالزراعة التي هي من أهم صفات هذا المجتمع فالزراعة وما يرتبط بها هي المهنة التي يمارسها معظم أفراد المجتمع الريفي، إلا أن هذه الصورة لا تعني أن المهن والأعمال والخدمات غير الزراعية ليست موجودة في المجتمع الريفي ، فهناك بعض المهن المدنية

1- غريب سيد أحمد ــ **علم الاجتماع الريفي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1986 ــ ص114.

2- زيدان عبد الباقي : **علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية**، مكتبة القاهرة الجديدة، مصر، 1974، ص 36.

يزاولها الريفيين كالمعلم والموظف الصحي وقد يكون التاجر والصناعي إلا أن المهن المميزة هي الزراعة ، أما البعد الديموغرافي فيتجلى في انخفاض الكثافة السكانية، وقلة حجم السكان اللذان يعدان من المميزات أو السمات المهمة المميزة للمجتمع الريفي، كما أن هجرة أهل الريف إلى المدن وكذلك ارتفاع معدل الوفيات يعدان من العوامل المهمة في انخفاض كثافة السكان وقلة حجمهم [1] .

أخيرا البعد الاجتماعي الذي يتضمن مفاهيم عديدة ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند دراسة سمات المجتمع الريفي كتجانس المجتمع والحراك الاجتماعي والطبقية الاجتماعية – كمفهوم كامل – والضبط الاجتماعي القيمي وقوة التماسك الاجتماعي والشعور الجمعي والولاء والانتماء العشائري، لذا فإن المجتمع الريفي يبدو أكثر تجانسا واستقرارا مقارنة بالمجتمع الحضري، فالعزلة النسبية التي يمتاز بها هذا المجتمع واعتماد مبدأ الانتماء إلى عشيرة واحدة في اختيار مناطق السكن وشيوع نظام الزواج القرابي وقلة الاحتكاك بالعالم الخارجي والثقافة العامة الواحدة ومدى حصول الأفراد على دخلهم ، كل هذه الأمور المتشابهة إلى حد كبير تجعل المجتمع أكثر تجانسا ، أما الحراك الاجتماعي الذي هو من العمليات التي تؤثر في التغير الاجتماعي ويقصد به : تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر، وهـــو على نوعين : (رأسي) أو عمودي، ويكون لأعلى كتحول الشخص من الطبقة الوسطى إلى الطبقة الأعلى ويكون (لأسفل) كهبوط الشخص من درجة وظيفية إلى أدنى بسبب مخالفة ارتكبها.

أما النوع الآخر من الحراك فهو الحراك الأفقي ، وهذا يتم بانتقال الفرد من مركز لآخر من نفس الطبقة ، كتحول الفلاح إلى عامل بعد هجرته ، وفي العـــادة فـــإن كلا النوعين مـــن الحراك الاجتماعي يكونان أقل ظهورا في المجتمع الريفي منهما في المجتمع الحضري [2] وفيما يخص الطبقية فان المجتمع الريفي يتميز بتحديد الطبقات فيه ، فالكل في المجتمع الريفي يعرفون مراكزهم ويعرفون كيف يتعاملون مع من هو أهم منهم مكانة أو من هم أقل منهم ، ومع من يساويهم في المركز الاجتماعي ، وفيه يكون هنالك دور كبير للحسب والنسب ، ترتبط أهمية الفرد بأهمية الآسرة التي ينتمي إليها ومقدار ما تملكه هذه الآسرة من

1- محمد عبد الهادي دكلة وآخرون : **المجتمع الريفي** ، مرجع سابق، ص 81.

2- غريب سيد أحمد ــ **علم الاجتماع الريفي** ، مرجع سابق، ص 119.

أرض[1] ، أما عن الضبط الاجتماعي في المجتمع الريفي فانه يتميز بأنه من النوع غير الرسمي الذي يشمل العادات والتقاليد والأعراف ، كما أن معايير السلوك في هذا المجتمع تنتقل من جيل لآخر[2] .

لذلك فإن قوة التماسك الاجتماعي والشعور الجمعي التي تربط بين أفراد المجتمع الريفي وتُميز علاقاتهم ــ وعادة ما تكون العلاقات الاجتماعية متينة ــ فنرى بعضهم يساعد البعض الآخر ويتعصب له ، وإذا احتاج أحدهم شيئا فإنه لا يتهاون في طلب المساعدة من جيرانه أو أقربائه ، وتلاحظ تلك الظواهر في عمليات الحصاد وإقامة السدود وما إلى ذلك[3].

من هذا المنطلق فإن المجتمع الريفي بوصفه المجتمع الذي يعيش في مستوى تنظيم منخفض ويتكون من الفلاحين والرعاة والصيادين، ويُفهم عادة كمقابل للمجتمع الحضري حيث يتميز المجتمع الريفي بسيطرة نسبية للحرف الزراعية، والعلاقة الوثيقة بين الناس وصغر حجم تجمعاته الاجتماعية، والتوزيع السكاني النسبي، مع درجة عالية من التجانس الاجتماعي وضآلة التميز والتدرج الداخليين، فضلاً عن قلة الحراك الاجتماعي الرأسي والوظيفي عند السكان.

ومنه نستطيع أن نخرج بمعنى واضح للأسرة الريفية يمكن أن يستوعبه القارئ بيسر وسلاسة معرفية، باعتبار أن الأسرة الريفية هي وحدة أو جزء من المجتمع الريفي متكونة من الزوج والزوجة وأولادهما المتزوجين وغير المتزوجين والأحفاد الذين يسكنون في مسكن واحد أو في مساكن متجاورة في الريف ويكون النشاط الفلاحي هو الطابع السائد كما يخضعون للثقافة الريفية، لكن من الأجدر أن ننوه بمسألة مهمة في هذا الإطار تكمن في أن الأسرة الريفية في مختلف المجتمعات أو حتى في المجتمع الواحد يمكن تشترك في البناء الاجتماعي وطبيعة النشاط وكذا العلاقات القرابية، لكنها تختلف في بعض جزئيات الثقافة

1- محمد الجوهري، علياء شكري، سعاد عثمان، نجوى عبد الحميد، منى الفرنواني، هدى الشناوي وآخرون: **<u>الانثروبولوجيا الاجتماعية– قضايا الموضوع والمنهج</u>**– دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004 ص 255.

2- محمود الأشرم : **<u>محاضرات في المجتمع الريفي</u>**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1976، ص 43.

3- محمد عبد الهادي دكلة وآخرون : **<u>المجتمع الريفي</u>** ، مرجع سابق، ص 83.

الريفية والمنتجات العقلانية الريفية من تقاليد وعادات وموروثات ثقافية وثقافات شعبية مثلما هي المسألة في المجتمع الجزائري فالأسرة الريفية الشاوية في الأوراس تختلف عاداتها وتقاليدها عن مثيلتها القبائلية في جرجرة وعن الزيانية في الغرب والطارقية والميزابية في الصحراء وغيرها.

من جهة أخرى يركز التحليل البنائي الوظيفي للأسرة الريفية على دراسة مكونات النظام الأسري وأنساق العلاقات الاجتماعية التي تتم داخل نطاقها أو خارجه في علاقاتها مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى، ومن ثمّ فهو يركز على بناء الأسرة ووظائفها الداخلية والخارجية، ويؤدي هذا التحليل دوراً مهماً في دراسة عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء التي تقوم بها الأسرة الريفية وبقية مؤسسات المجتمع التي بوساطتها يكتسب الفرد المعاني المشتركة التي تساعده على تكوين شخصيته الاجتماعية، فمن حيث دراسة البناء اهتم الباحثون بحجم الأسرة ونوعها وعلاقاتها الداخلية والخارجية والحالة الاقتصادية واختيار الزواج الذي غالبا ما تكون الأسرة هي المسؤولة عن ذلك الاختيار لأبنائها بأزواج يماثلونهم في العقيدة الدينية، والمكانة الاقتصادية والاجتماعية[1]، فضلا عن الصلة القرابية، حيث تؤدي التنشئة الاجتماعية دوراً مهماً في اختيار الزواج المثيل أي التماثل بين القرينين، وهذه العملية تتم بطريقة منظمة من خلال أساليب تربية الأبناء لاختيار من يماثلونهم والابتعاد عمن لا يماثلونهم في العادات والقيم والأذواق ونمط الحياة والمستوى الاقتصادي مما يؤدي في نهاية الأمر إلى تدعيم العزلة والتقسيم الطبقي والاجتماعي بين الفئات الاجتماعية المختلفة[2].

أما فيما يخص قضية عوامل تغير الأسرة الريفية فإن أي تغير يحصل في أي جزء من أجزاء النظم الاجتماعية سيؤثر في بقية أجزاء تلك النُظُم، والنظام الأسري الريفي هو الآخر يتبادل التأثير مع النظم الاجتماعية الأخرى، وبهذا الخصوص فقد أوضحت عدد من الدراسات السوسيولوجية المعاصرة أن التغير الذي يحدث في الأسرة الريفية إنما يعود إلى عدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والسكانية والإيكولوجية والقيمية

1–علياء شكري : **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 1988 ص 71.

2 – مجد الدين عمر خيري خمش، **علم الاجتماع الموضوع والمنهج** ، ط1، دار مجدلاوي ، عمان ، الأردن، 1999 ص–ص 130–131 .

وغيرها من العوامل ذات الصلة والتأثير في حياة الأسرة الريفية التي تحدث في إطار التحولات الجارية في منظومة البناء الاجتماعي المكوّن للمجتمع الذي تعيش فيه الأسرة، ومن هذا المنطلق يرى علماء الاجتماع أن التغيرات التي تحدث في الأسرة الريفية تجري بتأثير متبادل مع بقية النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي أو السياسي أو الديني فكل تغير يحدث في الأسرة يظهر في بقية النظم والعكس صحيح [1]، فنجد أن الأسرة الريفية في الجزائر تستمد طبيعة وظائفها وثقافتها من خلال المنظومة القيمية التي تمثل النموذج الاجتماعي المشروع في هذا المجتمع؛ حيث كانت تشجع على كثرة الإنجاب للتباهي والمفاخرة وأيضا للاعتماد عليهم في العمل الزراعي الذي مثّل فيما سبق النشاط الأساسي الذي يتميز به الريف، ونظرا لهذا التوجه نجد أن الأسرة الريفية كانت من النوع الممتد الذي يهدف إلى تكوين علاقات اجتماعية مترابطة ومتكاثفة من خلال اشتراك الأبناء عند زواجهم مع والديهم في نفس المسكن نظرا لوحدة النشاط والقيم التي كانت تفرض هذا النوع من الارتباط حفاظا على كيان العائلة في هذا المجتمع، غير أن التطورات المتسارعة التي ألمت بالمجتمع الجزائري سيما في الألفية الثالثة جعلت الأسرة الريفية تتغير في بعض القيم وطبيعة وظائفها تكيفا مع العوامل الاجتماعية المحيطة بها وحفاظا على البناء الاجتماعي.

ثانيا- خصائص الأسرة الريفية:

إن الأسرة الريفية هي الخلية الرئيسة التي يعيش فيها الفرد منذ نعومة أظافره ، و الوحدة الاجتماعية التي يمارس فيها نشاطاته بالأخص الفلاحية منها ، فإنها تعتبر الأساس في تحليل نشاطات الأفراد من حيث (الدخل – الاستهلاك – الادخار) و الأساس في تقدير احتياجات المجتمع من السكن و السلع الأسرية، بالإضافة إلى أنها تعمل على توضيح خصائص المجتمع من خلال تطورها (أعداد – خصائص)، "و بيان الأسباب التي تؤدي الى زيادة حجم الأسر (الخصوبة – التعليم - الزواج المبكر - الدخل – العادات و التقاليد – السكن ...)"[2]، كما أنها تبين الآثار المترتبة على زيادة حجم الأسرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

1 – سناء الخولي : **الأسرة والحياة العائلية** ، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1984، ص125.

2– ريما سويد، محمد ويحا، وضاح الركاد : **أنماط الأسر وتطورها**، دون دار نشر، دمشق، سوريا، 2007 ص 03.

من هنا تأتي أهمية التناول السوسيوأنثروبولوجي لخصائص الأسرة الريفية وبنيتها الاجتماعية باعتبارها تختلف عن باقي أنماط الأسر الأخرى في العديد من السمات والخصائص كالتفاوت من حيث الحجم في الأسرة الريفية والذي له مظهران: عدد الأفراد الذين يعيشون في وقت واحد معا في الدار الواحدة، وسعة هذه الدار، حيث أن حجم عدد الأفراد يتوقف على عامل الزمن، فإذا ظل رب الأسرة الريفية على قيد الحياة زمنا طويلا فيزداد عدد الأفراد نتيجة لزواج الأبناء والأحفاد، وتتحكم في هذه الزيادة نسب الخصوبة وتعدد الزوجات، حيث تعتبر الأسرة الممتدة من أهم السمات العامة التي تميز المجتمع الريفي وان الوحدة القرابية "تتضامن في إشباع الحاجات الاجتماعية لأعضائها فيما يتعلق بمظاهر التكافل أو التضامن الاقتصادي أو فيما يتعلق بخضوعها لسلطة معينة تجبر أعضاءها على الخضوع للقيم والمعايير، أو فيما يتعلق بحقوق الوراثة وحقوق استغلال عناصر الثروة"[1].

إن حدود الوحدة القرابية يتعدى العلاقة التي تقوم بين الزوج والزوجة وأبنائهما و"يشمل عددا من الأجيال ينحدرون من سلف معين مشترك يعتبر هو المؤسس أو الجد الأكبر للأسرة، كما يعتبر رمزا لتماسكها وتضامنها ووحدتها"[2]، وطبيعي أنه كلما زاد عدد أعضاء الأسرة الريفية ازدادت سعة الدار من حيث عدد الغرف والمساحة الكلية لأن الدار لا يقيم فيها الفرد وحده بل يشاركه الحيوان، ونظرا لارتباط كلمة الدار بالأسرة الريفية فإن الريفيين يشيرون إلى أن حجم الدار مرتبطا بمركز العائلة الاقتصادي وكثرة أعضائها، و"باب الدار إذا ظل مفتوحا يدل على كبر حجم العائلة لكثر الداخلين والخارجين، كما أنه يدل على نزعة الضيافة والكرم التي تميز العائلة، ولهذا كان غلق الباب من المثالب التي تذكر للعائلة في حالات الخلاف أو التفاخر"[3]، فالكرم يعتبر من أهم خصائص الأسرة الريفية التي يتوارثها

1- محمد عبده محجوب، فاتن محمد شريف : **الثقافة والمجتمع البدوي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، 2006، ص 213.

2- محمد عبده محجوب . **أنثروبولوجيا المجتمعات البدوية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977 ص 149.

3- محمد عاطف غيث : **دراسات في علم الاجتماع القروي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر ص 110.

الأجيال، فالكرم في الريف هي ظاهرة طبيعية، "فالنازل فيه من غير القرية لا يستطيع أن يعيش إذا لم يقابل بمثل هذا الكرم"[1].

يقوم مركز الأسرة الريفية ودورها على الحجم والتضامن الداخلي والتعاون الخارجي والسلطة في القرية، فكلما كان حجم الأسرة كبيرا وتضامنها الداخلي كامل تظهر قدرا كبيرا من المساعدة والتعاون مع الأسر الأخرى، لأن التعاون يعتبر من الخصائص المميزة للريفيين وذلك لما تمليه عليهم طبيعة عملهم الفلاحي حيث لا يستطيع الفرد الريفي أن يؤدي كافة أعماله بمفرده دون مساعدة الغير، وكان لكبار السن سلطة ملحوظة ووزن اجتماعي كبير في الريف، لأن السلطة في الأسرة الريفية هي سلطة أبوية ومظهرها قوي وواضح، "وقد تبين أن هذا المظهر المطلق للسلطة لا يتفق مع حقيقة نفوذ الأب في الأسرة فقد ظهر أن للمرأة الريفية نفوذ لا بأس به على أفراد أسرتها قد لا يوحي بها مظهر سلطة الأب المطلقة"[2].

فالحياة الاجتماعية للفرد في الريف تعتمد على التدريب الاجتماعي والعادات والتقاليد وطرق العمل والزواج وغير ذلك، لأن الأسرة الريفية تتمسك بامتثالها للتقاليد القديمة التي تتوارثها الأجيال المتعاقبة وهذا ما يصطلح عليه عصبية التقاليد، "هو التعصب للعادات والتقاليد المتوارثة و شدة التمسك بها أي أنها جزء لا يتجزأ من حياة المجتمع ولو أدى ذلك إلى الحروب وإراقة الدماء"[3]، أما نمط الزواج السائد في الأسرة الريفية هو الزواج المبكر الذي يكتسي قيمة ثقافية واجتماعية وذلك لارتباطه بالعادات والتقاليد الموروثة لديهم، كما يضفي مكانة اجتماعية عليهم، ويعتبر مصدرا اقتصاديا لزيادة الدخل بالزيادة في الإنجاب الذي بدوره منبع للتباهي والتفاخر والعزة.

أما النسق القرابي فإنه يقوم على قواعد حددها العرف والدين، الذي يكون فيه خط النسب للأب مع الاعتراف بالقرابة من ناحية الأم، والزواج في الغالب يكون داخلي أي زواج قرابي، أما مصطلحات القرابة فهي تصف درجات القرابة المختلفة أو نظرة الاحترام والتشابه لذلك فالأبعاد القرابية تشكل غالبية العلاقات الاجتماعية، كما ترتبط القرابة بمسالة هامة هي

1- عبد المنعم بدر : **مجتمعنا الريفي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1973، ص 150.

2- علي فؤاد أحمد : **علم الاجتماع الريفي** ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 135.

3- محمد الخطيب : **المجتمع البدوي**، دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق، سوريا، 2008، ص 90.

مسألة الوراثة التي تعد مهمة جدا في نظر الأسرة الريفية لأنها ترتبط بوراثة الأرض، والتي بدورها- الأرض- تلعب دورا كبيرا في تكوين الأسرة الريفية التي من خصائصها الارتباط بالأرض، وذلك للتعلق العاطفي الشديد لأفراد الأسرة الريفية بها، و"إعطائها أهمية عظمى لما تمثلهم لديهم من مصدر الرزق والإعاشة، وتأمين للمستقبل، كما تضفي عليهم المكانة الاجتماعية، ويعتبر إهمال الأرض أو بيعها خروجا عن العرف السائد والقيم الريفي الموروثة."[1]

نستنتج من هذا التناول لخصائص الأسرة الريفية وما يميزها عن باقي الأنماط الأسرية الأخرى أنها تصب كلها في دينامية التوازن الأسري والمحافظة عليه،" فمن المعروف أن جسم البشر متوجه تلقائيا للحفاظ على درجة حرارة داخله قدرها 37 درجة تقريبا، وهذا ما نطلق عليه بالإتزان الحيوي، ونسق الأسرة يقوم على نحو قريب بمثل هذا فيحدث توازنا واستقرارا"[2]، يرمي إلى المحافظة على المجتمع الريفي واستمراره ضمن إطار الثقافة الريفية كنموذج مثالي للأسرة الريفية باعتبار الثقافة الريفية ببساطة "هي الحياة الريفية بشمول وكامل أبعادها"[3].

ثالثا- الأسرة الريفية في ظل التحديث وملامح التغير الاجتماعي:

بعد معالجة الباحث لسمات وخصائص الأسرة الريفية ومتغيراتها السوسيوأنثروبولوجية وفي إطار الترتيب والتناسق المنهجيين وجب تسليط الضوء على ملامح التحديث في القيم والمعايير والاتجاهات والعادات والتقاليد لخصائص الأسرة الريفية وكذا تبيان التغير الاجتماعي على مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وحتى الإيكولوجية، لأنه في حقيقة الأمر خصائص الأسرة الريفية هي ليست ثابتة وإنما تتأثر دوما بالتغيرات الاجتماعية وعناصر التحديث المنبثقة من التطورات النابعة من المجتمع المحلي الريفي والذي بدوره يتأثر بمتغيرات المجتمع الحضري وعناصر تحضره، لذلك سيتطرق الباحث في

1- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله : **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 87.

2- عبد المجيد سيد منصور وزكريا أحمد الشربيني : **الأسرة على مشارف القرن 21- الأدوار، المرض النفسي المسؤوليات-** ط01، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000، ص 37.

3- محمد نبيل جامع : **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية- التريّف والتحضر وأنماط الاستيطان-** الباب الثالث دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 75.

هذا العنصر إلى شرح تطور خصائص الأسرة الريفية من خلال عناصر التحديث وملامح التغير الاجتماعي.

يشير مفهوم التحديث في أبسط معانيه "بأنه انتقال المجتمعات التقليدية والبسيطة إلى الاستعانة بنماذج التكنولوجيا والآلية، و يتبع ذلك من تغيرات في لتنظيمات الاجتماعية والبنية الثقافية، أو بمعنى آخر أن التحديث هو أن تأخذ المجتمعات البسيطة بأسباب التغير وصولا إلى مماثلة حالة المجتمعات الغربية الصناعية في تنظيماتها وأسس حياتها المستقرة"[1]، أي أن التحديث هو تزايد القدرة المعرفية للفرد لأجل التكيف الايجابي مع بيئته المحلية وتوظيفها لأهدافه الشخصية ولجماعته الاجتماعية، ومن هذا المنطلق فإن التحديث يتحقق ببروز المظاهر الجديدة للتصنيع وأثره في بناء قيم جديدة، ودور الثورة التكنولوجية في ابتكار وسائل جديدة للاتصال بين الثقافات والشعوب وكذا المخططات التنموية الوطنية التي تهدف إلى تغييرات بنائية في المجتمع، ومن العناصر الاجتماعية التي ساهمت في فاعلية التحديث الانتشار الاجتماعي التي "بواسطته تنتشر عناصر وأنساق الثقافة والتي ينتقل بها اختراع جديد أو نظام جديد من مكانه الأصلي إلى المناطق المجاورة وفي بعض الحالات المناطق الملاصقة لها حتى تنتشر تدريجيا في العالم كله"[2]، ويقوم الانتشار الاجتماعي على أساس فكرة المراكز الثقافية السائدة والتي تحولت إلى نظرية في التغير الاجتماعي، وأكد هذا الاتجاه علماء الأنثروبولوجيا في منتصف الأربعينيات وذلك بتركيزهم على أهمية الانتشار كنمط من أنماط التغير، لذلك فالدور الذي يؤديه الانتشار في الثقافة الإنسانية هو كبير وفعال لأن نمو التعقيدات الثقافية يرتبط عكسيا مع المسافة بين المراكز الأصلية للحضارات، أي أنه كلما زاد انعزال وابتعاد المجتمعات عن مثل هذه المراكز كلما كان تأخرها تنمويا كبيرا.

إن ما يؤكد عليه الأنثروبولوجيون أن المجتمعات والثقافات مهما بلغت درجة بساطتها ووصفت بأنها تقليدية لا يمكن أن توصف بالثبات والتجانس الدائمين في قيمتها اتجاه الحياة ومن ثم فلا بد أن يكون لتلك المجتمعات قدر من التغير والتنوع، لذلك فإن مسألة التغير الاجتماعي من المسائل المهمة في حياة المجتمعات الريفية التي تعيش جميعها ظاهرة التغير

1- محمد عباس ابراهيم : **التحديث والتغير -دراسة في مكونات القيم الثقافية**- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2011 ص 191.

2- سناء الخولي : **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص74.

المتأصلة في حياتها، فالتغير في النظام الاجتماعي "هو ما يحصل في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار أي في المراكز والأدوار الاجتماعية كالانتقال من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية"[1]، أي أن التغير الاجتماعي هو كل تغيُر يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال مدة محدودة من الزمن ، وقد يكون هذا التغير ايجابياً أي تقدماً وقد يكون سلبياً أي تخلفاً.

يثير التغير الاجتماعي مجموعة من التساؤلات الإبستيمولوجية التي تستدعي القيام بوقفة تأملية بهدف إبراز حدوده من جهة، وتبيان ملامحه من جهة ثانية، حيث يطرح الباحث السوسيولوجي المهتم بالتغير الاجتماعي سؤال منهجي وإبستيمولوجي حول ما الذي يتغير اجتماعيا؟ هذا السؤال يعد مدخلا لدراسة و تحديد المجالات التي يحدث في ظلها التغير الاجتماعي والعناصر التي يمسها، لذلك فالإجابة عن هذا السؤال تقتضي استحضار التعريف الذي قدمه حسن علي حسن حيث قال "يقصد بالتغير الاجتماعي الاختلافات التي تطرأ على أي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن والتي يمكن ملاحظاتها وتقديرها، أي التعديلات التي تحدث في أنماط الحياة الاجتماعية وما يتضمنه من طبيعة وبناء ونظم لا يبقى على حال واحد ثابت لا يتغير، وإنما شأنه شأن الأفراد ومظاهر الطبيعة، فلما إذ هذا الأخيرة كفكر دائم وتستمر كذلك المتتبع في حالة دائمة من الحركة والتعديل والتغيير"[2]، ويعرفه **محمد الطنوبي** "على أنه تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية، أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية[3]".

وعن طبيعة التغير الاجتماعي نرى بأن النظم الاجتماعية ليست كائنات عضوية تنمو وتتغير وتتحرك من منطقة إلى أخرى أو تنتقل في أطر الزمان والمكان، بل إن الإنسان هو الذي يحمل هذا الشيء المجرد في رأسه والناس هم الذين يقومون بتغيير أفكارهم أو سلوكهم ويؤثر بعضهم في بعض، وينقلون الأفكار وأنماط السلوك من جيل إلى جيل آخر، فإذا وقع

1 - محمد الدقس : **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1987، ص18.

2– حسن علي حسن : **المجتمع الريفي والمجتمع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991 ص289.

3– محمد الطنوبي : **التغير الاجتماعي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 52.

مجتمع من المجتمعات تحت تأثير ضغوط أو قوى جديدة وحدث تغيُر ما في البيئـــة، فـــإن توافق المجتمع مع البيئة يختل فيحاول المجتمع استعادة التوافق أو التوازن مستعملا ثقافته أو طريقة حياته الأصلية، فإذا فشل فانه يلجأ إلى تعديل أو تغيير ثقافته بما تتطلبـــه الضـــغوط الجديدة حتى يستعيد حالة التوافق أو التوازن، وعليه فالتغير الاجتماعي هو " النمط الناتج عن ردود الفعل الثقافية الاجتماعية التي يقوم بها مجتمع ما لاسترداد توافقه مـــع قـــوى البيئـــة المؤثرة عليه"[1] ، إن للقواعد والاتجاهات التي يتخذها أفراد مجتمع ما أساساً لتنظيم شـــؤونهم الجماعية وتنسيق العلاقات فيما بينهم وبين غيرهم خصـــائص متعـــددة تختلـــف بـــاختلاف الأغراض التي ترمي إليها والنواحي التي تقوم بتنظيمها ولذا فهي تكوّن أقساما متعددة حسب الاعتبارات التي يقصد بها إلى تنظيم المجتمع[2].

إن الحديث عن التغير الاجتماعي يعني الانطلاق من مجتمع معـــين بالنســـبة لحالـــة اجتماعية سابقة عليه قصد تحديد سياقات هذا التغير ومجالاته، وبالتالي، فقد لا يعدو أن يكون هذا المعطى هو المجتمع التقليدي عندما يكون مرتبطا بمعالجة ما هو تنموي، إذ يصبح هـــذا المجتمع مرجعية لقياس درجة ومستوى التغير الاجتماعي كما يقول **لازاريف LAZAREV** تدفعنا محاولة تحديد مفهوم التغير الاجتماعي إلى التساؤل عن أشكال وتجليات حضوره سواء في الفلسفة الاجتماعية أو في مختلف المقاربات السوسيولوجية والأنتروبولوجية التي ساهمت كل منها على استكشافه والتأسيس له بالشكل الذي ينسجم مع الطروحات والنظريات المؤسسة لذلك[3]، بيد أن التغير الاجتماعي والثقافي الذي تعرضت له الأسرة الريفية لكونها جزءاً مـــن الريف الجزائري بفعل التغيرات التي طرأت على الأنساق الاجتماعية والثقافية في الريف في شكل مظاهر لعدة أنساق مختلفة منها ما يتعلق بالنسق الايكولوجي ،الاقتصـــادي، السياســـي الثقافي والتغير في العلاقات القرابية.

1- شريف كناعنه : **التغير والاستمرارية**، ط02، مركز الوثائق والأبحاث بجامعة بير زيت، فلسطين، 1987 ص 18.

2- عمر عودة الخطيب : **المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية** ، ط01، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1986 ص26.

3- ادريس مقبوب : **التغير الاجتماعي بين الكليانية والمنهج الفرداني**، مجلة نزوى- فصلية ثقافية- العدد 68 مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، مسقط، سلطنة عمان، أكتوبر 2011، ص 104.

فيما يخص مظاهر التغير في النسق الايكولوجي للأسرة الريفية فإن للتنمية الريفية دور كبير في انتشار وتوفير المرافق الحضرية الضرورية من مدارس ومساجد وقاعات علاج وربط الريف الجزائري بمختلف المداشر والقرى والبلديات والمدن عن طريق إنشاء الطرقات وتهيئتها مما يؤدي إلى سهولة الاتصال بالمدينة بواسطة توفر وسائل النقل، أما التغيرات التي طرأت على بناء البيوت في الريف الجزائري فقد تغير نوع ونمط البناء حيث كانت بيوت القرية حتى منتصف السبعينيات كلها بيوت مبنية من الطين، أما اليوم فنجد أن بناء البيوت في القرية قد تغير وأصبح أكثر تنظيما وتطوراً من ذي قبل وذات تصاميم حديثة.

في حين مظاهر التغير في النسق الاقتصادي تكمن في النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في الريف الجزائري ويعتمد على الزراعة وعلى حد ادني من المعرفة التكنولوجية وتقسيم العمل لمدة طويلة من دون أن يطرأ عليه أي تغيير وذلك لأسباب طبيعية حتى ظهرت البرامج الوطنية التي تهدف إلى إحداث خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى إحداث تغيرات واضحة في الجانب الاقتصادي و التي هي أكثر وضوحا من التغيرات الأخرى، كما أن استخدام المكننة الحديثة في الزراعة واستخدام الأسمدة والمبيدات في الوقت الحاضر أدى إلى زيادة الإنتاج والى ارتفاع المستوى المعيشي والاقتصادي للأسرة الريفية أما التغيرات التي طرأت على نظام تقسيم العمل فقد كان قديما قائما على أساس الجنس والعمر أما حاضرا فقد أصبح نظام تقسيم العمل حسب التخصص وقد رافق هذا تغير في نمط ومستوى الأجور، بالإضافة إلى ظهور وانتشار بعض المهن الحرفية والصناعات التقليدية اليدوية التي لها علاقة بالفلاحة وبالتالي لم تعد الفلاحة نشاطا رئيسيا بالضرورة في الوسط الريفي.

أما أشكال التغير في العلاقات القرابية من منطلق "أن القرابة في المجتمعات التقليدية هي احد العوامل المهمة التي تنظم سلوك الأفراد فيما بينهم، إذ يمكن تكوين أنماط محددة من السلوك تشير إلى كل العلاقات القرابية"[1]، ونظام النسب والانحدار في الأسرة الريفية الجزائرية هو نظام أبوي، إذ ينحدر جميع الأفراد في نسبهم عن طريق الذكور فيرث الأبناء مكانة أبائهم ويحملون لقب الأسرة كذلك يمارس الأخ الأكبر مسؤولية الأب بعد غيابه كذلك

1- قيس النوري : **طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا**، ج1، مطبعة سعد، بغداد، العراق 1970، ص186.

فإن العم في بعض الحالات يقوم مقام الأب وكذلك دور العمة، كما يؤدي النسق القرابي دورا مهما في البناء الاجتماعي نتيجة لبعض التغيرات التي تعرضت لها القرية كتغير حجم الأسرة ونوعها و في قيم الزيادة في الإنجاب والتحول إلى التخطيط العائلي، إذ أصبحت الأسرة الريفية البسيطة أساس القرية وكما زاد الاهتمام بالمرأة وأثر التغير في العلاقات القرابية على المكانة الاجتماعية للمرأة وغيرت كثيراً من الظواهر التقليدية المرتبطة بالزواج والنظرة للحجم الأمثل للأسرة والتحرر من روابط القرابة التي كانت سمة أساسية للحياة الريفية[1]، وقد أسهمت المدرسة مع الأسرة في تولي المسؤولية التربوية، مع قلة الاهتمام بزواج الأقارب والاتجاه إلى الزواج من خارج المجموعة القرابية، كما أدى ارتفاع المهور إلى تأخر سن الزواج[2]، حيث يعد التغير في ميدان الزواج من أهم التغيرات الواضحة في القرية بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرضت لها القرية نتيجة اتصالها بالمدن المجاورة وظهور الاستقلال الفردي والتغيرات التي حصلت في الأسرة فضلا عن التغيرات في العلاقات الاجتماعية[3]، وأصبح الزواج رغبة فردية أكثر من كونه رغبة جماعية أسرية، ففي مجال اختيار الزوجة بالنسبة للأبناء لم تعد الأسرة الريفية كما كانت سابقاً ذات سلطة نهائية في اختيار الزوجة بل أصبحت رغبة الأبناء هي الأساس في الاختيار وأن للبنت الحرية في اختيار الزوج لأن ذلك من أحسن الطرق لإقامة حياة زوجية قائمة على التفاهم والابتعاد عن المشاكل الأسرية[4]، وانخفاض عدد حالات تعدد الزوجات في المجتمع الريفي، فقد ترتب على ذلك ضيق السكن وزيادة الأعباء الاقتصادية الملقاة على رب الأسرة[5] إن ضعف الاتجاه نحو تعدد الزوجات وأصبح أمراً نادراً في الأسرة الريفية الجزائرية وبالتالي تعد القرابة أساس البناء الاجتماعي في القرية فهي تمثل علاقة دم وزواج ومصاهرة وعن طريقها يتم تحديد الميراث والزواج والنسب والسكن وذلك لإتباع نظام الانحدار الأبوي، مع بروز بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة التي لم تكن موجودة في القرية منها قلة تعدد

---

1 – إبراهيم، محمد عباس: **التصنيع والمدن الجديدة**، كلية الآداب-جامعة الإسكندرية، مصر، 1986، ص174.

2- سناء الخولي : **الأسرة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2011، ص 25.

3- الحسن، إحسان محمد : **العائلة والقرابة والزواج**، مصدر سابق، ص84-85

4- محمد عبده محجوب : **القرابة والبناء الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص75.

5- زينب ابراهيم العزبي : **علم الاجتماع العائلي**، جامعة بنها، مصر، 2012، ص 90.

الزوجات، كما أصبح الاهتمام عند الرغبة في الزواج بجمال الفتاة ومظهرها إلى جانب سمعتها وأهلها.

فيما يخص التغير في النسق السياسي فيكمن في النظام السياسي الذي يتكون من النظام القبلي والنظام الحكومي وعلى الرغم من الدور الذي تؤديه أجهزة الدولة في الضبط والسيطرة، إلا أن للنظام القبلي دورا في حل كثير من المنازعات التي يتم حسمها عن طريق التنظيم غير الرسمي ومع ذلك يتم حلها على وفق القوانين العشائرية حلاً جذريا يؤدي إلى صلح الأطراف المتنازعة، إضافة إلى انتشار التعليم وتغير النظرة إلى أهمية التعليم بكونه يحقق المركز الاجتماعي بعد أن كان الريفي يعتمد على الأسرة الريفية في الحصول على المركز الاجتماعي من خلال دورها في مجتمع القرية، وبذلك نستطيع القول بأن النظام العشائري والقبلي والتجمعات القرابية الموجودة في القرية على الرغم من التغيرات التي تعرضت لها هي محور النسق السياسي وذات فاعلية في تنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وضبط سلوكهم الاجتماعي.

أخيرا تتجلى مظاهر التغير في النسق الثقافي في تغيرات عميقة على الجانب الثقافي المادي والمعنوي في الأسرة الريفية، إذ شمل هذا التغير المادي في هندسة بناء البيوت ومستلزماته الرئيسية وتحول وسائل النقل من وسائل بدائية إلى استخدام السيارات في النقل ودخول المكننة الحديثة في الزراعة واستخدام الأسمدة الكيماوية وقد أدى هذا التغير في الثقافة المادية إلى إحداث تغيرات في الثقافة المعنوية السائدة في القرية، إذ تحولت كثيراً من القيم والمعايير الجماعية إلى قيم ومعايير فردية وزاد الاهتمام بالمادة على حساب العلاقات الثقافية في الحقب السابقة للتغير، ولابد من الإشارة أيضاً إلى أن انتشار أجهزة الاستقبال الرقمي والإعلام الآلي والانترنت إلى المجتمع الجزائري ككل والريفي كجزء منه في الوقت الحاضر أدى إلى حدوث تغير ثقافي كبير للأسرة الريفية الجزائرية، مثلما يقول **إيميل دوركايم** "من الممكن أن لا تكون الحياة الاجتماعية سوى تفصيل لبعض المفاهيم"[1].

أخيرا يمكن القول أن التغيرات في البناء الاجتماعي والثقافي للأسرة الريفية الجزائرية شملت كل الأنساق والنظم والعلاقات والتفاعلات التي يتألف منها البناء التي بدأت بصورة

1– بورديو، بارسون، شامبردون، ترجمة: نظير جاهل: **حرفة عالم الاجتماع**، ط01، دار الحقيقة، بيروت لبنان 1993، ص 140.

أولية ثم زادت في السنوات المتتالية، إذ زادت كثافة التغيرات التي أحدثتها في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية من خلال الكثير من التشريعات القانونية والتعليمية وعمليات التثقيف والتحضر الدائمة التي مرت بها هذه المجتمعات، كما حلت بشكل أو بآخر العلاقات التعاقدية محل العلاقات القرابية وحلت الأسرة الريفية البسيطة محل الأسرة الريفية الكبيرة وحلت القيم الفردية الحديثة محل القيم الجماعية التقليدية وتمكن سكان القرية من الاتصال بالمدينة والارتفاع بالمستويات الاقتصادية، ولهذا نجد ملامح البناء الثقافي في القرية يميل في خصائصه لما هو سائد في المجتمع المحلي الحضري، فضلا عن تميزه ببعض السمات والنظم والتفاعلات التقليدية المنحدرة من ثقافة الأجداد.

رابعا- الأسرة الريفية الجزائرية:

إذا أردنا كباحثين ودارسين اجتماعيين دراسة الأسرة الريفية الجزائرية والاشتغال عليها من الناحية الاجتماعية، وجب علينا استحضار أدوات التحليل السوسيولوجي وتحديد مفهوم واضح ودقيق للأسرة الجزائرية وأهم خصائصها كإطار ومجال لفهم الأسرة الريفية الجزائرية واستيعاب خصائصها ثم رصد نطاق التغير الذي مسها على مستوى عناصر البناء الاجتماعي ، كحجم الأسرة والعلاقات القرابية والسكن والمهن وكذا القيم الاجتماعية بفعل عوامل كثيرة ومتعددة، لذلك وجب على المشتغل بالأسرة الجزائرية أن يكون دقيقا وحذرا من الناحية المعرفية لضبط المفاهيم والمصطلحات الخاصة بها.

فيما يخص الأسرة الجزائرية فقد اشتغل عليها الكثير من الباحثين الجزائريين وحتى الأجانب منهم حيث استخرجوا تعريفات عديدة تشترك في الكثير من المقومات والوظائف وتختلف في القليل من الخصائص، وهي تمثل الخلية المركزية لمجتمعنا، فهي أسرة بطريركية غير منقسمة حيث تعتبر الأسرة أصغر وحدة اجتماعية من حيث العدد يحتضنها المجتمع الجزائري، فيعرفها **مصطفى بوتفنوشت** "الأسرة الجزائرية هي أسرة كبيرة أو عائلة ممتدة ,أو مجموعة أسر زواجيه يعيشون معا تحت سقف واحد (الدار الكبيرة) عند الحضر و(الخيمة الكبيرة) عند البدو

وتضم من 20 إلى 60 شخص أو أكثر يعيشون في تجمع "[1] ، إذن فالأسرة الجزائرية هي أسرة كبيرة تضم من 3 إلى أربعة أجيال وهي أسرة ممتدة تتميز بوحدة السكن تكون تحت سلطة شخص واحد أي أن السلطة بطريركية، فالأب هو القائد الروحي والمادي للجماعة العائلية فبيده السلطة المادية والروحية، وهو من يورثها لابنه الأكبر من أجل الحفاظ على عدم تقسيم الملكية العائلية، في حين يرى **عدي الهواري** بأنها "تمتاز وتتكون من مجموعات نووية متعددة والتي تشغل سقفا واحدا علما بان هذه المجموعات تتكون هي الأخرى من أجيال مختلفة وهو ما يميزها كذلك"[2]، ويقول **بيير بورديو Pierre Bourdieux** بصدد ذلك "الأسرة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية، وهي النموذج الذي على صورته تنتظم البنيات الاجتماعية ,لا تقتصر على جماعة الأزواج أولادهم ,ولكنها تضم أيضا كل الأقارب التابعيين للنسب الأبوي"[3]، أما **العيد دبزي وروبير ديكلوتر** فيعرفان العائلة الجزائرية على أنها "جماعة منزلية تدعى العائلة مكونة من الأقارب القربين الذين يشكلون وحده اجتماعية اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية وقانون"[4]، لذلك فإن الأسرة الجزائرية هي تلك الأسرة الكبيرة الواسعة (العائلة) التي تضم عدة أسر زواجية في دار واحدة، كما أنها تعتبر أسرة بطريقية بالدرجة الأولى، والسلطة تكون فيها للأب حيث أن الأب والجد هما المسؤولان الرئيسيان على الجماعة العائلية، حيث ينظم فيها أمور تسيير شؤون الأسرة، وله مرتبة تسمح له بالمحافظة على تماسك الجماعة المنزلية باعتباره حارس القيم الموروثة عن الأجداد، يكون فيها النسب ذكوري والانتماء أبوي، بينما انتماء المرأة يبقى لأبيها، والعائلة الجزائرية هي عائلة ليست منقسمة، بل إن الدار الكبيرة يسكنها عدة أجيال من الأبناء، كما أن الفرد يحس

---

1 -Moustafa Boutefnoucht ; **la famille algerienne evolution et caractéristique recentes** , 2eme editions
.s.n.e.d, alger.1982.p38.

2 - LAHOUARI ADDI ; **lest mutations de la société algérienne- famille et lien social dans l'algérie contemporaine**, la découverte, paris, France, 1999, p 39.

3 - PIERRE BOURDIEU ; **sociologie de l'algérie**, collection qui sais je ?, puf , paris, France, 1974, p12.

4 - ROBERT DESCLOITRE, LAID DEBZI ; **Système de parenté et structure familiales en Algérie**, Annuaire de l'Afrique du nord, Paris, CNRS, 1963, p29.

بنفسه مندمجا في العائلة التي تمثل له الجماعة الابتدائية حيث تكون فيها العلاقات متماسكة في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأصولية والدينية.

إن وجود و استمرار العائلة الجزائرية مرتبط بشكل أساسي بكون أفراد العائلة يعيشون ويعملون معا ويشكلون وحدة اقتصادية واحدة تتمثل في الريف بالعشيرة أو القبيلة أما في الحضر فتتمثل بواسطة العائلة الممتدة، إلا انه بفعل التطورات الحاصلة فقد حدثت العديد من التغيرات في المجتمع أدت بتطور العائلة الجزائرية تدريجيا باتجاه الأسرة النووية، حيث يستقل الزوج والزوجة وأولادهما بمنزل خاص بهم, إلا أن تطور العائلة الجزائرية نحو العائلة النووية كان بتأثير سببين يكادان يكونا رئيسيين وهما: الاستعمار وحركة التحديث والتصنيع، فبالنسبة إلى الاستعمار الذي عمد إلى تفكيك النسيج الاقتصادي التقليدي واستبدال المنظومة القيمة والعلائقية في الريف الجزائري وهذا نتيجة الصعوبات التي واجهت الاستعمار ,فقد تم القضاء تدريجيا على التنظيم القبلي واستبداله بالتنظيم العائلي البسيط، وكذلك فقد تم " نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي إلى الجماعات الاصطناعية القائمة على الفردانية"[1]، وأدى ذلك إلى تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية وكذا إضعاف الروح الجماعية والعلاقات العائلية وبهذا انتقلت السلطة من حكم شيخ القبيلة إلى نظام أبوي عائلي.

من هنا بدأت تنتشر الأسرة النووية بصورة تدريجية داخل المجتمع الجزائري وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للتفكك الذي تعرضت له البنية العائلية التقليدية برز في المجتمع الجزائري بناءا عائليا له بعض مميزات البناء القديم وهي الانقسام ووحدة الملكية وكذا استمرار السلطة الأبوية والغزو العائلي الموسع القائم على الخط الأبوي أما فيما يخص السبب الثاني فنتيجة للتحديث والتقدم التكنولوجي على عدة مستويات وانتشار التصنيع والتعليم وما تبعه من اتساع في المدن وظهور الطبقة المتوسطة

1- محمد نجيب بوطالب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2002، ص 101.

انتشار الوظائف البيروقراطية وإمكانية الحصول على العمل الخاص وإنشاء المنزل مستقل مما يعني الاستقلالية المالية والاقتصادية عن العائلة الكبيرة.

هكذا ظهرت إلى الوجود الأسرة الحديثة أو الأسرة الزواجية، التي تتكون من الأب والأم والأطفال، والسلطة في هذه الحالة غير محددة تبعا للأدوار الحديثة المنقسمة بينهم نتيجة للتعاون الذي يحدث بين الأب والأم بعدما كانت هذه الأخيرة ضعيفة السلطة لها وكانت مسؤولياتها محدودة في العمل داخل البيت وتربية الأطفال ورعاية أفراد الأسرة بما فيها الأقرباء والكبار، أما دورها في الأسرة الحديثة فقد تغير، حيث أصبحت تمارس كل نشاطات الأسرة داخل البيت وخارجه، حيث يتفق الجميع على أن تحديد أولويات الأبوين هو خط فاصل ما بين الأداء العادي والأداء المتميز، وليس هناك اختلاف في وجهات النظر حول أهمية هذه الفكرة من حيث المبدأ لدى غالبية أفراد مجتمعاتنا، إلا أن عالم التطبيق وميدان السلوك يشهد تباينا ملحوظا في كيفية تطبيق هذه الأولويات ومراعاتها عمليا [1].

وبالرغم من تحول الأسرة الجزائرية من الطابع التقليدي إلى الطابع العصري الحديث إلا أن تماسكها وتشابكها بروابط القرابة والتضامن العائلي لازال لم يتغير وبقي مثلما كان عليه في الكثير من الجوانب، "وأصبحت بذلك الأسرة المُحافِظَة الوحيدة لأصالة المجموعة، بحيث حافظت كذلك على الانسجام ولكن الإكثار من المُحافَظَة هذا، أدى بها إلى أن تصبح مُحافِظَة مما أثر سلبا على قدراتها في التغيير"[2]، لكن التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية ليست على مستوى واتجاه واحد وإنما تختلف من قطر إلى قطر ومن منطقة إلى أخرى، ومع هذا فإن الأسرة تتشابه من حيث أصولها وتكوينها؛ إذ تستمد ثقافتها من التراث العربي الإسلامي، لذلك نجد سمات مشتركة بين الأسرة الجزائرية في العاصمة وفي الأوراس وفي الهضاب وفي جرجرة والصحراء وغيرها من مناطق القطر الجزائري.

1- مريم عبد الله النعيمي: **المملكة الأسرية**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005، ص 72.

2- رشيد حمدوش : **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة- امتدادية أم قطيعة**- دار هومه، الجزائر 2009، ص 270.

تعد الأسرة النووية الحديثة هي الشكل السائد في المجتمع الجزائري في الوقت الراهن، بينما يتضاءل عدد الأسر الممتدة التقليدية كلما اتجهنا من الريف إلى المدينة، والنسب كما أسلفنا الذكر هو عن طريق الأب، والعلاقة فيها حتى وقت قريب لازالت في كثير من المناطق تتميز بالعصبية القبلية والتي أخذت تضعف تدريجيا، في حين تغيرت أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية وأصبحت مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة تقوم بجزء منها، وبالرغم من أن معظم المؤشرات التي جاءت في العديد من الدراسات والتي أشارت إلى أن الأسرة الجزائرية قد تغيرت بنائيا ووظيفيا تحت ظروف الاستعمار، التحضر والتصنيع وغيرها إلا أن الأسرة الجزائرية النووية الحديثة لا تزال مرتبطة عاطفيا واقتصاديا واجتماعيا بالأسرة التقليدية الأصيلة وإن استقلت عنها في السكن، لأنه من الصعب أن نعتبر الأسرة الجزائرية النووية الحديثة أسرة مستقلة كل الاستقلال، كما هو موجود في المجتمعات الغربية.

لكن ونتيجة للصراع القيمي الذي تعرضت له الأسرة الجزائرية والذي بدأ يتسع مجاله مع التطورات التقنية ووسائل الإعلام والاتصال، فإن الأسرة الجزائرية متجهة اليوم للعيش في أزمات حقيقية على مستوى الصراع القيمي مقابل تدني نوعية التعليم وازدياد متطلبات الحياة اليومية مع ضعف القدرات المادية على تلبيتها، فضلا عما ينتظر المرأة من تعقيدات وأدوار جديدة سواء داخل مجال الأسرة أو خارجه، "وعلى وجه الإجمال فإن التحديث يتخذ عبر سيرورة التمايز صورة انتقال من مجتمع بسيط متجانس واجتماعي إلى مجتمع متباين ومتعدد على كافة المستويات"[1]، حيث لعبت العوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية دورا واضحا في تغير النسق والبناء العائلي في الجزائر، و في ظل هذه التحولات يجب على الأسرة الجزائرية التصدي والتعامل مع هذه التحولات، محاولة منها استيعاب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية... الخ، كما انه على الأسرة الجزائرية

1- محمد سبيلا : **في تحولات المجتمع المغربي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2010، ص 97.

الحديثة أن تعمل جاهدة على تطبيق وظائفها على أحسن وجه، وذلك عملا على استقرارها وسلامتها وبالتالي استقرار المجتمع ككل.

إذا عرجنا قليلا على الأسرة الريفية الجزائرية فإننا نتحدث عن الخصائص السوسيولوجية للعائلة عندئذ نسعى إلى إبراز سمات النموذج الاجتماعي الثقافي للأسرة الجزائرية التقليدية التي انبثقت منها الأسرة الجزائرية المعاصرة المتحولة فالأسرة الريفية الجزائرية هي ممتدة في حجمها أي أنها من الناحية البنائية تتكون من خليتين أسريتين أو أكثر، وتضم أكثر من جيلين اثنين، فتشمل الأجداد والآباء والأحفاد ، ويقيم هؤلاء جميعا في وحدة سكنية مشتركة، ويمكن أن يكون هذا الامتداد عموديا فيضم مثلا أسرة الأب التي تمثل النواة، وأسر أبنائه المتزوجين التي تحيط بها أو أفقيا فيشمل اتحاد أسر الأخوة بعد وفاة أبيهم، كما تمتاز أيضا بأنها وحدة اجتماعية إنتاجية حيث كان أعضاء العائلة الواحدة يمارسون نشاطا اقتصاديا واحدا يتعاونون في انجازه ويضحون بوقتهم وجهدهم وسعادتهم الشخصية من اجل خدمة مصلحة العائلة والجماعة وهذا الأمر يكون قد استمر ولو بصورة جزئية في المناطق المختلفة من الجزائر وخاصة عند ملاك الأراضي وأصحاب رؤوس الأموال الخاصة.

كما أنشأت العديد من العائلات مقاولاتها الخاصة حيث تعمل لنفسها وبنفسها فهذه العائلات تدير مشاريعها بطرقها الخاصة كما تعمل على توريث هذه الأعمال لأبنائها " فعصبية العائلة مبنية على أساس رابطة الدم إلا أن هذه الرابطة بدورها مبنية في الأساس على وحدة الملكية والتكامل العضوي أو وحدة الإنتاج والاستهلاك والدفاع عن المصالح أو كونها مركزا للنشاط الإنساني، يقول **محمد الطيبي** في هذا الإطار: " فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسالة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي إسمنت العائلة وأحد أسس ترابطها"[1]، ونظرا لأهمية الوظيفة الاقتصادية التي تؤديها العائلة لأفرادها في المجتمع التقليدي، فإنه" كان لا يحدد مركز الشخص كفرد معزول، ولكن ينظر إليه كعضو في أسرة محددة معينة، إذ كان اسم الأسرة هو المهم والمؤشر وليس اسم الشخص الفرد، فإسم الأسرة يمثل بطاقة تعريف

1- محمد طيبي : **الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال**، مرجع سابق، ص 17.

يجب المحافظة عليها وحمايتها ولكن من يسهر على وحدة الملكية العائلية وبقائها كاملة لا تتجزأ"[1].

كما تتصف السلطة في الأسرة الريفية الجزائرية أن تقليدية وأبوية حيث تستند السلطة التقليدية إلى الإيمان بالطابع المقدس للتقاليد وللذين يحكمون برسم التقاليد ويعتبر القرار شرعيا لأنه يفترض فيه أن يكون متوافقا مع ما سبق قوله وفعله، إن هذه السلطة تقتضى الاقتناع بأن سلطة الزعيم التقليدي مستنبطة من التقاليد المحترمة بذاتها ، فهي سلطة تقوم" على قدسية التقاليد والعرف والإيمان بخلود الماضي ,وفي كل جماعة مهما كانت درجة تطورها ارتباط بالماضي أي لها سلطة تقليدية"[2]، وهي أسرة أبوية منذ قدم التاريخ .

فالخاصية الأبوية هي السمة الأساسية لمجتمعنا ويشير النظام الأبوي إلى طبيعة ,نمط وتوزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية والأساس في هذا هو هيمنة الرجل على المرأة وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس والسن، ويعتمد هذا النظام على البناء القرابي لأنه يرتبط جذريا بالأسرة الممتدة أبويا، كما تتميز الأسرة الريفية الجزائرية بارتباطها بالأرض والحيوان والعمل في هذا الميدان، حيث أن العمل في الأسرة الريفية يكاد يكون متجانسا وموحدا ونجد أن الأرض تشكل للإنسان مصدر الحياة ومكان العمل المقدس ورعايتها والتفاني في بذل مجهود لزراعتها وهي مصدر إشباع كبير وهدف يحاول كل فرد أن يصل إليه، من جهة أخرى نجد أن الفرد في العائلة الريفية مرتبط ارتباطا وثيقا بالحيوان حيث يعتمد عليه كثيرا في الحرث وإنتاج اللحوم والألبان وغير ذلك.

إن ارتباط الإنسان بالأرض والحيوان أكسبه خبرة ومعرفة كبيرتين في هذا المجال فأصبح الفرد في العائلة الريفية مطلعا على تفاصيل الأرض والحيوان من زراعة وحرث ونوع البذور وشؤون الطقس وبعض من العلوم البيطرية وأمراض النبات وما إلى ذلك، بالرغم من ضيق أفقه الثقافي وجهله بمبادئ القراءة والكتابة[3] .

1- الوحيشي أحمد بيرى : **الأسرة والزواج- مقدمة في علم الاجتماع العائلي**- الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998 ص 71.

2- علي الحوات : **النظرية الاجتماعية – اتجاهات أساسية**- منشورات ألفا، مالطا، دون سنة نشر، ص 126.

3- مصطفى الخشاب : **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 295.

أما نظام الزواج فهو من القضايا الهامة للأسرة الريفية الجزائرية لأن "الزواج في صورته التقليدية علاقة قانونية بين رجل وامرأة بالغين تترتب عليهما حقوق وواجبات معينة"[1]، وتخضع مسألة الزواج في المجتمع الريفي لأحكام نابعة من التقاليد والعادات أكثر من مصدرها الديني الذي يرجع إليه الكثير من المحللين دوره كمرجعية يعتمد عليها الإنسان في الريف، ودليل ذلك أن الدين الإسلامي أعطى حرية الاختيار للشريكين ولم يفوض الأمر للعائلة وأيضا شجع الزواج خارج النسق القرابي على داخله لاعتبارات صحية واجتماعية ونفسية، كما يسود نظام تعدد الزوجات حيث تعتبر الأسرة المتعددة الزوجات شكلا من أشكال الأسرة الريفية، "وتتكون من زوج واحد وأكثر من زوجة واحدة بالإضافة إلى الأطفال، ولابد أن تكون تلك الزيجات شرعية أي تتم بموافقة المجتمع، ولابد أيضا أن يكون للزوج أكثر من زوجة واحدة في نفس الوقت وليس في أوقات متعاقبة"[2].

فيما يخص الدور والمكانة في الأسرة الريفية الجزائرية فيقودنا الحديث إلى الدور الذكوري البارز في هذا المجتمع وانفراده بالسلطة في قيادة العائلة في أغلب المواقف حيث " لا يزال الأب في الأسرة الريفية صاحب سلطان كبير على النساء والأولاد، فهو يشرف على شؤون حياتهم ويكلفهم بأعمالهم"[3]، ورغم ما يبدو من دور مهم في قيادة العائلة الريفية من طرف الأب، إلا أن للمرأة دور يعتبره بعض من المحللين الأهم من دور الرجل وذلك لما تقوم به من أعمال تضمن الاكتفاء الذاتي للعائلة الريفية، ونقصد هنا دورها في العملية الاقتصادية المتعلقة بالأعمال الفلاحية من حرث وفلح وتربية دواجن وأبقار....وصناعات تقليدية تستثمر في السياحة الريفية وكفاح المرأة الريفية في سنوات الاحتلال خير دليل عن دورها البارز في دفع عملية قيادة العائلة وتأمين الحماية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لبقية الأفراد، أما في مجال المهن فسكان الريف وظيفتهم مرتبطة بالزراعة والحيوان الذي يساعده في

1- جوردن مارشال ترجمة: أحمد زايد وآخرون : **موسوعة علم الاجتماع**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر 2000 ،ص 791.

2- عاطف وصفي : **الانثروبولوجيا الثقافية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971، ص 178.

3- أنور العقاد : **دراسات في المجتمع العربي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1969، ص 96.

تلك العملية وبالتالي يرتبط الفلاح بالريف من خلال عمله مع الطبيعة "فيأخذون منها ملبسهم و يعتمدون عليها في حياتهم و يُنمون حاجاتهم وفق ما تغدقه الطبيعة التي لا يتحكم فيها الإنسان إلا بقدر قليل"[1]، تلك هي مقومات ووظائف الأسرة الريفية الجزائرية من خلال خصائصها.

أما واقع الأسرة الريفية الجزائرية في الوقت الراهن المتأثرة بالتغيرات الاجتماعية والقيمية وكذا الاقتصادية والتكنولوجية، والتي نصفها بالطبيعية إلى أبعد الحدود محاولين إثبات ذلك بتحليل هذه التحولات والتغيرات التي أثرت في بنية وقيم الأسرة الريفية الجزائرية، باعتبار أن التغير في بنائها ونمطها يعد من المؤشرات القوية في التغير الاجتماعي لأن الأسرة الريفية الجزائرية هي مركز العلاقات الاجتماعية ومحضن للتربية والتنشئة الاجتماعية وحلقة أساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع .

حيث عرف المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة أهمها التصنيع والتحديث والتحضر كما طُبقت عدة سياسات تنموية في ميادين التربية والتعليم والزراعة والصناعة والسكن صاحبها عدة عمليات من أهمها عمليات التحضر ،الحراك الجغرافي ،الحراك الاجتماعي ،انتشار العمل المأجور في القطاعين العام والخاص وغيرها من التغيرات التي كان لها الأثر الواضح على نمط الأسرة الريفية الجزائرية وبنيتها ووظائفها، بالإضافة إلى العوامل الخارجية المتمثلة في الانفتاح على العالم والتأثر بنماذجه التنظيمية والتنموية والقيمية وما تحمله من أفكار وأساليب تنظيم الحياة والقيم الاجتماعية الثقافية الجديدة، والتغيرات الاقتصادية الحاصلة في الجزائر كخوصصة الشركات العمومية باعتبارها مرحلة من مراحل التغيرات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر و التي ساهمت بقسط كبير في هذه التغيرات، لأن الأسرة الريفية الجزائرية كانت مجبرة على التكيف وفق النمط الاقتصادي العام، وهذا مردّه إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية التي مست الجزائر في مرحلة ما بعد سنة 1992 وتتمثل في خوصصة الشركات العمومية وتسريح العمال، هي عوامل أدت إلى تحول الوظيفة الاقتصادية من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والعمل الذاتي

1- محمد عبد الفتاح محمد : **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي – أسس نظرية و نماذج تطبيقية**- ط 02، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 1996 ، ص 61.

والنشاط الفلاحي الغالب حيث يمثل أفراد الأسرة الريفية الجزائري الواحدة وحـدة إنتاجيـة للاقتصاد المنزلي، إلى الاعتماد أساسا على العمل المأجور الذي وفره التصنيع والتحديث.

يظهر ذلك في مجموعة من الصور الاجتماعية وهي الهجرة الداخلية من أجل العمـل الصناعي والإداري والتجاري والخدماتي وبعض الأنشطة المهنية الحرفية، أما بخصـوص مكان المرأة فقابلها فقدان الأب لجزء من سلطة المطلقة على أسرته بعـدما أصـبح هـؤلاء يتمتعون باستقلالية الدخل، ولا يقتصر هذا على الذكور فقط[1]، لأن النمط المعيشي السائد في الأسرة الريفية هو فلاحي يتطلب التعاون والانصياع لمسير واحد وهذا راجع إلـى التبعيـة الاقتصادية للأب أو الأخ الأكبر، إن هذا الانتقال أدى بالضرورة إلى إعادة توزيع الأدوار والوظائف الاجتماعية العائلية ومن الطبيعي أن تحاول تلك العائلة التي تـم انتقالهـا بلـورة سلوكها بشكل يساعدها على التكيف مع وضعها الجديد ، وبذلك تكون العائلة التقليديـة قـد فقدت بعض من وظائفها الرئيسية الاقتصادية منها والاجتماعية " إن دخول المـرأة سـوق العمل يعتبر عامل مهم في تغير البنية العائلية ويرجع الكثير هذا التغير في مجموعـة مـن الدوافع الرئيسية منها غلاء المعيشة ولوازم الحياة الضرورية، إن الدافع الرئيسي لعمل المرأة يتمثل في الجانب الروحي ، فالعمل بالنسبة لها ليس اندماجا ماديا فقط بل اندماج روحي في المجـتمع "[2] .

هناك عامل آخر نستطيع من خلاله إبراز التغير في مكانة المرأة بعيدا عن الجانـب الاقتصادي ولو يعتبر هذا الأخير نتيجة له وهو التعليم، لقد أدى التعليم إلى تغييـر معـايير سائدة في المجتمع وفتح المجال أمام انتشاره بين أفراد المجتمع الريفي و له دور في ظهـور قيم جديدة وتراجع بعض القيم التقليدية ومن هذه القيم تعلم الفتاة فالتعليم أتاح فرصـة لهـا للخروج وطلب العلم والعمل في آن واحد ، فمن الطبيعي أن يفتح التعليم مجال العمل أمـام المرأة فكما أن تعليم المرأة في حد ذاته قيمة جديدة فتحت من جهتها المجال لظهـور قـيم أخرى تعدت آثارها نطاق الأسرة الريفية الممتدة إلى مؤسسات اجتماعية واقتصادية أخـرى في المجتمع وذلك بحكم السياسة الوطنية للدولة الجزائرية التي تعتمد على إجبارية ومجانيـة

1- جيري لي ترجمة: فهد عبد الرحمن الناصر : **البناء الأسري والتفاعل- تحليل مقارن-** لجنة التعريب والتأليف والنشر، جامعة الكويت، 2006، ص 502.

2 -Vandenelde H : La participation des Femmes algériennes a la vie politique et social , T2 , p215

التعليم، إذ يلاحظ في الفترة الأخيرة من التغير، الإقبال الواسع للفتيات على المدارس بمختلف أطوارها ومتابعتها للدراسة، فالتعليم اليوم وخاصة بالنسبة للفتيات يعد عنصرا هاما في سياق تحول وضع المرأة إذ انجرت عنه جملة واضحة من القيم الاجتماعية خاصة منها المتعلقة بالزواج واختيار الزوج المناسب بالتالي الانتقال إلى الزواج الخارجي بدل زواج القرابي وانتشار قيم جديدة لثقافة الإنجاب من خلال التخطيط العائلي.

من أهم الأسباب التي أدت إلى تغير موقف الأسرة الريفية اتجاه تعليم أبنائها سواء كانوا ذكور أم إناث هو الانتشار الثقافي العام في المجتمع الكبير، فإطلاع الريفيين على نماذج أخرى من السلوك وطريقة أخرى للعيش والكسب جعلهم يحسون بقيمة العلم هذا من جهة كما أن التعليم فتح أبواب جديدة للكسب والرزق .كما أن تعلم الأبناء اليوم إلى مستوى تعليمي عالي يكسب أسرهم مركز اجتماعي فقد أصبحت الأسرة الريفية اليوم تسجل بناتها في المدارس تلقائيا والتشجيع لذلك وهذا بالموازاة مع الاحتكاك مع الثقافات الأخرى سواء الحضرية أو التي تتلقاها عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة أدت بالأسر إلى التقليد والمحاكاة.

هذا أيضا راجع إلى التطور التكنولوجي وثورة الاتصال التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تحوي ألوانا من الثقافات لم يعهدها المجتمع الجزائري التي لا تساير القيم والعادات والتقاليد المجتمعية سواء الدينية أو العُرفية، وفي المقابل أدت إلى غياب المفاهيم الهامة مثل الانتماء والهوية القومية والالتزام داخل المجتمع، إن هذا التغير في المجتمع يصاحبه ذلك التفكك الذي يؤدي إلى اللاتوازن الناتج عن غياب سلطة الضبط القائمة داخل الأسرة.

إن مصادر الثقافة والتنشئة باعتبارها كمؤثرات خارجية عديدة على الأسرة منها الإعلام وهنا نشير إلى التلفزيون ونخص بالذكر الهوائيات المقعرة والانترنت التي انتشرت في فترة ما بعد 1990 بصورة كبيرة، أما العلاقات الاجتماعية في الأسرة الريفية الجزائرية هي في أغلب الأحيان شخصية تعتمد علي العلاقات المباشرة حيت أن الفرد يكوّن علاقة مباشرة بالآخرين منذ نشأته الأولى فالرابطة الاجتماعية المحلية التي كانت تربطهم مستمدة من البيئة الاجتماعية الأولية التي كانت تقوم بها الأسرة و التي كانت بدور ها تنسج في إطار القرابة أو الانحدار القرابي فيرتبط عدد من العائلات و الأسر برباط أخر يعتبر علاقة قرابية من الدرجة الثانية، وهذا ما خلص إليه السوسيولوجي **هشام الشرابي** بالقول " إن العلاقات

الاجتماعية ما هي في النهاية إلا انعكاس للعلاقات العائلية والعكس بالعكس، وما السلوك الاجتماعي إلا تعبيرا عن الشخصية الاجتماعية المنبثقة من الارتباط الوثيق بين العائلة والمجتمع"[1]، في حين علاقات الجيرة تأثرت نوعا ما بفعل استقلالية البيوت وتباعدها والخروج عن الدار الكبيرة لكن لازالت تخضع للموروثات الثقافية التقليدية والشعبية وللعرف كذلك، رغم أنها لم تعد قوية ومترابطة كقبل ولكنها تعتبر من مقومات الحياة الريفية الجزائرية، ويقول في هذا الصدد **محمد شوقي** " لقد مثلت علاقات الجوار هذه، وما تفترضه هذه العلاقات من تبادلات في الخيرات والخبرات معطى واقعيا يضمنه العرف، كما أن المعتقد الديني من جهته لا يتعارض في هذا الإطار مع الموروث القيمي أي العرف"[2].

نستنتج مما سبق أن التحولات والتغيرات التي مست بنية الأسرة الريفية الجزائرية وقيمها الثقافية والاجتماعية أدت إلى ظهور مزيج وتنوع من التصورات والسلوكات عند مجموع الفاعلين في الريف الجزائري من ممارسات تقليدية تُمزج بسلوكات حديثة وبالتالي نجد أشكال التضامن القديمة أو التقليدية لا تزال تؤثر في البنى والهياكل الأكثر حداثة وبالرغم من التحولات التي تعرفها بنية الأسرة الريفية الجزائري إلا أنها تبقى ذلك المصدر للثروة والتضامن و مصدر إشباع لمختلف الحاجيات، كما يمتاز نظام التعاون والتضامن الأسري دائما بالاستمرارية بالرغم مما تتعرض له من تغيرات، ففي غالب الأحيان تعتبر الأسرة الريفية الجزائرية السند القوي لأفرادها في زمن الأزمات والمحن.

خامسا- القيم الاجتماعية في الأسرة الريفية:

تعتبر القيم الاجتماعية روح الأسرة الريفية والمجتمع ككل، هي بمثابة حياة الأسرة الريفية تنشأ بداخلها، وفيها تقوى وتضعف، تكتسب منها صفاتها، ومنها تستدل على وجودها كما تتنوع الأسر الريفية حسب المكان والزمان وحسب طريقة إنتاج وسائل الحياة حتى داخل المجتمع الواحد كالمجتمع الجزائري الكبير(الأسرة الأوراسية- الشاوية- القبائلية- الزيانية- الطارقية-الميزابية...الخ) تشترك في المقومات والمحددات والوظائف باعتبارها الأصل

1- مأمون طربيه : **علم الاجتماع في الحياة اليومية- قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة**- دار المعرفة بيروت، لبنان 2011، ص 29.

2- محمد شوقي : **التحولات الاجتماعية بالمغرب – من التضامن القبلي الى الفردانية –** أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 2009، ص 156.

وتختلف في بعض التفاصيل المتعلقة بالقيم والعادات والتقاليد والطقوس والموروثات التقليدية والثقافات الشعبية باعتبارها الفرع ، كما تتنوع القيم الاجتماعية لأنها خاصية من خصائص الأسرة الريفية فما يرغب فيه ابن المدينة قد لا يلاءم ابن الريف، وكذلك تختلف رغبتهما عن ابن البادية، وتتغير بفعل عوامل التغير التي تؤثر في الأسرة الريفية كما حللناها سابقا وسوف نتناول في هذا العنصر بعض القيم الاجتماعية المرتبطة بالأسرة الريفية التي تفيد موضوع الدراسة كقيمة الإنجاب وتفضيل الذكورة والزواج وتقسيم العمل الاجتماعي من خلال التغير في الدور والمكانة وكذا قيمة الرفع من الكفاءة الاجتماعية للأولاد.

تؤثر القيم الاجتماعية تأثيراً واضحاً في مسألة الإنجاب، فإذا كانت القيم التي تحملها الأسرة الريفية نحو الإنجاب ايجابية فإن معدلات الإنجاب تكون عالية ، والقيم الايجابية التي يحملها هؤلاء نحو الإنجاب هي أن الإنجاب يمنح الأسرة عدداً من الأفراد يمكن أن يشاركوا في زيادة مداخليها و إنتاجيتها إذا كانت الأسرة تمارس العمل الفلاحي أو العمل الصناعي أو العمل المنزلي .

إن الإنجاب يمنح الأسرة الريفية الاحترام والتقدير والقوة التي تدافع من خلالها عن حاضرها ومستقبلها ، فضلاً عن أهمية الإنجاب في ديمومة السلالة الوراثية والبيولوجية للعائلة والقرابة ، لذا فإن القيم الاجتماعية الايجابية التي تحملها الأسرة الريفية نحو الإنجاب هي سبب كبر حجمها، كما إن الحياة المتغيرة في المجتمع الريفي في الوقت الحاضر ولاسيما الظروف الصعبة التي تمر بها الأسر الريفية ودور التعليم واحتكاك أبناء المجتمع مع الحياة الحضرية، واطلاعهم على مختلف وسائل الإعلام والاتصال والتكنولوجيات قد بلورت لديهم اتجاهات جديدة نحو الإنجاب ، وهو تقليص حجم الأسرة وتنظيم النسل بما يتفق مع موارد الأسرة وطبيعة الظروف التي يمر بها المجتمع الريفي، وقد زاد من الاتجاه نحو ذلك استقلال كثير من الأسر عن أسرها الممتدة والمركبة في بيوت مستقلة أو انتقالهم إلى مناطق أخرى بعيداً عن موطن العائلة الأصلي، إذ كان للزواج الخارجي دور أساسي في ذلك، واكتساب المرأة للسلطة وأدوار جديدة باشتراكها مع الزوج، والابتعاد أو التخلي على تفضيل الذكورة في الإنجاب من خلال التغير في الأدوار والمكانة لمختلف أفراد الأسرة الريفية باستقلالية الابن عن أبيه من الجانب الاقتصادي والانتقال إلى المهن الصناعية والتجارية والإدارية وكذا انتشار التعليم وإجباريته في الجزائر خاصة بالنسبة للبنت وطموحها للولوج إلى ميدان العمل

وإثبات ذاتها داخل المجتمع والأسرة، وبالتالي بروز " قطاع النساء اللواتي يقمن بادوار خدمية تابعة لأدوار الرجال، ولكن لا غنى عنها، قطاع عمل على دعم وإعادة تشكيل هذا المجتمع الذي نعيش فيه"[1] .

جميع هذه الممارسات الحديثة التي دخلت إلى البيوت الأسر الريفية الجزائرية كانت بسبب القيم الاجتماعية الحديثة التي تؤمن بها، ومعظم هذه القيم كانت وافدة من ثقافات متطورة ، وهذا كله أثّر في طبيعة الأسرة الريفية الجزائرية من حيث تكوينها وحجمها ومشكلاتها والعوامل الموضوعية والذاتية المؤثرة فيها، وقد أدت القيم الحديثة إلى تقليص حجم العائلة بسبب استعمال برامج التخطيط العائلي أي طرق منع الحمل التي تُمكّن الأسرة من تحقيق الموازنة بين مواردها المالية وعدد أفرادها، بالإضافة إلى "ميل معظم الرجال على اقتفاء نظام الزواج الأحادي والابتعاد عن نظام تعدد الزوجات ، لأن هذا النظام يتعارض مع القيم العقلانية والعلمية والديمقراطية للأسرة الحديثة"[2]

"لكن القيم الحديثة تؤدي دورها الفاعل في تغيير التفاعلات والممارسات الاجتماعيــة عند الأفراد والجماعات"[3] ، وان القيم الاجتماعية الحديثة تكون مبنية عادةً على الموضوعية والعلمية والتجرد من الانفعالات والميول والاتجاهات المتحيّزة، وتكون قائمة على الأســس الأخلاقية من نزاهة وإخلاص وكذلك تكون قائمة على أساس الحوار والتفاهم داخل الأسرة وعلى نطاق المجتمع وهذا يتوقف على قدرة المجتمع الريفي على توظيف القيم الجديدة بمــا يتلاءم مع الواقع الحضاري للمجتمع الجزائري حتى تكون قادرة على تغيير الأنماط السلوكية التي لا تتناسب مع التطورات التي يمر بها المجتمع اليوم.

على حد قول **جون برنار(J.Bernard)** "فإذا أردنا تطوير أشكال تنظيريــة جديــدة وعلم اجتماع بعد حديث، بخصوص الحياة الأسرية، فإن إســتراتيجيتنا الرئيســية يجــب أن

1- أحمد سالم الأخضر: **علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير**، ط01، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان 2004، ص 132.

1- الحسن إحسان محمد : **التصنيع وتغير المجتمع العراقي** ، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق، 2000 ص 95.

2- الحسن إحسان محمد : **القيم الاجتماعية الفاضلة وكيفية ترسيخها في المجتمع**، منشورات جامعة، كريت بغداد، العراق 2002، ص- ص 7— 8 .

تنصب على تحري عدد كبير من القيم"[1]، في هذا المجال ينبغي الربط بين القيم الاجتماعية الحديثة وتغير العلاقات الاجتماعية الخاصة بالإنجاب وتربية النشىء الجديد، عندما يحمل الفرد قيماً حديثة تتعلق بالعلمية والموضوعية أو تتعلق بالحرية والعدل أو تتعلق بالأمانة والصدق فإن من يتمسك بهذه القيم يستطيع إنجاب عدد مناسب من الأطفال يتلاءم مع إمكاناته المادية وغير المادية ويستطيع منح هؤلاء الأطفال تربية قويمة اجتماعيا ونفسيا واقتصاديا ومثل هذه التربية المستندة إلى القيم الاجتماعية الايجابية إنما تجعل من هؤلاء الأطفال أفرادا يمكن أن يعتمد عليهم المجتمع في مسيرته الآنية والمستقبلية أشخاص يمكن أن يساهموا في بناء الصرح الحضاري للمجتمع بناءًا شامخاً وقويماً، فضلاً عن دور القيم الايجابية في تعميق العلاقات الإنسانية داخل الأسرة وبين الأسرة والقرابة، وعندما تكون العلاقات قوية بين أفراد الأسرة والقرابة فإن المجتمع لا بد من أن يكون متماسكاً وموحداً ولاسيما الأسرة هي الخلية الأساسية لبناء المجتمع .

لكن من جهةٍ ثانية لو كانت القيم الاجتماعية الحديثة قيماً سلبية فإن هذه القيم لا بد من أن تؤثر سلباً في التفاعلات والممارسات الاجتماعية الخاصة بالإنجاب وتربية الأطفال ، لو كان الوالدان مثلاً يتمسكان بالقيم التي تبتعد عن مبادئ العدالة والحرية والمساواة فإن مثل هذه القيم الاجتماعية لا يمكن أن تؤدي إلى بناء أسرة متماسكة وإذا كانت الأسرة الريفية غير متماسكة بسبب هذه القيم[2] ، فإن المجتمع المحلي الريفي بل حتى المجتمع الكبير لا يمكن أن يكون متماسكاً ، وأن ممارسات الإنجاب لا تكون ملائمة للظروف المادية والغير مادية، كما أن القيم الاجتماعية السلبية التي قد تعتمدها الأسرة في سلوكها اليومي والتفصيلي قد تؤثر تأثيراً سلبياً في الممارسات الخاصة بالإنجاب، فقد تنجب العائلة عدداً كبيراً من الأطفال في وقت هي تعاني فيه مشكلة اقتصادية، إذ أن مواردها المالية قليلة وعدد أطفالها كثير مما يُعرّض الأسرة إلى مشكلة الفقر التي ينجم عنها العديد من المشكلات كمشكلة جنوح الأحداث

1- جون برنار، ترجمة: أحمد رمو : **<u>دراسات عائلية- مدخل تمهيدي-</u>** ط01، منشورات دار علاء الدين، دمشق سوريا، 2002، ص 81.

2- بهاء الدين خليل تركية : **<u>علم الاجتماع العائلي</u>**، ط01، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2004 ص 464.

والطلاق وتفكك الأسرة والتشرّد أو قد لا تنجب العائلة أطفالاً وهذا يؤثر في استقرار الأسرة وتوازنها .

نستنتج مما تقدم أن القيم الحديثة ولاسيما القيم الايجابية سواء منها القيم التراثية العربية الأصيلة أو القيم التي دخلت إلى المجتمع عبر عملية الاحتكاك الحضاري ، هذه القيم تؤدي دورها الفاعل في تغيير التفاعلات بين الأجيال تغييراً إيجابياً بحيث يتحقق التضامن الأسري وتتمكن الأسرة من القضاء على مشكلات التناحر والتنافر بين الأجيال ولاسيما جيل الآباء وجيل الأبناء ، كما أن هذه القيم تؤدي دورها الفاعل في تنمية الممارسات الايجابية الخاصة بالإنجاب ولاسيما ما يتعلق بإنجاب عدد معين من الأطفال يتلاءم مع موارد الأسرة وقدرتها على تربية الأبناء تربية ايجابية نابعة من تراث المجتمع وقيمه وعاداته وتقاليده الإيجابية والرفع من كفاءتهم الاجتماعية من خلال إعدادهم على تحمل المسؤوليات الاجتماعية.

سادسا- الأسرة الريفية والتخطيط العائلي:

اعتبارا أن الأسرة الريفية الجزائرية وحدة اجتماعية وإنتاجية متكاملة بجميع أفرادها وضمن هذا التكامل تؤدي وظائفها الإنسانية والثقافية من جهة ووظائفها الإنتاجية من جهة أخرى وبكونها بناء اجتماعي هام في تكوين المجتمع بأداء وظائفها الأساسية المتمثلة في التنشئة الاجتماعية والتوسط بين الفرد والمجتمع وتجسيد المجتمع في العائلة، أما وظائف الأسرة الريفية الجزائرية كوحدة إنتاجية فتكمن في الإنجاب والتنشئة، نقل التراث الثقافي وظيفة نقل الخبرات العملية، وما يستدرجنا للتحليل في هذا العنصر مسألة الإنجاب المرتبطة بالتخطيط العائلي، حيث يعتبر الإنجاب غاية إنسانية نبيلة وهو هدف الزواج، وأصبح هدفا أساسيا لكافة الأسر في المجتمعات، وفي كثير من الدول من بينها الجزائر، ويتم التدخل المنظم لضبط النسل وتحديده عن طريق تنظيم الأسرة، أو لتشجيعه حسب مقتضيات ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية ومتغيرات الخصوبة والتنمية من حيث القدرة على الاستيعاب وتحقيق أفضل الظروف للتنشئة.

إن الحراك الذي يتميز به التخطيط العائلي في الأسرة الريفية يختلف عنه في الأسرة الحضرية للمجتمع الجزائري، لأن التخطيط العائلي يتأثر بكل عوامل التغير المختلفة ومن

القيم السائدة التي ترتبط بالأطفال في النسق الأسري كما يتأثر بالأسلوب الذي يحدد مركز الأطفال في بناء الأسرة حيث كان ينظر إلى إنجاب الأطفال في ثقافة الريف على أنه مسألة مقدسة ينبغي أن لا يتدخل فيها الإنسان، وتتمسك الأسرة الريفية في هذه الحالة بمعايير تشجيع زيادة عدد الأطفال لكي يساهموا في تعزيز الموارد الاقتصادية، لأنه من الضرورة المنهجية الربط بين القدرة الإنتاجية الاقتصادية وبين القوة الاجتماعية من خلال الأطفال فهم العزوة والسند، وهم المساعدون في الأرض والفلاحة والمدافعون عن شرف العائلة، لذلك يكون للأطفال قيمة كبيرة في الأسرة الريفية، وهذا عامل مهم لرفع قيمة المرأة الولود وتقديرها في المجتمع المحلي الريفي، فتصبح ظاهرة الإنجاب والزيادة منه عامل مهم في استمرارية كيان الأسرة الريفية وتوازنها، باعتبار أن "ذرة التحليل السوسيولوجي هي الفاعل الفرد"[1] مثلما يؤكده واحد من أعلام السوسيولوجيا الفرنسية **ريمون بودون** في معالجته للفرد والمركز، لكن في المقابل يمكن إيجاد طرقا أخرى للتخلص من الأطفال ممن يعجزون عن إضافة الثروة للأسرة، من وأد للبنات وتعريض الرضع لعوامل الطبيعة للتخلص منهم بسبب العجز أو المرض أو بسبب ارتباط مولد الطفل بنذير شؤم كلها من الأمثلة الشائعة عند العرب في الجاهلية وفي الأساطير اليونانية والرومانية القديمة.

فعندما يقوم نظام الأسرة على سلطة الأب المطلقة وعلى خط الذكور ، فلنا أن نتوقع أن يكون إنجاب الذكر من الأحداث الهامة الكبرى، أما إنجاب الأنثى فيعتبر مصيبة أو كارثة تحل بالأسرة[2]، حيث تتحدد مكانة المرأة في الأسرة الريفية بناء على ما تقوم به من أدوار باعتبارها زوجة وأم، حيث ترتبط هذه المكانة بوظيفتها الإنجابية في الأسرة وبعدد الأطفال الذكور الذين تنجبهم في حياتها، باعتبار "المرأة أداة إنتاج رأسمال جديد هو الأطفال عن طريق الزواج"[3]، فترتفع مكانة الزوجة الخصيبة التي استطاعت أن تنجب عددا كبيرا من الذكور وتقل مكانة الزوجة العقيم أو التي لم تنجب في حياتها غير الإناث وينخفض وضعها في الأسرة ويعرضها ذلك للطلاق أو لزواج زوجها من أخرى، وتتسم مكانة المرأة عموما

1- فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، ترجمة: إياس حسن : **علم الاجتماع- من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات**- دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010، ص 204.

2- محمود حسن : **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1981، ص 49.

3- خديجة كرار الشيخ الطيب بدر : **الأسرة في الغرب- أسبا تغيير مفاهيمها ووظيفتها، دراسة نقدية تحليلية**- دار الفكر، دمشق سوريا، 2009، ص 269.

بالتبعية لزوجها فهي تخضع لسلطة الزوج وتقوم بما يسند إليها من أدوار أخرى في نطاق الأسرة، كما أن الأسرة الريفية تتمسك بمجموعة من القيم الاجتماعية التي توجّه حياتها وسلوكها في مختلف الجوانب، إذ كان من نتائج انتشار قيم الزواج المبكر بالنسبة للإناث وقيم العمل في الأرض بالنسبة للذكور قلة الإقبال بين الفاعلين الريفيين على تعليم البنات وزاد الإقبال على إنجاب الذكور كما كان لانتشار قيم الاعتقاد بالقدر بين الريفيين أثره في الميل بعيدا عن الجهود الواعية لضبط حجم الأسرة ولعدم الأخذ بالأساليب الصحية التي تقلل من فرص المرض أو التعرض للوفاة.

إن مسألة التخطيط العائلي انتقلت كفكر إلى واقع وطموح وممارسة ومطلب وضرورة مجتمعية بالنسبة للأسرة الريفية الجزائرية لتحقيق استمراريتها وتوازنها بفعل التأثيرات والتحولات والتغيرات في مختلف الأصعدة والمجالات التي أثرت على البنية الاجتماعية والديموغرافية والسوسيواقتصادية للأسرة الريفية الجزائرية منها التغير في أنماط الإنتاج الفلاحي وكذلك في أساليب خفض النفقات من خلال "تغير في خيارات الاستهلاك لبعض الأنواع من الغذاء واللباس والتقليل من الطاقة المنزلية"[1]، بالإضافة إلى حركية الهجرة الداخلية والتغير في أنماط العمل داخل وخارج المجال الفلاحي والذي صاحبه أيضا تغير في نمط استغلال الأراضي الزراعية كتأجير جزء من الأرض لتلبية الحاجات الاقتصادية وانتشار التعليم ومجانيته وإجباريته في الجزائر.

كل هذه العوامل دفعت الأسرة الريفية إلى تحديد عدد أطفالها من أجل المحافظة على المستوى المعيشي المناسب لأعضائها، لهذا فإن تغير نظرة المجتمع المحلي الريفي بالنسبة للتخطيط العائلي أصبح واقع وضرورة، حيث بدأت القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية تتغير بفعل العوامل السالفة الذكر وكذا "رغبة الأسر الريفية في تحقيق أساليب الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية لأولادها مما دفع بها إلى تحديد عدد الأولاد حتى تتمكن من تحقيق

1- أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي: **الأسرة المصرية وتحديات العولمة**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 2003، ص 157.

ذلك بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام في التوعية بذلك ونجاح برامج تنظيم الأسرة في الريف"[1].

إن إتباع الأسرة الريفية الجزائرية للتخطيط العائلي يعد مؤشرا أساسيا على تغير القيم الاجتماعية والدينية والثقافية داخل الأسرة ، تلك القيم التي كانت تؤسس للإنجاب وترفعه إلى مستوى القداسة، والتي لم يكن وجودها وليد الصدفة بقدر ما كانت تجد مبرراتها انطلاقا من القرآن ومن الثقافة الشعبية والموروث الثقافي التقليدي، كما أن الظروف التاريخية هي نفسها ساعدت على تأسيس منظومة ثقافية وقيمية تدعّم الإنجاب وتشجع الإكثار من النسل، لكن التحولات التي عرفها الريف الجزائري من قبيل تقسيم الأرض وتجزيئها، وتفكك البنية الاقتصادية التقليدية التي لم تعد تسمح بتوفير متطلبات واحتياجات الجماعات المنزلية الكبيرة مما دفع بأفراد الأسرة الريفية الجزائرية إلى امتهان واحتراف أعمال خارج المجال الفلاحي أدى إلى ظهور انفصال اقتصادي بين الفرد والأسرة ، كما أن توفير الدولة لعدة خدمات جعلت الفرد يبقى في منأى عن الأسرة[2]، وأيضا لعبت وسائل الإعلام دورا أساسيا في ظهور قيم جديدة في الوسط الريفي، الشيء الذي حوله إلى وسط مفتوح على قيم التحديث والتمدن وكانت أولى نتائج هذا الانفتاح هو تغير المحددات النظامية الخارجية التي دفعت بالأسرة الريفية إلى إعادة النظر في مجموع القيم الاجتماعية التي كانت تؤطر وتقنن سلوك الزواج مما كان له انعكاس على السلوك الإنجابي.

كان لانخراط الشباب الريفي في العمل المأجور، وضيق الموارد وتطلع السكان لحركية الهجرة وللعيش الحضري له تأثيرات على الإنجاب، حيث بدأت الأسرة تشعر بضرورة تقليص حجمها عن طريق اعتمادها لسياسة تنظيم النسل، فالأسرة لم تعد تحتاج للسواعد مثلما كان مطروحا في السابق من خلال عدد الأبناء المرغوب فيهم.

فالخصوبة في المجتمع المحلي الريفي الجزائري تتحكم فيها اعتبارات اقتصادية بالأساس، فضلا عن الاعتبارات الاجتماعية الثقافية والقيمية المتعلقة بالفرد الريفي، فالعوامل

1- محمد أحمد بيومي، عفاف عبد الحليم ناصر: **علم الاجتماع العائلي- دراسة التغيرات في الأسرة العربية**- دار المعرفة الجامعية، الأزرايطية، مصر، 2005، ص 133.

2- محمد بوخلوق : **التحضر وواقع المدن العربية – دراسات في المجتمع العربي المعاصر**- دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، سوريا، 1999، ص 119.

الأكثر تأثيرا في رفع أو خفض معدل الخصوبة في المجتمع تعود إلى ما هو اقتصادي واجتماعي وأسري، و ما يرتبط بها من قيم ومعتقدات وأنماط سلوك، فالتحولات الحاصلة في مجتمعنا الراهن والمتعلقة بتمدرس الأنثى وعمل المرأة خارج البيت، أو بتجسيد البنت لنوع من التأمين المستقبلي لحظة احتياج الآباء لدعمها، أو بمدى قبول الزوجات والأزواج لموانع الحمل دفعت بالأسرة الريفية إلى تبني تصورات اجتماعية ثقافية دينية أكثر واقعية وتفتح ونظرا للتطورات السريعة في وسائل الإعلام التي عملت على نشر وترسيخ المفاهيم المرتبطة بالعقلنة والتخطيط والتدبير التي من شأنها أن تساهم في بلورة موقف اجتماعي إيجابي من تنظيم الأسرة، لذلك فإن كل هذه التغيرات الحاصلة في مختلف المستويات، تسير في اتجاه تقليص الإنجاب في الأسرة الريفية الجزائرية، اعتبارا للتطور الحاصل في بنية القيم الاجتماعية و المنظومة الثقافية والاقتصادية.

الفصل الخامس:

التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية في الأسرة الريفية.

أولا- التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب.

ثانيا- التخطيط العائلي وقيمة الزيادة في الإنجاب.

ثالثا- علاقة التخطيط العائلي بقيم تفضيل الذكورة عند الإنجاب.

رابعا- التخطيط العائلي وتغير نسق الدور والمكانة الاجتماعية للمرأة الريفية.

خامسا- دور التخطيط العائلي في ترقية التربية الاجتماعية للأبناء والرفع من كفاءتهم الاجتماعية.

أولا- التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب:

عندما يعلن المجتمع مجموعة من القيم الاجتماعية التي يتمسك بها فإنه في الواقع يُهيئ الفرد في أن ينتظر منتجات عقلانية إيجابية ومكافآت معينة من جانب الأسرة باعتبارها البناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد، حيث يزوده بالمقاييس والضوابط التي يستند إليها في أحكامه عليها، في حين أن القيم الاجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، لذلك فإن الإنجاب باعتباره وظيفة اجتماعية يندرج تحت الوظائف الأساسية للأسرة بصفة عامة، وظاهرة ديموغرافية طبيعية تعمل على إحداث التوازن في النمو السكاني من خلال تعويض الوفيات عن طريق الولادات وبالتالي الحفاظ على النسل مثلما يؤيدنا في الطرح المفكر **حسين بستان** حين يعبّر على وظيفة الإنجاب بمصطلح **الاستبدال** وهو واحد من الوظائف الحياتية الأساسية للأسرة حيث يحفظ بها وجود الجيل المستقبلي[1]، كما يعتبر الإنجاب قيمة اجتماعية تساهم في استمرارية المجتمع وتوازنه، وكذا تنظيم الحياة الاجتماعية للأسرة في مختلف الأوجه الاقتصادية منها والاجتماعية والصحية وحتى السياسية.

لذلك فالإنجاب كقيمة اجتماعية في حد ذاته من المفروض أن يطرح الايجابيات المستخلصة من العادات والتقاليد والموروثات الثقافية والثقافات الشعبية وكل المنتجات العقلانية الأخرى المكيّفة اجتماعيا مع تطورات وتغيرات المحيط خاصة في الأسرة الريفية الجزائرية، ومنه فإن الصورة العلائقية بين القيم الاجتماعية المرتبطة بالإنجاب والتخطيط العائلي تكمن في الحراك الاجتماعي لقيمة الإنجاب وعناصره وكل متغيراته من ذلك الزيادة في الإنجاب، تفضيل الذكورة في الإنجاب، تقسيم العمل الاجتماعي من خلال الدور والمكانة الرفع من مؤهلات التربية كلها تتأثر بتنظيم النسل والقيم السائدة التي ترتبط بالأطفال في النسق الأسري، كما تتأثر بالأسلوب الذي يحدد مركز الأطفال في بناء الأسرة الريفية الجزائرية، لأنه كان في السابق ينظر إلى كثرة إنجاب الأطفال على أنه مسألة مقدسة لا ينبغي أن يتدخل فيها الإنسان، فتتمسك الأسرة الريفية في هذه الحالة بمعايير تشجيع الإنجاب

1- حسين بستان النجفي، تعريب علي الحاج حسين: **الإسلام والأسرة- دراسة مقارنة في علم الاجتماع الأسري-** مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008، ص 86.

و الزيادة منه حتى يساهم الأطفال في تعزيز الدخل الاقتصادي وتنمية القوة الاجتماعية وبذلك تجعل الأسرة من هذا المعيار أساس الحكم على قيمة الأطفال.

في المقابل يمكن أن نجد طرقا أخرى للتقليل من الأطفال الذين يعجزون عن تحقيق الإضافة الايجابية للكيان الأسري أو زيادة الثروة، وعندما يقوم نظام الأسرة على السلطة الأبوية المطلقة وعلى خط الذكور، فلنا أن نتوقع أن يكون إنجاب الذكر من الأحداث الهامة أما إنجاب الأنثى فهو غير محبذ في البناء الأسري، حيث مارست العادات والتقاليد المتوارثة تأثيرا ايجابيا في حركية قيمة الإنجاب من خلال تأثيرها في مستويات الخصوبة، خاصة في المجتمعات الريفية التي تعتبر أن الأسرة الكبيرة هي من دواعي الفخر والاعتزاز, "لأن القيم الريفية تدور حول الأرض والأولاد لذلك يعتبران من القيم الريفية الأساسية"[1] ويظهر تأثير تلك العادات بشكل كبير في المجتمعات الريفية, حيث تعتبر تلك المجتمعات أن إنجاب المزيد من الأطفال هو قوة اقتصادية واجتماعية للأسرة، إضافة إلى أن الأطفال يشكلون عنصرا مهما في مرحلة الشيخوخة، وهذا ما يدفع الآباء إلى إنجاب أكبر عدد من الأطفال ضمانا لهذه المرحلة من العمر, ورغبة في توزيع أعباء الإعالة مستقبلا على عدد أكبر من أفراد الأسرة.

كما كانت تشدد الأسر الريفية أو المنحدرة عنه على الزواج المبكر للفتيات, بسبب قناعة تلك الأسر بمفهوم التقليد حول ضرورة ستر البنت وتؤثر النظرة الاجتماعية التقليدية أيضا من خلال تفضيلها الابن الذكر على الأنثى، وعدم الاهتمام بتعليم الأنثى إلي الحد الذي يوفر لها قدر كافي من الوعي فيما يتعلق بالتخطيط العائلي واستعمال وسائل هذا التنظيم وأهمية مباعدة فترات الحمل بالنسبة إلى صحتها وصحة وليدها، كما أن هذه العادات والتقاليد لا تحبذ مشاركة المرأة في سوق العمل و الاختلاط مع الرجل, إلا أن تأثير تلك العادات والتقاليد بدأ يخف تدريجيا في مختلف المجتمعات خاصة المجتمع المحلي الريفي, نظرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتكنولوجي الذي شمل الأسرة بشكل عام والمرأة بوجه خاص، حيث أن نسبة كبيرة من الأسر الريفية الجزائرية تميل الآن إلى تحديد عدد أطفالها خاصة تلك الفئات التي حصلت على قدر من التعليم وذلك من أجل المحافظة على المستوى المعيشي المناسب لأعضائها، لهذا فإن تغير النظرة المجتمع الريفي بالنسبة للتخطيط

1- محمد ياسر خواجة : **علم الاجتماع الريفي**، ط 01، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 132.

العائلي يمكن توقعه بيسر ووضوح، حيث بدأت القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية تتغير للعديد من الأسباب أهمها الانتقال من النظام الزراعي إلى النظام الصناعي مما أدى إلى بروز ظروفا جديدة تختلف عن الظروف التي يفرضها سيطرة القطاع الزراعي , فالتصنيع إضافة إلى كونه عملية اقتصادية فهو عملية اجتماعية أيضا وطبقا لنظرية التحول الديموغرافي فان الخصائص الديموغرافية لمجتمع معين تعتمد اعتمادا كبيرا على درجة التصنيع فيها "لأن الكثير من ظروف الحياة اليومية تتغير بتوسع التصنيع أو حتى الاتجاه نحوه كعملية اقتصادية ضرورية لبناء اقتصادي في أي منطقة"[1] ، ومن هذه الظروف التي تتغير مثل طبيعة المسكن وحجمه بالإضافة إلي دخل الأسرة وساعات العمل والجهد المطلوب كل ذلك يؤثر على تفكير الأسرة فيما يتعلق بحجمها، أيضا ارتفاع مستوى المعيشة وتنوعها وكذا دور وسائل الإعلام في التوعية بذلك وتحسن أساليب ضبط النسل وانتشار المعرفة عنها، "أيضا نفور النساء من رعاية الأطفال وتغير وضع المرأة، وظهور رغبات جديدة تعارض الرغبة في إنجاب الأطفال، وارتفاع مستويات الرعاية الأبوية من خلال رغبة الآباء في أن يحصل أبناؤهم على أفضل فرصة ممكنة في الحياة"[2]، وتغير قيمة تفضيل الذكر في الإنجاب وانخفاضها بتعلّم الأنثى وعملها، حيث أصبحت بذلك قوة اقتصادية واجتماعية مؤهلة تنافس الذكر في جميع المجالات مما أدى إلى تغيّر وإعادة توزيع في نسق الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية، لقد تأثر كل ذلك بفرص الحراك الاجتماعي في الاقتصاد المتطور، بالإضافة إلى زيادة الطلب على رعاية صحية راقية، حيث لا تعتمد نوعية حياة الشخص على الصحة النوعية والحالة البدنية الجيدة فقط، بل على مجموعة متنوعة من الظروف الأخرى، ومن هذه الظروف استقرار وتوافق الأسرة، ورفاهية الأطفال والحرية في الاستمتاع بالأنشطة المختلفة التي تتضمن أوقات الفراغ، أو الأنشطة الاجتماعية أو التعليم الذي له أثر واضح من خلال تأثيره في بيئة المجتمع الريفي الجزائري وخلق متغيرات اجتماعية وثقافية جديدة تحل بدورها محل الثقافات القديمة، وكثيرا ما اعتبر التعليم أهم العوامل التي يمكن بواسطتها ترشيد السلوك الفردي المتعلق بالخصوبة، فهو يؤثر في

1- محمد فؤاد حجازي : **الأسرة والتصنيع**، ط 02، مطبعة التقدم، القاهرة، مصر، 1975، ص 88.

2- بوتومور ، ترجمة: محمد الجوهري، علياء شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني: **تمهيد في علم الاجتماع**، ط 06، دار لمعارف، القاهرة، مصر، 1983، ص 119.

مستويات الإنجاب داخل المجتمع الريفي الجزائري، فكلما زاد المستوى التعليمي ينتج عنه زيادة في وعي الأزواج فيما يتعلق بتكوين أسر متوازنة، سواء كان ذلك في تعليم الأطفال أو تربيتهم وتوفير جميع المتطلبات اللازمة لهم، وهذا يترتب عليه التزامات اقتصادية كبيرة قد لا تكون متناسبة مع دخل الأسرة المادي, لذا ستقوم هذه الأسرة بالتفكير بشكل جدي في تحديد حجم الأسرة إلى الحد الذي يتلاءم ودخل هذه الأسرة، بالإضافة إلى أن مواصلة المرأة لتعليمها يؤدي إلى رفع العمر عند الزواج وبالتالي تقليل فترة الخصوبة عند المرأة مما يعمل على انخفاض عدد الأطفال المولودين , بالإضافة إلى اختلاف وجهة نظر المرأة المتعلمة عن غير المتعلمة فيما يتعلق بحجم الأسرة وأهدافها.

إن الطرق العديدة لتنظيم الأسرة التي تؤثر على نوعية الحياة تتراوح بين تلك التي تعتبر شخصية جدا مثل الحالة الصحية للفرد وعوامل أخرى تتشكل من خلال العلاقات مع الآخرين، عن طريق الحرص على امتداد العرض التركيبي السابق على أن نبين كيف أن التخطيط العائلي كممارسة ينصهر بعمق ضمن الأطر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تتكون منها الحياة الاجتماعية.

ثانيا- التخطيط العائلي وقيمة الزيادة في الإنجاب:

نتفق كدارسين اجتماعيين ومهتمين بمسألة الأسرة وقضاياها الإنجابية أن التخطيط العائلي لا يمكن أن يستقطب كل هذا الاهتمام من الدراسة والبحث لو لم يكن هناك زيادة مفرطة في الإنجاب أو نوع من اللاتنظيم في السلوك الإنجابي الذي لم يقابله تخطيط وتنظيم بما يتناسب مع الموارد المتاحة ومعطيات ومتطلبات البيئة والمحيط سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي وحتى سياسي، لذلك فإن فلسفة الإنجاب كظاهرة اجتماعية غائية لها أهداف تصبوا إليها حتى أصبحت وظيفة من الوظائف الأساسية للأسرة والعائلة بعد أن انتظم هذا البناء بمحدداته ومقوماته، فأصبحت مسألة الإنجاب قضية مجتمع بأكمله ومسؤولية الجميع فهي عملية مفصلية ومحورية وأساسية في نمو المجتمع و تنميته وتحقيق توازنه سواء كان من الناحية الاقتصادية متجليا في توزيع واستهلاك الموارد المتاحة بما يتناسب مع عدد السكان باعتبارهم طاقة إنتاجية وكتلة مستهلكة، أو من الناحية الديموغرافية متمثلا في تحقيق

النمو السكاني وتنظيم الزيادة الطبيعية من خلال تعويض عدد ومعدلات الوفيات فبالتالي الإنجاب هنا هو عملية استبدال وفيات بمواليد مثلما ذكرناه في العنصر السابق، أو من الناحية الاجتماعية باعتباره- الإنجاب- يساهم ويسعى إلى تنظيم الحياة الاجتماعية بمفهومها الواسع ويعمل على تعزيز الثقافات والعادات والمعايير والموروثات التقليدية من الجانب الثقافي فبذلك يعتبر الإنجاب قيمة اجتماعية.

أما بخصوص قيمة الزيادة في الإنجاب في الأسرة الريفية الجزائرية لا يرجع إلى العوامل البيولوجية أو القدرة البيولوجية على الإنجاب لدى النساء في المجتمع الريفي الجزائري وإنما تتحكم المعايير الثقافية والقيم المتعلقة بحجم الأسرة وتكوين الوحدات الأسرية (الزواج) وغيرها في مستوى الخصوبة طالما كانت هذه المعايير جزءا لا يتجزأ من النظم الاجتماعية في هذا المجتمع ولا يجب أن تكون متناقضة أو غير متسقة معها، حيث تمثل العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات والثقافات الشعبية، الآلية التي يعمل بها نظام الإنجاب في المجتمع الريفي الجزائري، وهذه الآلية يمكن أن تطلق عليها أسم (منظومة القيم الاجتماعية) فكثير من سكان الريف لا يزالون يعتقدون بأن حجم الأسرة الكبير يعطيهم مكانة كبيرة في مجتمعهم المحلي، وأن الإنجاب المستمر لعدد كبير من الأطفال وخاصة الذكور يخلد اسم الأسرة ويعزز قوتها ومكانتها وهيبتها داخل الأسرة أو المجتمع الذي تعيش فيه كما أن أفضلية المولود الذكر على الأنثى يجعل بعض الأسر تستمر بالإنجاب حتى ترزق بالمولود الذكر حتى وإن كان قد وصل عدد أطفالهم من الإناث إلى أرقام عالية وبعضهم قد لا يكتفي بمولود ذكر واحد فيستمروا بالإنجاب حتى يحقق العدد المطلوب من الذكور.

كما أن الخوف من العجز لدى رب الأسرة وعدم وجود من يعولها من بعده يجعل الفرد الريفي يفكر في إيجاد الطفل الذكر وبشكل مبكر حتى لا يصل إلى مرحلة العجز إلا ولديه البديل الذي يتحمل مهمة إعالة الأسرة بعد الأب ، كما أن نمط الحياة الريفية عامل مساعد للخصوبة العالية لدى الكثير من الجزائريين الذين يرغبون في أن يساعدهم أطفالهم في أعمال الفلاحة و غيرها، في حين أن بعض النساء تسعى إلى الإنجاب في مرحلة مبكرة وبشكل متكرر تدعيماً لوظيفتهن المحددة وتأكيداً لمكانتهن في الأسرة.

إن الاعتماد على الطفل كقيمة اجتماعية تتطلب مجموعة واسعة من أوجه النشاط في المجتمعات الريفية أو النامية مثل نشاطات الإنتاج والاستهلاك والمساعدة في أوقات الأزمات

والمرض وكبر السن وغيرها، كما أن الاعتماد الشديد على الأطفال في العمل و الزراعة أو الحماية عند كبر السن أو غير ذلك من المسائل الجوهرية.

لكن التغيرات الدالة التي عرفتها الأسرة الريفية الجزائرية هي في الواقع تحولات عميقة في العلاقات بين الأجيال كما يتجلى ذلك من خلال القيمة الجديدة الممنوحة للطفل ففي السابق كانت لهذا الأخير قيمة اقتصادية ونفعية باعتباره مساهما في الإنتاج الأسري وبحكم استخدامه كيد عاملة مجانية أو اعتماده كنوع من التأمين على فترة الشيخوخة، وإذا كان هذا التصور لا يزال مستمرا في المجتمع الريفي وفي بعض الأسر الريفية الممتدة التي تشكل وحدات إنتاجية وترفع من قيمة التضامن الأسري باعتبار الأسرة الريفية وحدة إنتاجية ضامنة لاستمرار حياة المجموعة، وذلك راجع للتخلي عن القيمة الاقتصادية للطفل وتزايد قيمته السيكولوجية، كما يتزايد الإحساس بالرضا وتحقيق الذات من خلال الأطفال فيتقلص بالتالي دورهم الإنتاجي داخل المجال الأسري، وبالموازاة مع تراجع الدور الاقتصادي للأطفال وتواصل ظاهرة بروز الفردانية وتضاؤل مساعدة الأطفال للآباء، وعلى العكس من ذلك ترتفع تكاليف تربيتهم ويتزايد الاهتمام والعناية بحاجياتهم (تعليم، صحة، ترفيه، ...الخ) وعلى الرغم من التقلص المتنامي لمظاهر وعوامل التبعية الاقتصادية ما بين الآباء والأطفال خصوصا في الشرائح الاجتماعية الوسطى والعليا، يظل الارتباط العاطفي مقاوما للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

لكن هناك إلى جانب قيمة الزيادة في الإنجاب مسألة التخطيط العائلي الذي هو تنظيم وبرنامج مستنبط من الدوافع الثقافية للإنجاب وبعض العوامل التي تمثل قوى موجهة للسلوك الإنجابي، حثا أو منعا لإنجاب المزيد من الأطفال، هي "عوامل موقفية يقصد بها الأسباب الشعورية التي تجعل الأفراد يرغبون في – أو يرغبون عن– الإنجاب في مرحلة ما من مراحل حياتهم الزوجية"[1]، ولأنها عوامل موقفية نجدها أكثر ما تكون متأثرة بالظروف الخاصة المحيطة بالزوجين، ومن ثم فهي عديدة ومتنوعة حيث تتمثل في الرغبة في إنجاب الطفل الأول، ثم الرغبة لإنجاب أطفال في مرحلة عمرية مبكرة للزوجين، فالرغبة في إنجاب

1– السيد عبد العاطي السيد : **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 255.

أكثر من طفل تجنبا للمشكلات النفسية للطفل الوحيد في الأسرة، وأخيرا الرغبة في تحقيق مستوى معيشي أفضل لأقل عدد ممكن من الأطفال.

لذلك فكل التغيرات والتطورات الحاصلة في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وكذا انتشار التعليم وإجباريته ومجانيته أدى إلى تغير في دور ومركز الأنثى بالإضافة إلى تطور وسائل الإعلام وكل العوامل الثقافية الأخرى أدت إلى تبني الأسرة الريفية الجزائرية لبرنامج التخطيط العائلي لتحقيقها التكيّف الاجتماعي والاقتصادي مع الواقع والمحيط، لأن كل هذه العوامل الموقفية تختلف باختلاف مراحل تكوين الأسرة، في المرحلة الأولى تكون هذه العوامل الموقفية أشبه بقيم الدافع الثقافي، كالرغبة في وجود مولود يحمل اسم الأسرة، حيث لا يمثل الإنجاب في هذه المرحلة مشكلة، لكن ما يلي هذه المرحلة هو أصعب، لأن قيمة إنجاب المزيد من الأطفال في المراحل التالية ترتبط ارتباطا مباشرا بتوازن الأسرة مثل الحرص على وجود أخ أو أخت للطفل الأول، أو ترتبط ببعض القيم الاقتصادية كتلقي المساعدة أثناء الكبر أو المساعدة في الأعمال المنزلية...الخ.

نستنتج ما سبق أن قوى الدافع الثقافي للإنجاب تكون أكثر أهمية إلى دفع الزوجين للإنجاب في المراحل الأولى لتكوين الأسرة، ثم تأتي بعد ذلك العوامل الموقفية في المراحل اللاحقة لتؤثر في معدل الإنجاب إما بالزيادة أو النقصان، وبالتالي فإن التخطيط العائلي له التأثير المباشر في تحول قيمة الزيادة في الإنجاب إلى الإنجاب المعتدل وفق تطورات ومتطلبات المحيط.

ثالثا- علاقة التخطيط العائلي بقيم تفضيل الذكورة عند الإنجاب:

إن القراءة السوسيولوجية المتأنية لقضية الإنجاب في الأسرة الريفية الجزائرية مرت بمراحل مختلفة وتأثرت بتغيرات متعددة منها ما هو اقتصادي بالدرجة الأولى وما هو اجتماعي وما هو متعلق بالجانب السياسي للدولة الجزائرية وسياساتها السكانية والديموغرافية المتماشية مع الأهداف العامة للسياسة الوطنية، وهذا ما دعمه المفكر الديموغرافي الانجليزي **كارسندرز** في مناقشاته للنظرية السكانية حيث يرى أن زيادة كل مجتمع تخضع لظروفه الخاصة و يكيّفها وفق موارده للوصول إلى الحد الأمثل لعدد السكان المناسب له، و يتغير هذا

الحد الأمثل بتغير الموارد و التطور التقني و الحضاري و الاجتماعي، لذلك كانت تنتشر في المجتمع المحلي الريفي الجزائري بعض القيم المرتبطة بزيادة النسل والإنجاب مثل: زيادة عدد الأولاد يؤدى إلى ربط الزوج، والرغبة في إنجاب الذكور، كثرة الإنجاب والرغبة في تكوين عزوة، زيادة الإنجاب للمساعدة على العمل في المجال الزراعي، وشيوع معتقدات دينية خاطئة عند بعض الفئات من المجتمع المحلي، وضعف الاقتناع بمبدأ طفلين لكل أسرة مع عدم وضوح الفرق بين إنجاب طفلين أو ثلاثة أطفال لدى كثير من الأسر بالإضافة إلى رغبة الأسرة في إنجاب طفل من كل نوع حتى ولو اضطرهم ذلك إلي إنجاب طفل ثالث للحصول علي النوع المطلوب وخاصة الطفل الذكر وهو ما يعتبر من الموروثات الاجتماعية الخاطئة.

إن قضية تفضيل الذكور في الإنجاب عند الأسرة الريفية الجزائرية في السابق كانت مطروحة بقوة ومنتشرة بكثرة، خاصة في المجتمعات المحلية التي كانت تعتمد على الطفل الذكر باعتباره قوة اقتصادية ومورد بشري يساهم في ضمان وتوسيع دخل الأسرة، إضافة إلى أنه الضامن والآمن المفضل للأب في قضية توريث المهنة وكل الحرف المهنية والمهن التقليدية التي يتميز بها البناء الاجتماعي للريف الجزائري، بالإضافة إلى كونه جسر امتداد للموروثات الثقافية والتقليدية والشعبية، كما أن تفضيل الطفل الذكر يعود إلى أنه رمز للقوة والعزوة والشرف بالنسبة للأسرة الريفية الجزائرية، ويعد محور ارتكاز أساسي في الحفاظ على اسم العائلة ولقبها العائلي وامتدادها في النسق القرابي عن طريق الزواج الداخلي في الغالب، وبالتالي هو ضمان للثروة من خلال الميراث التي تدور ضمن المحيط القرابي الذي يعتمد على الروابط الدموية في كثير من الأحيان على حساب العلاقات النسبية الخارجية.

إذا فإن تفضيل إنجاب الذكور هو حفاظ على النسل ومصدر للرزق، وسند للأهل في الشيخوخة وقوة لهم في المجتمع، حيث كانت تقوم الأسرة في الريف بالإشراف على تربيتهم وتعليمهم تلبية حاجاتهم الاقتصادية والصحية والعاطفية والترفيهية، لذلك فإن قيم الذكورة كانت تحتل مكانة هامة في هرم منظومة القيم الموجهة للبناء الاجتماعي بأنساقه ونظمه وظواهره هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن قيم الذكورة في المجتمع الريفي الجزائري تمثل موروثاً ثقافياً كامناً داخل نسيج البناء الاجتماعي، تتجسد صوره وأشكاله في أساليب التنشئة الاجتماعية التي تكسبها الأسرة الجزائرية لأطفالها منذ لحظة الميلاد.

على الرغم من الكم المتنامي من المؤلفات والكتابات، والبحوث والدراسات التي تمحورت كلها حول قضايا التنشئة الاجتماعية وأساليبها، فضلاً عن محاولات علماء الاجتماع، والانثروبولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، والديموغرافيا في تأصيل مفاهيم المسألة السكانية ونظرياتها وأساليبها فإننا لا نجد ذلك التناول من حيث الدرجة في الشمول، ومن حيث العمق في المعالجة فيما يتعلق بارتباط قيم الذكورة بقضايا الإنجاب، حيث لا نجد سوى بعض الكتابات والبحوث والدراسات المتفرقة، وبخاصة السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي تناولت تلك التأثيرات التي تحدثها قيم الذكورة في الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي والدور الذي تؤديه القيم القبلية، والعائلية، والطبقية، والطائفية في ترسيخ قيم الذكورة وتعظيمها.

لذلك فإن هيمنة قيم الذكورة في مجتمع ما تعكس طبيعة القيم الاجتماعية والمعتقدات السائدة، والثقافة التي تمنح الذكورة قيماً تفضيلية، وعندما نشير إلى أن الذكورة تمثل القيمة الفضلى في المجتمع، فذلك لا يعني بالضرورة أن كل رجل وكل امرأة يشعر بذلك، إنما يعني أنها حالة عامة في المجتمع، أو شعور جمعي كما يشير إلى ذلك "**إميل دوركايم**"، حيث يسيطر هذا الشعور على ثقافة أفراده، بحيث يمارسونها دون وعي منهم ويتجسد هذا الشعور في رموز الثقافة، والتعابير اللغوية، وفي أنماط التفكير، ونماذج السلوك ويصل ذلك إلى الدرجة التي تشكل قناعات لدى أفراد المجتمع، ويصبح جزءاً من الطبيعة الاجتماعية السائدة حتى أن أفراد كل نوع أصبحوا مقتنعين بالدور الذي خصصه لهم المجتمع[1].، حيث يساهم ذلك في تنظيم العلاقة الاجتماعية بين الرجل والمرأة لكي لا تُخرَجَ المرأة عن أنوثتها ولا يكون خلل من تلك العلاقة الاجتماعية في سعي الرجل نحو كماله أو في سعي المرأة كذلك " لأن القاعدة الفلسفية التي تشكل أساسا لهذا الأمر تتلخص في أن لدى كل موجود الكمال الذي يليق به وعليه السعي إلى تحصيله، وهذا الأمر يتوقف على ملئ هذه القابلية ومنها ما هو كمي ومنها ما هو كيفي"[2] .

1- بيار بورديو، ترجمة: سلمان قعفراني: **الهيمنة الذكورية**، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2009، ص 90.

2- مجموعة من المؤلفين، إعداد وتقديم حيدر حب الله: **المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر – قضايا وإشكاليات–** ط01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008، ص 21.

أما فلسفة التخطيط العائلي المطعٌمة بالتغيرات والتطورات والتحولات في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الديموغرافية من حيث زاوية مقاربة النوع الاجتماعي بمختلف عناصر التنمية في المجتمع المحلي الريفي، بالإضافة إلى تحرر المرأة وتغير وضعها ومساواتها مع الرجل والنظرة إليها بنوع من العقلانية، كما أن الزيادة في ارتباط الإناث بالتعليم سيشكل عاملا حاسما على مستويات أخرى كالخصوبة التشغيل، حضور النساء في الفضاء العام، تعميق المساواة بين الجنسين والتقليل من الفوارق بين المجتمعين الحضري والريفي ، لقد تحققت المساواة نسبيا على مستوى قاعدة الهرم أي التعليم الأساسي، ولا شك أنه في إطار اتجاه إيجابي يمكن أن تتقلص الفوارق بين الجنسين على المستوى التعليمي في السنوات القليلة القادمة، وهكذا لن تصبح العلاقة الجيلية العامة (ما بين الآباء والأبناء) علاقة جهل ومعرفة، وإنما ستكون الفجوة أقل اتساعا على المستوى الثقافي، بحيث سيصبح المستوى التعليمي والشهادات هو الفارق الأساسي، ونتيجة للتحضر والتصنيع وانتشار أفكار التحديث وتطور الثقافة المجتمعية الريفية الجزائرية المرتبطة بتحولات الواقع والمحيط، وتجسيد فلسفة النوع الاجتماعي في تنظيم مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، تسعى الأسرة الريفية الجزائرية إلى التقليل من الإنجاب باتباع التخطيط العائلي ووسائله، دون الاهتمام الزائد بقيمة تفضيل الذكورة في الإنجاب الذي لم يعد مطلبا في كثير من الأحيان، لكون الأنثى أصبحت قوة اجتماعية واقتصادية وثقافية وحتى سياسية يرتكز عليه البناء الاجتماعي الريفي الجزائري في نسقه، ذلك من خلال تحرر المرأة واكتساحها لمختلف أوجه النشاط والمجالات المحورية في المجتمع المحلي كالصناعة والصحة والتعليم والإدارة وحتى الفلاحة، بالإضافة إلى كون المرأة أصبحت سند اجتماعي ومعيل اقتصادي ومنتج ثقافي للأسرة الريفية عموما وللآباء خصوصا عند الحاجة والكبر في ظل شيوع النزعة الفردية وآثارها عند الذكور.

إذا فلسفة التخطيط العائلي متجسدة في أفكارها على التنظيم والتحسين والتوازن والاستمرارية والتنمية، معتمدة في آلياتها على النوع الاجتماعي من خلال تطبيق مقاربة النوع في السياسات الاجتماعية و التنموية في المجتمع الريفي الجزائري بشكل خاص، شأنه أن يترجم عمليا في الحد من اللامساواة بين الذكر والأنثى عن طريق إشراك المعنيين في برامج التنمية، رجالا ونساءا، وفي جميع مراحلها: التخطيط، التنفيذ، والتقويم، وخصوصا في

اقتسام الموارد والمنافع، وعلى هذا النحو يتحول مفهوم النوع تدريجيا من أداة للتحليل إلى أداة معيارية، يعني عن طريقها يمكن قياس مستوى نجاعة المشاريع التنموية وأهدافها ومدخلاتها ومخرجاتها في تحقيق النفع لكل من الفئات الاجتماعية خاصة الرجل والمرأة أي مراقبة مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في تقاسم المنافع ، مع الأخذ بعين الاعتبار ميكانزمات التطور والتحديث والارتقاء النوعي على جميع الأصعدة في الريف الجزائري الذي يعتمد في القيم المعيارية على العمل والتنافس والإنتاج والجودة والعلم لا على أساس الجنس والتفضيل الذكوري.

رابعا- التخطيط العائلي وتغير نسق الدور والمكانة الاجتماعية للمرأة الريفية:

دائما في إطار الدراسة السوسيولوجية لمسألة التخطيط العائلي وتأثيره على نسق القيم الاجتماعية للأسرة الريفية الجزائرية، تظهر قضايا أخرى من إفرازات التغيرات الاجتماعية التي أدت بالأسرة الريفية إلى تنظيم نسلها حيث اكتسبت امتيازات سمحت لها بتقسيم جديد للعمل الاجتماعي من خلال إعادة توزيع للأدوار والمكانات الاجتماعية للمرأة الريفية الجزائرية على وجه الخصوص باعتبارها محور ارتكاز اجتماعي للأسرة في تنظيم العلاقات الأسرية بين مختلف الأطراف الفاعلة فيها، "ولعلنا اليوم أحوج ما نكون إلى دراسة العالم الحديث والمعاصر بكل تطوراته وتحولاته العميقة والشاملة، وبالاستناد إلى منهجيات علوم الاجتماع والتاريخ والحضارة، لما لهذه المنهجيات من قدرة ومعرفة وخبرة على فهم حركة التاريخ وتحليلها وتفسيرها"[1].

لكن هناك حقيقة اجتماعية يجب أن لا نتجاوزها في التحليل السوسيولوجي لهذا الموضوع مفادها أن مكانة المرأة الريفية وسلطتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسلطة الرجل وبالوظائف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة، لأن المرأة الريفية الجزائرية تابعة للرجل وعلاقتها به تكون على أساس الاحترام والطاعة، فالرجل يشرف على شؤون الأسرة

1- زكي الميلاد : **المسألة الحضارية**، ط02، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008 ص 46.

الاجتماعية المتصلة بضبط العلاقات بين مكوناتها المختلفة وبين الأسر الأخرى، فهو من الناحية النظرية مسؤول على تدريب الأولاد اجتماعيا ومراقبة سلوكهم الاجتماعي وتقسيم العمل بينهم والعمل على تزويجهم، أما المرأة الريفية الجزائرية فنطاق مكانتها ودورها يكمن في المسائل المتصلة بإدارة شؤون المنزل ومن الناحية العملية تكون مشرفة على الإنتاج الداخلي كإعداد الخبز ومستخرجات الحليب ونظافة المنزل وإطعام الحيوانات، كما تكون هي ذات الشأن في تربية الأطفال حتى السن الذي يستطيعون فيه المساهمة في العمل الفلاحي ويكون دورها في تدريب البنات حتى بلوغهن سن الزواج من خلال تأهيلهن اجتماعيا للحياة الزوجية.

بذلك تُكسبهن قيم الحياة النسوية وتعلمهن حقوقهن وواجباتهن حيث تجعلهن ينصهرن في قالب شخصية المرأة الريفية الجزائرية في الأسرة والمجتمع المحلي الريفي، لهذا تكون تربية الأولاد الذكور في مرحلة معينة من اختصاص المرأة وبعد ذلك تنتقل إلى الرجل، أما الدور الاقتصادي يرتكز حول الإنتاج الفلاحي والعمليات المتصلة به، فالرجل صاحب القرار فيه حيث كانت له الحرية التامة في تحديد المساحات التي تزرع بأنواع المحاصيل المختلفة وتكون خبرته في العمل الفلاحي التي ورثها عن الأجداد السند الأساسي في توجيه العمل الذي كان له الطابع الجمعي، ويكون من اختصاصه تقسيم العمل لأنه يراعي فيه متغير السن من خلال إسناد أعمال مختلفة للأطفال والشباب والأولاد المتزوجون وكبار السن منهم حيث تزداد مسؤولية الولد كلما كبر في السن، ولهذا فإن المكانة والدور يرتبطان بمتغير السن في الأسرة الريفية الجزائرية.

كما تقتضي الحياة الريفية الاجتماعية والاقتصادية تقسيما للعمل في الحقل والمنزل لهذا كانت سلطة الحقل المستمدة من المكانة الاجتماعية مختلفة تماما عن سلطة المنزل فسلطة الحقل في يد الرجل وسلطة المنزل في يد المرأة لكن نظرا لمبدأ سيادة الذكور تكون سلطة المنزل بدورها تابعة لسلطة الرجل، لهذا يترتب على نسق الدور والمكانة مسؤولية الرجل اجتماعيا واقتصاديا عن الأسرة في الريف فهو المسؤول عن الإنتاج الفلاحي والتصرف فيه وتقسيم العمل، وهو الذي يشرف على تساند الأسرة وتضامنها وكذا علاقاتها الخارجية بالأسر والعائلات الأخرى، وهو الذي يزوّج ويطلّق ويفصل في المنازعات حيث

تتجلى مكانة زوجته ودورها في تنظيم وتدبير شؤون المنزل من جميع النواحي بالإضافة إلى تربية الأطفال.

لذلك تمثل المكانة الاجتماعية جزئية من الثقافة العامة للريف، وتستمد من الوضع في الجماعة أو المجتمع المحلي الريفي، وتعتمد على الأشخاص والأدوار في نظر المجتمع المحلي، فالنظرة العامة للمرأة الريفية الجزائرية داخل المجتمع الريفي، تتمثل بالنظر إليها كإنسان ضعيف بحاجة للحماية الدائمة، على الرغم من تميزها بالقوة الجسدية والعاطفية والتي تساوي قوة الرجل أحيانا عند الموازنة بطبيعة الأعمال التي تمارسها، إلا أن دورها يبقى مهمشا نتيجة للنظرة الاجتماعية التقليدية تجاهها، ولضمان استمرارية الحياة الاجتماعية ومواجهة متطلباتها تتكامل الأدوار بين الرجل و المرأة في المجتمع الريفي وصولا إلى تكامل الحياة المعيشية الذي يضمن استقرار الحياة الأسرية واستمرارها.

كما تعتمد المكانة والدور الاجتماعي للمرأة الريفية على المراحل العمرية لها بحيث يتأثران بانتقال المرأة من مرحلة ووضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي أخر، فمكانة الزوجة أعلى من مكانة الفتاة الشابة أو الطفلة، ومكانة المرأة التي أنجبت أعلى من المرأة التي لم تنجب بعد، وهكذا إلى أن تصل المرأة إلى مرحلة الشيخوخة، التي تمثل تحررا من جميع القيود الاجتماعية التي يفرضها المجتمع الريفي، ولكن بالعودة إلى مرحلة المراهقة تكون الفتاة الريفية مؤهلة لإدارة شؤون المنزل، ومساعدة والدتها، لتتحمل معها المسؤولية الاجتماعية وتكتسب الخبرة مبكرا، وتتميز مرحلة الزواج للفتاة بخاصية تكاد تكون شبه عامة في المجتمع الريفي الجزائري وهي الزواج من الأقارب، فاستشارة الفتاة كانت تختلف حسب مكانة الفتاة كأن تكون ابنة الشيخ أو أخته، أو ابنة رجل له مكانة عالية في أسرته أو قبيلته، أما الفتاة الأقل شأنا ففي الغالب لا تتم استشارتها.

يتمثل الدور الاجتماعي الرئيسي للمرأة الريفية في مرحلة الأمومة بالتنشئة الاجتماعية للأبناء بشكل كامل، حيث تقوم بتربيتهم وإكسابهم العادات والتقاليد الريفية الأصيلة التي تجعل منهم أبناء قادرين على الحياة الريفية ضمن المجتمع المحلي، وعندما تصل المرأة الريفية إلى مرحلة الكبر في السن، تكون قد وصلت إلى أعلى مكانة اجتماعية، وأعلى قدر من الحرية في المجتمع الريفي، حيث تتحرر من ممارسة الأعمال اليومية التي كانت تقوم بها

وتمنحها حرية الجلوس مع الرجال والحديث وإبداء الرأي، و قد ازداد الوعي بأهمية تنظيم الأسرة لدى المرأة الريفية انسجاما مع الدخل المادي للأسرة، حيث بلغت نسبة الأسر الريفية الجزائرية التي لديها من 2–4 أفراد حوالي 22.3% ، والأسر التي لديها 11–12 أفراد بلغت 5.8% في حين متوسط حجم الأسرة الريفية الجزائرية 6.6 فرد ، وانخفضت النسبة الخامة للمواليد من 30.4‰ سنة 1992 إلى 17.9 ‰ هذا في سنة 2002 [1]، أما نتائج التحقيق الوطني المستنبطة من قاعدة بيانات الإحصاء العام لسنة 2006 تفيد أن حجم الأسرة الريفية الجزائرية هو 6.2 فرد مقارنة بـــ 5.7 فرد في الأسرة الحضرية والمتوسط العام لحجم الأسرة الجزائرية هو 5.9 فرد[2]، في حين بلغ معدل الخصوبة في الريف الجزائري 2.38 مقارنة بـــ 2.19 في الوسط الحضري و2.27 هو المعدل العام للخصوبة في الجزائر[3]، مما يشير إلى ازدياد وعي الأسرة الريفية الجزائرية بأهمية تنظيم الأسرة.

لذلك تعد الأسرة في الريف الجزائري بمثابة نواة ونسق ضروري ووسيط حيوي حيث من خلالها يتناقل الآباء والأبناء، تلك المقومات والعناصر الثقافية، سيما مجموعة القيم الاجتماعية المرتبطة بعملية الإنجاب، وهذه الأخيرة التي لا يمكن إبعادها أو تجريدها من القيم والأعراف.

في حدود هذا الطرح نعتقد ومن واقع التجربة أن الريفيون غالبا ما يراعون الضوابط التي تجعلهم يتمسكون بالماضي، ويحاولون إدخال تجديدات إيجابية في التناسل لذلك يجب أن نوضح حقيقة اجتماعية توصف بالهامة لجعلها أرضية سوسيولوجية أساسية نعتمد عليها في تحليل الظواهر والأحداث وهي أن التغيرات والتطورات السريعة التي مست كل المستويات والأصعدة لم يقابلها تطور وتحول بنفس الوتيرة في الريف الجزائري وذلك لاعتبارات عديدة أهمها التمسك بالموروث التاريخي والتقليدي، بالإضافة إلى تغير وتحول تدريجي في القيم والمعايير خاصة المرتبطة بالإنجاب وسلوكه، على خلاف المدينة الجزائرية كتنظيم اجتماعي

1– **<u>المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002</u>**: الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، جامعة الدول العربية، جويلية 2004، ص– ص: 03– 24.

2 - **<u>ENQUETE NATIONALE A INDICATEURES MULTIPLES</u>** – rapport principal- suivi de la situation des enfants et des femmes , mics03, ministère de la sante, de la population et de la réforme hospitalière, office national es statistiques, décembre 2008, p 39.

3 - IBID : p 110.

يحتوي على أسر نووية متمدنة ومتحضرة ضمن مجتمع حضري به كل المرافق الحضرية الأساسية ويخضع لعوامل التحضر والتمدن والتصنيع، وهذا ما أكده العالم الاجتماعي **إيميل دوركايم** في كتابه – **تقسيم العمل الاجتماعي**– في سنة 1893م، حيث يطرح القضية في صورة اجتماعية مضمونها أن النوايا العابرة بالتجديد مكبوحة في العالم الريفي الذي يحكمه الموروث، فالأفراد محددون في احترام الماضي، ويردف القول "أن ولادة أجيال جديدة أمر لا يكفي لتحدث ضروب الجدة في الحياة الاجتماعية ولا بد أيضا من أن لا تكون هذه الأجيال مدربة بقوة شديدة على إتباع شطط الأجيال التي سبقتها، فكلما كان التأثير على هذه الأجيال السابقة عميقا – وهو عميق بمقدار ما يدوم– ازدادت عقبات التغير"[1].

إن المُسلَم به في الآونة الأخيرة ولوجود درجة من الوعي في الشؤون التي تخص الحياة الثقافية والاجتماعية للسكان الريفيين في الجزائر، مع احتكاكهم بالأوساط الخارجية حيث أسهمت مثل هذه العوامل في نشر ثقافة تنظم النسل والتباعد بين الولادات، بحكم أن الدولة الجزائرية حاليا لا تشجع على زيادة الإنجاب من خلال وضع برامج لخفض عدد المواليد عن طريق التخطيط العائلي، في حين ساهمت وسائل الإعلام بصورة كبيرة في نشر هذه الثقافة في الوسط الريفي من خلال الوعي بضرورة التقليل من الإنجاب لضمان صحة جيدة للأم وتحقيق القدرات والإمكانيات المادية والمالية والمعنوية في عملية التنشئة، بالإضافة إلى أن الآلة حلت مكان الإنسان في العمل الفلاحي، فقيمة الإكثار من الإنجاب أصبحت غير مطروحة ولا مطلوبة.

تلك المعطيات أدت إلى التوجه نحو تبني سياسة تنظيم النسل من قبل الأسر في المجتمع الريفي الجزائري، حيث أن التباعد بين الولادات أعطى للمرأة الجزائرية الكثير من الأدوار وأكسبها المزيد من المكانات من خلال توفير الوقت الكافي لها لإثبات ذاتها في المجتمع المحلي وأمومتها داخل الأسرة، أين أصبحت الأم واعية ومستوعبة لمتغيرات المحيط ولا توجد حواجز بينها وبين مجال التعليم حيث أصبح نسق مفتوح على مصراعيه، يسير وسهل المنال يساهم في نشر الثقافة وعملية التثقيف و التثاقف، بالإضافة إلى أن برنامج التخطيط العائلي من خلال التباعد بين الولادات فسح للمرأة الاطلاع على المجال الاقتصادي والخوض

1– مجموعة من المؤلفين، ترجمة: وجيه أسعد: **المطول في علم الاجتماع**، ج02، الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق، سوريا، 2008، ص 08.

فيه عن طريق العمل حيث اكتسبت المرأة منه دور الوظيفة الاقتصادية وعززت بها مكانتها داخل الأسرة والمجتمع المحلي الريفي الجزائري، وبالتالي أدت هذه التحولات إلى إعادة توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها وبالخصوص بين الزوج والزوجة مما أنتج تقاسم في الكثير من الأدوار بينهما سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية، أين "تميل المنزلتان الاجتماعيان اللتان يحتلهما الطرفان إلى التقارب بارتقاء المجتمع وتقدمه"[1]، وبالتالي ارتفعت مكانة المرأة في الأسرة الريفية وأصبحت لها سلطة في الكثير من القضايا الأسرية و العائلية التي كانت من اختصاص الرجل بالرغم من سيادة النسق الذكوري في النظام القرابي للأسرة الجزائرية على العموم والأسرة الريفية على وجه الخصوص.

من جهة أخرى فقد طرأ تغير في دور الأب ومكانته بفعل التحديث والتحولات فإن سلطته داخل الأسرة لم تعد ترتبط بذلك الرأسمال الرمزي، أي الأب باعتباره نموذج الاحترام والوقار والطاعة، يستمد شرعيته من القاعدة الاجتماعية -ينبغي أن يكون مطاعا- كما يستمد شرعيته من المرجعية الدينية أيضا، لكن في الظروف الراهنة لم تعد المرجعية اجتماعية أو دينية فقط، بل أصبحت هناك مرجعية اقتصادية، بمعنى أن من يمتلك قوة مالية داخل الأسرة يمكن أن يصبح ذو سلطة، حتى أن الأب أضحى مجرد مُمّون للأسرة والمسؤول فقط على حاجياتها ومتطلباتها المالية، و بالتالي بدأ يفقد جزء هام من وظيفته التربوية والاجتماعية [2]، ونظرا لخروج المرأة للعمل ومساهمتها في التدبير المالي لميزانية الأسرة تحولت السلطة إلى سلطات موزعة بين أفراد الأسرة مما أفضى إلى نوع من الاستقلالية، سواء في اختيارات الأبناء وتوجهاتهم الدراسية أو في ارتباطهم بشريك حياتهم وغير ذلك من المظاهر البارزة في التحول في النسق القيمي للأسرة الجزائرية، وبارتباطها مع تراجع سلطة الأب.

1- أحم أبو زيد : **البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع** ، ج02 الأنساق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1987، ص 407.

2- محمد مومن، **الأسرة المغربية بين تحديات العولمة وتحولات المجتمع**، مجلة علامات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – القنيطرة- المغرب،2012،ص 48.

وفقا لاختلاف الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية وارتباطه بالتخطيط العائلي فإنه يساعد الأسرة على تنظيم أعضائها في وظائف متدرجة ومتكاملة في ظل نسق قيمي معيّن تستطيع من خلاله أن تنظم العلاقات بينهم، من خلال تحديد الحقوق والواجبات الملزمة لكل طرف من أطرافها، في ظل هذا التكامل يقوم كل عضو بدور معيّن فالآباء والأمهات في كثير من الأحيان يحتلون أدوارا قيادية تتجلى في عملية التوجيه والإشراف بينما يحتل الأبناء أدوارا تنفيذية أو قاعدية تتجلى في تنفيذ القرارات والالتزام بالتوجيهات التي يصدرها الآباء[1]، وهكذا تصبح الأدوار والمكانات وسيلة لتقسيم العمل داخل الأسرة الريفية ويكون التخطيط العائلي من العوامل الأساسية المساهمة في إعادة توزيع الأدوار والمكانات الاجتماعية خاصة بالنسبة للمرأة في الأسرة الريفية الجزائرية ضمن المجتمع المحلي الريفي.

خامسا- دور التخطيط العائلي في ترقية التربية الاجتماعية للأبناء والرفع من كفاءتهم الاجتماعية:

إن المجتمع المحلي الريفي الجزائري تتحكم فيه محددات اجتماعية عديدة على غرار المحددات الاقتصادية والايكولوجية والسياسية، حيث تنظم المحددات الاجتماعية بالخصوص الحياة الريفية الاجتماعية والتي تخضع بدورها إلى العادات والتقاليد والموروث التاريخي والى الأعراف والطقوس ومختلف الثقافات التقليدية والشعبية وكل المنتجات العقلانية الأخرى وتعتبر الأسرة الريفية والمجتمع والدين والأرض بمثابة مصادر للقيم الاجتماعية وهاته المنتجات العقلانية في المجتمع الريفي الجزائري، لذلك فالأسرة في الريف الجزائري تعتمد عليها اعتمادا كليا في التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية والتأهيل الاجتماعي للأبناء حتى يصبحوا قادرين اجتماعيا على تحمل المسؤوليات وتأدية واجباتهم على أكمل وجه اتجاه المجتمع بشكل عام والمجتمع المحلي على وجه الخصوص، لأنه عندما نقرأ تضاريس الحياة المجتمعية بالريف الجزائري نكتشف تلك المزاوجة الدائمة بين أنماط متعددة للحياة و السلوك أنماط يجتمع فيها التقليدي والحديث، الواقعي والأسطوري ، المقدس والمدنس ، وهو ما يفسر

1- غني ناصر حسين القريشي: **الضبط الاجتماعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 173.

بأطروحة المجتمع المركب التي أنتجها المفكر **بول باسكون** ، وعلى خط هذا التناقض المجتمع في نسق واحد تحضر الطقوس بكل ثقلها ، فما من ممارسة اجتماعية إلا و تُسَيِّجُ بكثير من الطقوس و الرموز الموغلة في القدم ، بل إن كثيرا من الشرعيات في المجتمع الريفي الجزائري تتأسس على البعد الطقوسي الذي ينتج صيغا للتواصل و التفاعل الاجتماعي الذي ألقى بضلاله على التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية للأبناء.

إضافة إلى انتشار قيمة كثرة الإنجاب في الأسرة الريفية وتفضيل الذكور عند الإنجاب، حيث نجد أن دور الأم مشتت بين رعاية الأطفال الصغار والعناية بصحتها وبصحة جنينها الذي سيولد بعد أشهر معدودة وبين الاهتمام بشؤون المنزل ومتطلبات أفراد الأسرة وبن القيام ببعض الأعمال الفلاحية كحلب الأبقار وتقديم الأعلاف للمواشي والأكل لمختلف الحيوانات والاحتطاب والرعي...الخ، في ظل الوضعية الغير مريحة والفرصة الغير متاحة والوقت الغير كافي للقيام بالتنشئة الأسرية والتربية الاجتماعية على أكمل وجه، بالإضافة إلى سيادة الطابع الذكوري في النسق القرابي للأسرة وارتباطها بالموروث التاريخي كلها عوامل أثرت على التربية الاجتماعية للأبناء والتنشئة الأسرية وحتى على القدرات والكفاءة الاجتماعية للاندماج في الحياة المجتمعية داخل المجتمع ككل بغض النظر عن المجتمع الريفي الذي يختلف عنه تمام الاختلاف سواء من ناحية البناء الاجتماعي أو النسق القرابي أو الحياة الاجتماعية.

لكن هذا ليس معناه أن التنشئة الاجتماعية والتربية الأسرية في المجتمع الريفي خاطئة أو ليست سليمة، فهي من جهة مفعمة بالقيم الاجتماعية والريفية التي تحث على القوة والعمل والتنافس والاجتهاد والمثابرة والتضامن والتكافل والتعاضد والتسامح والكرم وغيرها من القيم التي تنظم سير الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية الجزائرية ضمن إطار المجتمع المحلي الريفي الذي كان سابقا منغلقا على كل متغيراته وعناصره، أما اليوم أصبح المجتمع الريفي منفتح على المحيط وتربطه صلة علائقية مع المجتمع الحضري – تأثير وتأثر– مما أدى إلى ظهور نوع من الصعوبة في اندماج القيم الريفية مع المتطلبات والمتغيرات الجديدة "وتقلبات الأنساق الثقافية التي تعطي للفاعلين الفرديين إمكانية التكيف مع محيطهم"[1] والمنبثقة

1– ميشال دوبوا، ترجمة: سعود المولى: **مدخل إلى علم اجتماع العلوم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان 2008، ص 344.

من التحديث والتحضر والتصنيع، لذلك كان لزاما على الأسرة الريفية الجزائرية كبناء اجتماعي له كيانه الخاص المواكبة والتكيف والتفاعل مع هذه التحولات على جميع المستويات سيّما الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وحتى السياسية.

في مثل هذه الظروف أين أصبحت مسالة التخطيط العائلي مطلبا وضرورة اجتماعية للأسرة الريفية الجزائرية لتنظيم نسلها وتحسينه عن طريق التباعد بين الولادات أين يكون الوقت متاح والفرصة مواتية ومساعدة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية في أفضل الأحوال والتربية الأسرية على أكمل وجه تماشيا مع متغيرات المحيط والمجتمع ككل، "لأن التغيرات الاجتماعية كلها ترتبط بالدرجة الأولى بالمحتوى الداخلي للإنسان، الذي يمسك بيده زمام الأمر ويوجه السلوك الإنساني في كل مجال"[1]، حيث أن التخطيط العائلي يساعد الأسرة الريفية الجزائرية على القيام بحماية أطفالها وتربيتهم فهي التي تحتضنهم وتطعمهم وتأويهم وتكسيهم وتحميهم من الأمراض من أجل الحفاظ عليهم، وفي كثير من المجتمعات الريفية يُعد الاعتداء على احد أعضاء الأسرة اعتداء على الأسرة بأكملها، ونرى أن الأب مسؤول عن حماية ابنته ومساعدتها ماديا حتى بعد الزواج في كثير من الأحيان.

كما يفيد التخطيط العائلي الأسرة الريفية الجزائرية على توجيه وإرشاد أبنائها, فهم في حاجة إلى معرفة أن هناك حدودا معينة وضعت لتبين لهم ما يمكن وما لا يمكن عمله فالطفل يتعلم من الأسرة ما علية من واجبات وماله من حقوق, وكيف يستجيب لغيره, كما يتعلم الطفل من الأسرة مستويات الثواب والعقاب, لذلك يجب على الأسرة تفهم حاجات الطفل وتشجيعه بالثناء على ما يتقن أداءه من أعمال, وتشجيعه بالمعونة الإيجابية المثمرة لتصحيح ما يقع فيه من أخطاء، لأنه "من طبيعة الإنسان أن يحيا في المجتمع ولكن تنظيم الحياة في المجتمع يخضع للثقافة ويقتضي بناء قواعد اجتماعية، والمثال المميز أكثر من غيره لتلك القواعد الذي تحلله البنيوية هو تحريم المحارم الذي يتأسس على ضرورة التبادل الاجتماعي"[2]، وقد أوضحت الدراسات التي تمت حول الأساليب التي تتبعها الأسر في تعليم

1- منذر الحكيم : **النظرية الاجتماعية الإسلامية**، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008 ص 158.

2- دنيس كوش، ترجمة: منير السعيداني: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2007، ص 80.

أطفالها ضبط السلوك والنظام, أن الآباء الذين كانوا واضحين ومنسقين, كان أطفالهم أقل عرضة للعصيان والتمرد, وأيضا الأطفال المنحدرين من أسر متسقة في المعاملة والتي لها قواعد مستمرة وراسخة أكثر كفاءة وثقة في أنفسهم, بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تكون توقعات الآباء نحو سلوك الأبناء في مستوى قدراتهم أو أعلى بقدر قليل غير معجز فإن ذلك قد يساعد على تنمية الإحساس بالكفاءة عند الأطفال.

كذلك يفيد التخطيط العائلي في تعليم الأبناء الكيفية السليمة للتفاعل الاجتماعي وتكوين العلاقات الاجتماعية من خلال ما يتعلمه الأبناء في محيط الأسرة الريفية الجزائرية من أشكال التفاعل الاجتماعي مع أفراد أسرته، وعلى الأسرة الريفية تكييف هذا التفاعل وضبطه على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره بما يجعلهم قادرين على التفاعل مع الآخرين في المجتمع، لأن العلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع فيها كثير من الاعتماد المتبادل ولا يمكن لأحدهم أن يستغني عن الآخر، فالأسرة الريفية الجزائرية ترعى شؤون الأفراد منذ الصغر والمجتمع يسعى جاهداً لتهيئة كل الفرص التي تمكّن هؤلاء الأفراد من أداء أدوارهم الاجتماعية وتنمية قدراتهم بالشكل الذي يتوافق مع أهداف المجتمع، هذا التكامل الاجتماعي المشترك يتطلب إمداد الأبناء بالاتجاهات والمهارات اللازمة للعمل بفاعلية في خدمة المجتمع كالتطوع في الأعمال الخيرية لمساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة , أو دعم الجمعيات والنشاطات الاجتماعية من خلال تشجيع الأهل لأطفالهم وإشراكهم في المناسبات وغرس حسن التصرف والسلوك لدى الأبناء وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع وتقاليده وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه، فبفضل الجو الأسري والمحيط العائلي والبيئة المجتمعية تنتقل إلى الناشئة تقاليد أمتهم ونظمها وأعرافها بل وعقائدها وآدابها وفضائلها وتاريخها فإذا وفقت الأسرة في أداء هذه الوظيفة الاجتماعية الجليلة حققت البيئة الاجتماعية آثارها البليغة في المجال التربوي، فالأبناء في كثير من الأحيان يتخذون من آبائهم وأمهاتهم وبقية أفراد الأسرة القدوة والمثل الأعلى في السلوك لذا يجب أن يكون أفراد الأسرة خير قدوة للأبناء بالتزامهم معايير المجتمع والفضائل والآداب الحسنة.

على ضوء ما ذكر، بدأ الاهتمام بتحديد العوامل التي تعمل على حرية الطفل ضد المخاطر الصحية والعوامل البيئية الضارة، ذلك من أجل الإرشاد الصحي والروحي والأخلاقي والاجتماعي للأطفال، ولا شك أن التربية والتثقيف المبنيان على هذا لعبا دورا

رئيسيا تشكيل هوية الإنسان الريفي، فالحل هو ما تصنعه التربية والتثقيف، وكلما اكتسبت هذه المقولة الطابع الثقافي كلما أصبحت مهام التربية والتثقيف أهم لأن "التعليم الاجتماعي ولغة الطفل وثقافته ورفاهيته المعنوية وإنقاذ روحه كل هذه الأهداف تصبح الآن واجبات تزيد من الالتزام بمزيد من التطوير لأطفال....."[1].

لقد أثبتت الدراسات السكانية والصحية في السنوات الأخيرة أن هنالك ثمة علاقة بين النمو الطبيعي والنمو الذهني لدى الطفل من جهة وبين حجم الأسرة التي ينتمي إليها من جهة أخرى، ولقد أجريت عدة دراسات مقارنة في محاولة لتحديد عمق هذه العلاقة، واتضح من بعض الدراسات الأولية أن نسبة زيادة وزن الطفل وارتفاع بنيته وزيادة فرص الإبداع والتفكير والنضج الجسمي لديه، كلها تتناسب تناسبا عكسيا مع حجم الأسرة ذات الدخل المحدود وهذا يشكل منطقا لا يحتاج لجهد كبير لتحليل مفرداته واستنباط نتائجه، وقد لوحظ أن الأطفال المنتمين إلى الأسرة كثيرة العدد ومحدودة الدخل قد يحصلون على درجات أقل في الذكاء من نظرائهم في الأسرة قليلة العدد والأكثر رفاهية، ولوحظ أيضا أن هذه الظاهرة بدت أقل وضوحا عندما جرت المقارنات بين الأطفال المنتمين إلى الأسر في الطبقة المتوسطة العليا[2]، باعتبار أن الطفل والفرد يشكل حجر الأساس للاستثمار الإنساني الذي يعتبر محور التقدم والهدف باختلاف المسميات، ولا شك أن حجم الأسرة مرتبط بعلاقة وطيدة بكل هذه الأمور، كما يؤثر حجم الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة في أساليب ممارستها حيث أن تناقص حجم الأسرة يعتبر عاملاً من عوامل زيادة الرعاية المبذولة للطفل.

بالإضافة إلى تلقينه المعايير الاجتماعية التي هي عبارة عن القواعد والمقاييس الاجتماعية التي يسير الفرد بمقتضاها في حياته، ويقاس على أساسها سلوكه، وتحدد السلوك المقبول والسلوك غير المقبول في الجماعة، وأسباب القبول أو الرفض حيث تتمثل في العادات والتقاليد والعرف والقيم والقانون والرأي العام والرقابة الاجتماعية، وتدريب الأبناء على

1- إليزابيت بيك جرنشايم، ترجمة: سعاد طويل: **واجبات الآباء المتغيرة- من التربية والتثقيف إلى الهندسة الوراثية-** المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، عدد126، نوفمبر 1990، ص 14.

2- كميل موسى فرام: **تنظيم الأسرة بين النظرية والواقع**، مجلة الرأي،العدد 143، الأردن، 2011.، ص 31.

ممارسة النقد الايجابي[1] ، والواجبات تسمى الأدوار، حيث يمكن لشخص واحد أن يؤدي عدة أدوار في نفس الوقت كأن تلعب التقاليد التي لا تزال المجتمعات تتمسك بها، وتحاول أن تنشئ النشئ على المحافظة على هذا التقليد الخاص بالمجتمعات الإسلامية والمحلية.

بهذا نخلص إلى أن التخطيط العائلي له فائدة كبيرة على السير الحسن للحياة الاجتماعية للأسرة الريفية الجزائرية فهو يعمل على تحسين نوعية الحياة والرفاهية لأفراد الأسرة، وتوفير الجو النفسي الملائم لنمو الطفل في بيئة اجتماعية وصحية ونفسية متوازنة وكذا التقليل من المجهود الجسدي والذهني الذي يقع على كاهل أولياء الأمور في تربية أبنائهم، بالإضافة إلى تخفيض الأعباء الاقتصادية عن كاهل العائلة، مما يوفر فرصة تقديم مستوى جيد من التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم، والترفيه وغير ذلك، ويتيح الوقت الكافي لتمكين العائلة من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتأهيل الأبناء اجتماعيا لتحمل مسؤولياتهم وتأدية واجباتهم اتجاه المجتمع والانخراط في مؤسساته والاندماج في مختلف الأنشطة المجتمعية في إطارها المحلي أو العام، لأنه حسب الباحث **العربي بلقاسم فرحاتي** " تعد عملية تأهيل الإنسان من حيث هي عملية جزئية من منظومة الاستخلاف في الأرض، ليقوم بأداء دوره الوظيفي في الوجود، والنجاح فيما اختص فيه أو فيما واجهه من مشكلات الحياة"[2] .

من الصعب أن نُلم في فترة قصيرة بحاجات الأبناء التي لا يمكن أن تلبي أي شيء منها دون رعاية الأسرة واعتناءها، كل هذه الحاجات إضافة إلى الحاجة العضوية في التغذية المستمرة الجيدة والرعاية الصحية المنتظمة، فليس المهم أن ننجب فقط ولكن أن نربي مواطنين صالحين للوطن والمجتمع الجزائري، فدرجة تقدّم المجتمعات تُقاس بنوعية عناصرها الفعالة والصالحة والمبدعة وليس بعددها، مع التنويه بأن تربية الأطفال ليست مسؤولية الأم بمفردها وإنما مسؤولية مشتركة للوالدين في الحياة الاجتماعية ، فكيف يمكن تحقيق ذلك إذا كانت الأم مجبرة في فترات زمنية متلاحقة أن تلد مولوداً جديداً وأن تسعى

1- مريم عبد الله النعيمي: **المملكة الأسرية**، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005 ص 30.

2- العربي بلقاسم فرحاتي: **تأهيل الموارد البشرية- قديما وحديثا-** دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012 ص 45.

إلى تأمين الطلبات الأولية للرضع بشكل متواصل، فهل تستطيع المرأة كثيرة الأولاد أو كثيرة الإنجاب أن تؤمن هذه الحاجات الجسمية والنفسية لأولادها الكثر؟ وهل تستطيع أن تعطي كل طفل من أطفالها الكثر حقه من الأمان والعطف والعناية الكاملة؟.

الفصل السادس:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

أولا- مجالات البحث.

ثانيا- نوع الدراسة.

ثالثا- المنهج المستخدم في الدراسة.

رابعا- الأدوات المستعملة في البحث.

خامسا- طريقة المسح الشامل.

سادسا- خصائص مجتمع البحث.

أولا- مجالات البحث:

1-المجال المكاني (الجغرافي):

أجريت دراستنا الميدانية على قرية أو مشتة تيفران الريفية التابعة إقليميا لبلدية سفيان دائرة نقاوس ولاية باتنة، حيث تعتبر بلدية سفيان من البلديات المنبثقة من التنظيم الإداري لسنة 1984 والتي يبلغ عدد سكانها 14264 نسمة وتقدّر مساحتها بـــ: 181.26 كلم^2.

يحدّها[1]:

من الشمال: بلديتي بومقر وأولاد سي سليمان.

من الجنوب: بلديتي سقانة وتيلاطو.

من الشرق: بلدية أولاد عوف.

من الغرب: بلدية الجزار.

تاريخ هذه المنطقة تؤكـــّـد، كما تبينه الآثار والشواهد، أنّها آهلة بالسكان منذ العصر الحجري والعصور الطويلة المتعاقبة على المنطقة تركت آثار عديدة على كامل تراب البلدية كما اكتشف الباحثون التابعون للمعهد الوطني للأبحاث التاريخية، أثناء التنقيبات الأثرية قبور جماعية على شكل دائري يرجع تاريخها إلى العصر الحجري أين تمّ دفن موتاهم حسب طريقة المعتقد إما باتجاه الشمس أو اتجاه الرياح ممّا يعني أنّهم كانوا من عبدة الشمس والريح. كذا تمّ اكتشاف أدوات الحياة اليومية من هذه الحقبة.

يوجد ببلدية سفيان، زيادة على مختلف الشواهد، آثار رومانية متواجدة بمنطقة الخربة، وأثناء الحرب التحريرية، حاول المستعمر الفرنسي إنشاء العديد من المراكز والمحتشدات لكن دون جدوى كون النشاط الباسل للمجاهدين بالمنطقة أحال دون تحقيق المستعمر لغايته كما أنّ السكان لم يدخروا أي مجهود في إعانة إخوانهم في كفاحهم لنيل الاستقلال، سكان بلدية سفيان ينحدر من عرشي أولاد سلطان والخذران. للإشارة، توجد بين هذان العرشان روابط عائلية متينة.

تعتبر الفلاحة من بين المؤشرات الرئيسية التي تعرف بها البلدية ، بحيث يعتمد أغلبية سكانها عليها في نشاطهم الرئيسي ، حيث يوجد ببلدية سفيان حوالي 70 بئر ارتوازي عميق و28

[1]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة.

بئر عادى ويقدر منسوب المياه 530 ل/ث يستغلها حوالي 990 فلاح بمساحة تقدر بـــ :14633 هكتار ، صالحة للزراعة ويتصدر هذا النشاط :

الأشجار المثمرة: (المشمش والزيتــون ما يقــارب :8.000.00 شجرة).

الثروة الحيوانية:

الأغنـــام:10300 رأس.

المـــاعــز:2400 رأس.

الأبقـــار:280 رأس.

الـــدجـــــــــاج:

دجاج اللحم: 470000 دجاجــــــة.

دجاج البيض: 170000 دجاجـــة.

تربية النحـــل : يوجـــد ما يقارب 109 خلية.

أما قرية تيفران التي تبعد عن مقر بلدية سفيان بحوالي 10 كلم، تتربع على مساحة أرضية ريفية قدرها 54.28 كلم^2 يحدّها:

من الشمال: بلديتي أولاد سي سليمان.

من الجنوب: بلديتي سقانة وتيلاطو.

من الشرق: بلدية أولاد عوف.

من الغرب: بلدية سفيان.

تيفران قرية ريفية ذات طابع فلاحي تتميز بأراضي فلاحية خصبة، وتتوفر على مياه جوفية نشاطها الرئيسي الزراعة والفلاحة المتمثل في زراعة الأشجار المثمرة كأشجار الزيتون والمشمش، وإنتاجها لمختلف الخضروات كسلطة الخس الكوسة، الفلفل...الخ، بالإضافة إلى تربية الماشية والحيوانات كالغنم والماعز والبقر وتربية دجاج اللحم ودجاج البيض وكذا تربية النحل.

من أهم أسباب اختيارنا لقرية تيفران كمجال للدراسة

- كون القرية تقع في محيط إقامة الباحث وهذا من شأنه أن يساعدنا في تنقلاتنا اليومية وعلى مدار أسابيع إلى مجال الدراسة .

- تمكيننا من تذليل الصعوبات التي قد تعيق أو تعرقل السير الحسن للدراسة الميدانية وذلك من خلال الاستعانة بالعلاقات والصلات الشخصية من أقارب ، أصدقاء وزملاء، أعيان المنطقة، أفراد الجماعات المحلية...الخ.
- وجود دراية ومعرفة سابقة بالقرية لدى الباحث مما يساعدنا على فهم الخصوصيات الثقافية الاجتماعية للمنطقة.
- ناهيك أن هذا الاختيار هناك ما يبرره من حيث الاقتصاد في الجهد والوقت، وهو ما يتناسب وطاقة الباحث.

2-المجال البشري:

يبلغ عدد سكان بلدية سفيان 14264 نسمة، في حين قدر عدد قاطني قرية تيفران 1938 نسمة حسب آخر إحصاء لمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة عن قرية تيفران لسنة 2012، ويبلغ عدد سكناتها التقليدية والحديثة 287 مسكن (دار) ، ويقدر عدد أسر قرية تيفران الريفية بـــ 331 أسرة بين النووية والممتدة.

3-المجال الزمني:

مرت هذه الدراسة على مرحلتين:

أ/**المرحلة الاستطلاعية:** والتي كانت بدايتها في حقيقة الأمر منذ اختيارنا لموضوع البحث حيث كانت هناك زيارات متعددة ومتوالية بحكم أن القرية تقع في حدود إقليم ولاية الباحث حيث له فيها علاقات قرابة وزمالة وصداقة خاصة لأهل المنطقة، مما ساعدنا على إجراء مقابلات دورية مع أعيان المنطقة وأهاليها وفتح مناقشة حول موضوع الدراسة لتكوين رصيد معرفي ثري حول جوانب موضوع البحث والخصائص الاجتماعية والثقافية والطقوس الشعبية والثقافة التقليدية للمنطقة، واستمرت المرحلة الاستطلاعية إلى غاية **بداية شهر جوان 2013**.

ب/ المرحلة التطبيقية: والتي تم فيها توزيع الاستمارة على جميع أسر وعائلات قرية تيفران وكان ذلك يوم **2013/06/16**، حيث استغرقت مدة توزيعها ومتابعتها واسترجاعها **49 يوم** إلى غاية **2013/08/03**، وهو تاريخ الانتهاء من جمع البيانات الخاصة بأسر قرية تيفران.

ثانيا- نوع الدراسة:

إن الدراسة التي نقوم بها تدخل تحت إطار الدراسات الوصفية التي تعتمد على استخدام طريقة المسح الاجتماعي"الذي يدرس الظروف الاجتماعية التي تؤثر في مجتمع معين سواء كان مجتمع الجيرة أو القرية أو الدولة، بقصد الوصول على معلومات كافية يمكن الاستفادة بها في وضع وتنفيذ مشروعات إنشائية للإصلاح الاجتماعي"[1] ، لا تقتصر على مجرد جمع البيانات والمعلومات فقط حول التخطيط العائلي في الوقع الاجتماعي الريفي، و إنما على جمع هاته المعلومات واستخلاص دلالاتها طبقا لأهداف الدراسة المتمحورة حول تأثير التخطيط العائلي على القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي، و عن طريقها نصل إلى قضايا وتعليمات بشان الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، وهو ما يفسر أن الدراسات الوصفية تتجه إلى الوصف الكمي والكيفي للمعطيات، وتنتقل من مجال الوصف إلى التحليل الكيفي للقيم الاجتماعية وتأثرها بعملية التخطيط العائلي في الأسرة الريفية.

ثالثا- المنهج المستخدم في الدراسة:

إن مناهج البحث و أدواته هي وليدة البيئة التي نشأت و ترعرعت فيها، وهي بالتالي تحمل سمات الثقافة التي أنتجتها، وما قد يصلح كمناهج وأدوات ومفاهيم يمكن الاعتماد عليها بدون تحفّظ في مجتمع معين أو في زمن محدد و تحت ظروف معينة، حيث تحتاج مناهج الدراسة إلى الكثير من الحرية والتكيف لكي تصبح صالحة للتطبيق جزئيا أو كليا في مجتمعات أخرى تختلف عنها من حيث المركب الحضاري والمبنى الثقافي والبعد التاريخي، لذلك فالمنهج هو "مجموعة متناسقة من العمليات لبلوغ هدف أو مجموعة من الأهداف، وهو جملة من المبادئ

[1]- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني: **أسس المناهج الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012 ص 19.

التي توجه كل بحث منظم، وجملة من المعايير التي تتيح اختيار التقنيات وتنسيقها، إنها تشكل بطريقة متفاوتة التجريد أو الحسية، والدقة أو الغموض عبر مخطط عمل تبعا لهدف محدد"[1].
لذلك فإن طبيعة الموضوع والهدف منه هي التي تفرض علينا نوع المنهج الذي يجب انتهاجه، وانطلاقا من هدف الدراسة الذي يكمن في وصف عملية التخطيط العائلي وتأثيرها على القيم الاجتماعية للأسرة الريفية فإن المنهج الأنسب في هذا البحث هو المنهج الوصفي باعتباره من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملائمة للواقع الاجتماعي للريف الجزائري وخصائصه وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع، ويهدف المنهج الوصفي إلى "جمع الحقائق والبيانات لظاهرة ما أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرا كافيا"[2] وقد بدا من الواضح استخدام المنهج الوصفي لما له ارتباط بالموضوع في قدرته على كشف الحقائق المطلوبة وتصنيف البيانات وتحليلها تحليلا دقيقا وموضوعيا، بهدف الوقوف على واقع التخطيط العائلي في الأسرة الريفية وعلاقته بالقيم الاجتماعية في الريف الجزائري كلها مبررات ساعدتنا في تبني المنهج الوصفي لأنه كما يقول كامل محمد المغربي " ليس مجرد وصف لأشياء الظاهرة للعيان ،بل إنه أسلوب يتطلب البحث و التقصي والتدقيق في الأسباب والمسببات للظاهرة الملموسة ، لذلك فهو أسلوب فعال في جمع البيانات ... لأنه يزودنا بوصف للمتغيرات التي تتحكم في الظواهر قيد الدراسة سواء كانت تلك الظواهر تربوية أو اجتماعية أو نفسية"[3]، ولأن دراسة المجتمع المحلي الريفي تتم على مستويات عديدة من مستويات التحليل السوسيولوجي،المستوى الفردي، المستوى الاجتماعي، والمستوى النظامي، حيث كان توظيفنا للمنهج الوصفي على مرحلتين:

مرحلة الاستكشاف والصياغة حيث حاولنا تلخيص ما توفر لدينا من تراث سوسيولوجي حول مشكلة البحث ، سيّما ما تعلق بالتنظيم الاجتماعي والاقتصادي للأسرة الريفية الجزائرية وما تعلق بنظريات السكان ومداخل تحليل دراسة المجتمع المحلي الريفي، وبموازاة ذلك تمت استشارة أساتذة باحثين من ذوي الخبرة في الموضوع مجال الدراسة وبعض المسؤولين في

[1]– مادلين غراويتز، ترجمة: سام عمار: **مناهج العلوم الاجتماعية**، الكتاب الثاني، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق سوريا 1993، ص– ص: 10–11.

[2]– عبد لباسط محمد حسن: **أصول البحث الاجتماعي**، ط8، تضامن للطباعة، القاهرة، مصر، 1982، ص 302.

[3]– كامل محمد المغربي: **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار الثقافة، عمان، الأردن،2010 ص 96.

المصالح الإدارية ذوي العلاقة بالسكان، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التشخيص والوصف والتحليل وفيها حاولنا تشخيص الظاهرة ولفت النظر إلى أبعادها المختلفة انطلاقا من تساؤلات الدراسة وفرضياتها.

رابعا- الأدوات المستعملة في البحث:

لأجل فهم و تفسير مسألة التخطيط العائلي في الريف الجزائري موضوع الدراسة وإعادة بنائها في سياقها الطبيعي، كان من الضرورة المنهجية أن نلجأ إلى استخدام مجموعة من التقنيات و الأدوات البحثية بهدف الوقوف على كل جوانب المشكلة البحثية سواء الظاهرة منها أو الكامنة ، ضف إلى ذلك التحديد الدقيق لمتغيرات الدراسة و نتائجها و هذا لا يتسنى إلا من خلال الاختيار السليم و الدقيق لأدوات جمع البيانات و مدى مصداقية هذه الأدوات في الكشف عن كل حيثيات علاقة التخطيط العائلي بالقيم الاجتماعية الريفية ، و نظرا لاستخدامنا المنهج الوصفي كمنهج أساسي في الدراسة فقد كان لزاما علينا أن نختار الأدوات المنهجية التي ترتبط بهذا المنهج.

1- الملاحظة:

إن نقطة البداية في أي علم هي الحواس، حيث تقوم بنقل ما يحدث حولها من ظواهر طبيعية واجتماعية، فيلاحظ الباحث ما حوله ويسجل ملاحظاته، ومشاهداته، كما عايشها في أي ناحية من نواحي وقوعها، وعلى هذا الأساس تعتبر الملاحظة عملية أولية يتصل فيها الباحث الاجتماعي بالواقع الذي يريد دراسته، حيث يعرفها الباحث **العربي فرحاتي** " بأنها توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عنها ومعرفتها أو عن أجزاء أو جوانب منها كصفاتها وخصائصها وسماتها وأبعادها ومترتباتها وتجلياتها وآثارها وموقعها ودرجتها وظهورها في الزمان والمكان"[1]، لذلك ظلت الملاحظة – كأداة بحث – حاضرة منذ تحديد مشكلة البحث خاصة وأن الباحث له علاقات قرابة وصداقة

---

[1]- العربي بلقاسم فرحاتي: **البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012 ص 296.

وزمالة بأبناء قرية تيفران وأعيانها ، ومن ثم فقد حاول الباحث توظيف مشاهداته وملاحظاته سيما ما تعلق بأنماط السلوك المتعلقة بالتخطيط العائلي وعلاقته بالقيم الاجتماعية في الريف الجزائري، نمط المعيشة ونظام الحياة الاجتماعية والثقافة الريفية.

وعليه فقد استخدمنا نوعين من الملاحظة في بحثنا هذا الملاحظة البسيطة والمنظمة (الموجهة)، فكان استخدامنا للملاحظة البسيطة خصوصا في الدراسة الاستطلاعية للتعرف أكثر على بعض العمليات والأدوار اليومية التي تحدد النمط المعيشي ونظام الحياة الاجتماعية لأفراد مجتمع الدراسة، لأن هناك بعض أنماط الفعل الاجتماعي التي لا يمكن فهمها فهمًا حقيقيًا إلا من خلال مشاهدتها مشاهدة حقيقية. أما الملاحظة المنظمة فقد استخدمناها وفق خطة علمية مدروسة بغرض التحليل والتحديد الدقيق لميدان البحث ومؤشراته، وكذا بهدف رصد العلاقات بين متغيرات البحث المتمثلة في التخطيط العائلي والقيم الاجتماعية الريفية ووضع الفرضيات السببية وتبويب المعلومات التي رصدناها في مرحلة الملاحظة الأولية البسيطة، حيث كانت فائدتها العلمية في حصولنا على معلومات ذات نمط موحد حول الأسر الريفية في قرية تيفران، فبالتالي هي قابلة للمقارنة بين شخص وآخر، وأتاحت لنا من جهة أخرى ملاحظة كافة المتغيرات المدرجة على مستوى الفرضيات(حجم الأسرة، عدد الأولاد عزوة الذكور، العلاقات الأسرية، تعليم البنت وعملها...) وتحديد العلاقة بشكل مباشر بين هذه المتغيرات، وتمت هذه العملية بالاعتماد على ثلاث اعتبارات رئيسية كما حددها **دافيد ناشمياز[1] Danid Nachmias**: ماذا نلاحظ، ومتى نلاحظ، وكيف ندوّن، وذلك لضمان أن البيانات المتحصل عليها نظامية وذات معنى.

2- المقابلة:

تعتبر المقابلة واحدة من الأدوات الهامة التي يستخدمها الباحث المتخصص في العلوم الاجتماعية لما تقدمه من فائدة للحصول على البيانات المتعلقة بمشاعر الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم وكيفية ربطهم لها بمجالات أخرى في حياتهم الاجتماعية، فسوف يكشف المبحوثون في الغالب عن أحكامهم بشأن اتجاهات الآخرين، وكيف تؤثر هذه الاتجاهات على اتجاهاتهم

[1]- دافيد ناشمياز، ترجمة: ليلى الطويل: **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، بترا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا 2004، ص 214.

الخاصة وسلوكهم الخاص، ويمكن عن طريق المقابلات المتكررة التعرف على الذكريات المتعلقة بالحوادث الماضية خاصة إذا أعطي للمبحوث وقتًا كافيًا لاسترجاع الحوادث الماضية ووضعها في سياق معقول.

فالمقابلة على حد قول **موريس أنجرس M.ANGERS** " هي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة أو جماعيا، تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين، وتساعد على استكشاف لحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة"[1]، لذلك استخدمنا في بحثنا هذا المقابلة الحرة الغير مقننة، حيث كان استعمالها في استطلاعنا للميدان والغرض منها اكتشاف قرية تيفران ونمط معيشة أسرها وثقافة المنطقة وقيمها الاجتماعية، ذلك من خلال إجراء مقابلات وأحاديث مع أعيان المنطقة وأرباب الأسر وبعض الأصدقاء والزملاء الذين يقطنون قرية تيفران بالإضافة إلى المسئولين والإداريين على مستوى الجماعات المحلية، وكذا بعض الأساتذة المختصين والمهتمين بمجال الأسرة وقضاياها بغية الاطلاع أكثر على جوانب وخبايا الموضوع التي كان يعتريه بعض الغموض، لذلك شبه **محمد الجوهري** المقابلة الحرة "بحملة الصيد، وذلك لأن الباحث الاجتماعي يجريها للحصول على بيانات عن موضوع لا يعرف عنه سوى القليل، ومن ثم فإنه لا يستطيع أن يسأل أسئلة مقفلة أو مقننة، فيستخدم الباحث هذه الأداة أيضًا للحصول على تفاصيل أكثر لا يمكن الحصول عليها من خلال أسئلة الاستبيان المعتادة"[2] كما تم استخدام المقابلة الحرة في كل مراحل البحث الميداني.

3- الاستمارة:

تعتبر الاستمارة إحدى أهم الأدوات المنظمة والمضبوطة لجمع البيانات وأكثرها استخداما خاصة في الدراسات الوصفية بجمع المعلومات من مجتمع البحث وذلك للمزايا التي تتصف بها، ومن الوظائف الأساسية للاستمارة إعطاء البحث مرونة أكبر، والتأكد إحصائيا من

---

[1]- موريس أنجرس، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية**- ط02، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 197.

[2]- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي: **طرق البحث الاجتماعي**، ط 05، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2008 ص 121.

عامة المعلومات والفرضيات المبنية أو المكونة سابقا، "وهي مجموعة من المؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الاستقصاء التجريبي، أي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس، وهي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الباحث والمبحوث، وتحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص القضايا التي نريد معلومات عنها من المبحوث"[1].

تم بناء القاعدة الفكرية للاستمارة من أساس نظري معرفي يحقق الترابط بين النهج العلمي في الاستقصاء والواقع الاجتماعي للتخطيط العائلي وعلاقته بالقيم الاجتماعية للأسرة الريفية وذلك بتجميع بيانات ذات صلة بمشكلة البحث عن طريق ما يقرره المستجوبون لفظيا في إجاباتهم على الأسئلة التي يتضمنها الاستبيان، واعتمدت الدراسة في تحديد محاور الاستبيان على الطروحات النظرية، فضلا عن معايشة الواقع حيث تم خلالها تسجيل مجموعة من الملاحظات ساعدت في: تصميم الاستبيان، نوع الأسئلة، بساطة الأسلوب واللغة في طرح الأسئلة.

بعد الصياغة الأولية للاستمارة تم عرضها على الأستاذ المشرف وحظيت بالقبول بعد ضبطها، ومن أجل اختبار صدق الاستمارة " الذي يعني مدى صلاحية الاستبيان في قياس السلوك الذي صممت من أجله، أي أنها لا تقيس شيئا آخر بدلا منه"[2]، حيث تم استخدام طريقة تحكيم وهذا بتوزيعها على مجموعة من أساتذة محكمين ذوي خبرة في الحقول المنهجية وتقنيات البحث والدراسات الميدانية في تخصصي علم الاجتماع و الديمغرافيا الآتية أسماؤهم: **عبد الرحيم العطري(علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المملكة المغربية) – عبد العالي دبلة(جامعة بسكرة)– بلقاسم بوقرة (جامعة باتنة) – فطيمة دريد (جامعة باتنة) – محمود قرزيز (جامعة برج بوعريريج) علي قواوسي (تخصص ديمغرافيا، جامعة باتنة)** بهدف الإطلاع عليها و تقديم جملة من الملاحظات حول ما جاء فيها من محاور و أسئلة و ترتيبها و صياغتها و بعد إعادة تصحيح ما ورد فيها من أخطاء و إ عادة صياغة بعض الأسئلة و إعادة ترتيبها و كذا إضافة أخرى و

---

[1]– بلقاسم سلاطنية ، حسان الجيلاني: **أسس البحث العلمي**، الكتاب الأول، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009 ص 77.

[2]– محمد عبد الفتاح حافظ الصريفي: **البحث العلمي – الدليل التطبيقي للباحثين**– دار وائل، عمان، الأردن، 2001 ص 151.

حذف البعض الآخر، وقد تمت هذه العملية في إطار وجود نسبة اتفاق بين المحكمين وصلت إلى(**86%**).

بعد أن تمت المراجعة التامة للاستمارة و ضبطها من حيث هيكلتها و محاورها المختلفة أعيد صياغتها بشكل نهائي لتتضمن**44 سؤالا**، موزع على خمس محاور أساسية:

- **المحور الأول:** خاص بالبيانات العامة الذي يعالج خصائص مجتمع البحث(الجنس، السن، السن عند الزواج، حجم الأسرة، المستوى التعليمي، نوع السكن...).
- **المحور الثاني:** يحتوي على المعلومات التي تدور حول علاقة التخطيط العائلي بقيمة الزيادة في الإنجاب(الرغبة في الإنجاب، الرغبة في الزيادة في الإنجاب، القدرة على تلبية احتياجات الأولاد، التعرف على المعلومات الخاصة بالإنجاب، الدراية بوسائل تنظيم النسل ومدى استعمالها...).
- **المحور الثالث:** خاص ببيانات حول علاقة التخطيط العائلي بتفضيل الذكورة عند الإنجاب (جنس وعدد مواليد الأسرة، تفضيل جنس الأولاد، نوع المولود المفضل، تعليم البنت وعمل المرأة...).
- **المحور الرابع:** يحتوي على بيانات توضح العلاقة بين التخطيط العائلي وتقسيم العمل الاجتماعي(دور الأبوين داخل الأسرة، المسؤولية في الأسرة، وظائف أفراد الأسرة، المكانة داخل الأسرة، عدد الأطفال والعمل الاجتماعي...).
- **المحور الخامس:** يتضمن بيانات تبين العلاقة بين التخطيط العائلي وتربية الأولاد(تفضيل حجم الأسرة، كثرة عدد الأطفال وعلاقتها بدور التربية، علاقة تنظيم النسل: بسلوكيات الأولاد ، بالرعاية الصحية والنفسية للأبناء والآباء، بتحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة، بالرفع من كفاءة الأولاد وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع...).

في هذا السياق تنوعت الأسئلة من حيث طرحها بين المباشرة وغير المباشرة، ومن حيث طبيعة الصياغة بين المغلقة (تحتوي على إجابات محددة) والمفتوحة(لا تحتوي على إجابات محددة)، بالإضافة إلى أن الاستمارة احتوت في بناءها على أسئلة مركبة (شبه مغلقة) فيها حددت للمبحوث إجابات مقترحة مع ترك له المجال لتقديم إجابات بإضافة احتمال(أخرى تذكر)

للسماح له بإبداء رأيه بكل حرية، أما لغة الأسئلة فقد كانت بسيطة جدا وسهلة حيث راعينا المستوى التعليمي المتواضع لمجتمع البحث ذو الطابع الريفي المتمثل في مجموع أسر قرية **تيفران** الفلاحية.

في ذات السياق قمنا بتوزيع الاستمارة على جميع أسر قرية **تيفران** باعتمادنا على مجموعة من الطلبة والطالبات الجامعيات من قسم العلوم الاجتماعية وأساتذة جامعيين كلهم من أهل المنطقة وذلك تجنبا للإحراج كون قرية **تيفران** هي منطقة ريفية محافظة ذات خصوصية اجتماعية وثقافية معينة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون الاستمارة تحتوي على أسئلة تدخل في خانة الحياة الخاصة للأسرة الريفية، لذلك تجنبنا استخدام طريقة تطبيق الاستمارة بالمقابلة بغية إعطاء المبحوث الحرية التامة في الإجابة دون حرج أو توجيه، وكذا إعطاءه الوقت الكافي للإجابة وبدون ضغط، حيث استغرقت مدة التوزيع والاسترجاع **49** يوما **من2013/06/16 إلى 2013/08/03.**

4- الوثائق والسجلات:

فضلا عن المقابلة والاستمارة، فقد استعنا ببعض الوثائق والسجلات في جمع المعلومات والبيانات حول عدد سكان قرية **تيفران**، عدد السكنات، عدد الأسر، النشاط السائد في المنطقة ومنتجاتها، النمط المعيشي، المرفق والخدمات الموجودة في القرية، حدود القرية الجغرافية ومساحتها، وكل المعلومات الخاصة بالمنطقة التي تزيد في إثراء الدراسة ونجاحها، بالإضافة إلى الإحصائيات الخاصة بالأسرة والسكان المستقاة من سجلات الديوان الوطني للإحصائيات والجريدة الرسمية ومختلف المنظمات العالمية التي تعنى بدراسة الأسرة والسكان مثل الأمم المتحدة واليونسكو.

خامسا- طريقة المسح الشامل:

تشمل هذه الطريقة دراسة جميع مفردات البحث، وهذه الطريقة تعطي بيانات متكاملة ونتائج دقيقة إلا أنها تحتاج إلى جهد ووقت وتكاليف كثيرة, وهي تستخدم في حالة التعدادات السكانية وفي الأبحاث ذات المجتمعات المحددة والمعروفة، "حيث تهدف طريقة الحصر

الشامل إلى الحصول على بيانات ومعلومات شاملة عن كل وحدة من وحدات المجتمع سواء كانت هذه الوحدة شخصا أو أسرة أو مؤسسة أو قرية أو أي وحدة أخرى"[1].

فقد اعتمدنا في دراستنا هذه الحصر الشامل لجميع أسر قرية **تيفران** الريفية بهدف الحصول على بيانات تفصيلية عن مختلف الجوانب الاجتماعية للأسرة الريفية خاصة قضية الإنجاب ومسألة التخطيط العائلي وتأثيره على القيم الاجتماعية للأسرة الريفية ومختلف خصائصها الاجتماعية حسب السن والجنس والسن عند الزواج والمستوى التعليمي ...الخ ، مما يساعدنا على دراسة الظاهرة بشكل شامل، كذلك يساهم المسح الشامل في إعداد إطار كامل لجميع الأسر والتي يمكن استعمالها في أغراض بحثية أخرى.

قدر عدد أسر قرية **تيفران** التي تعد بمثابة إطار مجتمع الدراسة حوالي **331 أسرة**، وبعد توزيع الاستمارات قمنا باسترجاع **323 استمارة**، حيث تعذر علينا الاتصال بثمانية أسر الباقية بعد محاولات متكررة لأسباب مختلفة منها: (الوفاة، الهجرة، الرفض)، ومن الأسباب التي شجعتنا على استخدام طريقة الحصر الشامل توفر الإمكانيات البشرية لإنجاح هذا العمل من طلبة وأساتذة من أهل القرية الذين قاموا بتوزيع الاستمارات ومتابعتها واستردادها، وكذا أعيان المنطقة ومسؤولي الجماعات المحلية الذين ساهموا في توفير الجو الملائم وتزويدنا بالمعلومات المهمة حول القرية بصفة عامة وقبولهم بمنحنا ترخيص من بلدية سفيان لإجراء الدراسة، بالإضافة إلى وجود سبب مهم أيضا شجعنا على استخدام هذه الطريقة وهو عدم وجود دراسات سابقة حول موضوع البحث في المنطقة.

[1]– ذوقان عبيدات وآخرون: **البحث العلمي– مفهومه وأدواته وأساليبه**– دار الفكر، الأردن، 1998، ص 207.

سادسا– خصائص مجتمع البحث:

الجدول رقم 03 التركيب النوعي:

الجنس	التكرارت	النسب المئوية
ذكر	**234**	**%72.44**
أنثى	**89**	**%27.56**
المجموع	**323**	**%100**

يقصد بنسبة النوع هو عدد الذكور مقابل عدد الإناث والتي من خلاله يبين هذا الجدول توزيع مفردات مجتمع البحث الذين يحملون صفة (أرباب أسر) حسب الجنس، حيث تفرز الإحصائيات أن **%72.44** منهم من جنس ذكر يمثلون أرباب أسر الذين قاموا بملئ الاستمارة والإجابة على أسئلتها، في حين تبلغ نسبة ربات الأسر اللاتي ملأن الاستمارة وأجبن على أسئلتها بـــ **%27.65** .

بناءا على هذه الإحصائيات نستخلص أنه قرابة ثلاثة أرباع مفردات مجتمع البحث الذين قاموا بملئ الاستمارة والإجابة على أسئلتها هم أرباب أسر ذكور وهي نسبة الأغلبية، ويعود ذلك إلى خصوصية المجتمع المحلي الريفي لمنطقة تيفران الذي يتسم بالمحافظ والمتمسك بالقيم والعادات والتقاليد المتشددة نوعا ما التي تفرض التمييز في النوع الاجتماعي من خلال الدور والسلطة والمكانة التي أفرزت الهيمنة الذكورية للرجل الزوج لدى أسر تيفران بالإضافة إلى طبيعة الدراسة التي تعالج مسائل ذات خصوصية اجتماعية بالنسبة إلى الأسرة (الإنجاب، التخطيط العائلي، وسائل تنظيم النسل...) ، وكون هذه الدراسة تعد الرائدة والأولى من نوعها على مستوى قرية تيفران حسب أعيان المنطقة وأبنائها ومنتخبيها المحليين، لذلك فإن هذا النوع من الدراسة يعتبر حالة غير مألوفة و جديدة في المنطقة وبالتالي فإن الزوج هو من يبادر في التعامل معها.

أما نسبة ربات الأسر اللائي يمثلن تقريبا ربع مفردات مجتمع البحث أي نسبة الأقلية فيرجع ذلك إلى غياب الزوج أو وفاته أو ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة.

الجدول رقم 04 التركيب العمري:

فئات السن	التكرارت	النسب المئوية
25-18	32	%9.90
33-26	95	%29.42
41-34	74	%22.92
49-42	46	%14.24
50فأكثر	76	%23.52
المجموع	323	%100

نلاحظ من هذا الجدول أن أعمار المبحوثين(ربات وأرباب الأسر) قد تراوحت مابين **18– وأكثر من 50 سنة**، وأن أغلبهم يرتكزون في الفئة العمرية ما بين 26– 33 سنة والتي تؤكده نسبة **29.42%** من مجموع مفردات البحث، وتأتي في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة من حيث التمثيل داخل مفردات مجتمع البحث كلا من العناصر المنتمية لفئة: **50 سنة** فأكثر ثم 34–41 سنة و42–49 سنة بنسبة **23.52% ،22.92%، 14.24%** على التوالي، في حين تأتي في المرتبة الأخيرة فئة 18–25 سنة بنسبة مئوية قدرت بـــ **9.90%.**

بذلك نستنتج أن معظم الزوجات والأزواج أرباب الأسر يتراوح سنهم ما بين **18–49 سنة** بنسبة **76.48%** وهي الفترة النشطة للخصوبة، باعتبار أن الخصوبة ترمز إلى عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة خلال حياتها الإنجابية من (15–49 سنة) ، حيث تؤكد نتائج هذا الجدول مواصفات مفردات مجتمع البحث لتفسير متغيرات الدراسة فيما بعد.

في حين يعود تفسير الفئة العمرية التي تأتي في المرتبة الثانية **50 سنة فأكثر** بنسبة مهمة بلغت **23.52%** إلى أن أغلب ملاك الأراضي والمزارع والديار هم من أعيان المنطقة وقدماءها الذين يزاولون النشاط الفلاحي على العموم في هذه القرية، كما نستخلص من إحصائيات هذا الجدول أن نسبة **62.24 %** من ربات وأرباب الأسر ينتمون إلى فئة الشباب **18-41 سنة** وهو ما يعكس قيمة الزواج والإنجاب والمسؤولية الاجتماعية لدى شباب وشابات قرية تيفران.

الجدول رقم 05 السن عند الزواج:

فئات السن	التكرارت	النسب المئوية
أقل من 18	12	%03.72
25-18	157	%48.60
33-26	141	%43.66
41-34	13	%04.02
المجموع	323	%100

نلاحظ من إفرازات هذا الجدول الذي يبين سن مفردات مجتمع البحث عند الزواج أن **%48.60** من ربات وأرباب الأسر تزوجوا في سن ما بين **18–25 سنة** ، و **%43.66** منهم تزوجوا في سن ما بين **26-33 سنة، و %04.02** تزوجوا في سن ما بين **34–41 سنة،** في حين نجد **%03.72** من الزوجات والأزواج في قرية تيفران عقدوا قرانهم في سن **أقل من 18 سنة.**

نستخلص من هذه المعطيات أن أكثر من نصف مفردات مجتمع البحث كان زواجهم في سن **أقل من 25 سنة** وذلك بنسبة **%52.32** ، وهذا مؤشر دال على انتشار ثقافة الزواج المبكر في مجتمع قرية تيفران نتيجة لارتباطهم بقيم اجتماعية تحث على الزواج المبكر واكتساب مكانة اجتماعية في المجتمع المحلي الريفي وتأدية أدوار ووظائف أسرية من خلال تشكيل أسرة إنجابية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن نسبة **95.98 %** من ربات وأرباب الأسر تزوجوا في سن **أقل من 33 سنة** ويعود السبب في هذا الارتفاع خلال هذه الأعمار إلى أسباب اجتماعية، وهي رغبة الأزواج في إنجاب مزيد من الأطفال في بداية حياتهم الزوجية ومن ثم التفرغ إلى تربيتهم، وكذلك تعتقد الكثير من النساء إن كثره الأبناء تزيد من ارتباط الزوج بزوجته وبيته وبخاصة أن الأبناء الذكور بمفهومهم يعمرون بالبيت ولا يخرجون عن إطار الأسرة مثل الإناث، كما إن كثرة الأبناء وبخاصة الذكور تشكل عزوة ومصدر قوة وحماية للأسرة.

الجدول رقم 06 يمثل جنس مفردات مجتمع البحث والسن عند الزواج:

فئات سن الزواج / الجنس	أقل من 18سنة		18-25 سنة		26-33 سنة		34- سنة41		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
ذكر	00	00	98	41.88	125	53.41	11	04.70	234
أنثى	12	13.48	59	66.30	16	17.80	02	02.24	89
المجموع	12		157		141		13		323

تعتبر دراسة العمر عند الزواج الأول مهمة في الدراسات المتعلقة بالتخطيط العائلي لأن معرفة هذا العمر عند الذكور والإناث يمكننا من التعرف على الحالة الاجتماعية للأسر وبالتالي تأثيره على الخصوبة، فمعرفة العمر عند الزواج للذكور يمكننا من التعرف على الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية والدينية للمجتمع، وتعتبر معرفة العمر عند الزواج للإناث مهمة جدا لأننا نتعرف على عدد السنوات التي يمكن للإناث أن تكون قادرة فيها على الحمل وبالتالي يمكننا من توقع معدلات الخصوبة والنمو السكاني في المجتمع ، كما أن العمر عند الزواج يعتبر من أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة على الخصوبة لأنه كلما كان العمر عند الزواج الأول مبكرا كان عدد الأطفال المنجبين أكثر، وهناك أسباب متعددة تكمن وراء الاختلاف في عدد الأطفال المنجبين والأطفال المرغوب في إنجابهم، كما إن هناك تصور للحجم المثالي بالنسبة للأسرة يحكمه مدى الاتفاق بين الأزواج في اتخاذ قرارات بشأن عدد الأطفال، ومن هذه الأسباب اختلاف في الأوضاع الاجتماعية والديموغرافية العادات والتقاليد ومن المعروف أنه كلما زاد عمر الأم ارتفع عدد الأطفال المنجبين لها.

لذلك نجد معطيات هذا الجدول تبين أن **53.41%** من الأزواج الذكور تزوجوا في سن يتراوح بين **26-33 سنة** وهي نسبة تمثل أكثر من نصف مجموع مفردات البحث الذكور بينما **41.88%** منهم كان سنهم عند الزواج بين **18-25 سنة**، إلا أنه لا يوجد واحد من الأزواج الذكور تزوج وسنه أقل من **18 سنة**.

أما من جانب الإناث فنجد أن **66.30%** منهن تزوجن وعمرهن يتراوح بين **18-25 سنة** أي الأغلبية، بينما **13.48%** من الزوجات تزوجن في سن مبكرة أقل من **18 سنة**.

لذلك نستنتج أن متوسط سن الزواج عند الذكور لا يتجاوز **33 سنة**، بينما عند الإناث فهو لا يتجاوز **25 سنة**، مما يفسر انتشار قيمة الزواج المبكر في قرية تيفران باعتبارها قيمة اجتماعية مستمدة من الثقافة التقليدية للمنطقة الريفية والتي تعبر عن قوة خصائصها الاجتماعية.

الجدول رقم 07 عدد أفراد الأسرة:

عدد الأفراد	التكرارات	النسب المئوية
3-2	128	%39.62
5-4	74	%22.92
7-6	63	%19.50
8 فأكثر	58	%17.96
المجموع	323	%100

مما يتضمنه هذا الجدول، نلاحظ أن نسبة **%39.62** من أسر قرية تيفران عدد أفرادها يتراوح بين **2–3 أفراد**، في حين **أن %22.92** يتراوح عدد أفرادها **بين 4–5 أفراد** و**%19.50** من الأسر عدد أفرادها بين **6–7 أفراد**، أما نسبة الأسر من مجتمع البحث التي يقدر عدد أفرادها 8 فأكثر بلغت **%17.96.**

نستنتج من هذه المعطيات أن النسبة الأعلى من أسر قرية تيفران يتراوح عددها بين **2–3 أفراد** وهو مؤشر دال على بداية شيوع النمط الحديث من الأسرة المتمثل في الأسرة النووية الإنجابية المنحدرة من الأسرة الممتدة التوجيهية وهذا راجع إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية من خلال ارتفاع مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية مما يحول دون تلبية الاحتياجات الضرورية للأسرة، ومنها ما يتعلق بالظروف الاجتماعية والنفسية المتمثلة في عدم القدرة على تربية ومتابعة ومراقبة عدد كبير من الأطفال بشكل جيد ومتحكم فيه خاصة إذا لم يكن هناك تباعد بين الولادات، كل هذه الظروف هي عوامل مساعدة على نهج الأسرة في قرية تيفران لبرنامج التخطيط العائلي، هذا دون إغفال الظروف الصحية التي تعيق العملية الإنجابية لبعض الأسر كالتأخر في الإنجاب ، حالات العقم...الخ.

ما يزيد في استدلالنا على ذلك هو أن أغلب أسر قرية تيفران هي صغيرة الحجم وذات نمط نووي (الأسرة الحديثة) يتراوح عددها بين **2–5 أفراد** وذلك بنسبة **%62.54** ، وهذا ما يتطابق مع نتائج الجدول السابق رقم**05** الذي يوضح بأن معظم أفراد مجتمع البحث تزوجوا في سن مبكرة من العمر وبالتالي فإن مدة الزواج ليست بالطويلة لإنجاب عدد أكبر من الأطفال وهذا ما يؤكد إفرازات هذا الجدول.

أما عدد الأسر في قرية تيفران الذين يزيد عدد أفرادها عن **08** أفراد فهي نسبة قليلة نوعا ما، متجسدة في الأسرة التقليدية الممتدة التي تعتمد على كثرة الإنجاب والتباهي به للمحافظة على الامتداد العائلي والمساعدة في العمل الفلاحي باعتباره النشاط الرئيسي لمعظم أسر قرية تيفران.

الجدول رقم 08 المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرارت	النسب المئوية
بدون مستوى	56	%17.33
يقرأ ويكتب	33	%10.22
ابتدائي	29	%08.97
متوسط	64	%19.82
ثانوي	73	%22.60
جامعي	68	%21.05
المجموع	323	%100

يتبين من هذا الجدول أن المستويات التعليمية لمفردات مجتمع البحث تتراوح بين بدون مستوى والمستوى الجامعي، كما نسجل حصول غالبيتهم على مستوى ثانوي إذ تمثل هذه الفئة نسبة **%22.60** من مجموع الزوجات والأزواج لأسر قرية تيفران، وتليها من حيث التمثيل كل من الفئات الحاصلة على المستوى الجامعي فالمتوسط فبدون مستوى بنسبة **%21.05**، **%19.82**، **%17.33** على التوالي، وبالمقابل لا تمثل فئة القراءة والكتابة ومستوى الابتدائي سوى نسبة **%10.22**، **%08.97** على التوالي.

نستنتج مما سبق أن أرباب أسر قرية تيفران من فئة المتعلمين أي من مستوى المتوسط فأعلى بنسبة **%63.48** ، لأن التعليم يعتبر من العوامل الرئيسة المهمة المؤثرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع ، فهو يؤثر في مستويات الخصوبة في المجتمع، فكلما زاد المستوى التعليمي عند الأزواج زاد استعمالهم للتكنولوجيا الحديثة . وبالتالي زيادة وعي الأزواج من اجل تكوين أسر مثالية، سواء بالأمور المتعلقة بتعليم الأطفال أو التغذية السليمة، هذه الأمور تعتبر مكلفة اقتصاديَا، فإذا كان الدخل لمثل هذه الأسر محدودا فإن ذلك يدفعهم إلى

تحديد حجم الأسرة من أجل تربيتهم بالطريقة الصحيحة والسليمة. كما أثبتته معطيات الجدول السابق رقم **07** ، هذا من ناحية أما عن المستوى الاجتماعي فإن هناك تأثيرا واضحا للتعليم في بيئة المجتمع المحلي لمنطقة تيفران وخلق متغيرات اجتماعية، وثقافية جديدة تحل بدورها محل الثقافات القديمة وكثيرًا ما يعتبر التعليم أحد أهم العوامل التي يمكن بواسطتها ترشيد السلوك الفردي المتعلق بالإنجاب .

أما الفئة المتبقية فلديها مستوى أقل من المتوسط وهي تمثل نسبة 36.52% ، يعود ذلك إلى كون قرية تيفران هي ريفية بطبيعتها نشاطها الرئيسي هو الفلاحة فمن الطبيعي أن نجد بعض العادات والذهنيات في الوسط الريفي لا تؤمن بتعليم البنت مثلا وحتى الذكور في بعض الأحيان بداعي التوجه إلى النشاط الفلاحي لتحصيل الرزق وتأمين المستوى المعيشي. على غرار الفئة من ربات وأرباب الأسر بدون مستوى والمنحصرة عموما في كبار السن لأن عدد الزوجات والأزواج الذين يفوق سنهم الخمسين سنة يقارب ربع مفردات مجتمع البحث مثلما أوضحه الجدول السابق رقم **04**، حيث كانوا محرومون من التعليم أثناء الاحتلال وكانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بعد الاستقلال غير ميسرة.

الجدول رقم 09 طبيعة العمل:

طبيعة العمل	التكرارت	النسب المئوية
بدون عمل	96	%29.72
أعمال حرة	68	%21.06
فلاح	83	%25.70
(إداري أو مهني أستاذ، طبيب، مهندس،..)	54	%16.70
متقاعد	22	%06.82
المجموع	323	%100

يتميز العالم الريفي بالمزاوجة بين الزراعة وممارسة نشاطات أخرى ، وللوصول إلى الخاصية العملية والمهنية فقد اعتمدنا على النشاط الرئيسي والعمل الأساسي ، وانتهت الدراسة

إلى أن العاملين بلغت نسبتهم **70.28 %** من مجموع أفراد مجتمع البحث ، تركز قرابة نصفهم في القطاع الفلاحي بينما توزعت البقية الباقية على مختلف القطاعات والنشاطات الأخرى، دون احتساب فئة المتقاعدين باعتبار أن التقاعد هو حق قانوني للعامل النشط بعد تأديته لسنوات العمل المنصوص عليها.

حيث تشير البيانات الواردة في هذا الجدول أن فئة البطالين هي الصفة الأعلى لدى أزواج قرية تيفران ومرجع ذلك إلى غياب هياكل إدارية سواء كانت عمومية أم خاصة وانعدام منشآت صناعية ووحدات إنتاجية ماعدا وحدة النتاج العصير والمصبرات الغذائية المتواجدة في دائرة نقاوس والتي لا تستطيع طاقة استيعابها أن تغطي مدينة نقاوس وحدها ناهيك عن باقي البلديات، بالإضافة إلى وجود نقطة مهمة ساهمت في ارتفاع هذه النسبة هي عدم تصريح الفعلي بالنشاط الرئيسي لعدد من الأزواج كونهم يمارسون أنشطة موسمية غير دائمة خاصة في المجال الفلاحي، على غرار وجود فئة أخرى من الأزواج الذين يعملون في بساتينهم وأراضيهم الفلاحية الخاصة ولا يدرجون أنفسهم في الفئة العاملة النشطة بداعي أنها غير مدفوعة الأجر.

كما تشير المعطيات الواردة في نفس الجدول أن مهنة الفلاحة هي العمل الرئيسي في قرية تيفران بنسبة **25.70%** حيث تعتبر مهنة الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي بالنسبة لمفردات مجتمع البحث، وفي الغالب تكون نوعا من المساعدة في إطار العمل الأسري، وغير مدفوعة الأجر بالنسبة للإناث على الخصوص، أما المهنة الثانية التي يمارسها أزواج قرية تيفران هي الأعمال الحرة بنسبة **21.06%** المتمثلة في المهن الحرفية كالترصيص، الحدادة النجارة البناء، و قطاع التجارة والمقاولاتية وغيرها من الأنشطة التي يمكنها أن تستوعب عددا كبيرا من العمال المهرة وغير المهرة، إضافة إلى ارتفاع أجورها، ولا تحتاج إلى تعليم وتنعدم مشاركة النساء في العمل في هذا المجال، ويعود ذلك إلى أن هذا النشاط يحتاج إلى جهد عضلي.

في حين نلاحظ أن النشاط الإداري أو مهني أستاذ، طبيب، مهندس يأتي في المرتبة الثالثة بنسبة **16.70%** لوجود فئة من الأزواج متعلمة ذات مستوى جامعي كما بينه الجدول السابق رقم **08** ، سواء داخل القرية بوجود بعض المرافق العمومية كقاعة علاج ، ملحق لفرع

الحالة المدنية أو خارج القرية بمختلف الإدارات والمؤسسات، أما نسبة الأزواج المتقاعدين فقدرت ب **06.82%** هذا ما يثبت صحة البيانات المتحصل عليها في الجدول رقم **04** أين تمثل نسبة الأزواج الذين يقدر سنهم **50 سنة فأكثر** بـــ **23.52%.**

الجدول رقم 10 يمثل المستوى التعليمي لمفردات البحث وطبيعة العمل:

طبيعة العمل / المستوى التعليمي	بدون عمل		أعمال حرة		فلاح		(إداري أو مهني أستاذ، طبيب، مهندس،..)		متقاعد		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
بدون مستوى	33	58.92	10	17.86	13	23.22	00	00	00	00	56
يقرأ ويكتب	19	57.58	04	12.12	10	30.30	00	00	00	00	33
ابتدائي	08	27.58	05	17.24	12	41.38	00	00	04	13.80	29
متوسط	19	29.68	15	23.44	16	25.00	08	12.50	06	09.38	64
ثانوي	11	15.06	22	20.54	18	24.66	16	21.92	06	08.22	73
جامعي	06	08.82	12	17.64	14	20.58	30	44.12	06	08.84	68
المجموع	96		68		83		54		22		323

إن المقاربة بين متغيري المستوى التعليمي وطبيعة العمل لمفردات مجتمع البحث يساهم في تفسير وتحديد دقيق للخصائص الاجتماعية لأسر قرية تيفران، باعتبار أن التعليم من العوامل الرئيسة المهمة المؤثرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع، فهو يؤثر في مستويات الإنجاب، فكلما زاد المستوى التعليمي عند الأزواج زاد وعي الأزواج من اجل تكوين أسّر تتمتع بنوعية جيدة للحياة الاجتماعية، سواء بالأمور المتعلقة بتعليم الأطفال أو التغذية السليمة، أو التأمين الصحي ، هذه الأمور تعتبر مكلفة اقتصاديًا، فإذا كان الدخل لمثل هذه الأسر محدودا فإن ذلك يدفعهم إلى تحديد حجم الأسرة من أجل تربيتهم بالطريقة الصحيحة والسليمة.

هذا من ناحية أما عن المستوى الاجتماعي فإن هناك تأثيرا واضحا للتعليم وارتباطه بطبيعة العمل في بيئة المجتمع الريفي وخلق متغيرات اجتماعية، وثقافية جديدة تحل بدورها محل الثقافات القديمة .وكثيرًا ما يعتبر التعليم أحد أهم العوامل التي يمكن بواسطتها ترشيد السلوك الفردي المتعلق بالخصوبة، وذلك من خلال معطيات الجدول السابق حيث نجد أن **58.92%** من الأزواج المبحوثين بدون مستوى هم في بطالة أي بدون شغل، بينما تعمل بقية هذه الفئة في مجالي الفلاحة والأعمال الحرة بـــ **23.22%** و **17.86%** على التوالي نفس القراءة بالنسبة لفئة الأزواج المبحوثين الذين يقرؤون ويكتبون حيث أن أكثر من نصفهم بدون عمل **57.58%**، وتشتغل بقية الفئة في الفلاحة والأعمال الحرة بـــ **30.30%** و **12.12%** على التوالي، بينما نجد فئة الأزواج المبحوثين من مستوى ابتدائي ومتوسط أكثر من ربعهم بدون عمل، والبقية موزعين في عملهم على الفلاحة نظرا لطبيعة المنطقة لكونها ريفية ذات طابع فلاحي وعلى الأعمال الحرة المتمثلة في المهن الحرفية والتجارة بالإضافة إلى جزء من المتقاعدين، بيمنا يرتكز الأزواج المبحوثين من مستوى ثانوي وحاملي الشهادات الجامعية في عملهم ضمن خانة (إداري، مهني، أستاذ، طبيب، مهندس...) نظرا لارتفاع مستواهم الذي يؤهلهم لذلك، كم يتوزع البقية على الفلاحة باعتبارهم ملاك أراضي وعلى الأعمال الحرة، فيما نجد نسبة ضئيلة منهم بطالين.

لذلك نستنتج أنه يوجد تأثير واضح لمتغير المستوى التعليمي للأزواج المبحوثين على اتجاه طبيعة عملهم ضمن خصوصيات المنطقة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية، على

اعتبار أن ارتفاع المستوى التعليمي للأزواج يجعلهم أكثر تعرضًا لوسائل الاتصال المختلفة وأكثر اقتناعًا لتقدم الحياة الاجتماعية، وأكثر تفهمًا لظروف الحياة وتعقيده.

الجدول رقم 11 نوع السكن:

نوع المسكن	التكرارت	النسب المئوية
تقليدي	129	%39.94
حديث	193	%59.76
المجموع	323	%100

نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن أغلب مفردات مجتمع الدراسة يقيمون في سكنات ذات نمط عمراني حديث بنسبة **59.76%** وهذا راجع الى الحراك الاجتماعي والحضري بين القرية والمدينة، وبالنظر الى موقع قرية تيفران التي تتوسط عدة بلديات ومدن حضرية وقربها لها كمدينة سفيان، نقاوس، سقانة، عين التوتة، بريكة، وحتى عاصمة الولاية مدينة باتنة مما يساهم في سهولة انتقال وانتشار النمط الحضري الحديث لبناء السكنات متطورة تحتوي على عدد من الشقق التي بدورها تساعد في تشكيل وانتشار نوع الأسرة النووية صغيرة الحجم مثلما أكدته معطيات الجدول رقم **07** التي تصب في خانة صغر حجم الأسرة في تيفران، وهذا ما يعزز صحة المعطيات والبيانات، بالإضافة إلى استفادة عدد مهم من الأسر في تيفران على دعم من طرف الدولة لبناء سكنات ريفية ذات نمط عمراني حديث في إطار البرنامج الوطني للدعم الفلاحي لبناء السكنات الريفية باعتبار أن قرية تيفران هي قرية ريفية.

أما باقي أسر قرية تيفران والذين يمثلون نسبة **39.94%** فهم يقيمون في سكنات ذات طابع تقليدي وأغلبهم يشكلون نوع الأسرة الممتدة كبيرة الحجم ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:

يتمثل الأول في الرغبة في المحافظة على النمط العمراني التقليدي الذي يتماشى مع طبيعة وخصوصية المنطقة وعاداتها وتقاليدها وثقافتها الشعبية، أما السبب الثاني الذي يرجع إلى ضعف المداخيل والإمكانيات المادية سواء لإعادة تهيئة وترميم السكنات القديمة أو بناء

سكنات جديدة ذات نمط عمراني حديث، بالإضافة إلى عدم حيازة بعض الأسر على الوثائق الرسمية الموثقة لأراضيها الفلاحية بهدف الاستفادة من دعم الدولة لبناء السكنات الريفية .

الجدول رقم 12 طبيعة السكن:

طبيعة المسكن	التكرارت	النسب المئوية
ملك	**297**	**%91.96**
إيجار	**26**	**%08.04**
المجموع	**323**	**%100**

للوصول إلى الطبيعة الرسمية للمساكن في قرية تيفران الريفية أفرزت الدراسة من خلال هذا الجدول أن معظم السكنات وبالأغلبية المطلقة تتخذ طابع الملكية بنسبة **%91.96** سواء كانت هذه الملكية خاصة أو عائلية، وهي بدورها مؤشر دال على انتشار النوعين من الأسر الممتدة والنووية، لذلك تعتبر نتائج هذا الجدول طبيعية إلى أبعد الحدود كون معظم قاطني وسكان قرية تيفران الريفية من الأهالي الأصليين للمنطقة ومن ملاّك أراضيها وهذا ما يفسر طبيعة الملكية السائدة في تيفران.

أما نسبة الأسر في قرية تيفران الذين يقيمون في مساكن مؤجرة فقد بلغت وهي تشكل الأقلية في المجتمع المحلي الريفي بسبب ضيق المساكن العائلية واضطرار الأبناء حديثي الزواج استئجار سكن مستقل، وبهدف الاستقلالية في السكن لبعض الأسر النووية كما تجدر الإشارة إلى وجود عدد من الأسر خارج قرية تيفران استأجرت مساكن وأراضي وبساتين فلاحية من أصحابها الأصليين بالقرية لهدف استغلالها وإن كان عددهم قليل فهم يقيمون في سكنات مؤجرة.

الجدول رقم 13 عدد غرف المسكن:

عدد الغرف	التكرارت	النسب المئوية
غرفة واحدة	**40**	**%12.38**
غرفتين	**69**	**%21.36**
ثلاث غرف	**89**	**%27.56**
أربع غرف	**81**	**%25.08**
خمسة غرف فأكثر	**44**	**%13.62**
المجموع	**323**	**%100**

أسفرت بيانات هذا الجدول أن **27.56%** من سكنات مفردات مجتمع البحث متكونة من ثلاث غرف، ثم تليها مساكن ذات أربع غرف بنسبة **25.08%** فتأتي بيوت بغرفتين في المرتبة الثالثة بنسبة **21.36%** في حين السكنات الواسعة التي تسمى في القرية بـــ (الدار الكبيرة) والتي تتكوّن من خمسة غرف فأكثر فعددها يمثل **13.62%** من إجمالي سكنات التي يشغلها أرباب الأسر في قرية تيفران ، وفي المقابل فإن البيوت ذات غرفة واحدة هي أقل عددا في القرية وتحتل المرتبة الأخيرة بنسبة **12.38%.**

نستخلص من نتائج هذا الجدول أنه أكثر من نصف سكنات قرية تيفران التي يشغلها الأزواج وأرباب الأسر المبحوثين متكونة من ثلاثة إلى أربعة غرف بنسبة 52.64% ، مما يفسر مسألة ضيق المساكن غير مطروحة في القرية حتى وإن كانت كذلك فنطاقها ضيق جدا وهذا ما يتماشى مع طبيعة المنطقة كونها ريفية تحتوي عل أراضي شاسعة وذات ملكية خاصة مثلما أكدته معطيات الجدول السابق رقم **12**، وهذا النوع من السكنات يستطيع أن يحوي النوعين من الأسر سواء الممتدة منها أو النووية، كما نلاحظ أيضا السكنات التي تتكوّن من غرفتين تأتي في المرتبة الثالثة وأغلبها سكنات الدعم الريفي ذو النمط الحديث بغرفتين، وهذا ما يدعم انتشار السكنات الحديثة مثلما بيّنته معطيات ونتائج الجدول السابق رقم **11**، إلا أن السكنات الكبيرة التي تحتوي على خمسة غرف فأكثر فعددها محدود وأغلبها ذو طابع تقليدي وتقيم فيها الأسر الممتدة على العموم، وهذا ما يتماشى مع نتائج الجدول رقم **07** الذي بيّن شيوع نمط الأسرة النووية صغيرة الحجم.

نخلص في الأخير إلى أن الخصائص الاجتماعية لمفردات مجتمع البحث المتمثلة في أرباب أسر قرية تيفران الذين أجابوا على أسئلة الاستمارة أغلبهم من جنس ذكر، ويتمركز سنهم بين **26–41 سنة**، وكان عمرهم عند الزواج يتمركز ما بين **18–33 سنة**، ويتراوح عدد أفراد هذه الأسر بين **2 إلى 5 أفراد**، وأغلب الأزواج مستواهم التعليمي من مستوى المتوسط فأعلى ويمتهنون الفلاحة والأعمال الحرة مع نسبة مرتفعة للبطالة، يقيمون في سكنات معظمها حديثة ذات ملكية خاصة أو عائلية ومتكونة من غرفتين إلى أربعة غرف على العموم.

الفصل السابع:

عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها ومناقشة النتائج

أولا- عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها:

1- بيانات حول علاقة التخطيط العائلي بقيمة الزيادة في الإنجاب.

2- بيانات حول علاقة التخطيط العائلي بتفضيل الذكورة عند الإنجاب.

3- بيانات حول العلاقة بين التخطيط العائلي وتقسيم العمل الاجتماعي.

4- بيانات حول التخطيط العائلي وتربية الأولاد.

ثانيا- نتائج الدراسة:

1- النتائج حسب الفرضيات.

2- النتائج العامة.

أولا- عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها:

1- بيانات حول علاقة التخطيط العائلي بقيمة الزيادة في الإنجاب:

الجدول رقم 14 عدد الأولاد:

عدد الأطفال	التكرارت	النسب المئوية
لا يوجد	**28**	**%08.66**
طفل واحد	**46**	**%14.24**
طفلين	**51**	**%15.79**
ثلاث أطفال	**44**	**%13.63**
أربع أطفال	**37**	**%11.46**
خمسة أطفال	**32**	**%09.90**
ستة أطفال فأكثر	**85**	**%26.32**
المجموع	**323**	**%100**

نستشّف من معطيات هذا الجدول أن **%26.32** من أسر قرية تيفران لديها ستة أطفال فأكثر، و **%15.79** منهم لديهم طفلين، في حين أن الأسر الذين لديهم طفل واحد فثلاث أطفال وأربع أطفال وأخيرا خمسة أطفال تقدر نسبهم بـــ **%14.24** ، **%13.63** **%11.46** ، **%09.90** على التوالي ، وبالمقابل لا تمثل فئة الأسر في قرية تيفران بدون أطفال إلا **%08.66** .

نستخلص مما سبق أن أكثر من ربع أسر قرية تيفران لديها عدد كبير من الأبناء يتراوح بين ستة أطفال وأكثر هذا من جهة، و من جهة أخرى **%47.86** من الأسر لديها أربعة أطفال فأكثر أي قرابة النصف، وهذا ما يفسر قيمة الإنجاب عند الأسر الريفية في قرية تيفران لذلك فالإنجاب كقيمة اجتماعية في حد ذاته فإنه يطرح الايجابيات المستخلصة من العادات والتقاليد والموروثات الثقافية والثقافات الشعبية وكل المنتجات العقلانية الأخرى المكيّفة اجتماعيا مع تطورات وتغيرات المحيط خاصة في الأسرة الريفية الجزائرية، لأن القيم السائدة التي ترتبط بالأطفال في النسق الأسري تتأثر بالأسلوب الذي يحدد مركز الأطفال في بناء الأسرة حيث كان ينظر إلى إنجاب الأطفال في ثقافة الريف على أنه مسألة مقدسة ينبغي

أن لا يتدخل فيها الإنسان، وتتمسك الأسرة الريفية في هذه الحالة بمعايير تشجيع زيادة عدد الأطفال لكي يساهموا في تعزيز الموارد الاقتصادية، لأنه من الضرورة المنهجية الربط بين القدرة الإنتاجية الاقتصادية وبين القوة الاجتماعية من خلال الأطفال فهم العزوة والسند، وهم المساعدون في الأرض والفلاحة والمدافعون عن شرف العائلة، لذلك يكون للأطفال قيمة كبيرة في الأسرة الريفية، وهذا عامل مهم لرفع قيمة المرأة الولود وتقديرها في المجتمع المحلي الريفي، فتصبح ظاهرة الإنجاب والزيادة منه عامل مهم في استمرارية كيان الأسرة الريفية وتوازنها، لذلك نستطيع القول أن الأسرة الممتدة تشغل حيِّز مهم في التركيبة السوسيوديموغرافية لقرية تيفران.

كما نستنتج من مطابقة معطيات هذا الجدول مع نتائج الجدول رقم **04** الذي يبين صغر حجم الأسرة بنسبة تفوق نصف أسر قرية تيفران، أنه في السابق كانت الأسرة الممتدة هي الطابع الأساسي للتركيبة السوسيوديموغرافية للقرية باعتبارها أسرة موجهة انبثق عنها الشكل الحالي للأسر المعبِّر عنها سوسيولوجيا بالأسرة الإنجابية النووية إثر خروج أحد الأبناء من الأسرة الممتدة الموجهة بعد زواجه وتشكيل أسرة إنجابية نووية جديدة ذات استقلالية اجتماعية عن الأسرة الموجهة.

الجدول رقم 15 سبب الرغبة في الإنجاب:

السبب	التكرارت	النسب المئوية
الامتداد العائلي والحفاظ على النسل	**204**	**%56.98**
للمساعدة في تحصيل الرزق والإعانة عند الكبر	**117**	**%32.68**
للتفاخر والتباهي بهم اجتماعيا	**27**	**%07.54**
الوازع الديني والحفاظ على التقاليد	**10**	**%02.80**
المجموع	**358***[*]	**%100**

*ملاحظة: كل الجداول سواء الحالي أو الآتية التي يفوق مجاميعها عدد مفردات البحث (**323** مفردة) مثلما هو الحال في الجدول أعلاه، فهي تعبِّر عن عدد الإجابات المعبَّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

تعتبر الرغبة في الإنجاب متغير مهم في مسألة التخطيط العائلي للأسرة الريفية من حيث مشاركتها في القرارات المتعلقة في الإنجاب من خلال العوامل المساعدة والمشجعة على تكوين الرغبة في الإنجاب بالإضافة إلى توفير الخدمات الصحية المتعلقة بالأمومة والطفولة وبكفاءة عالية.

لذلك فمعطيات الجدول عبّرت عن **385 إجابة** لمفردات مجتمع البحث عن مسألة الرغبة في الإنجاب والعوامل المساعدة على تكوينها، فجاء **الامتداد العائلي والحفاظ على النسل** من أهم أسباب الرغبة في الإنجاب بنسبة **56.98%** ، في حين **32.68%** من إجابات المبحوثين أكدت على أن سبب الرغبة في الإنجاب هو **المساعدة في تحصيل الرزق والإعانة عند الكبر**، وجاء عامل **التفاخر والتباهي بهم اجتماعيا** في المرتبة الثالثة من حيث عدد الإجابات المعبّر عنها بنسبة **07.54%** ، بينما الاجابات التي أرجعت سبب الرغبة في الانجاب الى **الوازع الديني والحفاظ على التقاليد** لا يمثل سوى **02.80%** من مجمل الإجابات المعبّر عنها.

نستنتج من نتائج هذا الجدول أنه أكثر من نصف الإجابات صبت في خانة الامتداد العائلي والحفاظ على النسل كعامل اجتماعي محفّز على الإنجاب، وأكثر من ثلاثة أرباع الإجابات **89.66%** أي الأغلبية أرجعت سبب الرغبة في الإنجاب إلى عاملي الحفاظ على النسل والامتداد العائلي والمساعدة على تحصيل الرزق والإعانة في الكبر، حيث تعتبر هذه النتائج طبيعية ومنطقية لمجتمع ريفي تحكمه منظومة من القيم الاجتماعية والثقافية لتسيير الحياة الاجتماعية للأسر ويمارس الفلاحة كنشاط اقتصادي رئيسي ، لذلك فمسألة الإنجاب قضية مجتمع بأكمله ومسؤولية الجميع فهي عملية مفصلية ومحورية وأساسية في نمو المجتمع وتنميته وتحقيق توازنه سواء كان من الناحية الاقتصادية متجليا في توزيع واستهلاك الموارد المتاحة بما يتناسب مع عدد السكان باعتبارهم طاقة إنتاجية وكتلة مستهلكة، أو من الناحية الديموغرافية متمثلا في تحقيق النمو السكاني وتنظيم الزيادة الطبيعية من خلال تعويض عدد ومعدلات الوفيات فبالتالي الإنجاب هنا هو عملية استبدال وفيات بمواليد ، أو من الناحية الاجتماعية باعتباره- الإنجاب- يساهم ويسعى إلى تنظيم الحياة الاجتماعية بمفهومها الواسع

ويعمل على تعزيز الثقافات والعادات والمعايير والموروثات التقليدية من الجانب الثقافي فبذلك يعتبر الإنجاب قيمة اجتماعية.

كما أن نتائج هذا الجدول تحمل دلالات قوية نحو قيمة الإنجاب في الأسرة الريفية لقرية تيفران، حيث لا يرجع إلى العوامل البيولوجية أو القدرة البيولوجية على الإنجاب لدى النساء في المجتمع الريفي المحلي وإنما تتحكم المعايير الثقافية والقيم المتعلقة بحجم الأسرة وتكوين الوحدات الأسرية (الزواج) وغيرها في مستوى الخصوبة طالما كانت هذه المعايير جزءا لا يتجزأ من النظم الاجتماعية في هذا المجتمع ، أين تمثل العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات والثقافات الشعبية، الآلية التي يعمل بها نظام الإنجاب في المجتمع الريفي الجزائري، وهذه الآلية يمكن أن تطلق عليها إسم (منظومة القيم الاجتماعية) فكثير من سكان الريف لا يزالون يعتقدون بأن حجم الأسرة الكبير يعطيهم مكانة كبيرة في مجتمعهم المحلي وأن الإنجاب المستمر لعدد كبير من الأطفال وخاصة الذكور يخلد اسم الأسرة ويعزز قوتها ومكانتها وهيبتها داخل الأسرة أو المجتمع الذي تعيش فيه.

الجدول رقم 16 القدرة على تلبية حاجات الأبناء:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
نعم		89	%25.94
أحيانا		155	%45.19
لا	كثرة عددهم	05	%01.46
	مستوى الدخل ضعيف	35	%10.20
	غلاء المعيشة	41	%11.96
	زيادة حاجات الأبناء	18	%05.25
المجموع		343*	%100

* مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

نلاحظ من معطيات هذا الجدول أن **45.19%** من إجمالي الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات مجتمع البحث أنهم غير قادرين على تلبية احتياجات ومتطلبات أبناءهم بانتظام واستمرار إلا أحيانا، في حين أن **28.87%** عبروا عن عدم قدرتهم على سد وتلبية حاجات الأولاد أي قرابة ثلث عدد الإجابات مرجعين ذلك إلى غلاء المعيشة بنسبة **11.96%** وضعف مستوى الدخل بـــ **10.20%** فزيادة حاجات الأبناء بـــ **05.25%** وأخيرا كثرة عدد الأولاد بنسبة **01.46%**، أما الإجابات التي تعبر عن قدرة أرباب الأسر في قرية تيفران على تلبية كامل احتياجات ومتطلبات أبناءهم قدرت بحوالي ربع الإجابات المعبر عنها أي بنسبة **25.94%** .

نستخلص من هذه المعطيات أن قرابة ثلاثة أرباع الإجابات المعبر عنها من طرف أرباب أسر قرية تيفران تتراوح بين عدم قدرتهم على تلبية متطلبات واحتياجات أبناءهم بسبب عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى وأخرى اجتماعية بالدرجة الثانية وبين عدم القدرة على تلبيتها بصفة دائمة إلا في بعض الأحيان وذلك بنسبة **74.06%**، وهذا راجع إلى ارتفاع مستوى المعيشة، من خلال مستوى الدخل والمستوى الاجتماعي باعتبارهما في الغالب ذا علاقة سلبية مع مستوى الإنجاب، بحيث كانت الطبقة الاجتماعية العليا هي السباقة في تحديد عدد أطفالها، واستمرت هذه العلاقة العكسية مدة من الزمن، إلا أن هذه الوضعية تغيرت بعد ذلك نوعا ما، بحيث أن انخفاض الإنجاب استمر وتواصل في الطبقات الأخرى وهذا نتيجة تداخل المتغيرات فيما بينها.

الجدول رقم 17 علاقة الأسرة الريفية بالزيادة في الإنجاب:

الاحتمالات		التكرارات	النسب المئوية
نعم		158	%41.68
لا	الإمكانيات المادية لا تسمح	66	%17.42
	صعوبة في تربيتهم	55	%14.52
	مشاكل صحية	18	%04.74
	الظروف الاجتماعية للأسرة لا تسمح	51	%13.46
	ضيق السكن	31	%08.18
المجموع		379*	%100

عندما نتمعّن جيدا في بيانات هذا الجدول نجد أن هناك تفاوتا في فحوى عدد إجابات أرباب أسر قرية تيفران حول قضية الزيادة في الإنجاب، لذلك نلاحظ أن **%58.32** من الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات مجتمع البحث ضد فكرة الزيادة في الإنجاب وذلك لأسباب مختلفة منها ما هو اقتصادي و اجتماعي و صحي كالإمكانيات المادية لا تسمح بنسبة **%17.42** والزيادة في الإنجاب يؤدي إلى الصعوبة في التربية بنسبة **%14.52** و **%13.46** من الإجابات أرجعتها إلى عامل الظروف الاجتماعية للأسرة لا تسمح، في حين جاءت **%08.18** ترفض فكرة الزيادة في الإنجاب بسبب ضيق السكن، أما نسبة الإجابات التي اعتبرت المشاكل الصحية هي من أرغمتهم على عدم الإنجاب فقدرت بـــ **%04.74.**

من جانب آخر فقد كانت **%41.68** من الإجابات المعبّر عنها أنها موافقة مع فكرة الزيادة في الإنجاب .

نستنتج مما سبق أن أكثر من نصف الإجابات المعبّر عنها هي ضد فكرة الزيادة في الإنجاب معللين ذلك بأسباب اقتصادية واجتماعية وصحية وحتى نفسية وإلى التغيرات التي عرفها المجتمع بصفة عامة مما أجبر الأسرة الريفية على التفاعل مع قضية التخطيط العائلي من خلال رفض الزيادة في الإنجاب، وهذا ما يتطابق مع دراسة كل من **فريدمان**

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

(FRIDMAN) **وولبتون** (WELPTON) و**كامبل** (CAMBEL) عام 1962 والذي أجري في الولايات المتحدة الأمريكية لحوالي 2713 امرأة أمريكية، كان الموضوع يدور حول الإنجاب (إجهاض، عقم، استعمال وسائل منع الحمل) وكذلك آرائهن ومواقفهن حول التخطيط العائلي وكانت من النتائج البارزة أن هناك عدد قليل من العينة ترغب في زيادة أطفال أكثر مما عندها، هذا ما يعتبر مؤشر دال على التغيرات الدالة التي عرفتها الأسرة الريفية في تيفران التي هي في الواقع صورة لتحولات عميقة في العلاقات بين الأجيال كما يتجلى ذلك من خلال القيمة الجديدة الممنوحة للطفل، ففي السابق كانت لهذا الأخير قيمة اقتصادية ونفعية باعتباره مساهما في الإنتاج الأسري وبحكم استخدامه كيد عاملة مجانية أو اعتماده كنوع من التأمين على فترة الشيخوخة، وإذا كان هذا التصور لا يزال مستمرا في المجتمع الريفي وفي بعض الأسر الريفية الممتدة التي تشكل وحدات إنتاجية وترفع من قيمة التضامن الأسري باعتبار الأسرة الريفية وحدة إنتاجية ضامنة لاستمرار حياة المجموعة، وذلك راجع للتخلي عن القيمة الاقتصادية للطفل وتزايد قيمته السيكولوجية، كما يتزايد الإحساس بالرضا وتحقيق الذات من خلال الأطفال فيتقلص بالتالي دورهم الإنتاجي داخل المجال الأسري، وبالموازاة مع تراجع الدور الاقتصادي للأطفال وتواصل ظاهرة بروز الفردانية وتضاؤل مساعدة الأطفال للآباء وعلى العكس من ذلك ترتفع تكاليف تربيتهم ويتزايد الاهتمام والعناية بحاجياتهم (تعليم صحة، ترفيه، ...الخ) وعلى الرغم من التقلص المتنامي لمظاهر وعوامل التبعية الاقتصادية ما بين الآباء والأطفال خصوصا في الشرائح الاجتماعية الوسطى والعليا، يظل الارتباط العاطفي مقاوما للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم 18 موقف الأسرة الريفية من إنجاب عدد محدد من الأطفال:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
لا		110	%29.89
نعم	لضمان القدرة على تلبية متطلباتهم	103	%27.99
	للتحكم الجيد في تربيتهم	82	%22.28
	للحفاظ على صحة الأم والأولاد	73	%19.84
المجموع		368*	%100

في قراءة أولية لمعطيات هذا الجدول يتضح لنا أن **%70.11** من أرباب الأسر المبحوثين يؤيدون فكرة إنجاب عدد محدد من الأطفال ويوافقون عليها، في حين أن **%29.89** منهم يرفضون فكرة إنجاب عدد محدد من الأطفال رفضا قاطعا ويحبذون المزيد من الأولاد من خلال الاستمرار في الإنجاب.

بذلك نستنتج أن أغلبية أرباب أسر قرية تيفران يفضلون إنجاب عدد محدد من الأطفال مبررين إجاباتهم في ضمان القدرة على تلبية متطلباتهم بنسبة ، حيث أن العامل الاقتصادي يعتبر من العوامل الأساسية المساعدة على التخطيط العائلي من خلال ارتفاع مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية، لذلك فقد عدّلت وغيرت الأسرة الريفية لمنطقة تيفران في سلوكها وأساليبها كنتيجة لتغير الظروف المحيطة بها، عن طريق التقليل من مستويات إنفاقها على أنواع معينة من الأطعمة والملابس وبعض الضروريات المنزلية لكي تتأقلم مع ظروفها المتغيرة وليدة تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، لذلك فقد ساهمت هذه التغيرات المرتبطة بالعامل الاقتصادي في تسهيل قبول فكرة التخطيط العائلي من خلال ارتفاع مستوى المعيشة وضعف القدرة الشرائية، وعليه فإن مستوى الدخل والمستوى الاجتماعي هما في الغالب ذا علاقة سلبية مع مستوى الإنجاب بحيث كانت الطبقة الاجتماعية العليا هي السباقة في تحديد عدد أطفالها، واستمرت هذه العلاقة العكسية مدة من الزمن، إلا أن هذه الوضعية تغيرت بعد

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

ذلك نوعا ما، بحيث أن انخفاض الإنجاب استمر وتواصل في الطبقات الأخرى وهذا نتيجة تداخل المتغيرات فيما بينها.

أما عدد الأسر الذين وافقوا على إنجاب عدد محدد من الأطفال وعزاؤهم في ذلك التحكم الجيد في تربيتهم قدر بـــ **22.28%** من خلال المساعدة على تحقيق رفاهية الأسرة الذي يكمن في شعور الوالدين بحياة أسرية أسعد وأقل توترا حيث يحصل الأطفال على الرعاية المناسبة وينمون ليصبحوا أفرادا مندمجين اجتماعيا وعاطفيا مع مجتمعهم، إضافة الى إتاحة الفرص أمام الطفل للتعليم تكون أفضل كلما قل عدد الأفراد داخل الأسرة، ويفيد تحديد عدد الأطفال في التقليل من المسؤوليات الاجتماعية للأم مما يوفر لها المزيد من الوقت لتنشئة الأطفال وتنمية شخصيتهم وتأهيلهم اجتماعيا، لذلك فإن الفائدة الاجتماعية للتخطيط العائلي تظهر جليا في سهولة تربية الأطفال وإعالتهم عندما يكون عددهم قليل وأعمارهم غير متقاربة، مما يتيح الرغبة في إعطاء وقت للتفرغ للزوج وشؤون البيت.

في حين قدر عدد الأسر المؤيدين لفكرة إنجاب عدد محدد من الأطفال بهدف الحفاظ على صحة الأولاد والأم بـــ **19.84%** ، لأن أن تكرار مرات الحمل في فترات متقاربة يؤثر على صحة الأم وإصابتها بأمراض مختلفة تعيقها على ممارسة وظائفها الأسرية خاصة تربية الأولاد ولذلك فإن تحديد عدد الأطفال يقدم فوائد صحية واضحة للأمهات، وتعتبر المضاعفات المتعلقة بالحمل والولادة سببا شائعا للوفاة في الدول النامية، ويمكن لتنظيم الأسرة أن يحمي صحة الأمهات في الريف عن طريق إعطاء المسافات الزمنية الكافية بين كل حمل وآخر، ومنع حدوث الحمل في الفترات المبكرة أو المتأخرة جدا من الحياة الإنجابية للسيدات حيث تكون الأخطار أكبر.

الجدول رقم 19 علاقة زيادة الإنجاب بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في قرية تيفران:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
نعم	**164**	**%50.78**
لا	**159**	**%49.22**
المجموع	**323**	**%100**

باعتمادنا على قراءة سريعة لمعطيات هذا الجدول نستشف أن هناك تقارب في عدد إجابات أرباب الأسر المبحوثين حول علاقة زيادة الإنجاب بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في قرية تيفران، حيث أجاب **50.78%** من أرباب الأسر بأن زيادة الإنجاب هي أحد أسباب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في القرية، في حين **49.22%** كانت إجاباتهم عكس ذلك وهم في الغالب أسر مالكة لأراضي منتجة وأسر من طبقات اجتماعية غنية ميسورة الحال.

نستخلص مما سبق أن أكثر من نصف مفردات مجتمع البحث يعتبرون أن الزيادة في الإنجاب هي أحد أسباب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدم القدرة على تلبية كامل احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية والكمالية من ضروريات الأكل والملبس والتأمين الصحي وغيرها من النفقات ، حيث أصبحت الأسرة الريفية تلجأ إلى إتباع أساليب وأنماط متنوعة في خفض تكاليفها والتقليل من نفقاتها وتحديد استهلاكها لمواجهة المشكلات الاقتصادية وضغوطها، أما من الناحية الاجتماعية وتدعيما لإفرازات الجدول السابق **رقم 14** فإن الزيادة في الإنجاب تؤدي إلى صعوبة في التربية الجيدة للأطفال من خلال عدم المقدرة على ممارسة الرقابة الاجتماعية عليهم لتحديد أنماط السلوك وتهذيبها، وتضيق فرص نجاح عملية التنشئة الاجتماعية والأسرية على حد سواء وبالتالي صعوبة التكيف الاجتماعي مع متغيرات المجتمع والظروف المحيطة به التي من خلالها تصبح العلاقات بين الأفراد والجماعات ، وعناصر الثقافة قد أرسيت على أسس متبادلة مرضية، والنموذج الذي يقابل هذا في الحياة العضوية ، هو ما يسمى بعملية التلاؤم والذي بواسطته نجد أن الكائن العضوي يلاءم

نفسه لبيئته، مما يساعد الأطفال بالخصوص في تنشئتهم على الاندماج الاجتماعي في مختلف الطبقات المكونة للمجتمع وعناصره.

حيث نرى في معطيات هذا الجدول وتحليلاته تفسيرا واضحا لإحدى النظريات الاجتماعية للسكان من خلال نظرية **كارسندرز** التي يتمثل مضمونها في أن زيادة كل مجتمع تخضع لظروفه الخاصة و يكيفها وفق موارده للوصول إلى الحد الأمثل لعدد السكان المناسب له، و يتغير هذا الحد الأمثل بتغير الموارد و التطور التقني و الحضاري و الاجتماعي و لا علاقة لمساحة الأرض بذلك على غرار اتجاهات النظريات الطبيعية للسكان، مما يتماشى مع معطيات هذا الجدول ومسألة التخطيط العائلي في الوسط الريفي الجزائري.

الجدول رقم 20 العلاقة بين الاحترام الذي تحظى بها الأسرة الريفية وكبر حجمها:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
نعم	**133**	**%41.17**
لا	**190**	**%58.83**
المجموع	**323**	**%100**

نلاحظ في هذا الجدول أن **58.83%** من مفردات مجتمع البحث لا تعتبر كبر حجم الأسرة مقياسا أو مؤشرا للاحترام الذي تحظى به الأسرة الريفية في قرية تيفران، وهذا ما يفسر ميولها إلى النمط الجديد من الأسرة الصغيرة الحجم المعبّر عنه بالأسرة النووية حيث لم تعد الأسرة في تيفران تستمد مكانتها واحترامها من كبر حجمها وكثرة عدد أفرادها وتعدد أجيالها، وإنما ظهرت عوامل أخرى أصبحت هي التي تساهم في تعزيز مكانة الأسرة وسلطتها كالتعليم والعمل والرفاهية الاقتصادي وبعض القيم الاجتماعية والثقافية والمنتجات العقلانية الأخرى كالعزة والكرامة والشرف وقوة العلاقات القرابية.

إنّ هذه التغيرات الحديثة والمتتالية في ملامح الأسرة الريفية في تيفران جعلتها تتجه بقوة نحو نموذج الأسرة النووية (الأب – الأم – الأبناء) والتي أصبحت تأخذ أهميتها على

حساب الأسـرة الممتدة بالمفهوم الواسع الشامل للأهل والأقارب، لذلك فإن واقع الأسرة الريفية الجزائرية في الوقت الراهن المتأثر بالتغيرات الاجتماعية والقيمية وكذا الاقتصادية والتكنولوجية، والتي نصفها بالطبيعية إلى أبعد الحدود محاولين إثبات ذلك بتفسير هذه التحولات والتغيرات التي أثرت في بنية وقيم الأسرة الريفية الجزائرية، باعتبار أن التغير في بنائها ونمطها يعد من المؤشرات القوية في التغير الاجتماعي لأن الأسرة الريفية الجزائرية هي مركز العلاقات الاجتماعية ومحضن للتربية والتنشئة الاجتماعية وحلقة أساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع .

في الجانب الآخر نرى أن **41.17%** من مجموع مفردات البحث صرحوا بأن الاحترام الذي تحظى به الأسرة الريفية في تيفران يعتمد على كبر حجمها، وهذا مؤشر دال على أن الأسرة الممتدة كبيرة الحجم لازالت تشغل حيّز مهم في الوسط الريفي للمنطقة رغم التغيرات التي مست البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي المحلي، حيث لازالت تحتفظ بالخصائص السوسيولوجية للعائلة من خلال إبراز سمات النموذج الاجتماعي الثقافي للأسرة الجزائرية التقليدية التي انبثقت منها الأسرة الجزائرية المعاصرة المتحولة.

الجدول رقم 21 يمثل علاقة عدد الأولاد بحجم الأسرة ومكانتها:

مكانة الأسرة مرتبط بكبر حجمها / عدد الأطفال	نعم		لا		المجموع
	ت	%	ت	%	
لا يوجد	19	67.86	09	32.14	28
طفل واحد	14	30.44	32	72.72	46
طفلين	18	35.30	33	64.70	51
ثلاث أطفال	17	38.64	27	61.36	44
أربع أطفال	11	29.72	26	70.28	37
خمسة أطفال	11	34.38	21	65.62	32
ستة أطفال فأكثر	43	50.58	42	49.42	85
المجموع	133		190		323

بالنظر إلى أهمية متغير حجم الأسرة في منظومة النسق القيمي للأسرة الريفية وارتباطه بمختلف عناصر النسيج الثقافي للبناء الاجتماعي للمجتمع المحلي في قرية تيفران فإننا نجد أن الحجم الأسرة يؤثر في الحراك الاقتصادي والاجتماعي بالأساس للتغير الأسري باعتبار أن حجم الأسرة من العناصر المحورية والديناميكية للتخطيط العائلي، لذلك فإنه يوجد ارتباط تفاعلي لحجم الأسرة مع مختلف القيم الاجتماعية السائدة في الوسط الأسري والمجتمعي، مثلما نلاحظ من بيانات هذا الجدول الذي يبين صلة عدد الأولاد بمكانة الأسرة والاحترام الذي تحظى به، لذلك فإننا نجد أن **72.72%** من الأسر التي لديها طفل واحد و **64.70%** من الأسر التي لديها طفلين تعتبر أن مكانة الأسرة والاحترام الذي تحظى به غير مرتبط تماما بكبر حجمها، كم أيضا نجد أن **70.28%** من الأسر التي تتكون من أربع أطفال و **65.62%** من الأسر التي لديها خمسة أطفال لا تعتبر كبر حجم الأسرة مقياسا أو مؤشرا للاحترام الذي تحظى به الأسرة الريفية في قرية تيفران.

بناءا على ما سبق نستنتج أن القيم الاجتماعية للأسرة في قرية تيفران المتمثلة في المكانة والاحترام لا تتأثر تأثيرا كليا بعدد أولادها وحجمها وإنما تكون موجّهة من طرف المرجعيات الثقافية للمجتمع الريفي المحلي ونمط حياته الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نجد أن أن القيم الاجتماعية التي يحملها الأفراد تؤدي دورها المؤثر في تحديد معالم التخطيط العائلي في صورة أن سلوك الفرد يتأثر بالقيم التي يحملها، على اعتبار أن السلوك الإنجابي هو نمط من أنماط السلوك الاجتماعي الذي يتحلى به الفرد في حياته العامة والخاصة أين تعد القيم المحرّك الأساس للسلوك الإنجابي، لأنها تتأثر بمنظومة من العوامل الموضوعية والذاتية فالقيم تتأثر مثلاً بدرجة الثقافة والتربية والتعليم التي يتمتع بها الفرد وتتأثر بأحواله المعيشية والاقتصادية، وتتأثر بطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه- مجتمع ريفي مثلا- وتتأثر بدرجة تمسكه بالدين والعقيدة التي يؤمن بها، وتتأثر بمختلف وسائل الإعلام كما تتأثر أيضا بطبيعة التنشئة الاجتماعية التي تلقوها عبر حياتهم، وطبيعة الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها ويتفاعلون معها وهكذا تؤدي القيم الاجتماعية دورها الفاعل في السلوك الإنجابي للفرد نحو التخطيط العائلي .

الجدول رقم 22 طرق معرفة الأسرة الريفية على المعلومات الخاصة بالإنجاب:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
التوجيهات والإرشادات	**114**	**%24.68**
المعلومات المقدمة في المجلات والجرائد	**04**	**%0.86**
البرامج المقدمة في المذياع	**22**	**%04.76**
البرامج المقدمة في التلفاز	**60**	**%12.98**
النصائح المقدمة في المراكز الصحية	**131**	**%28.36**
الأصدقاء والجيران	**65**	**%14.07**
الأقارب	**66**	**%14.29**
المجموع	**462***[*]	**%100**

تعد عملية تنظيم سلوك الإنجاب عملية حيوية ومهمة خاصة في مجتمعنا الجزائري الذي يمتاز بالخصوبة المرتفعة، هذا وتتم عملية تنظيم سلوك الإنجاب بصورة عامة عن طريق أحد العوامل الوسيطية من أهمها استخدام وفاعلية وسائل تنظيم الأسرة، حيث وتلعب موانع الحمل دورا مهما بين المتغيرات المؤثرة في التأثير على سلوك الإنجاب، وخاصة إذا توافقت مع برامج تنمية اجتماعية، واقتصادية متوازنة، وهذا مرتبط بشكل أساسي بالصحة الإنجابية للأمهات، وجاءت النتائج النهائية لهذا الجدول أن **28.36%** من الأزواج في قرية تيفران يتعرفون على المعلومات المتعلقة بالإنجاب عن طريق النصائح المقدمة في المراكز الصحية المختلفة سواء المتواجدة في القرية لأنها تحتوي على قاعة علاج أو المتواجدة في البلديات المجاورة والقريبة منها وكذا عاصمة الولاية، وتكون هذه النصائح مقدمة من طرف الأطباء الأخصائيين المتابعين لصحة الزوجين أو الممرضين أو الممرضات القابلات، في حين **24.68%** من مفردات مجتمع البحث يتعرفون على المعلومات الخاصة بالإنجاب عن طريق التوجيهات والإرشادات المتعلقة بمسألة الإنجاب وشؤونه كتنظيم النسل ووسائل منع الحمل التي يمكن استقاءها من مختلف الأطراف الفاعلة في هذا المجال كإرشادات الأم مثلا، و **14.29%** من الأزواج في تيفران يتلقون هاته المعلومات من طرف الأقارب بحكم

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

الخصائص والطبيعة الاجتماعية للمنطقة من خلال قوة ومتانة العلاقات القرابية والنسبية المشكلة للنسيج الاجتماعي للقرية، بالإضافة إلى **14.07%** منهم يتعرفون على هذه المعلومات عن طريق الأصدقاء والجيران من خلال العلاقات الاجتماعية السائدة في القرية وامتدادها ومن خلال طبيعة النشاط الفلاحي للمنطقة الذي يدعم هذا التماسك عن طريق مختلف العمليات الاجتماعية المتمثلة في التعاون والتساند والتعاضد والتضامن وغيرها من العمليات، فيم تشكل مختلف وسائل الإعلام نسبة كونها مصدر لمعرفة مفردات مجتمع البحث لمعلومات حول الإنجاب، يتصدرها التلفاز بـــ **12.98%** والبرامج المقدمة في المذياع بـــ **04.76%** فالجرائد والمجلات بـــ **0.86%** .

لذلك نستنتج أن أكثر من نصف مفردات مجتمع البحث يتعرفون على المعلومات المتعلقة بقضايا الإنجاب عن طريق النصائح المقدمة في المراكز الصحية والتوجيهات والإرشادات المقدمة من طرف كل الفاعلين في هذا المجال وهذا بنسبة **53.04%** ، في حين يشكل الأقارب والأصدقاء والجيران المشكلين للنسيج الاجتماعي للقرية حوالي **28.36%** باعتبارهم مصدر من مصادر معلومات قضايا الإنجاب ، على غرار وسائل الإعلام أيضا فهي تساهم في نشر المعلومات الخاصة بالإنجاب وتنظيم النسل ووسائل تنظيم الأسرة وغيرها من المسائل التي لها صلة بالإنجاب وكان هذا بنسبة **18.6%**، مما تشابه هذه النتائج المستوحاة من الجدول مع نتائج دراسة **مصرى حنورة** في دارستها المعنونة بـــ " **العوامل النفسية والاجتماعية المرتبطة بتنظيم الأسرة في مصر** " التي تبين أن التلفزيون يحتل مرتبة مهمة من بين وسائل الإعلام من حيث الاهتمام بموضوع تنظيم الأسرة، يليه الإذاعة ثم الصحف، كما أن التلفزيون والإذاعة يمثلان أهم مصادر المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

الجدول رقم 23 تقبّل الأسرة الريفية لاستعمال وسائل تنظيم النسل:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
نعم		284	%87.92
لا	عدم الفهم	22	%06.82
	قلة الوعي	17	%05.26
المجموع		323	%100

يوضح الجدول رقم **18** أن هناك تفاوتا كبيرا في تقبل فكرة استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فنجد **%87.92** من الأزواج يقبلون باستخدام وسائل منع الحمل معتبرين تنظيم الأسرة من العناصر المهمة والمكونة للصحة الإنجابية للأمهات، وهو ذلك الحق الإنساني للزوجين وضرورة صحية واجتماعية، وثقافية للأسرة تعني إعطاء الفرصة لكلا الزوجين لتأجيل الحمل أو الإسراع فيه، باستعمال أي وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة وبتراضي كلا الطرفين، وباختيارهم الحر.

يعتبر هذا مؤشر دال على أن من أهم التوجهات الحديثة في خفض الخصوبة في قرية تيفران زيادة فترة المباعدة بين الولادات، وخصوصاَ أن هذه الزيادة تتلائم مع تقاليد هذه المجتمعات وعاداتها، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بقيمة الطفل الاجتماعية والاقتصادية، ونتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة المسؤولية الاجتماعية والأعباء الاقتصادية للأسرة فقد تم إتباع أساليب تنظيم أسرة حديثة تتضمن فترات مباعدة بين المواليد، كما أن الخلفية الثقافية والبيئية لها دور كبير في ذلك، حيث تتبع البنت إرشادات أمها بالنسبة لسياسات تنظيم الأسرة، والسلوك الإنجابي بالنسبة للأم، ويتأثر ذلك بمدى وعي الأم لتثقيف بناتها، وهذا ما يتطابق مع نتائج دراسة **روانتري** (ROWENTRY) التي تهدف إلى دراسة سلوك ومواقف الأفراد اتجاه التخطيط العائلي في انجلترا حيث كانت من نتائجها أن تطبيق وسائل منع الحمل مستوعب بسهولة أكبر عند الأجيال الحديثة ، وأيضا نتائج الجدول السابق رقم **17** المتعلق بطرق معرفة الأسرة الريفية على المعلومات الخاصة بالإنجاب.

من جانب آخر عبر **12.08%** من الأزواج المبحوثين التي تشكل الأقلية عن عدم تقبلهم فكرة استخدام وسائل تنظيم النسل بسبب عدم فهم كيفية استخدام هذه الوسائل بنسبة **06.82%** من جهة، وقلة الوعي فيما يخص استيعاب وفهم برنامج تنظيم النسل واستعمال وسائله من جهة أخرى وذلك بنسبة **05.26%** ، ومرجع ذلك إلى بعض الأفكار والعوامل الثقافية التقليدية والاجتماعية، فبعض الأمهات مثلاً لا يتحرجن من الخوض أو مجرد الكلام مع بناتهن عن هذه المواضيع، ناهيك بعض المعتقدات الدينية المتمثلة في وجود بعض الفئات المتدينة مثلا، والتي شعارهم قوله تعالى **" المال والبنون زينة الحياة الدنيا"***، لا يحبذون استخدام وسائل منع الحمل، كما أن الكثير يخلطون بين مفهوم تحديد النسل، وتنظيم النسل.

الجدول رقم 24 دراية الأسرة الريفية بوسائل تنظيم النسل:

الوسائل	التكرارت	النسب المئوية
حبوب منع الحمل	181	%36.73
العزل الطبيعي	73	%14.80
العازل الاصطناعي	37	%07.50
مدة الرضاعة	93	%18.86
العملية الحسابية	109	%22.11
المجموع	*493	%100

يوضح هذا الجدول تفاوتا في دراية واستخدام وسائل تنظيم الأسرة من حيث النوع عند مجتمع مفردات البحث، فنجد **36.73%** من مجموع إجابات الأزواج المبحوثين أنها على معرفة بحبوب منع الحمل، بينما تنخفض هذه النسبة إلى **22.11%** من مجموع الإجابات المعبر عنها في معرفة وإتباع طريقة العملية الحسابية، والى **18.86%** ممن يعرفون ويعتمدون على مدة الرضاعة في تنظم نسلهم، في حين تزيد النسبة انخفاضا إلى **14.80%**

*- **سورة الكهف** : الآية 46

*- مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

من إجابات الأزواج الذين يباعدون الولادات عن طريق العزل الطبيعي، وأقل نسبة من مجموع الإجابات التي صبت في خانة الدراية والاعتماد على العازل الاصطناعي بلغت **%07.50** .

نستنتج من هذه المعطيات **أن** مجموع الإجابات تعبر عن معرفة واستخدام حبوب منع الحمل بالدرجة الأولى باعتبارها من الوسائل الحديثة والأسهل لتنظيم النسل، كما أن انتشار هذه الحبوب بوفرة عبر كامل القطر الوطني سواء في الصيدليات أو في المركز الصحية كمركز حماية الأمومة والطفولة الذي يهتم بمتابعة الأزواج في سلوكهم الإنجابي، كل هذا ساهم في التعريف بها وكيفية استعمالها ، بالإضافة إلى الطرق التقليدية الأخرى المعروفة منذ القدم وخاصة في المجتمعات المحلية التقليدية كالعملية الحسابية ومدة الرضاعة والعزل الطبيعي، حيث هذه الطرق كانت تستعمل بشكل غير معلن في قرية تيفران منذ القدم وفي معظم المناطق الريفية الجزائرية نتيجة لتأثير البيئة الاجتماعية وثقافتها التقليدية وقيمها والمنتجات العقلانية الأخرى على السلوك الإنجابي للأسر والعائلات، مما يجعلنا نستحضر الدراسة التي قامت بها اللجنة الوطنية للصحة والتخطيط العائلي بالاشتراك مع الديوان الوطني للإحصائيات حيث تتطابق مع نتائج هذا الجدول، وهدفها هو دراسة السلوك الإنجابي وسلوك الأزواج الجزائريين اتجاه تنظيم الأسرة، والنتيجة العامة التي توصل إليها هذا البحث هي أن أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص المستجوبين صرحوا بأنهم موافقين على فكرة تنظيم الأسرة وهذه الإجابة كانت من طرف الرجال والنساء على حد سواء.
ويظهر أن المعرقل الوحيد لممارسة عامة هذه الوسائل تكمن في بعض الآراء المسبقة التي تقف حائلا دون ذلك.

الجدول رقم 25 الوسيلة الأكثر استخداما في تنظيم النسل حسب الأفضلية:

الوسائل حسب الأفضلية	التكرارت	النسب المئوية
حبوب منع الحمل	151	%46.74
العزل الطبيعي	43	%13.32
العازل الاصطناعي	07	%02.16
مدة الرضاعة	35	%10.84
العملية الحسابية	87	%26.94
المجموع	323	%100

في قراءة أولية لمعطيات هذا الجدول نلاحظ أن وسيلة حبوب منع الحمل تأتي في المرتبة الأولى من حيث الاستخدام في تنظيم النسل من طرف الأزواج المبحوثين وذلك بنسبة **46.74%** ، فالعملية الحسابية بنسبة **26.94%** ثم طريقة العزل الطبيعي في المرتبة الثالثة بنسبة **13.32%** ، أما في المرتبة الرابعة تأتي مدة الرضاعة بنسبة **10.84%** وطريقة العازل الاصطناعي تحتل المرتبة الأخيرة من حيث الأفضلية في الاستخدام بنسبة قدرها **%02.16.**

نستخلص مما سبق أن نتائج هذا الجدول هي تأكيد لنتائج الجدول السابق رقم **19** الذي يوضح المعرفة والدراية بوسائل تنظيم النسل، وهذا ما يفسر أن المعرفة والاستخدام لوسائل منع الحمل يتوقف على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأزواج، ومدى رغبتهم بالإنجاب وكيفية استخدام هذه الوسائل بطرق سليمة وناجحة، في ظل الانتشار الواسع لمختلف المراكز الصحية وقاعات العلاج التي توفر الخدمات الصحية الخاصة بالسلوك الإنجابي، ولكثرة المروجين بهذه الخدمات سواء بالقرية من خلال الصيدليات وقاعة العلاج أو من البلديات والمدن المجاورة والقريبة من القرية.

كما أن هناك مسألة اجتماعية مهمة في قضية أفضلية استخدام وسائل تنظيم النسل وهي اشتراك الزوجين في تقرير مسألة مثل مسألة استخدام وسائل منع الحمل وهذا ناتج

بالطبع عن صورة ايجابية عن الزوجة وخصائصها لأن مثل هذه المشاركة بتوجيه قرار استخدام موانع الحمل يفترض منه أن تمتلك الزوجة قدر من الاستقلالية والنفوذ تؤهلها لإبراز رغبتها ورأيها وهذا معتمد على مدى مساهمة الزوجة والمحيط التي تعيش فيه المرأة في تعزيز مكانتها وإخراجها من دورها الهامشي إلى مراكز مرموقة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، كما تعتبر قضية استخدام وسائل تنظيم النسل مسألة مهمة لدى الزوجين في حياتهم الاجتماعية، وهذا ما يتماثل مع نتائج دراسة الباحثة الاجتماعية **م.م.و سن عبد الحسين** ، وموضوعها دار حول محددات السلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية وذلك بمدينة بعقوبة في المجتمع العراقي ، وأجريت هذه الدراسة سنة 2009، وكانت من أبرز نتائجها أنه تبين أن استخدام وسائل منع الحمل ضرورة للمرأة.

2- بيانات حول علاقة التخطيط العائلي بتفضيل الذكورة عند الإنجاب:

الجدول رقم 26 جنس وعدد مواليد الأسرة الريفية:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
لا يوجد من أي الجنسين لدى الأسرة	28	%08.66
يوجد مواليد إناث فقط لدى الأسرة	38	%11.76
عدد المواليد الإناث أكبر من عدد المواليد الذكور في الأسرة	74	%22.93
عدد المواليد الإناث مساو لعدد المواليد الذكور	57	%17.65
عدد المواليد الذكور أكبر من عدد المواليد الإناث	82	%25.38
يوجد مواليد ذكور فقط في الأسرة	44	%13.62
المجموع	323	%100

يؤثر عدد الأطفال المنجبين فعلا للمرأة إلى جانب العوامل الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية بشكل كبير في تحديد عدد الأطفال التي ترغب المرأة في إنجابهم فعلا، إضافة إلى

جنس أطفالها المنجبين حاليا، ويبين هذا الجدول أن **25.38%** من عدد الأسر المبحوثين لديها عدد المواليد الذكور أكبر من عدد المواليد الإناث، تنخفض النسبة إلى **22.93%** من الأسر في قرية تيفران لديها عدد المواليد الإناث أكبر من عدد المواليد الذكور، في حين بلغت نسبة الأسر التي لديها عدد المواليد الإناث مساوي لعدد المواليد الذكور **17.65%** وتنخفض إلى **13.62%** للأسر التي يوجد عندها مواليد ذكور فقط، و **11.76%** من الأسر يوجد عندها موالي إناث فقط، أما نسبة الأسر المبحوثين الذين لا يوجد لديهم مواليد من أي الجنسين فقد بلغت **08.66%** .

نستنتج مما سبق انه لا يوجد تفاوتا كبيرا من حيث عدد وجنس مواليد أسر تيفران بل يوجد تقاربا واضحا بين عدد المواليد الذكور وعدد المواليد الإناث من خلال مقدار العدد أكبر أو أقل أو يساوي، وهذه النتائج تعبر عن دلالة اجتماعية مفادها أن التركيبة الديموغرافية لأسر قرية تيفران من حيث جنس وعدد المواليد هي متنوعة ومتقاربة على حد سواء.

أما بخصوص فئة الأسر التي لا يوجد عندها مواليد فمردٌ ذلك إما لحداثة عهد الزواج أو إلى مشاكل صحية حالت دون إنجابهم لأطفال.

الجدول رقم 27 تفضيل الأسرة الريفية لنوع جنس المواليد:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
ذكور	**42**	**%13.00**
إناث	**21**	**%06.50**
الاثنين معا	**260**	**%80.50**
المجموع	**323**	**%100**

نلاحظ من بيانات هذا الجدول أن **80.50%** من مجموع الأسر المبحوثين لقرية تيفران يفضلون أن يكون أطفالهم من الجنسين دون تفضيل جنس على آخر، في حين أن

13.00% من الأسر المبحوثين يفضلون ويرغبون في أن يكون جنس أولادهم ذكورا، فيما يرغب **06.50%** من الأسر المبحوثين أن يكون أطفالهم من جنس الإناث.

بذلك نستنتج أن أكثر من ثلاثة أرباع مفردات مجتمع البحث والتي تمثل الأغلبية لا تفضل تغليب جنس على آخر لمواليدها، بل ترغب أسر قرية تيفران في أن يكون جنس أطفالها يشمل الذكور والإناث على حد سواء وبالتساوي، وهذا مؤشر دال على تحول الأسرة الريفية لتيفران من تفضيل الذكورة في الإنجاب الذي كان منتشر في السابق بقوة وكان يعد مطلبا وضرورة، إلى الرغبة في إنجاب عدد من الأطفال من الذكور والإناث وبالتساوي دون تفضيل جنس الذكور في الإنجاب، وذلك مردّه إلى التغيرات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثّرت تأثيرا واضحا على قيم الإنجاب سواء من حيث العدد والجنس والتخلي عن تفضيل الذكورة في الإنجاب كقيمة اجتماعية وتبني قيمة التنوع في الإنجاب ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة أهمها إجبارية ومجانية التعليم مما ساهم في تعليم الأنثى ودخولها ميدان العمل، انتشار البطالة، واعتماد الأسر على تنظيم نسلها من خلال المباعدة بين الولادات مما يجعلها تفضل التنوع في جنس مواليدها دون تفضيل جنس على آخر.

الجدول رقم 28 يمثل علاقة جنس وعدد المواليد بجنس الأطفال المفضل:

جنس الأطفال المفضل / جنس وعدد المواليد	ذكور		إناث		الاثنين معا		المجموع
	ت	%	ت	%	ت	%	
لا يوجد من أي الجنسين لدى الأسرة	07	25.00	02	07.14	19	67.86	28
يوجد مواليد إناث فقط لدى الأسرة	13	34.22	02	05.26	23	60.52	38
عدد المواليد الإناث أكبر من عدد المواليد الذكور في الأسرة	15	20.27	07	09.45	52	70.28	74
عدد المواليد الإناث مساو لعدد المواليد الذكور	00	00	01	01.75	56	98.25	57
عدد المواليد الذكور أكبر من عدد المواليد الإناث	07	08.54	04	04.88	71	86.58	82
يوجد مواليد ذكور فقط في الأسرة	00	00	05	11.36	39	88.64	44
المجموع	42		21		260		323

إن التغيرات والتطورات الحاصلة في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وكذا انتشار التعليم وإجباريته ومجانيته أدى إلى تغير في دور ومركز الأنثى بالإضافة إلى تطور وسائل الإعلام وكل العوامل الثقافية الأخرى أدت إلى تبني الأسرة الريفية الجزائرية لبرنامج التخطيط العائلي لتحقيقها التكيّف الاجتماعي والاقتصادي مع الواقع والمحيط، لأن كل هذه العوامل الموقفية تختلف باختلاف مراحل تكوين الأسرة، في المرحلة الأولى تكون هذه العوامل الموقفية أشبه بقيم الدافع الثقافي، كالرغبة في وجود مولود يحمل اسم الأسرة، حيث لا يمثل الإنجاب في هذه المرحلة مشكلة، لكن ما يلي هذه المرحلة هو أصعب، لأن قيمة إنجاب المزيد من الأطفال في المراحل التالية ترتبط ارتباطا مباشرا بتوازن الأسرة مثل الحرص على وجود أخ أو أخت للطفل الأول، أو ترتبط ببعض القيم الاقتصادية كتلقي المساعدة أثناء الكبر أو المساعدة في الأعمال المنزلية...الخ.

لذلك فإن فلسفة التخطيط العائلي المطعّمة بالتغيرات والتطورات والتحولات في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الديموغرافية من حيث زاوية مقاربة النوع الاجتماعي بمختلف عناصر التنمية في المجتمع المحلي الريفي، بالإضافة إلى تحرر المرأة وتغير وضعها ومساواتها مع الرجل والنظرة إليها بنوع من العقلانية، كما أن الزيادة في ارتباط الإناث بالتعليم سيشكل عاملا حاسما على مستويات أخرى كالخصوبة التشغيل، حضور النساء في الفضاء العام، تعميق المساواة بين الجنسين والتقليل من الفوارق بين المجتمعين الحضري والريفي.

حيث يتجسد ذلك من خلال الارتباط الكبير بين جنس وعدد المواليد وجنس الأطفال المفضل أو المرغوب فيه، المتمثل في معطيات وإفرازات هذا الجدول التي تفسر وبقوة اتجاه الأسر بخصائصها الاجتماعية (جنس وعدد المواليد) في قرية تيفران إلى تفضيل المواليد من كلا الجنسين (ذكور وإناث معا) وبنسب مرتفعة، إذ نجد أن حتى الأسر التي ليس لها أطفال لأسباب مختلفة ترغب وتفضل أن يكون لها مواليد من الجنسين وذلك بنسبة **67.86%** من هذه الأسر، بينما نجد تقريبا كل الأسر **98.25%** التي لها عدد المواليد الإناث مساو لعدد المواليد الذكور تفضل أن يكون لديها مواليد من الجنسين، وهذا مؤشر دال على زوال فكرة

الهيمنة الذكورية للرغبة والتفضيل في الإنجاب والاتجاه نحو الموازنة بين العدد والنوع في جنس المواليد للعوامل السالفة الذكر.

الجدول رقم 29 أسباب تفضيل الأسرة لجنس المواليد:

الاحتمالات		التكرارات	النسب المئوية
في حال تفضيل الذكور	لامتداد العائلة	59	%19.72
	للاستعانة بهم	79	%26.42
	للتباهي بهم اجتماعيا	19	%06.36
في حال تفضيل الإناث	لمساعدة الأم في البيت	50	%16.72
	البنت لا تقطع الصلة بوالديها	44	%14.72
	البنت هي التي تعين والديها عند الكبر	48	%16.06
المجموع		299*	%100

عندما نتمعن جيدا في بيانات ومعطيات هذا الجدول نجد أن عدد الإجابات المعبّر عنها أقل من عدد مفردات مجتمع البحث، ومرجع ذلك الى أن هذه الفئة من الأزواج لم تقم بالإجابة على السؤال الذي طرح عليها والمتمثل في " في حالة تفضيلك للذكور أو الإناث ما هي الأسباب؟ كون هذه الفئة ترفض تفضيل جنس أطفالها على آخر سواء على سبيل المثال (الاحتمال) أو التفضيل، أما فئة الأزواج الذين أجابوا على السؤال فكان هناك اختلاف في الإجابة بين مفضّل للذكور ومفضّل للإناث، فنجد نسبة الأزواج في تيفران الذين يفضلون المواليد الذكور تقدر بـــ **52.50%** مبررين إجاباتهم بالاستعانة بهم اقتصاديا وماديا لأنهم يشكلون لهم مصدر دخل لما يتمتع به الذكور من قوة جسدية تفوق الإناث والتي تمكّنهم من العمل وبالتالي المساهمة في دخل الأسرة، وأيضا مساعدة الوالدين عند العجز والكبر وكان ذلك بنسبة **26.42%** ، في حين برر **19.72%** منهم بهدف الامتداد العائلي والحفظ على

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث الذين يفضلون جنس المواليد على آخر.

اسم العائلة وامتداد نسلها ذلك أن الذكر هو من يحمل اسم الأب ولقب العائلة، بينما برر **06.36%** تفضيلهم للذكور للتباهي بهم اجتماعيا وسط تأثيرات بعض العادات والتقاليد والبيئة المحيطة بهم.

في الجانب الآخر نجد أن **47.50%** يفضلون المواليد الإناث ومرجعهم في ذلك أن البنت تساهم وتعمل على مساعدة الأم في أنشطة وأعمال البيت وتحل محلها أثناء غيابها أو مرضها، كما تعمل على تربية إخوتها وأخواتها بالإضافة إلى قيامها ببعض الأنشطة الفلاحية التي تقوم بها الأم في قرية تيفران كحلب الأبقار وإطعام الحيوانات وتصنيع المنتجات الحيوانية مثل زبدة الحليب والأجبان وغيرها من المنتجات المختلفة وكانت نسبة الإجابات في هذا الإطار **16.72%** ، في حين أن **16.06%** منها بداعي أن البنت هي التي تعين والديها عند الكبر خاصة عند العجز أو المرض من خلال رعايتهم ومراعاة كل احتياجاتهم الصحية أو النفسية ، بينما كانت **14.72%** من إجابات الأزواج الذين يفضلون المواليد الإناث بسبب أن البنت لا تقطع الصلة بوالديها بحكم ارتباطها العاطفي القوي بالوالدين أكثر من الولد الذكر.

بناءا على ما سبق نستنتج أن أسباب تفضيل جنس المواليد لم يكن متباين بل متقارب الى أبعد الحدود سواء أسباب تفضيل الذكور أو الإناث والتي كانت في مجملها أسباب اقتصادية واجتماعية ونفسية، مما يفسر ارتقاء وبروز القيم الاجتماعية للبنت في المجتمع الريفي عكس ما كان عليه في الماضي، مما أكسبها مكانة اجتماعية في البناء الاجتماعي للمجتمع وأعطاها أدوار ووظائف وحتى سلطة اجتماعية داخل الأسرة، حيث أصبحت المرأة عنصر اجتماعي هام ونشط في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الريفي على الخصوص.

الجدول رقم 30 العدد المفضل لجنس المواليد:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
إناث أكثر	**33**	**%10.22**
ذكور أكثر	**108**	**%33.44**
بالتساوي	**182**	**%56.34**
المجموع	**323**	**%100**

في سؤال طُرح على مفردات مجتمع البحث حول العدد المفضل لجنس المواليد فكانت إجاباتهم متباينة نوعا ما، حيث أجاب **%56.34** منهم على أن العدد المفضل لجنس المواليد هو المزج بين الذكور والإناث على حد سواء بالتساوي، في حين فضل **%33.44** من الأزواج المبحوثين أن يكون عدد أطفالهم من الذكور، بينما يفضل **%10.22** منهم أن يكون لديه من الأطفال إناث أكثر.

نستنتج مما سبق أن أكثر من نصف الأزواج المبحوثين يفضلون أن يكون عدد أطفالهم ذكورا وإناثا بالتساوي، حيث معطيات هذا الجدول تفسر اتجاه رغبة أرباب الأسر المبحوثين في إنجاب عددا من الأطفال من الذكور والإناث دون تفضيل جنسي، وهذا ما يدعم صحة نتائج الجدول السابق رقم **22** حول الجنس المفضل للمولود.

الجدول رقم 31 نوع المولود الأول المفضل عند الأسرة الريفية:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
بنت	لأنها تحل محل الأم	73	%22.60
	لأنها فال خير	29	%08.98
	رغبة الرجل	16	%04.95
ولد	لمساعدة الوالدين	158	%48.92
	للتفاخر	27	%08.35
	لامتداد العائلة	20	%06.20
المجموع		323	%100

يتضح من تحليل الجدول التالي حول مسألة النوع المفضل للمولود الأول أن **%63.47** من مفردات مجتمع البحث يفضلون أن يكون المولود الأول من جنس ذكر معللين إجاباتهم بجملة من الأسباب أهمها مساعدة الوالدين بنسبة **%48.92** اقتصاديا وماديا من خلال المساهمة والمساعدة في تحصيل الرزق وتوسيع الدخل خاصة وأن المجتمع المحلي الريفي لمنطقة تيفران يعتمد في تحصيل الدخل على النشاط الفلاحي بالدرجة الأولى تبعا للخصائص الاجتماعية للأسرة في قرية تيفران، بينما أرجع **%08.35** من الأزواج المبحوثين تفضيلهم للمولود الأول ذكر في التفاخر والتباهي به اجتماعيا وهي من مؤشرات عزوة الذكورة التي كانت سائدة في المجتمعات الريفية على الخصوص، وأيضا لهدف الامتداد العائلي بنسبة **%06.20** من خلال أن الطفل الأول من جنس ذكر يضمن للأسرة الحفاظ على امتداد اسم الأب والعائلة على حد سواء .

في الجانب الآخر يفضل **%36.53** من الأزواج المبحوثين أن يكون المولود الأول أنثى، معتمدين في إجاباتهم على جملة من الأسباب والعوامل أهمها أن البنت تحل محل الأم في أدوارها ووظائفها الاجتماعية من خلال المساهمة في عملية التنشئة الأسرية ورعاية شؤون أفراد الأسرة والقيام بجميع الواجبات المنزلية، بالإضافة إلى أن البنت تحل محل الأم حتى من خلال المكانة الاجتماعية في حالة غياب الأم أو مرضها، وكانت نسبة الإجابات التي صبت في هذا الإطار قد بلغت **%22.60**، بينما يرجع **%08.98** من الأزواج المبحوثين تفضيلهم المولود الأول بنت لاعتقادهم أنها فال خير على الأسرة وتوسع لهم أبواب الرزق

وتفتح لهم طريق الإنجاب، ويرجع ذلك طبعا إلى طقوس المنطقة وثقافتها الشعبية والتقليدية التي لازال لها تأثير في الحياة الاجتماعية لسكان قرية تيفران، كما كانت جملة من الإجابات تبرر سبب تفضيلها للمولود الأول بنت برغبة الرجل في ذلك بنسبة **04.95%** أي أن هذه الفئة من الأزواج المبحوثين يخضع تفضيلها للمولود الأول لتأثيرات رغبة الرجل في ذلك.

لذلك نستخلص أن القيمة الاجتماعية للإنجاب لازالت مرتفعة وفي ارتقاء مستمر في في البناء الاجتماعي لقرية تيفران وذلك لأهداف اقتصادية واجتماعية وديموغرافية على وجه الخصوص، بينما تغيرت القيمة الاجتماعية لنوع الأطفال سواء المنجبين فعلا أو المرغوب في إنجابهم من تفضيل وتعظيم لقيمة الذكورة إلى التنوع والمزج بين الجنسين للعوامل السالفة الذكر.

الجدول رقم 32 موقف الأسرة الريفية من تعليم البنت:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
موافق		268	%82.98
غير موافق	بسبب كثرة الواجبات المنزلية	35	%10.84
	العادات الاجتماعية لا تسمح	04	%01.23
	بسبب الاختلاط	16	%04.95
المجموع		323	%100

في جانب آخر يتعلق بأحد العوامل الرئيسية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة الريفية في قرية تيفران، نجد أن **82.98%** من أرباب الأسر المبحوثين يوافقون على تعليم بناتهم ومواصلتهم للمسار التعليمي، بينما عبر **17.02%** منهم عن رفضهم القاطع لفكرة تعليم البنت مرجعين ذلك إلى عوامل محددة من أهمها كثرة الواجبات المنزلية لدى الأسرة في تيفران بنسبة **10.84%** والمتمثلة في رعاية الشؤون الخاصة بالبيت وأفراده والقيام ببعض الأنشطة الفلاحية التي تدخل ضمن إطار الواجبات المنزلية كتربية الحيوانات وإطعامها وحلب الأبقار، بينما يرجع **04.95%** من أرباب الأسر المبحوثين رفضهم لتعليم

البنت إلى عامل الاختلاط المنتشر في المدارس مما يحول دون تعليمها مما يفسر تمسك هذه الفئة من الأسر بالقيم الدينية الإسلامية المتشددة في تسيير حياتها الاجتماعية، في حين أرجع **01.23%** من الأزواج المبحوثين ذلك إلى العادات والتقاليد التي لا تسمح بتعليم البنت وهو عدد قليل جدا معتمدين في ذلك على إتباع الآباء والأجداد في عاداتهم وتقاليدهم دون مراعاة التغيرات المتسارعة التي مست المجتمع ومختلف أبنيته.

نستنتج بذلك أن معظم الأزواج المبحوثين لدى أسر تيفران لا يمانعون على تعليم البنت ومواصلتها للدراسات العليا، بل يدعمون هذه القضية في ظل التغيرات الناتجة عن التطورات السريعة في مختلف المجالات مما فرض على مختلف المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري على إعادة هيكلة القيم الاجتماعية بما يتماشى مع التطورات الحاصلة وظروف البيئة المحيطة بالإضافة إلى تشجيع الدولة الجزائرية للتعليم والتقدم في مساره من خلال مجانية التعليم وإجباريته.

الجدول رقم 33 موقف الأسرة الريفية من خروج المرأة للعمل في الإدارة العمومية:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
موافق	العمل حق للمرأة	71	%21.98
	مردودها في العمل جيد	17	%05.26
	للمساعدة على تلبية الاحتياجات	117	%36.23
غير موافق	المرأة عملها في البيت	78	%24.15
	العمل في الإدارة لا يليق بها	35	%10.84
	عمل المرأة يؤدي إلى مشاكل عائلية	05	%01.54
المجموع		323	%100

نلاحظ من معطيات هذا الجدول أن **63.47%** من مجموع مفردات مجتمع البحث موافقين على خروج المرأة للعمل في الإدارات العمومية، مبررين إجاباتهم بجملة من الأسباب والعوامل أهمها المساعدة على تلبية احتياجات ومتطلبات الأسرة بنسبة بحكم ارتفاع المستوى المعيشي للأسرة وضعف قدرتها الشرائية وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار كما صرح من الأزواج المبحوثين أن العمل حق اجتماعي مشروع للمرأة مثلها مثل الرجل

حيث نفسر إجابات هذه الفئة من الأزواج أنهم من أتباع الرأي المنصف الذي يسوي بين الرجل والمرأة في حق العمل، بينما يوجد عدد من الأزواج المبحوثين الذين أرجعوا موافقتهم لعمل المرأة إلى مردودها الجيد في العمل من خلال إخلاصها وإتقانها للعمل وتميزها بسعة الصدر وحسن التعامل خاصة في المجال الخدماتي كالصحة والتعليم.

أما بقية الأزواج المبحوثين والذي يقدر عددهم بـــ **36.53%** من مجموع مفردات البحث فكانت إجاباتهم تشير إلى الرفض القاطع لخروج المرأة إلى العمل في الإدارات العمومية مبررين إجاباتهم بأن المرأة عملها الحقيقي والأنسب هو في البيت من خلال رعاية شؤونه والقيام ببعض الأنشطة الفلاحية حيث تقدر نسبة هذه الفئة بـــ ، في حين من الأزواج المبحوثين أرجعوا رفضهم لقضية عمل المرأة في الإدارة العمومية بأن هذا النوع من العمل لا يليق بها كامرأة من خلال ضغوطات العمل التي تتعرض لها ودخولها في الصراعات التنظيمية التي يتميز به العمل في الإدارات العمومية وغيرها من المعوقات التنظيمية، بينما بررت مجموعة قليلة من الأزواج المبحوثين التي بلغت نسبتهم بـــ رفضهم لعمل المرأة بداعي أن خروجها لميدان العمل يؤدي إلى نشوب مشاكل عائلية خصوصا في نمط الأسرة الممتدة التقليدية، من خلال التأثيرات الاجتماعية للنسيج القرابي من جهة وتشدد القيم الاجتماعية المحافظة والعادات والثقافات التقليدية للأسرة من جهة أخرى.

بناءا على ما سبق، نستنتج أن أغلبية الأزواج المبحوثين في قرية تيفران يؤيّدون فكرة خروج المرأة للعمل في الإدارات العمومية مما يفسر تغير اتجاه القيم الخاصة بعمل المرأة من السلبية و التشدد والرفض إلى الايجابية و التفتح والقبول، وهذا مؤشر دال على تطور مجتمع منطقة تيفران من خلال قدرته على الاندماج والتكيّف الاجتماعي مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إن دخول المرأة سوق العمل يعتبر عامل مهم في تغير البنية العائلية في الريف الجزائري ويرجع الكثير هذا التغير في مجموعة من الدوافع الرئيسية منها غلاء المعيشة ولوازم الحياة الضرورية وكذلك بدافع القهر والإجبار إذ وجدت بعض الفئات النسوية أنفسهن مضطرات للعمل ،إن الدافع الرئيسي لعمل المرأة يتمثل في الجانب الروحي فالعمل بالنسبة لها ليس اندماجا ماديا فقط بل اندماج روحي في المجـــتمع.

الجدول رقم 34 رأي الأسرة الريفية من أن الأبناء الذكور أكثر سندا لها من الإناث:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
موافق	**200**	**%61.92**
غير موافق	**123**	**%38.08**
المجموع	**323**	**%100**

في سؤال طرح على مجموع مفردات مجتمع البحث حول النوع الاجتماعي الذي يمثل أكثر سندا للأسرة، فكانت إجابة **61.92%** منهم موافقين على أن الأبناء الذكور هم أكثر سندا للأسرة من الإناث ، أما باقي مفردات مجتمع البحث **38.08%** فهي غير موافقة على هذا الرأي الذي يرجح كفة الذكور في أن يكونوا أكثر سندا للأسرة من الإناث.

من نتائج هذا الجدول نستنتج أنه أكثر من نصف أرباب الأسر في قرية تيفران ترى بأن الأبناء الذكور هم أكثر سندا من الأبناء الإناث للأسرة، حيث تتماشى هذه النتائج مع طبيعة العمل والنشاط السائد في المنطقة المتمثل في الزراعة والفلاحة وتربية الحيوانات، أين هذه الأعمال والأنشطة تتطلب جهد بدني وعضلي كبير تتوفر قوامه عند الابن الذكر أكثر منه عند البنت إلا في أحيان نادرة، مما يجعل هذه البيانات والمعطيات تتسق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي قام بها الباحثين المغربيين في علم الاجتماع **مختار الهراس** و **إدريس بن سعيد** بدراسة عنوانها "الثقافة والخصوبة، دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب" في عام 1993 بمدينة الرباط والريف المغربي بالمملكة المغربية، وهي دراسة مسحية ميدانية، وكانت من أبرز نتائجها اعتبار الأبناء الذكور سند لآبائهم في الشيخوخة، فنسبة من يرى ذلك من الرجال (75.40%)، ومن النساء (60.5%)، وهذا ما يشجع على إنجاب الذكور.

فالمرأة في الريف تعيش في مجتمع يتسم بقوة العصبية وقرابة الدم والبساطة في توزيع العمل لذا كان لها دور مرسوم لا يمكن أن تتعداه حيث نجد دور المرأة قديما يبرز بالإنجاب وتربية أبنائها إلى جانب إعداد الطعام وإنزال وترتيب ونقل جميع مقتنيات العائلة، كما أن الابن الذكر يكتسب سلطة اجتماعية هامة داخل الأسرة ويحل مكان الأب في غيابه أو

حتى في حضوره في بعض الأحيان، لذلك فإن طبيعة النشاط السائد في تيفران باعتبارها قرية ريفية هو الموجّه الأساسي لدلالات إجابة هذه الفئة من الأرباب الأسر.

الجدول رقم 35 مساهمة عمل المرأة وتعليمها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
نعم	**247**	**%76.48**
لا	**76**	**%23.52**
المجموع	**323**	**%100**

في قراءة أولية لمعطيات هذا الجدول نلاحظ أن **%76.48** من مجموع مفردات مجتمع البحث ترى في خروج الأنثى إلى التعليم والعمل أصبحت قوة اقتصادية واجتماعية في قرية تيفران بينما بقية المبحوثين **%76.48** يرون عكس ذلك.

مما يجعلنا نستخلص أن أكثر من ثلاثة أرباع الأزواج المبحوثين أي الأغلبية تؤيد خروج المرأة للتعليم والعمل وتعتبرها بمثابة دعم اقتصادي واجتماعي لتنمية المجتمع فالمرأة الريفية ــ باعتبارها الطرف الرئيسي في المجتمع الريفي ــ تشارك اليوم مشاركة فعالة في مجتمعها، وتمارس دورا اقتصاديا مهم لتأمين احتياجاتها الأساسية، واحتياجات أسرتها في ظل انتشار التعليم و المعرفة، و توافر فرص عمل لها في البادية.

فالمرأة الريفية في ظل المتغيرات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية كالاستقرار في مجتمعات سكانية تتوافر فيها الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وتتوفر فيها وسائل النقل، ومستوى من حرية التنقل كالعمل في المدن المجاورة المؤهلة، أو الوظائف العمومية المختلفة كالتربية والتعليم والصحة، والخدمات الاجتماعية المختلفة، إضافة إلى قيام المؤسسات التنموية المختلفة بتقديم قروض صغيرة و متوسطة، وفرص للتدريب و التأهيل لإنشاء المشاريع الاقتصادية الموسعة لدخل المرأة الريفية، ولأسرتها بحيث باتت شريكا اقتصاديا للرجل في تأمين متطلبات الحياة وأعبائها، فهي تشكل القلب النابض للعملية التنموية

في الريف الجزائري، وتحقق الدور الاقتصادي المطلوب منها تجاه نفسها وأسرتها ومجتمعها.

3- بيانات حول العلاقة بين التخطيط العائلي وتقسيم العمل الاجتماعي:

الجدول رقم 36 دور الأبوين في الأسرة الريفية:

الأدوار	التكرارت	النسب المئوية
العناية النفسية والاجتماعية بكل فرد فيها	**103**	**%23.74**
الاهتمام بالأبناء الصغار فقط	**06**	**%01.38**
العمل على تحسين ظروف المعيشة	**133**	**%30.64**
الحرص على التعاون	**50**	**%11.52**
الحفاظ على صحة وسلامة جميع أفرادها	**142**	**%32.72**
المجموع	**434***	**%100**

دائما وفي إطار التحليل السوسيولوجي لعناصر التخطيط العائلي وارتباطها بنسق القيم الاجتماعية للأسرة الريفية تظهر مسألة تقسيم العمل الاجتماعي من خلال دور الأبوين داخل الأسرة الريفية في تنظيم الحياة الاجتماعية والمحافظة على توازنها وامتدادها، وفي هذا الإطار نجد أن إفرازات هذا الجدول توضّح أن **32.72%** من مجموع إجابات مفردات مجتمع البحث ترى في أن دور الأبوين يكمن في الحفاظ على صحة وسلامة جميع أفرادها من خلال التأمين الصحي ضد مختلف الأمراض والأخطار والأوبئة التي قد يتعرض لها الأبناء بالإضافة إلى توفير الوقاية الصحية عن طريق تلبية كل الاحتياجات الضرورية للعيش من مأكل وملبس وإيواء، وكانت **30.64%** من مجموع الإجابات تحدد دور الوالدين في العمل على تحسين ظروف المعيشة من خلال العمل على تحسين مستوى المعيشة في تأمين

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

البيت وتوفير للأكل واللباس والتعليم كل أسباب المشاركة في الحياة الاجتماعية، بينما أرجعت **23.74%** من مجموع الإجابات دور الأبوين إلى العناية النفسية والاجتماعية بكل فرد فيها من خلال التربية الجيدة للأطفال وإكسابهم كل القيم الايجابية سواء الاجتماعية منها أو الثقافية أو الأخلاقية التي تساعدهم عل الاندماج مع مختلف طبقات المجتمع ومختلف عناصر بناءه الاجتماعي، بالإضافة إلى المساهمة في التنشئة الأسرية والاجتماعية للأبناء والعمل على تأهيلهم اجتماعيا ليصبحوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع، في حين كانت **11.52%** من مجموع الإجابات تبرز دور الوالدين في الحرص على التعاون باعتباره من أهم العمليات الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة الريفية خاصة الممتدة منها، التي تمتاز بكبر حجمها وكثرة عدد أطفالها مما يفرض على الوالدين غرس قيم التعاون لتعزيز أواصر التضامن والتساند والتعاضد بين أفرادها وذلك ما تتطلبه البيئة الريفية وخصائصها الفلاحية لحفاظ على توازنها واستمرارها، بينما كانت **01.38%** من مجموع الإجابات وهي نسبة ضعيفة جدا ترى في أن دور الأبوين يقتصر على الاهتمام بالأبناء الصغار فقط من خلال رعايتهم وتلبية كل احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على حد سواء.

بذلك نستنتج أن 63.36% من مجموع الإجابات المعبّر عنها من طرف الأزواج المبحوثين ترى في أدوار الوالدين أنها أدورا ووظائف اقتصادية وصحية بالدرجة الأولى، ومرجع ذلك إلى خصائص الأسرة الريفية وطبيعة نشاطها الفلاحي الأمر الذي يفرض على الأبوين تأدية هذا النوع من الأدوار خاصة منها الاقتصادية، بينما الوظيفة الصحية فلا ننسى أن مسألة الصحة بكل مكوناتها هي عنصر أساسي في فلسفة الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية بداية من التفاعل مع كل ما هو طبيعي نهاية إلى تكوين بنية جسمية سليمة، أما الأدوار الاجتماعية فهي ليست مقتصرة على الوالدين فقط في الأسرة الريفية وإنما تشترك فيها جميع الأطراف الفاعلة في عملية التنشئة الأسرية والاجتماعية على حد سواء المتمثلة في الأجداد والأعمام والأخوال والأنساب.

الجدول رقم 37 صاحب المسؤولية داخل الأسر الريفية:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
الأب	**190**	**%49.22**
الأم	**83**	**%21.50**
الأولاد	**15**	**%03.88**
البنات	**04**	**%01.04**
موزعة بين الجميع	**94**	**%24.36**
المجموع	**386***	**%100**

عند البحث في قضية المسؤولية داخل الأسرة الريفية والتي تعبّر على دلالة اجتماعية للسلطة، فإننا نجد أن **%49.22** من مجموع إجابات مفردات مجتمع البحث تعطي المسؤولية داخل الأسر للأب، في حين **%24.36** من الإجابات ترى في أن المسؤولية موزعة بين جميع أفراد الأسرة الوالدين والأبناء على حد سواء، بينما تفيد **%21.50** من مجموع الإجابات أن المسؤولية داخل البيت تسند إلى الأم، وتنخفض نسبة الإجابات إلى **%03.88** التي تسند المسؤولية إلى الأولاد الذكور، وتزيد انخفاضا إلى **%01.04** عندما تسند إلى البنات.

نستنتج مما سبق أن قرابة نصف الإجابات المعبر عنها من طرف أرباب الأسر في قرية تيفران أن الأب هو من يتولى المسؤولية داخل الأسرة، وهذا مؤشر دال على انتشار السلطة الذكورية في الأسرة الريفية حيث أنها لازالت تشغل حيّز هام في النظام الاجتماعي للأسرة في قرية تيفران، بما أن معظم القرارات المصيرية داخل الأسرة يفصل فيها الأب باعتباره رب الأسرة والمنفق الاقتصادي عليها من خلال طبيعة النشاط الفلاحي السائد في المنطقة، بينما تفيد نتيجة قرابة ربع الإجابات المعبّر عنها على أن السلطة والمسؤولية داخل الأسرة موزعة بين جميع أفرادها، وهذا مؤشر دال على التضامن الأسري الذي تمتاز به الأسرة في تيفران في ظل ارتفاع مستوى المعيشة وذلك في إطار تطبيق نظام الاقتصاد

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

المنزلي الذي هو مرتبط أساسا بالفلاحة من خلال المنتجات الزراعية والحيوانية كزيت الزيتون ومشتقات المشمش مثل المربى والعصير ومشتقات الحليب مثل الأجبان والزبادي ومنتجات اللحوم والجلود، حيث يتميز نظام الاقتصاد المنزلي بالتشاركية في العمل أي جميع أفراد الأسرة هم منتجين ويتقاسمون المسؤولية داخل الأسرة من خلال الأدوار والوظائف التي يقومون بها.

الجدول رقم 38 الدلالات الناتجة عن قلة عدد الأطفال في الأسرة الريفية:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
التربية الحسنة للأبناء	67	%18.66
تلبية احتياجاتهم	55	%15.32
الرقابة والتوجيه	17	%04.74
التعليم الجيد	35	%09.74
جميعها	185	%51.54
المجموع	359*	%100

في سؤال طرح على الأزواج المبحوثين في قرية تيفران صيغته كالآتي: حسب رأيك هل قلة عدد الأطفال داخل الأسرة يساعدك على: التربية الحسنة للأبناء، تلبية احتياجاتهم، الرقابة والتوجيه، التعليم الجيد، أم جميع هذه الاحتمالات، فكانت نتائج إجابات هذا السؤال كما هو موضح في الجدول رقم**(32)**، أن **51.54%** من مجموع الإجابات ترى في أن قلة عدد الأطفال يساعد أرباب الأسر على تمكينهم من القيام بكل هذه العمليات الاجتماعية والوظائف الأسرية، فيما كانت **18.66%** من مجموع الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات مجتمع البحث تفيد في أن قلة عدد الأطفال يعينها على التربية الحسنة للأبناء من خلال ممارسة عملية التنشئة الأسرية في أحسن الظروف دون ضغوط اجتماعية مع توفر

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

الوقت الكافي وعوامل نجاحها، بينما **15.32%** من الإجابات ترى في أن قلة عدد الأطفال يساعدها على تلبية احتياجات ومتطلبات أبنائها الضرورية من مأكل وملبس وتأمين صحي وتعليم وكل أساسيات الحياة الاجتماعية الكريمة، إلا أن **09.74%** من الإجابات توضح الدلالة الناتجة عن قلة عدد الأطفال في التعليم الجيد لأبنائها من خلال توفر الجوّ الاجتماعي لمتابعة الأولياء للمسار التعليمي لأولادهم خاصة في ظل انتشار التعليم ومجانيته في المجتمع الجزائري وتوفر المرافق التربوية بما فيها المناطق الريفية، بينما بلغت نسبة الإجابات المعبّر عنها في الرقابة والتوجيه **04.74%** من خلال توفر عوامل الضبط الاجتماعي من القدرة على مراقبة تصرفات أبنائهم وأنماط سلوكهم وتوجيههم بطريقة سليمة لما هو أصلح من أجل اندماجهم في الحياة الاجتماعية وقدرتهم على التكيّف الاجتماعي مع تغيرات المجتمع ليصبحوا قادرين على تحمل مسؤولياتهم اتجاهه.

لذلك نستخلص أن أكثر من نصف الإجابات المعبّر عنها ترى في أن قلة عدد الأطفال تساعد أرباب الأسر على القيام بكامل العمليات الاجتماعية المتكونة منها الإجابات الاحتمالية من تربية جيدة للأبناء وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم الضرورية، وكذا تمكينهم من التعليم الجيد وتوفر لهم فرص الرقابة والتوجيه من خلال الضبط الاجتماعي، وهذه النتائج هي دلالة واضحة على فائدة التخطيط العائلي في الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية في تيفران لأنه أصبح مطلب وضرورة مجتمعية بالنسبة للأسرة الريفية الجزائرية لتحقيق استمراريتها وتوازنها بفعل التأثيرات والتحولات والتغيرات في مختلف الأصعدة والمجالات التي أثرت على البنية الاجتماعية والديموغرافية والسوسيواقتصادية للأسرة الريفية الجزائرية، كل هذه العوامل دفعت الأسرة الريفية إلى تحديد عدد أطفالها من أجل المحافظة على المستوى المعيشي المناسب لأعضائها، لهذا فإن تغير نظرة المجتمع المحلي الريفي بالنسبة للتخطيط العائلي أصبح واقع وضرورة، حيث بدأت القيم الاجتماعية والثقافية التقليدية تتغير بفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وكذا رغبة الأسر الريفية في تحقيق أساليب الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية لأولادها مما دفع بها إلى تحديد عدد الأولاد حتى تتمكن من تحقيق ذلك بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام في التوعية بذلك ونجاح برامج تنظيم الأسرة في الريف.

الجدول رقم 39 مساهمة تنظيم الأسرة في خروج المرأة للتعليم والعمل:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
موافق	الظروف والوقت ملائمين	174	%53.86
	لتحقيق ذاتها وإظهار دورها في المجتمع	47	%14.56
	للمساهمة في التنمية	21	%06.50
غير موافق	ليس بالضرورة	47	%14.56
	العادات لا تسمح	34	%10.52
المجموع		323	%100

نلاحظ في هذا الجدول أن **%74.92** من مجموع مفردات مجتمع البحث موافقين على أن تنظيم الأسرة يساهم في تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل، مدعمين موقفهم بجملة من الإجابات أهمها أن الظروف والوقت ملائمين وذلك بنسبة **%53.86** ، من خلال توفر الأجواء والظروف الاجتماعية التي من شأنها أن تشجع المرأة على التعليم والعمل على حد سواء ودون ضغوط تعيقها على ذلك مثل كثرة عدد الأطفال مما يزيد من متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، بالإضافة إلى أن تنظيم الأسرة يوفر الوقت الكافي لتعليم المرأة وممارسة نشاط خارج البيت والمتمثل في العمل دون تقصيرها في الواجبات الاجتماعية للمنزل وأفراده، بينما برر **%14.56** موافقتهم على أن تنظيم الأسرة يساعد على تعليم وعمل المرأة في أن خروجها لميدان العمل يسمح لها بتحقيق ذاتها و إظهار دورها في المجتمع، وبالتالي فرض كيانها الاقتصادي وقيمتها الاجتماعية في المجتمع الريفي المحلي لقرية تيفران من خلال منافستها للسلطة الذكورية والعمل على تراجعها، مثلما برر **%06.50** من الأزواج المبحوثين إجاباتهم في نفس القضية بمساهمة تعليم وعمل المرأة في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

أما باقي مفردات مجتمع البحث **%25.08** وهي تمثل ربع الأزواج المبحوثين فهي غير موافقة على أن تنظيم الأسرة يساهم في تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل ومبررة إجاباتها في سببين أساسيين أولهما أنه ليس بالضرورة لتنظيم النسل أن يساعد على تعليم

المرأة وعملها وكان ذلك بنسبة **14.56%**، والسبب الثاني أن العادات والتقاليد ومختلف الثقافات التقليدية لا تسمح بتنظيم الأسرة ولا بتعليم المرأة وخروجها لميدان العمل أين بلغت نسبة هذه الإجابات **10.52%**.

نستخلص من هذه النتائج أن أغلبية الأزواج المبحوثين موافقين على أن تنظيم الأسرة يساهم في تعليم المرأة وخروجها لميدان العمل، وهذا مؤشر ضمني آخر على تقبّل الأسرة الريفية في قرية تيفران للتخطيط العائلي من خلال توفيره للمناخ الاجتماعي الملائم لتعليم وعمل المرأة، بالإضافة إلى أن برنامج التخطيط العائلي من خلال التباعد بين الولادات فسح للمرأة الاطلاع على المجال الاقتصادي والخوض فيه عن طريق العمل حيث اكتسبت المرأة منه دور الوظيفة الاقتصادية وعززت بها مكانتها داخل الأسرة والمجتمع المحلي الريفي الجزائري، وبالتالي أدت هذه التحولات إلى إعادة توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها وبالخصوص بين الزوج والزوجة مما أنتج تقاسم في الكثير من الأدوار بينهما سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية، وبالتالي ارتفعت مكانة المرأة في الأسرة الريفية وأصبحت لها سلطة في الكثير من القضايا الأسرية و العائلية التي كانت من اختصاص الرجل بالرغم من سيادة النسق الذكوري في النظام القرابي للأسرة الجزائرية على العموم والأسرة الريفية على وجه الخصوص.

الجدول رقم 40 عوامل تغير الأسرة الريفية:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
لا		**56**	**%15.60**
نعم	انتشار التعليم في الريف	**103**	**%28.70**
	الثقافة المكتسبة من التطور التكنولوجي	**47**	**%13.10**
	خروج المرأة للعمل والتعليم	**32**	**%08.92**
	تغير في الأدوار والمكانة	**22**	**%06.12**
	جميعها	**97**	**%27.02**
	أخرى: استقلالية المسكن	**02**	**%0.54**
المجموع		**359***	**%100**

إن التغيّر الحاصل في بنية الأسرة الشكلية أي من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية ما هو إلا مظهر من مظاهر التغير الأسري، باعتبار الأسرة هي مركز العلاقات الاجتماعية ومكان للتربية والتنشئة الاجتماعية وحلقة أساسية في حلقات البناء الاجتماعي الكلي للمجتمع حيث عرف المجتمع الجزائري تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة أهمها :التصنيع والتحديث والتحضر كما طبقت عدة سياسات تنموية في ميادين التربية والتعليم والزراعة والصناعة والسكن، كما هو الشأن في المجتمع الريفي لمنطقة تيفران لأنه من خلال قراءتنا لمعطيات هذا الجدول نجد أن **84.40%** من مجموع الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات مجتمع البحث ترى بأن الأسرة في قرية تيفران شهدت تغيرا مقارنة بالماضي وأخذ هذا التغيّر عدة مظاهر أهمها انتشار التعليم في الريف **28.70%** ، التوسع الثقافي السريع المكتسب من التطور التكنولوجي **13.10%** ، بالإضافة إلى تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل وذلك بنسبة **08.92%** من مجموع الإجابات، ناهيك عن التغير الحاصل في

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

الأدوار والمكانات الاجتماعية لمختلف الأفراد الفاعلين في الأسرة الريفية بنسبة **06.12%** وأيضا أخذت مظاهر التغيّر الأسري في استقلالية السكن **0.54%** من خلال الانتقال من السكن العائلي الجماعي (الدار الكبيرة) إلى نمط السكن الفردي المستقل، في حين عبّرت من مجموع إجابات الأزواج المبحوثين أن جميع العوامل السابقة هي من مظاهر تغيّر الأسرة في قرية تيفران، بينما **15.60%** من الإجابات ترى بأن الأسرة لم تشهد تغيّرا مقارنة بالماضي.

لذلك نستنتج أن أغلبية الإجابات الخاصة بالأزواج المبحوثين تؤكد تغيّر الأسرة الريفية في قرية تيفران، وأخذ هذا التغيّر عدة مظاهر مختلفة كانتشار التعليم في الريف من خلال توفر المرافق التربوية والتعليمية في القرى والأرياف، مما ساهم في تعليم المرأة ومواصلتها للمسار الدراسي وبالتالي دخولها ميدان الشغل من أوسع الأبواب وهي تدعيم لإفرازات الجدولين السابقين رقم **26** و **27**، بالإضافة إلى التوسع الثقافي من جرّاء التطور التكنولوجي السريع، كما تجسدت مظاهر التغيّر في انتشار المساكن الفردية المستقلة وهي من مؤشرات توسع الأسر النووية، وتغيّر في الدور والمكانة الاجتماعيين لجميع أفراد الأسرة الآباء منهم والأبناء.

بناءا على ما سبق فإن بنية الأسرة الحديثة ووظائفها وعلاقات القرابة بها قد تغيّرت مع تغيّر الظروف والتحولات التي عرفها المجتمع الريفي الجزائري وهو ما يتماشى مع سياق الحداثة المهتم بطابع التحضر والنمو المتزايد والحراك الاجتماعي السريع إذ أن النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته العائلة في مرحلة معينة من مراحلها الأولى كان مبنيا على النمط الجماعي الموسع والإنتاج الزراعي والحيواني بكل أشكال الحياة البسيطة إلا أنه اليوم أخذ خطا آخر يخضع للفردية ويقوم على الإنتاج الصناعي والتجاري بالدرجة الأولى ،وأن طبيعة العلاقات الاجتماعية مبنية على المصلحة المادية التي يحكمها العمل المأجور المحدد بالزمان والمكان دون أي اعتبار للجنس والاختلاط أو السلالة أو القرابة وغيرها، هذه الوضعية الجديدة في النمط الأسري والعلاقات القائمة بين أفرادها ساهمت في إبراز التغيرات العامة للمجتمع الريفي التي كانت نتيجة مجموعة من التحولات.

الجدول رقم 41 العوامل المساعدة على تحديد المكانة داخل الأسرة:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
التعليم	43	%12.72
العمل	48	%14.20
مسؤوليتك في الأسرة	93	%27.52
جميعها	154	%45.56
المجموع	338*	%100

في سؤال طرح على مفردات مجتمع البحث حول العوامل التي تعزز مكانتهم في الأسرة، فكانت إجاباتهم موزعة على عدة عوامل أبرزها المسؤولية في الأسرة بـــ **27.52%** من خلال كون المبحوث رب أسرة مثلا منها يستمد مكانته داخ البناء الأسري في الريف، والعامل الثاني هو العمل بـــ **14.20%** من مجموع الإجابات المعبّر عنها، والتعليم بنسبة **12.72%** كعامل ثالث يساعد على تعزيز مكانة المبحوث في الأسرة، بينما عبّرت **45.56%** من مجموع الإجابات على أن جميع العوامل السالفة الذكر تعمل على تحديد وتعزيز المكانة الاجتماعية للفرد في قرية تيفران.

لذلك فإن الأسرة الريفية تمنح الفرد مكانة اجتماعية واقتصادية معينة تظل تميزه طيلة حياته حتى وإن نجح الفرد في تحقيق قدر من الحراك الاجتماعي سواء من خلال قيم التعليم أو العمل أو مسؤوليته في البيت وحتى الزواج، وهذا مؤشر دال على تغيّر محددات المكانة الاجتماعية للفرد في الأسرة الريفية التي كانت في السابق مرتبطة بالنمط المعيشي السائد في الأسرة الريفية وهو "الزراعي " حيث يتطلب هذا النشاط التعاون والانصياع لمسير واحد وهذا راجع إلى التبعية الاقتصادية له ويكون الأب أو الأخ الأكبر ،لذلك فإن هذا الانتقال أدى

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

بالضرورة إلى إعادة توزيع الأدوار والوظائف الاجتماعية العائلية ومن الطبيعي أن تحاول تلك العائلة التي تم انتقالها بلورة سلوكها بشكل يساعدها على التكيف مع وضعها الجديد.

بالإضافة أنه من خلال المكانة الاجتماعية تظهر مدى أهمية القيمة الاجتماعية و تمسك الأسرة بالسلوك الايجابي في المجتمع، و من خلال المكانة الاجتماعية و القيمة الاجتماعية يبرز النفوذ الاجتماعي، و يقصد به مدى تمتع كل فرد أو عائلة بالقدرة على التأثير ايجابياً في مختلف النواحي في المجتمع ، و من خلال النفوذ الاجتماعي تبرز الوجاهة الاجتماعية و هي تستمد من المكانة الاجتماعية و قيمتها و دورها في المجتمع.

الجدول رقم 42 علاقة تنظيم النسل بتعزيز المكانة داخل الأسرة:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	238	%73.68
لا	85	%26.32
المجموع	323	%100

نلاحظ في هذا الجدول أن **%73.68** من الأزواج المبحوثين يقرّون ويؤكدون على أن تنظيم النسل يساعدهم على تعزيز مكانتهم داخل الأسرة، بينما بقية المبحوثين **%26.32** أجابوا عكس ذلك.

تدفعنا هذه البيانات إلى الاستنتاج بأن أغلب الأزواج المبحوثين مؤيِّدين لمسألة التخطيط العائلي بما أنه عامل أساسي يساعد على تعزيز مكانتهم داخل الأسرة، حيث أن تنظيم النسل أعطى للمرأة الجزائرية الكثير من الأدوار وأكسبها المزيد من المكانات من خلال توفير الوقت الكافي لها لإثبات ذاتها في المجتمع المحلي وأمومتها داخل الأسرة، أين أصبحت الأم واعية ومستوعبة لمتغيرات المحيط ولا توجد حواجز بينها وبين مجال التعليم حيث أصبح نسق مفتوح على مصراعيه، يسير وسهل المنال يساهم في نشر الثقافة وعملية التثقيف و التثاقف، بالإضافة إلى أن برنامج التخطيط العائلي من خلال التباعد بين الولادات

فسح للمرأة الاطلاع على المجال الاقتصادي والخوض فيه عن طريق العمل حيث اكتسبت المرأة بالخصوص منه دور الوظيفة الاقتصادية وعززت بها مكانتها داخل الأسرة والمجتمع المحلي الريفي الجزائري، وبالتالي أدت هذه التحولات إلى إعادة توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها وبالخصوص بين الزوج والزوجة مما أنتج تقاسم في الكثير من الأدوار بينهما سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية.

من جهة أخرى فقد طرأ تغير في دور الأب ومكانته بفعل التحديث والتحولات فإن سلطته داخل الأسرة لم تعد ترتبط بذلك الرأسمال الرمزي، أي الأب باعتباره نموذج الاحترام والوقار والطاعة، يستمد شرعيته من القاعدة الاجتماعية كما يستمد شرعيته من المرجعية الدينية أيضا، لكن في الظروف الراهنة لم تعد المرجعية اجتماعية أو دينية فقط، بل أصبحت هناك مرجعية اقتصادية، أين تحولت السلطة إلى سلطات موزعة بين أفراد الأسرة مما أفضى إلى نوع من الاستقلالية، سواء في اختيارات الأبناء وتوجهاتهم الدراسية أو في ارتباطهم بشريك حياتهم وغير ذلك من المظاهر البارزة في التحول في النسق القيمي للأسرة الريفية الجزائرية على العموم ، وبارتباطها مع تراجع سلطة الأب.

هذا ما يجعلنا نستخلص أنه وفقا لاختلاف الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية وارتباطه بالتخطيط العائلي فإنه يساعد الأسرة على تنظيم أعضائها في وظائف متدرجة ومتكاملة في ظل نسق قيمي معيّن تستطيع من خلاله أن تنظم العلاقات بينهم، من خلال تحديد الحقوق والواجبات الملزمة لكل طرف من أطرافها، في ظل هذا التكامل يقوم كل عضو بدور معيّن فالآباء والأمهات في كثير من الأحيان يحتلون أدوارا قيادية تتجلى في عملية التوجيه والإشراف بينما يحتل الأبناء أدوارا تنفيذية أو قاعدية تتجلى في تنفيذ القرارات والالتزام بالتوجيهات التي يصدرها الآباء، وهكذا تصبح الأدوار والمكانات وسيلة لتقسيم العمل داخل الأسرة الريفية ويكون التخطيط العائلي من العوامل الأساسية المساهمة في إعادة توزيع الأدوار والمكانات الاجتماعية خاصة بالنسبة للمرأة في الأسرة الريفية لقرية تيفران وضمن المجتمع المحلي الريفي للمنطقة.

4- بيانات حول التخطيط العائلي وتربية الأولاد:

الجدول رقم 43 تفضيل الأسرة الريفية لحجمها:

الحجم	التكرارات	النسب المئوية
كبيرة العدد	**61**	**%18.89**
متوسطة العدد	**226**	**%69.97**
صغيرة العدد	**36**	**%11.14**
المجموع	**323**	**%100**

تبين لنا نتائج هذا الجدول أن **%69.97** من مفردات مجتمع البحث تفضل أن يكون حجم أسرتها متوسط العدد، في حين يفضل **%18.89** من الأزواج المبحوثين أن يكون حجم الأسرة كبير العدد، بينما يفضل باقي أرباب الأسر المبحوثين **%11.14** أن يكون حجم الأسرة صغير.

لذلك نستنتج من هذه المعطيات أن أغلب الأزواج المبحوثين لأسر قرية تيفران يفضلون الحجم المتوسط لأسرهم، وهو ما يتماشى مع الحجم الفعلي لهذه الأسر مثلما أوضحته نتائج الجدول السابق رقم **04** حيث يتراوح عدد أفراد أغلب الأسر في تيفران بين **2-7 أفراد** وهو ما يتسم مع الخصائص الاجتماعية لمفردات مجتمع البحث، وإذا ما ربطنا العلاقة بين متغيري الرغبة في حجم الأسرة والرغبة في الزيادة في الإنجاب فإننا نجد صلة علائقية واضحة متجسدة في عدم رغبة أغلب أسر تيفران في زيادة إنجابها للحصول على حجم متوسط للأسرة تبعا لإفرازات الجدول السابق **13** .

كل المعطيات السالفة الذكر تفسر انتشار الأسرة النووية الحديثة في قرية تيفران وهي تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج وتتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع، إلا أن هناك عددا من العوامل والمتغيرات تؤثر بدرجات متفاوتة على السلوك الإنجابي لأفراد المجتمع ، المواقف والتقاليد والعادات الاجتماعية الموروثة حيال قضايا الزواج المبكر وتعليم المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي وتدخل الأهل في

إنجاب الأبناء وتفضيل إنجاب مواليد من جنس معين وخاصة الذكور منهم ..... و ذلك في الأسر الممتدة على وجه الخصوص.

لكننا يجب في تحليلنا لهذه المتغيرات الاجتماعية لأسر قرية تيفران أن نأخذ بعين الاعتبار بعض الحقائق الاجتماعية التي تؤطر هذا التحليل، حيث أنه بالرغم من توسع الأسرة النووية في قرية تيفران إلا أن ذلك لا يعني ذلك أن الروابط والالتزامات بين الأقارب قد تلاشت أو حتى تدنت فمثل هذه العلاقات لا تزال راسخة في المجتمع الريفي، فالسكن في بيت مستقل غير كاف في تحديد المقصود من هذا المصطلح إذ لا تزال هناك عدة ظواهر تجعل العائلة في المجتمع الريفي الجزائري أقرب إلى الممتدة منها إلى النووية كالميل الواضح بين الأنساب للسكن في مناطق واحدة أو قريبة مما يسهل التواصل المستمر والتدخل في شؤون الأسرة واستمرار العلاقات الوثيقة بين الأنساب حتى في حالة تباعد أماكن الإقامة.

الجدول رقم 44 علاقة كثرة الأطفال بالتربية الجيدة:

الاحتمالات		التكرارات	النسب المئوية
نعم		103	%29.76
لا	كثرة متطلباتهم وعدم القدرة على تلبيتها	51	%14.74
	صعوبة مراقبتهم وتوجيههم	74	%21.38
	يشكلون ضغطا نفسيا	17	%04.92
	جميعها	101	%29.20
المجموع		346*	%100

*مجموع بيانات هذا الجدول تشير إلى عدد الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات البحث من خلال أن المبحوث يمكنه اختيار أكثر من احتمال في الإجابة على السؤال.

في مسألة التربية والتنشئة الاجتماعية ومدى نجاحها في ظل كثرة الأطفال، وعند طرحها على مفردات مجتمع البحث كانت **70.24%** من الإجابات المعبّر عنها ترى بأن كثرة عدد الأطفال لا تساعد على التربية الجيدة، بينما بقية الإجابات **29.76%** ترى بأن كثرة عدد الأبناء يساعد على التربية الجيدة لهم ولا يشكل لهم عائق في ظل تعاون وتساند كامل أعضاء العائلة من أجداد وأولياء وأعمام وأخوال وأنساب وحتى الجيران على التربية والتنشئة سواء الأسرية منها أو الاجتماعية.

بخصوص عدد الإجابات التي مفادها أن كثرة عدد الأطفال من شأنه أن يعيق الأسرة على التربية الجيدة، كانت معتمدة في إجاباتها من حيث التبرير على جملة من العوامل والأسباب أهمها صعوبة مراقبة وتوجيه الأبناء بنسبة **21.38%** ، متجسدة في صعوبة ممارسة الضبط الاجتماعي من حيث التلقين والتهذيب والتوجيه والترشيد والتمييز بين ما هو مشروع وغير مشروع، بين ما هو حلال وحرام، بالإضافة إلى عدم التمكين من الرقابة الوالدية عندما يكون عدد الأطفال كبير فيصعب التحكم في هذه القضايا والعمليات الاجتماعية، في نفس السياق عبّرت **14.74%** من مجموع الإجابات على أن كثرة عدد الأبناء لا تساعد على التربية الجيدة يعود أساسا إلى كثرة متطلبات الأبناء وعدم القدرة على تلبيتها، من خلال التحولات الاقتصادية المتمثلة في غلاء المعيشة وضعف القدرة الشرائية مثلما أكده **سبنسر** في قانونه الطبيعي للسكان أين اعترف بأن جودة ووفرة الغذاء تزيد من القدرة على التناسل، وهذا ما ينطبق على الأسرة الريفية وخصائصها وقيمها الاجتماعية بالإضافة إلى التوجه إلى العمل المأجور وبخاصة في قطاعي الخدمات والتجارة، كما تتمثل في التوسع المتسارع للعلاقات والقيم الرأسمالية المصحوبة بسيادة منطق الحساب المعمم والمعايير النفعية، وأولوية القيمة التبادلية على القيمة الذاتية للأشياء، والوجه الثاني للتحولات الاقتصادية هو إطلاق ديناميكية تنافسية حادة يصبح فيها المعيار الاقتصادي هو المحور الأساسي للمكانة الاجتماعية للأفراد على حساب تضاؤل المعايير والمحددات التقليدية.

بينما أرجعت **04.92%** من مجموع الإجابات إلى أن عامل كثرة الأطفال يشكل ضغطا نفسيا على الأولياء من حيث عدم القدرة على التحكم فيهم في ظل تزايد مطالبهم

الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية، بينما جاءت **29.20%** من مجموع الإجابات المعبِّر عنها شاملة لكل الأسباب والعوامل السالفة الذكر.

كل هذه المعطيات هي بمثابة مؤشر دال على توجه الأسرة الريفية لقرية تيفران إلى التخطيط العائلي الذي أصبح مطلبا وضرورة اجتماعية لتنظيم نسلها وتحسينه عن طريق التباعد بين الولادات أين يكون الوقت متاح والفرصة مواتية ومساعدة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية في أفضل الأحوال والتربية الأسرية على أكمل وجه تماشيا مع متغيرات المحيط والمجتمع ككل، كما يفيد التخطيط العائلي الأسرة الريفية الجزائرية على توجيه وإرشاد أبنائها, فهم في حاجة إلى معرفة أن هناك حدودا معينة وضعت لتبين لهم ما يمكن وما لا يمكن عمله فالطفل يتعلم من الأسرة ما علية من واجبات وماله من حقوق, وكيف يستجيب لغيره, كما يتعلم الطفل من الأسرة مستويات الثواب والعقاب, لذلك يجب على الأسرة تفهم حاجات الطفل وتشجيعه بالثناء على ما يتقن أداءه من أعمال, وتشجيعه بالمعونة الإيجابية المثمرة لتصحيح ما يقع فيه من أخطاء.

الجدول رقم 45 موقف الأسرة الريفية من صلة تنظيم النسل بمراقبة تصرفات الأولاد:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
نعم	**273**	**%84.52**
لا	**50**	**%15.48**
المجموع	**323**	**%100**

نلاحظ في هذا الجدول أن **84.52%** من مجموع مفردات مجتمع البحث يصرِّحون بأن تنظيم النسل يساعد على مراقبة تصرفات الأبناء وعلاقاتهم مع الآخرين، بينما عبَّر **15.48%** من الأزواج المبحوثين عكس ذلك.

بناءا على هذه النتائج نستخلص أن الأغلبية المطلقة من الأزواج المبحوثين في قرية تيفران يصرِّحون ويؤكدون على أن عملية تنظيم النسل تساعدهم على مراقبة تصرفات

أولادهم وعلاقاتهم مع الآخرين، مما يفسر بأن التخطيط العائلي يساهم في تعليم الأبناء الكيفية السليمة للتفاعل الاجتماعي وتكوين العلاقات الاجتماعية من خلال ما يتعلمه الأبناء في محيط الوسط الريفي من أشكال التفاعل الاجتماعي مع أفراد أسرته، كما يساعد التخطيط العائلي الأسرة الريفية على تكييف هذا التفاعل وضبطه على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره بما يجعلهم قادرين على التفاعل مع الآخرين في المجتمع، لأن العلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع فيها كثير من الاعتماد المتبادل ولا يمكن لأحدهم أن يستغني عن الآخر، فالأسرة الريفية ترعى شؤون الأفراد منذ الصغر والمجتمع يسعى جاهداً لتهيئة كل الفرص التي تمكّن هؤلاء الأفراد من أداء أدوارهم الاجتماعية وتنمية قدراتهم بالشكل الذي يتوافق مع أهداف المجتمع.

هذا التكامل الاجتماعي المشترك يتطلب إمداد الأبناء بالاتجاهات والمهارات اللازمة للعمل بفاعلية في خدمة المجتمع كالتطوع في الأعمال الخيرية لمساعدة الأسر الفقيرة والمحتاجة, أو دعم الجمعيات والنشاطات الاجتماعية من خلال تشجيع الأهل لأطفالهم وإشراكهم في المناسبات وغرس حسن التصرف والسلوك لدى الأبناء وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع وتقاليده وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه، بالإضافة إلى أن التخطيط العائلي يتيح القدرة على تلقين أبناءهم المعايير الاجتماعية التي هي عبارة عن القواعد والمقاييس الاجتماعية التي يسير الفرد بمقتضاها في حياته، ويقاس على أساسها سلوكه، وتحدد السلوك المقبول والسلوك غير المقبول في الجماعة، وأسباب القبول أو الرفض حيث تتمثل في العادات والتقاليد والعرف والقيم والقانون والرأي العام والرقابة الاجتماعية، وتدريب الأبناء على ممارسة النقد الايجابي.

الجدول رقم 46 رأي الأسرة الريفية حول تنظيم النسل وعلاقته بتوفير الرعاية الصحية والنفسية للأبناء والآباء:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
نعم	290	%89.78
لا	33	%10.22
المجموع	323	%100

يتبين من المعطيات الميدانية لهذا الجدول أن **%89.78** من مفردات مجتمع البحث أجابوا بأن تنظيم الأسرة يوفر الرعاية الصحية والنفسية للأبناء والآباء على حد سواء، بينما تشير إجابات باقي مفردات مجتمع البحث **%10.22** إلى أن هذا الرأي غير صحيح.

لذلك فإننا نستنتج أن الغالبية العظمى من الأزواج المبحوثين في قرية تيفران يعتبرون أن تنظيم الأسرة يساهم ويساعد على توفير الرعاية الصحية والنفسية للأبناء والآباء على حد سواء، وهذه النتائج تشير إلى دلالة سوسيولوجية لأهمية وضرورة التخطيط العائلي في الحياة الاجتماعية لأسر قرية تيفران من خلال الصحة الإنجابية المتمثلة في الوسائل والسبل والخدمات التي تساهم في الصحة العامة والسلامة الإنجابية ، بالوقاية من مشكلات الصحة الإنجابية وحلها، ومن خلال أيضا التخطيط السليم لإيجاد مناخ مناسب لأسرة متوازنة، قادرة على تنشئة وتربية الأولاد بشكل سليم، ويتبلور مفهوم تنظيم الأسرة من خلال محدداته المجتمعية العامة والخاصة، بمعنى أنه كلما تطور المجتمع اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً وثقافياً، كلما أدى ذلك إلى نضج الوعي العام بأهمية تنظيم الأسرة، وبأهمية الصحة الإنجابية لدى كل من الرجل والمرأة.

إضافة إلى ذلك فإن للتخطيط العائلي دور فعال في توفير الرعاية الصحية والنفسية للأبناء والآباء من خلال العمل على تجسيد الأمومة الآمنة المتمثلة في اهتمام المرأة ووعيها بالرعاية الصحية السليمة لها، أثناء الحمل، وعند الولادة، وبعدها، وطرق الوقاية العلاجية من الأمراض المنقولة، وهي عملية يتزايد الوعي بها والحصول على خدماتها بتزايد حجم التطور

الصحي والعلاجي، فالمحيط الأسري للمرأة الريفية يلعب دوراً كبيراً في خلق توجهات واهتمامات جديدة للمرأة أو إعاقة ذلك، وتدعيم ما هو سائد في منظومة العادات والتقاليد من توجهات واهتمامات ترتبط بحاجات المرأة صحياً واجتماعياً، ويأتي هذا التحليل متسقا مع نتائج دراسة الباحث **نايف عودة النبوي** حول معرفة أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في عوامل تنظيم الأسرة في **الأردن سنة 2001**، فكانت النتائج تشير إلى وجود فوارق ذات دلالة معنوية لمتغير الصحة، وعليه فإن التخطيط العائلي يتيح للأبوين والمرأة بالخصوص توفير خيارات أكثر أمامها من خلال توسيع إمكانية حصولها على التعليم والخدمات الصحية، الأمر الذي يعزز قدرة المرأة من السيطرة على خصوبتها وتعزيز احترام ذاتها ومن أجل تعزيز دعم الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع ودعمها على نحو أفضل يتطلب تكثيف حملات التوعية، والإرشاد الصحي الخاص بالمرأة أثناء الحمل، وعند الولادة وبعدها (تحقيق الأمومة الآمنة)، فحصول المرأة والرجل على المعلومات اللازمة عن مجالات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة يمكنهما معاً في أن يقرروا بحرية وبمسئولية عدد الأطفال المرغوب في إنجابهم، وتحديد فترات التباعد بين الولادات وطرق وأساليب التغذية السليمة والصحية، إضافة إلى طرق وأساليب الوقاية من مختلف الأمراض المتنقلة.

الجدول رقم 47 رأي الأسرة الريفية في أن قلة عدد الأولاد تساهم في خفض التكاليف المالية:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
نعم	250	%77.40
لا	73	%22.60
المجموع	323	%100

دائما في إطار توضيح علاقة التخطيط العائلي بتحسين الحياة الاجتماعية وتربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي

يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية، نجد في هذا الجدول أن **77.40%** من مجموع مفردات البحث يعتقدون أن قلة عدد الأولاد يساهم على خفض التكاليف المالية لمتطلبات الحياة الضرورية بينما يرى **22.60%** منهم عكس ذلك.

بناءا على هذه المعطيات نستنتج أن أغلب الأزواج المبحوثين في قرية تيفران موافقين على أن قلة عدد الأطفال يساعدهم على التقليل من تكاليف المستلزمات والمتطلبات الأساسية للحياة المعيشية، من خلال القدرة على توفير الاحتياجات الضرورية من مأكل صحي ونوعي وملبس وبيت ومن تأمين صحي ضد مختلف الأمراض والوعكات الصحية ومن تعليم للأبناء وتأمين مصاريف التنقلات، بالإضافة إلى إمكانية توفير جزء هام من المستلزمات الكمالية والترفيهية والترويحية كالسيارة وتأثيث راقي للبيت والسفر أثناء العطل.

كل هذه المعطيات هي دلالة أخرى على أن التخطيط العائلي يساهم في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، حيث من مبادئ التخطيط العائلي أنه يشجع كل فرد على أن يكون له عدد من الأطفال يستطيع رعايتهم بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة له، والتي من خلاله تستطيع الأسرة في قرية تيفران أن تحقق التوازن بين إيراداتها ومداخيلها وبين متطلبات واحتياجات أفرادها، وأكثر من ذلك فالتخطيط العائلي يعطي للأسرة الريفية الفرصة في توفير فائض في ميزانية الأسرة ويمكنّها من عملية الادخار تحسبا لمقتضيات المستقبل، ويعبّر أيضا – التخطيط العائلي- في دلالته عن بروز تغير إيجابي في وعي الأسرة الريفية ، نجد تفسير ذلك بأن عدم رغبة النساء الريفيات بإنجاب أكبر عدد من الأطفال، يرجع إلى تزايد الظروف الاقتصادية التي تؤثر سلباً في معيشة الأسرة الريفية، وفي عدم حصول جميع أفرادها على الخدمات اللازمة صحياً وتعليمياً وغذائياً، ذلك أن انخفاض حجم الدخل الشهري وتزايد انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، مع ارتفاع تزايد أسعار السلع يؤدي إلى تجديد قيمي وثقافي يعكس نفسه بتخفيض الإنجاب والاتجاه إلى تنظيم الأسرة، إضافة إلى خروج المرأة (الزوجة – البنت) إلى العمل خارج المنزل من أجل تحسين مصادر دخل الأسرة وإعاشتها، كما تسمح عملية المباعدة بين الأطفال للزوجة الريفية من مشاركة زوجها مشاركة كاملة في جهود إنتاجه، وتحسين ظروف حياته، ومع

القبول الاجتماعي لعمل المرأة المأجور خارج البيت تتطور عاطفة الأمومة لتحل محلها عاطفة الرعاية الوالدية المشتركة.

تدعيما لهذا التحليل فإنه يمكننا وضع مقاربة نظرية سوسيولوجية بين دور التخطيط العائلي في تحسين الحياة الاقتصادية وكذا الاجتماعية للأسرة الريفية و بين تفسير النظرية الديموغرافية لتلك التغيرات السكانية بتغيرات بنائية تتضمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسلوكية، حيث ينظر إلى الاتجاهات الديموغرافية وخاصة انخفاض معدلات الخصوبة على أنها استجابة لتغييرات بنائية متباينة نتيجة لعملية التحديث، وبذلك أصبح من الضروري لفهم مستويات الخصوبة في أي مجتمع تحليل مكونات النظام الاجتماعي والتعرف علي ظروفه الاجتماعية والاقتصادية فلا يمكن عزل الخصوبة نظريا عن الإطار البنائي والتنظيمي ويذهب **بومباس Bumpass** إلى أن نظريات الخصوبة هي بالضرورة نظريات تعبٌر عن التغيرات في الأسرة مؤسسة وتنظيم الاجتماعي وان الأسرة ليست تنظيما جامدا ممكن من خلاله الحكم علي السلوك المعاصر بل هي تمثيلا مجتمعا لتجارب متغيرة للأسرة والتي تتفاعل مع البيئة المحيطة.

الجدول رقم 48 فائدة تنظيم النسل في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
نعم	**264**	**%81.74**
لا	**59**	**%18.26**
المجموع	**323**	**%100**

نلاحظ في هذا الجدول أن **81.74%** من مجموع مفردات البحث ترى بأن تنظيم النسل له فائدة كبيرة في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية، بينما صرّح بقية مفردات البحث **18.26%** بأن تنظيم النسل ليس لديه فائدة كبيرة في تحسين الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية.

مما يجعلنا نستنتج أن الأغلبية المطلقة من الأزواج المبحوثين لقرية تيفران ترى بأن تنظيم الأسرة له دور وأهمية كبيرة في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية من خلال توفير المستلزمات والمتطلبات الأساسية للحياة المعيشية من مأكل وملبس وتأمين بيت وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، وكذا تحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال القدرة على الوصول إلى الكماليات والى تحقيق فائض اقتصادي في ميزانية الأسرة واستثمارها في الأنشطة الترويحية وفي بعض الأنشطة الفلاحية الإضافية التي تفيد في توسيع الدخل الأسري بحكم خصائص المنطقة الريفية كإنشاء مداجن حديثة لتربية جميع أنواع الدواجن وإنتاج البيض، وبناء معاصر متطورة لإنتاج زيت الزيتون، وإنجاز خلايا لتربية النحل وغيرها من الأنشطة الفلاحية التي تزيد من قوة الأسرة اقتصاديا واجتماعيا.

هذا من الجانب الاقتصادي، أما الجانب الاجتماعي لفائدة تنظيم الأسرة على تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية فيتجلى ذلك من خلال القدرة على التحكم في أساليب التربية بشكل جيد وممارسة التنشئة الأسرية بأريحية نفسية واجتماعية كبيرة من خلال مختلف العمليات الاجتماعية المتمثلة في التعليم، التلقين، والإكساب، بالإضافة إلى القدرة على ممارسة الضبط الاجتماعي في الوسط الأسري من خلال الرقابة الوالدية والتوجيه والإرشاد كل هذه العمليات الاجتماعية تساعد على التكيف الاجتماعي السليم مع تغيرات المجتمع وعناصره، خاصة وأن الأسرة الريفية في قرية تيفران حتى وإن كانت تميل إلى النمط النووي الحديث إلا أنها تخضع إلى الضوابط المستمدة من العادات والتقاليد والثقافة التقليدية والطقوس الشعبية وكل المنتجات العقلانية الأخرى.

بناءا على ما سبق فإن للتخطيط العائلي الدور الكبير في توفير المناخ الاجتماعي للأسرة الريفية في قرية تيفران وخلق الفرص للمشاركة في مختلف الأنشطة المجتمعية للمحيط الاجتماعي للمنطقة من خلال الانخراط في النوادي الرياضية والفكرية والجمعيات الثقافية والتربوية والتطوعية، لذلك فإن تحقيق كل هذه العمليات الاجتماعية وتوفر جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية لتحسين نوعية الحياة الأسرية الاجتماعية جاء بفضل فعالية التخطيط العائلي وتنظيمه لمجالات الحياة ولتوفيره كل عناصر النجاح.

لذلك فإن إتباع الأسرة الريفية الجزائرية للتخطيط العائلي يعد مؤشرا أساسيا على تغير القيم الاجتماعية والدينية والثقافية داخل الأسرة، تلك القيم التي كانت تؤسس للإنجاب وترفعه إلى مستوى القداسة، والتي لم يكن وجودها وليد الصدفة بقدر ما كانت تجد مبرراتها انطلاقا من القرآن ومن الثقافة الشعبية والموروث الثقافي التقليدي، كما أن الظروف التاريخية هي نفسها ساعدت على تأسيس منظومة ثقافية وقيمية تدعّم الإنجاب وتشجع الإكثار من النسل، لكن التحولات التي عرفها الريف الجزائري على أصعدة مختلفة بخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السالفة الذكر، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التي لعبت دورا أساسيا في ظهور قيم جديدة في الوسط الريفي، الشيء الذي حوله إلى وسط مفتوح على قيم التحديث والتمدن وكانت أولى نتائج هذا الانفتاح هو تغير المحددات النظامية الخارجية التي دفعت بالأسرة الريفية إلى إعادة النظر في مجموع القيم الاجتماعية التي كانت تؤطر وتقنن سلوك الزواج مما كان له انعكاس على السلوك الإنجابي والحياة الاجتماعية على حد سواء.

الجدول رقم 49 يمثل علاقة حجم الأسرة المفضل بدور تنظيم النسل في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة:

تنظيم النسل له فائدة كبيرة في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية / حجم الأسرة المفضل	نعم		لا		المجموع
	ت	%	ت	%	
كبيرة العدد	18	29.50	43	70.50	61
متوسطة العدد	211	93.36	15	06.64	226
صغيرة العدد	35	97.22	01	02.78	36
المجموع	264		59		323

إن المٌسلَم به في الآونة الأخيرة ولوجود درجة من الوعي في الشؤون التي تخص الحياة الثقافية والاجتماعية للسكان الريفيين في الجزائر، مع احتكاكهم بالأوساط الخارجية حيث أسهمت مثل هذه العوامل في نشر ثقافة تنظم النسل والتباعد بين الولادات، بحكم أن الدولة الجزائرية حاليا لا تشجع على زيادة الإنجاب من خلال وضع برامج لخفض عدد المواليد عن طريق التخطيط العائلي، في حين ساهمت وسائل الإعلام بصورة كبيرة في نشر هذه الثقافة في الوسط الريفي من خلال الوعي بضرورة التقليل من الإنجاب لضمان صحة جيدة للأم وتحقيق القدرات والإمكانيات المادية والمالية والمعنوية في عملية التنشئة، بالإضافة إلى أن الآلة حلت مكان الإنسان في العمل الفلاحي.

تلك المعطيات أدت إلى التوجه نحو تبني سياسة تنظيم النسل من قبل الأسر في المجتمع الريفي الجزائري، حيث أن التباعد بين الولادات أعطى للمرأة الكثير من الأدوار وأكسبها المزيد من المكانات من خلال توفير الوقت الكافي لها لإثبات ذاتها في المجتمع المحلي وأمومتها داخل الأسرة، أين أصبحت الأم واعية ومستوعبة لمتغيرات المحيط ولا توجد حواجز بينها وبين مجال التعليم حيث أصبح نسق مفتوح على مصراعيه، يسير وسهل المنال يساهم في نشر الثقافة وعملية التثقيف و التثاقف، وبالتالي أدت هذه التحولات إلى إعادة توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها وبالخصوص بين الزوج والزوجة مما أنتج تقاسم في الكثير من الأدوار بينهما سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية، أين تميل المنزلتان الاجتماعيان اللتان يحتلهما الطرفان إلى التقارب بارتقاء المجتمع وتقدمه وبذلك إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة في قرية تيفران.

بالمقاربة المعرفية مع بيانات ومعطيات هذا الجدول نجد أن هناك تباين في الحجم المفضل للأسرة في تيفران و علاقة تنظيم النسل بتحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة، حيث نجد أن **70.50%** من الأسر التي تفضل أن تكون كبيرة الحجم تعارض فكرة أن تنظيم النسل له فائدة كبيرة في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية ولا تتماشى مع هذا الطرح، بينما الأسر التي تفضل أن يكون حجمها متوسط العدد وهي فئة الأغلبية **69.69%** من مجموع الأسر في تيفران ، بالإضافة إلى الأسر التي تحبِّذ أن يكون حجمها صغير العدد فهم موافقون ومؤيدون لقضية أن تنظيم النسل له فائدة كبيرة في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة وذلك بنسبة

93.36% و **97.22%** على التوالي.

بهذا نخلص إلى أن التخطيط العائلي له فائدة كبيرة على السير الحسن للحياة الاجتماعية للأسرة الريفية الجزائرية فهو يعمل على تحسين نوعية الحياة والرفاهية لأفراد الأسرة، وتوفير الجو النفسي الملائم لنمو الطفل في بيئة اجتماعية وصحية ونفسية متوازنة وكذا التقليل من المجهود الجسدي والذهني الذي يقع على كاهل أولياء الأمور في تربية أبنائهم، بالإضافة إلى تخفيض الأعباء الاقتصادية عن كاهل العائلة، مما يوفر فرصة تقديم مستوى جيد من التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم، والترفيه وغير ذلك، ويتيح الوقت الكافي لتمكين العائلة من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتأهيل الأبناء اجتماعيا لتحمل مسؤولياتهم وتأدية واجباتهم اتجاه المجتمع والانخراط في مؤسساته والاندماج في مختلف الأنشطة المجتمعية في إطارها المحلي أو العام، ذلك أن الريف أصبح نسقا مفتوح على الوسط الحضري بالرغم للاختلاف في الخصائص إلا أن هذا التفاعل هو عضوي في وظائفه، حيث يقول **دوركايم** في ذلك : "المجتمع الريفي يتسم بعلاقة التماسك حيث يتعامل أفراده بطريقة بسيطة تلقائية و يستجيبون لبعضهم ميكانيكيا عكس المدينة فالعلاقة فيها هي ذات طابع عضوي" ، ويصف **ويرث** المجتمع الحضري بتغير الأسرة مقارنة بالريف من حيث : الشكل ،البنية أو الحجم ، نمط القرابة، التسيير الاقتصادي الوظائف و بالأخص : التربية و الضبط الاجتماعي

الجدول رقم 50 مساهمة قلة عدد الأولاد في الرفع من كفاءتهم وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع:

الاحتمالات	التكرارت	النسب المئوية
نعم	**219**	**%67.80**
لا	**103**	**%31.88**
المجموع	**323**	**%100**

من خلال بيانات هذا الجدول نجد أن **%67.80** من مجموع أفرد مجتمع البحث ترى بأن قلة عدد الأولاد يؤدي إلى الرفع من كفاءتهم الاجتماعية وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع، فيما ترى بقية أفرد البحث **%31.88** عكس ذلك.

نستخلص من هذه المعطيات أن أغلب الأزواج المبحوثين في قرية تيفران ترى بأن قلة عدد الأطفال يساعد ويؤدي إلى الرفع من كفاءتهم الاجتماعية وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع، من خلال توجيه الأسرة الريفية وإرشاد أبنائها, فهم في حاجة إلى معرفة أن هناك حدودا معينة وضعت لتبين لهم ما يمكن وما لا يمكن عمله فالطفل يتعلم من الأسرة ما علية من واجبات وماله من حقوق, وكيف يستجيب لغيره, كما يتعلم الطفل من الأسرة مستويات الثواب والعقاب, لذلك يجب على الأسرة تفهم حاجات الطفل وتشجيعه بالثناء على ما يتقن أداءه من أعمال, وتشجيعه بالمعونة الإيجابية المثمرة لتصحيح ما يقع فيه من أخطاء.

كذلك يفيد التخطيط العائلي في تعليم الأبناء الكيفية السليمة للتفاعل الاجتماعي وتكوين العلاقات الاجتماعية من خلال ما يتعلمه الأبناء في محيط الأسرة الريفية الجزائرية من أشكال التفاعل الاجتماعي مع أفراد أسرته، وعلى الأسرة الريفية تكييف هذا التفاعل وضبطه على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومثله ومعاييره بما يجعلهم قادرين على التفاعل مع الآخرين في المجتمع، لأن العلاقة بين الفرد والأسرة والمجتمع فيها كثير من الاعتماد المتبادل ولا يمكن لأحدهم أن يستغني عن الآخر، فالأسرة الريفية ترعى شؤون الأفراد منذ الصغر والمجتمع يسعى جاهداً لتهيئة كل الفرص التي تمكّن هؤلاء الأفراد من أداء أدوارهم الاجتماعية وتنمية قدراتهم بالشكل الذي يتوافق مع أهداف المجتمع، هذا التكامل

الاجتماعي المشترك يتطلب إمداد الأبناء بالاتجاهات والمهارات اللازمة للعمل بفاعلية في خدمة المجتمع كالتطوع في الأعمال الخيرية لمساعدة الأسر الفقيرة, أو دعم الجمعيات والنشاطات الاجتماعية من خلال تشجيع الأهل لأطفالهم وإشراكهم في المناسبات وغرس حسن التصرف والسلوك لدى الأبناء وتربيتهم وتلقينهم ثقافة المجتمع وتقاليده وتهيئتهم لتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية على أكمل وجه، كل هذه العوامل تساهم في الاندماج الاجتماعي للأولاد في الحياة المجتمعية بشكل سليم وبالتالي تأهيلهم اجتماعيا أي جعلهم أفراد قادرين على تحمل كامل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع حيث باستطاعتهم تكوين أسرة جديدة عن طريق الزواج لاستمرارية الحياة الاجتماعية.

الجدول رقم 51 رأي الأسرة الريفية في تغيير حجمها وشكلها ووظائفها على النمط الحالي للأسرة الحضرية:

الاحتمالات		التكرارت	النسب المئوية
نعم	لتوفر جميع المتطلبات والمرافق	97	%30.04
	لمواكبة التطورات الحاصلة في المدينة	71	%21.98
	لأن الريف لديه قابلية التغيير	06	%01.86
لا	للمحافظة على العادات والتقاليد	82	%25.38
	الحياة الاجتماعية في الريف أحسن من المدينة	54	%16.72
	لا توجد في الريف قابلية للتغيير	13	%04.02
المجموع		323	%100

في سؤال ختامي تقييمي مفتوح طُرح على مفردات مجتمع البحث حول رأيهم في تغيير شكل وحجم ووظائف الأسرة الريفية إلى النمط الحالي كما هو في المدينة، فكانت الإجابات متباينة بين موافق على هذا تغيير ورافض له، حيث نجد **%53.88** من مفردات

مجتمع البحث رأيهم يتماشى مع فكرة تغيير شكل وحجم ووظائف الأسرة الريفية إلى النمط الحالي للأسرة في المدينة مدعمين رأيهم بعدد من الأسباب والعوامل المساعدة على ذلك بينما بقية مفردات مجتمع البحث **46.12%** رفضت هذا الرأي في التغيير مبررين رفضهم بجملة من الأسباب مبلورة في عدد من الإجابات.

حيث أرجعت فئة الأزواج المبحوثين في قرية تيفران الموافقين على فكرة التغيير في حجم وشكل ووظائف الأسرة الريفية إلى النمط الحالي للأسرة في المدينة إلى عدة عوامل وأسباب أهمها لتوفر المدينة على جميع المتطلبات والمرافق من خدمات قاعدية كالنقل والتعليم و تنوّع المرافق الصحية وتمركز مختلف الخدمات العمومية في المدينة، بالإضافة إلى توفرها على جميع المستلزمات والمتطلبات التي تحتاجها الأسرة في حياتها اليومية بخاصة الاقتصادية منها والصحية والثقافية وحتى الترويحية، وبلغت نسبة الإجابات في هذا الإطار **30.04%** ، بينما بررت فئة أخرى من المؤيدين لفكرة هذا التغيير **21.98%** إلى عامل مواكبة مختلف التطورات الحاصلة في المدينة خاصة في ظل التحضر والتصنيع من خلال ظهور وإعادة تشكيل قيم جديدة محدثة تتفاعل مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تعرضت لها البيئة الحضرية متجسدة في المدينة، في حين بررت فئة أخرى من الأزواج المبحوثين في قرية تيفران **01.86%** تأييدها لفكرة هذا التغيير إلى قابلية الريف على التغيير من خلال توفر الريف على عناصر التغيير المتمثلة في الأرضية القاعدية لمختلف الخدمات الضرورية للحياة المعيشية مثل قاعات العلاج، مدارس، مرافق إدارية عمومية، مراكز بريد محلات تجارية، المساجد، النقل وغيرها من الخدمات والمرافق التي من شأنها أن تشكل المناخ الاجتماعي الملائم والمساعد على التكيف الاجتماعي بالخصوص مع مختلف التغيرات والتطورات الحاصلة في المدينة في إطار التنمية الريفية.

أما الفئة الرافضة من الأزواج المبحوثين لفكرة التغيير فأرجعت ذلك إلى المحافظة على العادات والتقاليد التي يتميز بها الريف بنسبة **25.38%** من خلال الامتثال والاحتكام إلى القيم التقليدية الأصيلة في سير الحياة الاجتماعية للفرد في الريف التي تعتمد على التدريب الاجتماعي والعادات والتقاليد وطرق العمل والزواج وغير ذلك، لأن الأسرة الريفية تتمسك بالتقاليد القديمة التي تتوارثها الأجيال المتعاقبة في إطار عصبية التقاليد، بينما برر **16.72%**

من الأزواج المبحوثين رفضهم لهذا التغيير بسبب أن الحياة الاجتماعية للريف أحسن من المدينة من خلال الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية للأسرة الريفية في قرية تيفران والتي تتسم بنظام اقتصادي غير معقد يعتمد على الفلاحة، وتتميز بقوة العلاقات الاجتماعية والأسرية والقرابية، وبنسق قيمي ثقافي يعمل على إرساء ثقافة تنظيمية تؤطر نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة الريفية، كما توجد فئة أخرى الأزواج المبحوثين بررت رفضها لهذا التغيير **04.02%** بعدم قابلية الريف للتغيير من خلال رفضهم لكل عناصر التمدن.

بناءا على هذا التحليل يمكن القول أن التغيرات في البناء الاجتماعي والثقافي للأسرة الريفية لقرية تيفران شملت كل الأنساق والنظم والعلاقات والتفاعلات التي يتألف منها البناء التي بدأت بصورة أولية ثم زادت في السنوات المتتالية، حيث تمكن سكان القرية من الاتصال بالمدينة والارتفاع بالمستويات الاقتصادية، ولهذا نجد ملامح البناء الثقافي في قرية تيفران يميل في خصائصه لما هو سائد في المجتمع المحلي الحضري، فضلا عن تميزه ببعض السمات والنظم والتفاعلات التقليدية المنحدرة من ثقافة الأجداد.

ثانيا- نتائج الدراسة:

1- النتائج حسب الفرضيات :

أ/ اختبار الفرضية الجزئية الأولى:

"يؤثر التخطيط العائلي على قيمة الزيادة من الإنجاب والإكثار منه من خلال عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الريفية".

من خلال البيانات الميدانية نستنتج أن متوسط عدد الأطفال لد أسر قرية تيفران هو **04 أطفال**، وأن **47.86%** من الأسر لديها أربعة أطفال فأكثر مما يفسر الأسر الريفية في تيفران من الحجم المتوسط باعتبارها أسرة إنجابية منبثقة من الأسرة الممتدة التوجيهية وأن سبب الرغبة في الإنجاب يتمثل في الامتداد العائلي من خلال الحفاظ على النسل والمساعدة في تحصيل الرزق والإعانة عند الكبر، في حين نجد **25.94%** من مجموع الإجابات المعبّر عنها فقط تشير إلى قدرة الأسرة على تلبية كامل مستلزمات واحتياجات أبناءها مثلما هو موضح في الجدول رقم **16**، بينما أكثر من نصف الإجابات المعبّر عنها من طرف الأزواج المبحوثين تشير إلى عدم رغبتهم في الزيادة في الإنجاب بحكم الإمكانيات المادية و الظروف الاجتماعية لا تسمح بالإضافة إلى الصعوبة في التربية من خلال كثرة الإنجاب مما يجعل هاته النتيجة تتفق مع نتائج الدراسة التي قام بها كل من **فريدمان** (FRIDMAN) و**ولبتون** (WELPTON) و**كامبل** (CAMBEL) عام 1962 والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، أين كان الموضوع يدور حول الإنجاب (إجهاض، عقم، استعمال وسائل منع الحمل) وكذلك آراء ومواقف الأزواج حول التخطيط العائلي فتوصلت إلى أن هناك عدد قليل من العينة ترغب في زيادة أطفال أكثر مما عندها، كما أن الأسرة في قرية تيفران توافق على إنجاب عدد محدد من الأطفال لضمان القدرة على تلبية متطلباتهم والتحكم الجيد في تربيتهم وللحفاظ على صحة الأم والأولاد، وهذا ما يتماشى مع نتائج ما قامت الباحثة الاجتماعية **م.م.و سن عبد الحسين** بدراسة ميدانية، وموضوعها دار حول محددات السلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية وذلك بمدينة بعقوبة في المجتمع العراقي ، وأجريت هذه الدراسة سنة 2009 حيث توصلت الى نتائج تبين أن هناك عدة أسباب تعيق رغبة الزوجة في إنجاب العدد

المرغوب بهم من الأطفال ومن هذه الأسباب، أسباب اقتصادية تتعلق بدخل الأسرة، لذلك فإن **50.78%** من الأسر ترى أن زيادة الإنجاب هي أحد أسباب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وأن الاحترام الذي تحظى به الأسرة لا يعتمد على كبر حجمها، كما أوضحت البيانات الميدانية أن الأسرة الريفية في قرية تيفران هي على دراية بوسائل تنظيم النسل وتتعرف على المعلومات الخاصة بالإنجاب عن طريق التوجيهات والإرشادات والنصائح المقدمة في المراكز الصحية وعن طريق العلاقات القرابية كالأقارب والعلاقات الاجتماعية كالأصدقاء والجيران بالإضافة إلى مختلف وسائل الإعلام كما هو موضّح في الجدول رقم **22**، وهو مؤشر دال على أن الأسرة بلغت درجة مقبولة جدا في استعمال وسائل تنظيم النسل مثلما تعكسه نسبة **87.92%** من الأزواج المبحوثين مع من خلال تفضيلها لحبوب منع الحمل واعتمادها على العملية الحسابية والعزل الطبيعي كوسائل لتنظيم النسل الأكثر استخداما، وهذه النتائج بدورها تتفق مع نتائج دراسة الباحث الانجليزي **روانتري** (ROWENTRY)، هدفها دراسة سلوك ومواقف الأفراد اتجاه التخطيط العائلي في انجلترا حيث أظهرت نتائج البحث أن تطبيق وسائل منع الحمل مستوعب بسهولة أكبر عند الأجيال الحديثة.

من استعراضنا لهذه البيانات ومناقشتها يمكننا القول أن الفرضية الجزئية الأولى تحققت بصورة جزئية من خلال تأثير التخطيط العائلي على قيمة الزيادة في الإنجاب بفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية بالأساس لكن دون فقدان هذه القيمة الاجتماعية لمستوياتها المجتمعية خاصة في المجتمع الريفي.

ب/ اختبار الفرضية الجزئية الثانية:

"قد يقلل التخطيط العائلي من حدة قيمة الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث في ظل انتشار واستمرار نظام الأسرة الأبوية في المجتمع الريفي الجزائري".

لاختبار هذه الفرضية يمكن الرجوع إلى البيانات الميدانية للتحقق من الرغبة في إنجاب الذكور ومقاربة النوع الاجتماعي وتقليص الفوارق بين الجنسين، حيث تظهر البيانات المتوصل إليها أن هناك تنوع في جنس وعدد المواليد لدى الأسرة في قرية تيفران

و**80.50%** من الأزواج المبحوثين يفضلون أن يكون أطفالهم من الجنسين أي ذكور وإناث معا، وبالتساوي من ناحية العدد مثلما تعكسه نسبة **56.34%** ، وبربط هذه النتيجة بنتائج الدراسات السابقة وبوجه خاص الدراسة التي قام الباحث في علم النفس الاجتماعي **مصرى حنورة** بدراسة نظرية وميدانية على عينة من الأسر بمحافظة – **المنيا** – بمصر تحت عنوان " العوامل النفسية والاجتماعية المرتبطة بتنظيم الأسرة في مصر " وذلك سنة **1990** نجد أنها تتفق مع النتائج المتوصل إليها حيث أن نصف أفراد العينة في المناطق الريفية والحضرية يرون أن العدد المفضل للمواليد يشمل الذكور والإناث معا، بينما يفضل **63.47%** من الأزواج أن يكون المولود الأول من جنس ذكر أي (ولد) بغرض مساعدة الوالدين وضمان الامتداد العائلي وكذا التباهي به اجتماعيا، أما من جانب ارتباط الأنثى بالتعليم وخروجها للعمل فإننا نجد أن أغلب الأزواج موافقين عل تعليم البنت ومواصلتها للدراسات العليا و **63.47%** منهم موافقين على خروج المرأة للعمل، وان بتعليمها وعملها أصبحت تشكل قوة اقتصادية واجتماعية في الأسرة والمجتمع، بينما يرى **61.92%** من الأزواج المبحوثين أن الأبناء الذكور أكثر سندا وتعاونا للأسرة من الإناث وذلك راجع إلى طبيعة المنطقة وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية ونشاطها الفلاحي.

بناءا على هذه النتيجة التي توصلنا إليها يمكن القول أن الفرضية الجزئية الثانية تحققت بصورة واضحة من خلال تباين مستوى الرغبة في إنجاب الذكور، عمق المقاربة في النوع الاجتماعي، تقليص الفوارق والمساواة بين الجنسين، ارتباط الأنثى بالتعليم و خروجها للعمل، كلها مؤشرات دالة على أن التخطيط العائلي يقلل من حدة قيمة الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث.

ج/ اختبار الفرضية الجزئية الثالثة:

"التخطيط العائلي يغير من نظام تقسيم العمل الاجتماعي داخل الأسرة الريفية من خلال التغير في الدور والمكانة الاجتماعيين للمرأة الريفية".

لاختبار هذه الفرضية يمكن الرجوع إلى البيانات الميدانية للتحقق من الأدوار التي تقوم بها الأسرة، إعادة توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية الجزائرية بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها خاصة بين الزوج والزوجة، خروج المرأة للعمل ومساهمتها في التدبير المالي، تنظيم أعضاء الأسرة في وظائف متدرجة ومتكاملة من خلال تحديد الحقوق و الواجبات.

بالرجوع إلى أدوار الأبوين في الأسرة الريفية لقرية تيفران فهي موزعة على الحفاظ على صحة وسلامة جميع أفرادها، العمل على تحسين ظروف المعيشة، العناية النفسية والاجتماعية بكل فرد فيها مثلما أوضحه الجدول رقم **36**، بينما تتمركز المسؤولية عند الأب مثلما تعكسه نسبة **49.22%** من الإجابات المعبّر عنها، بينما عبّرت **51.54 %** من الإجابات على أن قلة عدد الأطفال داخل الأسرة يساعد على التربية الحسنة للأبناء ويساهم في تلبية احتياجاتهم وعلى التعليم الجيد والتحكم في الرقابة والتوجيه، كما أن التخطيط العائلي في قرية تيفران يساهم في تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل، وبربط هذه النتيجة بنتائج الدراسات السابقة وبوجه خاص الدراسة التي قامت الباحثة الاجتماعية **م.م.و سن عبد الحسين،** وموضوعها دار حول محددات السلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية وذلك بمدينة بعقوبة في المجتمع العراقي ، وأجريت هذه الدراسة سنة **2009** فكان من أهم النتائج المتوصل إليها أن انشغال المرأة بالعمل المهني يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال الذين تنجبهم، أما فيما يخص التغير الأسري نجد أن **84.40%** من مجموع الإجابات المعبّر عنها من طرف مفردات مجتمع البحث ترى بأن الأسرة في قرية تيفران شهدت تغيرا مقارنة بالماضي بسبب عدة عوامل أهمها انتشار التعليم في الريف ، التوسع الثقافي السريع المكتسب من التطور التكنولوجي، بالإضافة إلى تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل، ناهيك عن التغير الحاصل في الأدوار والمكانات الاجتماعية لمختلف الأفراد الفاعلين في الأسرة الريفية وأيضا أخذت مظاهر التغيّر في استقلالية السكن من خلال الانتقال من السكن العائلي

الجماعي (الدار الكبيرة) إلى نمط السكن الفردي المستقل، أما فيما يتعلق بمسألة المكانة داخل الأسرة فإن معظم الأزواج المبحوثين يُقِرُّون بأن تنظيم النسل يساعد على تعزيز مكانتهم داخل الأسرة من خلال مركز المسؤولية في الأسرة والعمل والتعليم.

من استعراضنا لهذه البيانات ومناقشتها يمكننا القول أن الفرضية الجزئية الثالثة تحققت بصورة كاملة، حيث أن التخطيط العائلي يغير من نظام تقسيم العمل داخل الأسرة الريفية لقرية تيفران من خلال إعادة توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها خاصة بين الزوج والزوجة مما أنتج تقاسم في الكثير من الأدوار بينهما سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل ومساهمتها في الوظيفة الاقتصادية والتدبير والمنزلي ، وكذا تنظيم أعضاء الأسرة في وظائف متدرجة ومتكاملة من خلال تحديد الحقوق و الواجبات.

د/ اختبار الفرضية الجزئية الرابعة:

"التخطيط العائلي يساعد على تربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية".

لاختبار هذه الفرضية يمكن الرجوع إلى البيانات الميدانية للتحقق من تأثير التخطيط العائلي على نجاح عملية التنشئة الاجتماعية، التربية الأسرية، الحماية الاجتماعية، الرعاية الصحية والنفسية، التوجيه، الرقابة، التفاعل الاجتماعي.

تُظهر البيانات المتوصل إليها أن أغلب أسر قرية تيفران تفضل أن يكون حجمها متوسط العدد، وأن **70.24%** من الإجابات المعبِّر عنها ترى في كثرة عدد الأطفال داخل الأسرة لا يساعد على التربية الجيدة من خلال صعوبة مراقبتهم وتوجيههم و كثرة متطلباتهم وعدم القدرة على تلبيتها بالإضافة إلى أنهم يشكلون ضغطا نفسيا، كما أن معظم الأسر في قرية تيفران وبنسب مرتفعة جدا ترى في التخطيط العائلي أنه يساعد على مراقبة تصرفات الأولاد وعلاقاتهم مع الآخرين، ويوفر العناية الصحية والنفسية للأبناء والآباء على حد سواء بنسبة **89.78%** ، بالإضافة إلى أنه يعمل على خفض التكاليف المالية، وله فائدة كبيرة في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة والرفع من كفاءة الأولاد وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع،

كما أظهرت البيانات الميدانية أن **53.88%** من الأزواج المبحوثين رأيهم يتماشى مع فكرة تغيير شكل وحجم ووظائف الأسرة الريفية إلى النمط الحالي للأسرة في المدينة مدعمين رأيهم بعدد من الأسباب والعوامل المساعدة على ذلك كتوفر المدينة على جميع المتطلبات والمرافق من خدمات قاعدية، و لمواكبة التطورات الحاصلة في المدينة، و لأن الريف لديه قابلية التغيير.

بناءا على هذه النتيجة التي توصلنا إليها يمكن القول أن الفرضية الجزئية الرابعة تحققت بصورة كاملة وواضحة، حيث أن التخطيط العائلي يساعد وبشكل فعال على تربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية، وبربط هذه النتائج بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وبوجه خاص الدراسات المشابهة، نجد أن البحث الذي أجري من طرف اللجنة الوطنية للصحة والتخطيط العائلي بالاشتراك مع الديوان الوطني للإحصائيات، هدفها هو دراسة السلوك الإنجابي وسلوك الأزواج الجزائريين اتجاه تنظيم الأسرة حيث كانت النتيجة العامة التي توصل إليها هذا البحث هي أن أكثر من ثلاثة أرباع الأشخاص المستجوبين صرحوا بأنهم موافقين على فكرة تنظيم الأسرة بما أنه يعمل على تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة، وهذه الإجابة كانت من طرف الرجال والنساء على حد سواء.

2-النتائج العامة:

بصفة عامة، فإن الدراسة الحقلية توصلت إلى أن الأسر الريفية في قرية تيفران هي من الحجم المتوسط، وأن عاملي الامتداد العائلي والحفاظ على النسل، والمساعدة في تحصيل الرزق والإعانة عند الكبر من الأسباب الرئيسية للإنجاب وبنسبة كبيرة **89.66%** من الإجابات، في حين أن الأسرة في قرية تيفران تجد صعوبة في تلبية كل حاجات أبناءها في كثير من الأحيان بسبب غلاء المعيشة وضعف مستوى الدخل، بينما أغلبهم وبنسبة **58.32%** من الإجابات المعبّر عنها لا تحبّذ الزيادة في الإنجاب بسبب الإمكانيات المادية و الظروف الاجتماعية لا تسمح بالإضافة إلى الصعوبة في تربية الأولاد، كما أنها توافق على إنجاب عدد محدد من الأطفال بهدف ضمان القدرة على تلبية متطلباتهم والتحكم الجيد في تربيتهم والحفاظ على صحة الأم والأولاد، لذلك فالأسرة في تيفران تعتبر بأن الزيادة في الإنجاب من أحد أسباب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

من جهة أخرى تتلقى الأسرة في قرية تيفران المعلومات الخاصة بالإنجاب عموما والمعلومات المتعلقة بالتخطيط العائلي ووسائله بالخصوص عن طريق التوجيهات والإرشادات و النصائح المقدمة في المراكز الصحية، الأصدقاء والجيران والأقارب ومختلف وسائل الإعلام، مما يجعلها تبلغ درجة مقبولة في استعمال وتطبيق وسائل تنظيم النسل وهذا بنسبة كبيرة **87.92%** من الأسر، من خلال معرفتها لأهم الوسائل وأكثرها استخداما كحبوب منع الحمل، العملية الحسابية، العزل الطبيعي وغيرها من الوسائل الأخرى.

لذلك نستنتج أن التخطيط العائلي يؤثر تأثيرا جزئيا على قيمة الزيادة في الإنجاب والإكثار منه من خلال عدد الأطفال المنجبين، وبناءا عليه فإن الفرضية الفرعية الأولى تحققت جزئيا.

بالنسبة لقيمة الرغبة في إنجاب الذكور، كشفت النتائج المتوصل إليها أن **80.50%** من الأسر في قرية تيفران تفضل أن يكون أطفالها من الجنسين أي ذكور وإناث معا، في حين تفضل **63.47%** من الأسر أن يكون المولود الأول ولد لمساعدة الوالدين، وضمان الامتداد العائلي والتباهي به اجتماعيا، كما أن أغلب الأسر في قرية تيفران وبنسبة كبيرة

82.98% توافق على تعليم البنت ومواصلتها للدراسات العليا، وأيضا على خروج المرأة للعمل وذلك من خلال تأكيدهم المرأة أصبحت قوة اقتصادية واجتماعية بتعليمها وعملها.

لذلك فإن التخطيط العائلي يقلل من حدة قيمة الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث من خلال مقاربة النوع الاجتماعي وتقليص الفوارق بين الجنسين وارتباط الأنثى بالتعليم وخروجها للعمل، وبهذه النتيجة يتأكد صدق الفرضية الجزئية الثانية.

أما بخصوص علاقة التخطيط العائلي بنظام تقسيم العمل الاجتماعي في الأسرة الريفية من خلال الدور والمكانة، فإننا نجد أن أهم الأدوار التي تقوم بها الأسر في قرية تيفران هي الحفاظ على صحة وسلامة جميع أفرادها والعناية النفسية والاجتماعية بكل فرد فيها، بالإضافة إلى العمل على تحسين ظروف المعيشة و الحرص على التعاون، وتتمركز المسؤولية في الأسرة عند الأب بالدرجة الأولى، في حين تعبِّر أغلب الإجابات أن قلة عدد الأطفال يساعد على التربية الحسنة للأبناء والقدرة على تلبية احتياجاتهم وكذا المساهمة في ضمان تعليم جيد وممارسة عملية الضبط الاجتماعي من خلال الرقابة والتوجيه.

بالنسبة للتغير الأسري الذي شهدته قرية تيفران فذلك من خلال انتشار التعليم في الريف، والثقافة المكتسبة من التطور التكنولوجي، خروج المرأة للعمل والتعليم ووجود تغير في الأدوار والمكانة، لذلك فإن تنظيم النسل يساعد على تعزيز مكانة الأزواج في الأسرة من خلال العمل والتعليم والمسؤولية داخل الأسرة.

نستدل من هذه النتائج أن التخطيط العائلي يغير من نظام تقسيم العمل الاجتماعي داخل الأسرة الريفية من خلال الأدوار التي تقوم بها الأسرة، وإعادة توزيع الأدوار والمكانات داخل الأسرة الريفية بين مختلف الأطراف الفاعلين فيها خاصة بين الزوج والزوجة مما أنتج تقاسم في الكثير من الأدوار بينهما سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية بالإضافة إلى تنظيم أعضاء الأسرة في وظائف متدرجة ومتكاملة من خلال تحديد الحقوق و الواجبات، مما يؤكد صدق الفرضية الجزئية الثالثة.

أما بالنسبة لمساعدة التخطيط العائلي على تربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية، فإننا نجد أن معظم الإجابات المعبّر عنها من طرف الأسر في قرية تيفران **70.24%** ترى في أن كثرة عدد الأطفال لا تساعد على التربية الجيدة لهم بسبب كثرة متطلباتهم وعدم القدرة على تلبيتها، وصعوبة مراقبتهم وتوجيههم، بالإضافة إلى أنهم يشكلون ضغطا نفسيا، كما أن أغلب الأسر وبنسبة كبيرة **84.52%** أجابت بأن تنظيم النسل يساعدها على مراقبة تصرفات أولادها وعلاقاتهم مع الآخرين، كما أنه يوفر الرعاية الصحية والنفسية للأبناء والآباء على حد سواء، ويساعد على خفض التكاليف المالية مما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة من خلال الرفع من كفاءة الأولاد وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع، وانطلاقا من هذه النتائج، فقد أسفرت الدراسة على صدق الفرضية الجزئية الرابعة بشكل تام.

نخلص في النهاية أن التخطيط العائلي يؤثر بصورة جزئية على قيمة الزيادة في الإنجاب والإكثار منه من خلال عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الريفية، كما يقلل من حدة قيمة الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث في ظل انتشار واستمرار نظام الأسرة الأبوية في المجتمع الريفي الجزائري، بالإضافة إلى أن التخطيط العائلي يغير من نظام تقسيم العمل الاجتماعي داخل الأسرة الريفية من خلال التغير في الدور والمكانة الاجتماعيين للمرأة الريفية على الخصوص، وبالتالي المساعدة على تربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية.

وفي ضوء ما سبق عرضه من نتائج، يبرز تحقق الفرضية العامة لهذه الدراسة والتي ترى بأن هناك تأثيرا فاعلا من وراء نهج الأسرة الريفية لسياسة التخطيط العائلي على بعض القيم الاجتماعية بكل عناصرها وأبعادها المتنوعة في المجتمع الريفي الجزائري.

خـــــــاتمة:

في ختام هذه الدراسة الوصفية نستطيع القول أن السوسيولوجيا يمكنها أن تملك السيطرة الواعية على علم وعي معرفة الأسرة لخصوبتها وقدرتها على التخطيط لإنجابها والتحكم به عقلانيا، وذلك عن طريق التخطيط العائلي وتأثيره الفعّال في القيم الاجتماعية التي تستند إليها الأسرة الريفية في حياتها الاجتماعية، حيث كان ذلك من خلال التقليل من قيمة الزيادة في الإنجاب والإكثار منه، والحد من قيمة الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث، كم أنه يغيِّر من نظام تقسيم العمل الاجتماعي داخل الأسرة الريفية من خلال التغير في الدور والمكانة الاجتماعيين، بالإضافة إلى أنه يساعد على تربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية.

وعليه فقد أصبح التخطيط العائلي مطلب وضرورة في المجتمع الريفي الجزائري بعدما كان فكر وممارسة، خاص في ظل المتصل الريفي الحضري بمختلف مجالاته وتوفر القرية على معظم المرافق الضرورية سواء كانت خاصة أو عمومية، بالإضافة إلى التغيرات التي شهدتها مكونات البناء الاجتماعي للريف الجزائري وعناصره، لذلك فإن الاستثمار في الإنسان (الرأسمال البشري) هو الضمان الحقيقي للمستقبل القادر على بناء ثقافة إنجابية للأسرة الريفية والارتقاء بممارساتها الفردية والاجتماعية وإخضاعها لعقلانية الفعل ثقافيًا وليس المخصب بيولوجيًا فقط، ولهذا السبب كان حضور السوسيولوجيا من البداية إذ تستطيع قراءة المتخفي والمتراكم والتركيز على خصائصها الاجتماعية والثقافية.

الملخـــــــص:

تهدف هذه الدراسة الوصفية التي تعتمد على استخدام طريقة المسح الاجتماعي إلى البحث في مسألة التخطيط العائلي وتأثيره على بعض القيم الاجتماعية للأسرة الريفية، حيث تناولت الدراسة في إطارها النظري معالجات سوسيولوجية ومقاربات سوسيوديمغرافية لمتغيرات الموضوع (التخطيط العائلي، القيم الاجتماعية، الأسرة الريفية)، من خلال الربط المنهجي والمعرفي لهذه المتغيرات للكشف عن الصلة العلائقية والتفاعلية بينها، وبالأخص تأثير التخطيط العائلي على بعض القيم الاجتماعية المتمثلة في (الزيادة في الإنجاب والإكثار منه الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث، نظام تقسيم العمل الاجتماعي من خلال الدور والمكانة، تربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع).

أما الدراسة الميدانية لهذا البحث فقد أجريت في قرية تيفران الريفية التابعة لبلدية سفيان ولاية باتنة، واستخدمت المنهج الوصفي لما له ارتباط بالموضوع في قدرته على كشف الحقائق المطلوبة وتصنيف البيانات وتحليلها تحليلا دقيقا وموضوعيا، كما اعتمدت في جمع البيانات على أربع أدوات منهجية: الملاحظة بنوعيها البسيطة والمنظمة، المقابلة الحرة الغير مقننة، استمارة الأسئلة، ثم الوثائق والسجلات.

بينما استخدم البحث طريقة المسح الشامل في دراسته الميدانية لحصره جميع أسر قرية تيفران الريفية، حيث شملت الدراسة **323** أسرة.

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تلخصت في الآتي:

- التخطيط العائلي يؤثر جزئيا على قيمة الزيادة في الإنجاب والإكثار منه من خلال عدد الأطفال الذين تنجبهم المرأة الريفية.
- التخطيط العائلي يقلل من حدة قيمة الرغبة في إنجاب الذكور وتفضيلهم على الإناث في ظل انتشار واستمرار نظام الأسرة الأبوية في المجتمع الريفي الجزائري.
- التخطيط العائلي يغيّر من نظام تقسيم العمل الاجتماعي داخل الأسرة الريفية من خلال التغير في الدور والمكانة الاجتماعيين للمرأة الريفية على الخصوص.
- التخطيط العائلي يساعد على تربية الأولاد من خلال الرفع من كفاءتهم ومقدرتهم على تحمل المسؤوليات والقيام بالواجبات التي يحتاجها المجتمع لدى الأسرة الريفية.

Abstract :

This description study ,which depends on the use of the social survey method aims at inquiring about the family plannification and its influence on some social values of the rural family. The study dealt with the sociological treatments and sociodemographic approaches related to the elements of the subject namely : family plannification , social values and the rural family. this is done though a methodical and cognitive link between those elements in order to discover the different relation among them, especially the influence of the family plannification on some social values such as increase in birth rates , the desire to get males and their preference to females , the system of sharing social duties (work) in terms of role and position, the education of children regarding their capacities and their sense of bearing responsibilities .

As for the field work, it was held in sefiane area, Batna . I use the description method due to its strong relation to the subject and its adequacy to discover the different facts, to classify the data and to analyse them with precision and objectivity. I also included four research tools to gather information : simple and systematic observation, informal meetings and interviews , questionnaires and last the documents . In addition to this , the study used the global survey in the field wok that included all families in Tifrane which were 323 .

In the end the study reached the following conclusion :

- The family plannification affects partly the birth rate and its increase through the number of children .
- The family plannification decreases the desire of preferring males to females contrary to the tradition of the patriarchal family.
- The family plannification changes the social system of sharing the duties in terms of role and position of the rural woman in particular.
- The family plannification helps in the education of children through improving , their capacities and their sense of bearing responsibilities and assurnning the duties the society needs of the rural family.

قائمة المراجع والمصادر

أولا- المصادر:

القرآن الكريم.

حديث شريف.

ثانيا- المراجع:

1- الكتب:

أ/ الكتب باللغة العربية:

1- ابن خلدون عبد الرحمن ، **المقدمة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، 1993

2- ابن خلدون عبد الرحمن: **المقدمة**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2007.

3- أبو الأعلى المودودي: **حركة تحديد النسل**، وحدة الجزائر، ورشة زبانة، 1988.

4- أبو العينين علي خليل مصطفى :**القيم الإسلامية والتربية** ، ط 1 ، مكتبة إبراهيم علي ، المدينة المنورة ، السعودية 1988.

5- أبوجادو صالح : **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1998.

6- أبو عيانة فتحي محمد: **جغرافية السكان**، ط 5، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

7- إبراهيم محمد عباس: **التصنيع والمدن الجديدة**، كلية الآداب-جامعة الإسكندرية، مصر 1986.

8- ابراهيم محمد عباس : **التحديث والتغير -دراسة في مكونات القيم الثقافية**- دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2011.

9- ابراهيم العزبي زينب: **علم الاجتماع العائلي**، جامعة بنها، مصر، 2012.

10- إحسان محمد الحسن : **موسوعة علم الاجتماع** ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت لبنان، 1999 .

11- إحسان محمد الحسن : **العائلة والقرابة والزواج** ، ط ، 1دار الطليعة للطباعة والنشر 1981.

12- إحسان محمد الحسن: **معجم علم الاجتماع** ، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1986.

13- إحسان محمد الحسن: **العائلة والقرابة والزواج** ، دار الطليعة ، بيروت، لبنان، 1986

14- إحسان محمد الحسن : **التصنيع وتغير المجتمع العراقي** ، مطبعة التعليم العالي، بغداد العراق، 2000.

15- إحسان محمد الحسن : **القيم الاجتماعية الفاضلة وكيفية ترسيخها في المجتمع** منشورات جامعة، كريت بغداد، العراق 2002.

16- أحمد أبو زيد : **البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع** ، ج02 الأنساق، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1987.

17- أحمد بيرى الوحيشي: **الأسرة والزواج- مقدمة في علم الاجتماع العائلي**- الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1998.

18- أحمد عبد الحميد رشوان حسين: **السكان من منظور علم الاجتماع**، المكتبة الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001.

19- أحمد سالم الأخضر: **علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير**، ط01، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان 2004.

20- أحمد لطفي بركات : **في فلسفة التربية** " دار المريخ للنشر، الرياض ، السعودية 1986.

21- أحمد محمد مصطفى: **الخدمة الاجتماعية في مجال السكان والأسرة**، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995.

22- أحمد محمد مصطفى: **الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة**، مكتبة سامي الإسكندرية، 1992.

23- أحمد سعادة جودت: **مناهج الدراسات الاجتماعية** ، دار العلم للملايين ، ط 1 بيروت، لبنان ، 1984.

24- أنجرس موريس ، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية-** ط02، دار القصبة للنشر، الجزائر 2006

25- اسكندر نجيب وآخرون : **قيمنا الاجتماعية** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، مصر 1962.

26- أيوب سمير : **تأثيرات الايديولوجيا في علم الاجتماع**، معهد الإنماء العربي، بيروت لبنان، 1973.

27- الأخرس صفوح: **علم السكان قضايا التنمية والتخطيط لها**، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق سوريا، 1980.

28- الأسمر أحمد رجب : **فلسفة التربية في الإسلام إنماء وارتقاء**، دار الفرقان، عمان الأردن، 1997.

29- الأنصاري فاضل: **جغرافية السكان**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1986.

30- الأشرم محمود : **محاضرات في المجتمع الريفي**، منشورات جامعة حلب، سوريا 1976.

31- البار محمد علي: **سياسة وسائل تحديد النسل في الماضي والحاضر**، ط1، العصر الحديث للنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 1991.

32- البستاني محمود : **الإسلام وعلم الاجتماع**، موسوعة الفكر الاسلامي3، ط1، مجمع البحوث الإسلامية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1994.

33- الجابري محمد عابر: **العقل الأخلاقي العربي- دراسة تحليلية نقذيه لنظم القيم في الثقافة العربية-** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2001 .

34- الجلاد ماجد زكي : **تعلم القيم وتعليمها-** تصور نظري وتطبيقي لطرائق تدريس القيم – ط02، دار المسيرة عمان، الأردن، 2007.

35- الجوهري محمد ، عبد الله الخريجي: **طرق البحث الاجتماعي**، ط 05، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2008.

36- الجوهري محمد ، علياء شكري، سعاد عثمان، نجوى عبد الحميد، منى الفرنواني هدى الشناوي وآخرون: **الانثروبولوجيا الاجتماعية- قضايا الموضوع والمنهج**- دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2004 .

37- الدسوقي كمال : **علم الاجتماع ودراسة المجتمع،** مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، 2000.

38- الدقس محمد : **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق،** دار مجدلاوي العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1987.

39- الهراس مختار و بن سعيد إدريس: **الثقافة والخصوبة – دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب** – ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.

40- الزبيري محمد العربي : **الغزو الثقافي في الجزائر،** المؤسسة الوطنية للطباعة الجزائر،1986.

41- الزيود ماجد : **الشباب والقيم في عالم متغير** ، دار الشروق ، عمان ،الأردن، 2006 .

42- الرشدان عبد الله : **علم اجتماع التربية،** دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.

43- الحكيم منذر : **النظرية الاجتماعية الإسلامية،** مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي بيروت، لبنان، 2008.

44- الحوات علي : **النظرية الاجتماعية – اتجاهات أساسية**- منشورات ألفا، مالطا، دون سنة نشر.

45- النوري قيس : **الأنثربولوجيا النفسية** ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل العراق، 1990.

46- الخواجة محمد ياسر: **علم الاجتماع الريفي وواقع القرية المصرية،** دار المصطفى للطباعة والنشر، طنطا مصر،2003.

47- الخريجي عبد الله: **التغير الاجتماعي والثقافي،** ط01، دار رامتان للنشر، جدة السعودية، 1983.

48- الخفاف عبده علي: **واقع السكان في الوطن العربي،** دار الشروق، العراق، 1998.

49- الخشاب مصطفى : **دراسات في علم الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1985.

50- الخشاب أحمد : **سكان المجتمع العربي**، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1963

51- الخولي سناء : **التغير الاجتماعي والتحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2011.

52- الخولي سناء : **الأسرة في عالم متغير**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر 2011.

53- الخولي سناء : **الأسرة والحياة العائلية** ، دار النهضة، بيروت، لبنان، 1984.

54- الخولي سناء: **الزواج والعلاقات الأسرية**، ط3، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1983.

55- الخولي سناء : **الزواج والعلاقات الأسرية** ، دار المعرفة الجامعة ، الإسكندرية 1979.

56- الخطيب محمد : **المجتمع البدوي**، دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، دمشق سوريا، 2008.

57- الخطيب عمر عودة: **المسألة الاجتماعية بين الإسلام والنظم البشرية** ، ط01، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان 1986.

58- اللاوندي سعيد : **بدائل العولمة**، ط02، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة،مصر، 2002 .

59- الناشف عبد الملك: **القيم وطرائق تعليمها وتعلمها** ، دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث، عمان – الأردن، 1981.

60- النوري قيس : **طبيعة المجتمع البشري في ضوء الانثروبولوجيا**، ج1، مطبعة سعد بغداد، العراق 1970.

61- التيجاني ثريا : **القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011.

62- الفوّال صلاح : **دراسة في علم الاجتماع البدوي** ، مكتبة غريب للطباعة ، القاهرة مصر، 1983.

63- القرضاوي يوسف : **الحلال والحرام في الإسلام**، دار التراث العربي، القاهرة، 1977.

64- القريشي غني ناصر حسين: **الضبط الاجتماعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011.

65- الترمانيني عبد السلام : **الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام** – دراسة مقارنة- سلسلة عالم المعرفة، العدد80 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أوت 1984.

66- الساعاتي سامية حسن: **الثقافة والشخصية** ، ط2، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1983.

67- الساعاتي حسن : **علم الاجتماع الخلدوني ، قواعد المنهج** ، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 1981.

68- السيد حنفي عوض : **المشكلة السكانية وتحديات البقاء**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2010 .

69- السيد طنطاوي محمد: **كلمة عن تنظيم الأسرة ورأي الدين فيه**، مركز الإعلام والتعليم والاتصال، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، 1988.

70- السيد غلاب محمد: **في قانون السكان لتوماس روبرت مالتوس**، المركز الديموغرافي لشمال إفريقيا، القاهرة مصر، 1996.

71- السيد عبد العاطي: **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1999.

72- السيد رمضان: **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر،2002.

73- السيد سابق : **فقه السنة**، المجلد 2، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985.

74- السويدي محمد : **مفاهيم علم الاجتماع الثقافي ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1991 .

75- السويدي محمد : **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1980

76- السيد غلاب محمد: **حياتنا الاجتماعية ومشكلاتها العظمى** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1952.

77- القصير عبد القادر: **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**، دار النهضة العربية بيروت، 1999.

78- الشرباصي أحمد : **الدين وتنظيم الأسرة**، دار مطابع الشعب، القاهرة، مصر، 1966.

79- الشيخ الطيب بدر خديجة كرار: **الأسرة في الغرب- أسبا تغيير مفاهيمها ووظيفتها دراسة نقدية تحليلية**- دار الفكر، دمشق سوريا، 2009.

80- الصديقي سلوى عثمان : **الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2012.

81- الطنوبي محمد : **التغير الاجتماعي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996

82- القائمي علي : **الأسرة وقضايا الزواج**، دار النبلاء، لبنان، 2005.

83- المنجرة المهدي : **قيمة القيم**، ط04، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2008.

84- المسيري عبد الوهاب : **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، ط01، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر 2006.

85- الميلاد زكي : **المسألة الحضارية**، ط02، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي بيروت، لبنان، 2008.

86- المقمر عبد المنعم مصطفى : **الانفجار السكاني والاحتباس الحراري**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،سلسلة عالم المعرفة، العدد 391، الكويت ، أوت 2012 .

87- المغربي كامل محمد: **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2010.

88- التابعي كمال : **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، دار المعارف، القاهرة مصر، 1985

89- العاجز فؤاد علي: القيم وطرق تعلّمها وتعليمها، جامع اليرموك، إربد، الأردن 1999.

90- العالم جلال : **قادة الغرب يقولون دمروا الإسلام وأيدو أهله**، دار الهدى للطباعة و النشر الجزائر،1980

91- العقاد أنور: **دراسات في المجتمع العربي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية سوريا، 1969.

92- العسل إبراهيم : **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع**، ط01 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1997.

93- الطيبي محمد: **الجزائر عشية احتلالها أو سوسيولوجيا قابلية الاحتلال**، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 1992 .

94- بدر عبد المنعم : **مجتمعنا الريفي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1973.

95- بودون ريمون، ترجمة: وجيه أسعد: **المطول في علم الاجتماع**، ج02، الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق، سوريا، 2008.

96- بوزهرة محمد: **تنظيم الأسرة وتنظيم النسل**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، مصر 1976.

97- بورديو، بارسون، شامبردون، ترجمة: نظير جاهل: **حرفة عالم الاجتماع**، ط01، دار الحقيقة، بيروت لبنان 1993.

98- بوطالب محمد نجيب: **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان 2002.

99- بوتفنوشت مصطفى ، ترجمة: حنفي بن عيسى: **الجزائر، الأمة، المجتمع**- المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

100- بوتومور ، ترجمة: محمد الجوهري، علياء شكري، محمد علي محمد، السيد محمد الحسيني: **تمهيد في علم الاجتماع**، ط 06، دار لمعارف، القاهرة، مصر، 1983.

101- بوقصاص عبد الحميد: **النماذج الريفية الحضرية لمجتمعات العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري** ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة ، الجزائر، دون سنة نشر.

102- بوخلوق محمد : **التحضر وواقع المدن العربية - دراسات في المجتمع العربي المعاصر**- دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، سوريا، 1999.

103- بيار بورديو، ترجمة: سلمان قعفراني: **الهيمنة الذكورية**، المنظمة العربية للترجمة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2009.

104- بيومي محمد أحمد ، عفاف عبد الحليم ناصر: **علم الاجتماع العائلي- دراسة التغيرات في الأسرة العربية**- دار المعرفة الجامعية، الأزرايطية، مصر، 2005.

105- بينيت طوني ، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس،ترجمة: سعيد الغانمي: **مفاتيح اصطلاحية جديدة- معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**-ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010.

106- بلحاج محمد الشيخ: **تنظيم النسل وتحديده وقطعه في ضوء الإسلام**، معهد الحياة لقرارة، الجزائر،1986.

107- بلفقيه محمد: **العلوم الاجتماعية ومشكلة القيم- تأصيل الصلة**- ط01، منشورات المعارف، الرباط، المغرب 2007.

108- بن نبي مالك ، ترجمة: صبور شاهين : **ميلاد مجتمع- شبكة العلاقات الاجتماعية**- ط02، دار الفكر لبنان، 1974.

109- بن محمد الشعوان عبد الرحمن: **القيم وطرق تدريسها في الدراسات الاجتماعية**، مجلة جامعة الملك سعود، العدد (9) 1997، السعودية

110- بن محمد الخريف رشود: **خصائص المجتمعات البدوية**، مطبوعات جامعة الملك سعود، السعودية ، دون سنة نشر.

111- بسيوني متولي فؤاد: **المشكلة السكانية**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.

112- بن عبد العزيز الدعيلج إبراهيم : **التربية** ، ط01 ، دار القاهرة، القاهرة ، 2007.

113- بستان النجفي حسين : تعريب علي الحاج حسين: **الإسلام والأسرة- دراسة مقارنة في علم الاجتماع الأسري**- مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، 2008.

114- بركات حليم: **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات** مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، لبنان، 1984.

115- برنار جون ، ترجمة: أحمد رمو : **دراسات عائلية- مدخل تمهيدي**- ط01 منشورات دار علاء الدين، دمشق سوريا، 2002.

116- جامع محمد نبيل : **علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية- التريّف والتحضر وأنماط الاستيطان**- الباب الثالث دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2010.

117- جلبي علي عبد الرزاق : **علم اجتماع السكان**، ط04، دار المعرفة الجامعية طبع- نشر- توزيع، الإسكندرية مصر،2010.

118- جلبي علي عبد الرزاق : **علم اجتماع السكان**، ط03، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1993.

119- جبلي علي عبد الرزاق: **علم اجتماع السكان**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1984.

120- جولدنر ألغن ، ترجمة: علي ليلة: **الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر 2004.

121- جمال الدين هاشم الوقاد مهاب محمد: **دراسة في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى مجموعة من تلاميذ المرحلة الإعدادية** ، منشورات جامعة عين شمس، مصر، 1994.

122- جيري لي ترجمة: فهد عبد الرحمن الناصر: **البناء الأسري والتفاعل- تحليل مقارن-** لجنة التعريب والتأليف والنشر، جامعة الكويت، 2006.

123- دوبوا ميشال ، ترجمة: سعود المولى: **مدخل إلى علم اجتماع العلوم**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2008.

124- دنيس كوش، ترجمة: منير السعيداني: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2007.

125- دكلة محمد عبد الهادي وآخرون: **المجتمع الريفي** ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق 1979.

126- دعبس يسرى : **التربية الأسرية وتنمية المجتمع**، سلسلة الأسرة التربوية، مصر 1997.

127- هندي صالح ذياب وآخرون : **أسس التربية** ، ط01 ، دار الفكر للطبع والتوزيع الأردن ، 1989.

128- وو، بن، ترجمة: عبد العزيز حمدي: **الصينيون المعاصرون-التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي-** المجلس الوطني للثقافة والإعلام، سلسلة عالم المعرفة،عدد 210 الكويت، 1996.

129- وديع شكور جليل :**أبحاث في علم النفس الاجتماعي و دينامية الجماعة**، ط 01، دار الشمال، بيروت، لبنان، 1989 .

130- ولد خليفة محمد العربي: **الجزائر ، المفكرة و التاريخية**، دار الأمة ، الجزائر، 1998 .

131- وصفي عاطف : **الانثروبولوجيا الثقافية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1971.

132- زاهر ضياء: **القيم في العملية التربوية** ، مؤسسة الخليج، القاهرة، مصر، 1986.

133- زايد أحمد ، أحمد مجدي حجازي: **الأسرة المصرية وتحديات العولمة**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، مصر، 2003.

134- - زيدان عبد الباقي : **أسس علم السكان**، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1986.

135- زيدان عبد الباقي : **علم الاجتماع الريفي والقرى المصرية**، مكتبة القاهرة الجديدة مصر، 1974

136- زعيمي مراد : **علم الاجتماع- رؤية نقدية-** مؤسسة الزهراء للفنون المطبعية قسنطينة، الجزائر، 2004 .

137- زرواتي رشيد : **إشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة**، زاعياش للطباعة والنشر، بوزريعة، الجزائر، 2011.

138- زكي رمزي : **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 84، الكويت ، ديسمبر 1984.

139- حافظ الصريفي محمد عبد الفتاح: **البحث العلمي – الدليل التطبيقي للباحثين**- دار وائل، عمان، الأردن، 2001.

140- حب الله حيدر: **المرأة في الفكر الإسلامي المعاصر – قضايا وإشكاليات**- ط01، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2008.

141- حبيب صموئيل : **أفكار في القيم**، دار الثقافة، القاهرة، مصر، 2001 .

142- حجازي محمد فؤاد : **الأسرة والتصنيع**، ط 02، مطبعة التقدم، القاهرة، مصر 1975.

143- حيدر فؤاد : **علم النفس الاجتماعي – دراسة نظرية وتطبيقية**- ط01، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1994.

144- حسن علي حسن : **المجتمع الريفي والمجتمع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 1991 .

145- حسن محمود : **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1981.

146- حمادي يونس : **مبادئ علم الديمغرافيا** ، مطبعة جامعة الموصل ، العراق، 1985.

147- حمدوش رشيد : **مسألة الرباط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة- امتدادية أم قطيعة-** دار هومه، الجزائر 2009.

148- حمودة مسعد الفاروق، منال طلعت محمود : **التنمية والمجتمع- مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية-** المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، مصر، 2001.

149- طهطاوي سيد أحمد: **القيم التربوية في القصص القرآني** ، دار الفكر العربي ط 10 مصر، 1996.

150- طربيه مأمون : **علم الاجتماع في الحياة اليومية- قراءة سوسيولوجية معاصرة لوقائع معاشة-** دار المعرفة بيروت، لبنان 2011.

151- يوسف علي أميرة منصور: **قضايا السكان والأسرة والطفولة،**المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1999.

152- كابان فيليب ، جان فرانسوا دورتيه، ترجمة: إياس حسن : **علم الاجتماع- من النظريات الكبرى إلى الشؤون اليومية، أعلام وتواريخ وتيارات-** دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2010.

153- كوش دوني ، ترجمة قاسم المقداد : **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق سوريا، دون سنة نشر.

154- كحى أم كلثوم مصطفى الطيب: **قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية**، ط02 دار السعودية للنشر والتوزيع جدة السعودية، 1982.

155- كنيلوتش جراهام، ترجمة محمد سعيد فرح: **تمهيد في النظرية الاجتماعية - تطورها ونماذجها الكبرى-** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

156- كناعنه شريف : **التغير والاستمرارية**، ط02، مركز الوثائق والأبحاث بجامعة بير زيت، فلسطين، 1987.

157- كريب إيان ، ترجمة محمد حسين غلوم : **النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس،** المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،سلسلة عالم المعرفة، العدد 244 الكويت ، أفريل 1999.

158- كرد علي محمد: **غوطة دمشق،** دار الفكر، دمشق، سوريا، 1984.

159- كعباش رابح : **تأثير العولمة في القيم**، سلسلة أعمال الملتقيات- العولمة والهوية الثقافية- مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر،2010.

160- كشك عبد الحميد: **الإسلام وقضايا الأسرة**، المكتبة التوفيقية، مصر، دون سنة نشر.

161- كشيك منى: **القيم الغائبة في الإعلام**، دار فرحة للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

162- لكلرك جيرار ، ترجمة: جورج كتورة : **الأنتروبولوجيا والاستعمار**، ط01، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

163- م.م.وسن عبد الحسين : **محددات السلوك الإنجابي لدى المرأة في الأسرة العراقية** دراسة ميدانية في مدينة بعقوبة، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، المجلد الخامس، الجزء الثاني، بغداد، العراق، 2010.

164- ماكيفر وتشارلز بيدج ــ ترجمة محمد العزاوي وآخرون : **المجتمع**، ج02 ، مكتبة النهضة العربية القاهرة، مصر، 1971.

165- مارشال جوردن ترجمة: أحمد زايد وآخرون : **موسوعة علم الاجتماع**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر 2000.

166- مولاي الحاج مراد: **المجتمع الجزائري والبحث السوسيولوجي**، مقال في كتاب:**علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004.

167- محمد دويدار عبد الفتاح :**علم النفس الاجتماعي، أصوله مبادئه**، دار النهضة العربية بيروت، لبنان، 1994 .

168- محمد يوسف حسين: **أهداف الأسرة في الإسلام والتيارات المضادة**، دار بوسلامة للنشر، تونس، 1989.

169- محمد محمد المدني : **تنظيم الأسرة**، مجلة منبر الإسلام، العدد الأول، مصر، 1963.

170- محمد إسماعيل قباري: **قضايا علم الأخلاق**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط02 مصر، 2006.

171- محمد الهاشمي عبد الحميد :**المرشد في علم النفس الاجتماعي**، ط01، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1984 .

172- محمد حسن عبد الباسط: **أصول البحث الاجتماعي**، ط8، تضامن للطباعة، القاهرة مصر، 1982.

173- محمد حسن عبد الباسط : **علم الاجتماع الصناعي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، 1972 .

174- محمد مغربي كامل: **السلوك التنظيمي، مفاهيم وأسس السلوك الفرد والجماعة في التنظيم**، ط2، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.

175- محمد علي محمد ، **المجتمع والثقافة والشخصية - المدخل إلى علم الاجتماع** - دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر، 1985.

176- محمد عمر نوال : **دور الإعلام الديني في تغيير بعض قيم الأسرة الريفية** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة مصر،1984.

177- محمد عبد الفتاح محمد: **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي- أسس نظرية ونماذج تطبيقية-** المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ط2، الإسكندرية مصر، 1992.

178- محمد عبد الفتاح محمد : **الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي – أسس نظرية و نماذج تطبيقية-** ط 02، المكتب العلمي للكمبيوتر و النشر و التوزيع ، الإسكندرية مصر، 1996 .

179- محمد عوض عباس: **قراءات في علم النفس والفلسفة والاجتماع** دار النهضة العربية بيروت،1999.

180- محمد عبد الراضي إبراهيم : **موقع القيم من بعض فلسفات التربية ، دراسات تربوية** . المجلد ج/16، دون مكان نشر،1989.

181- محمد عبد الله محمد عبد الفتاح: **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

182- محمود سعد عبد الحميد: **دراسات في علم الاجتماع الثقافي- التغير والحضارة-** مكتبة نهضة الشرق، القاهرة مصر، 1980.

183- محي الدين محمد: **علم السكان**، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية القاهرة، مصر، 2002.

184- محجوب محمد عبده : **القرابة والبناء الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2006.

185- محجوب محمد عبده . **أنثروبولوجيا المجتمعات البدوية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1977.

186- محجوب محمد عبده ، فاتن محمد شريف : **الثقافة والمجتمع البدوي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر، 2006.

187- مصطفى سليم شاكر: **المدخل الى الانثروبولوجيا**، مطبعة العاني ، بغداد 1975.

188- ميدوز دونلا، ترجمة سيد رمضان هدارة ونادية حافظ خير: **قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة- رؤية كاملة للمسألة السكانية**- الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر 1993.

189- ميمون الربيع : **نظرية القيم في الفكر المعاصر - بين النسبية والمطلقة**- الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1980.

190- ميموني رشيد : **البعد الاجتماعي في القرآن- مقاربة سوسيومعرفية**- ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة الجزائر، 2009.

191- منير حسن نورهان : **القيم الاجتماعية والشباب** ، دار الفتح للتجليد الفني الإسكندرية، مصر، 2008.

192- معن خليل عمر : **البناء الاجتماعي ، آفاقه و نظمه**، ط01، دار الشرق للنشر و التوزيع عمان، الأردن ،1997 .

193- ناشمياز دافيد ، ترجمة: ليلى الطويل: **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، بترا للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا 2004.

194- نبيل علي :**الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي** المجلس الوطني للثقافة والإعلام، سلسلة عالم المعرفة،عدد 276 ، الكويت، 2001.

195- نعيم أحمد سمير: **النظرية في علم الاجتماع- دراسة نقدية**- ط3، دار المعارف القاهرة، 1982.

196- سبيلا محمد : **في تحولات المجتمع المغربي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء المغرب، 2010.

197- سويد ريما ، محمد ويحا، وضاح الركاد : **أنماط الأسر وتطورها**، دون دار نشر دمشق، سوريا، 2007.

198- سيد أحمد غريب : **تاريخ الفكر الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر،1996.

199- سيد أحمد غريب: **علم الاجتماع الريفي** ، دار المعرفة الجامعية ،ط2، الإسكندرية مصر، 1986.

200- سيد أحمد غريب: "**علم الاجتماع الريفي**"، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية 1984.

201- سيد منصور عبد المجيد وزكريا أحمد الشربيني : **الأسرة على مشارف القرن 21- الأدوار، المرض النفسي المسؤوليات**- ط01، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2000.

202- سلاطنية بلقاسم ، الجيلاني حسان: **أسس المناهج الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012.

203- سلاطنية بلقاسم ، الجيلاني حسان: **أسس البحث العلمي**، الكتاب الأول، ط02، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009

204- عاطف وصفي: **الأنثروبولوجيا الثقافية**، دار النهضة العربية،، بيروت، لبنان 1971 .

205- عاطف غيث محمد: **دراسات في علم الاجتماع القروي**، ط02، دار المعارف الإسكندرية، مصر، 1968.

206- عاطف غيث محمد: **دراسات في علم الاجتماع القروي**، ط01، دار المعارف الإسكندرية، مصر، 1967.

207- عاطف غيث محمد : **علم الاجتماع ، الجزء الأول ، النظرية والمنهج والموضوع** دار المعارف ، الإسكندرية مصر، 1966.

208- عاطف غيث محمد ، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1962.

209- عبد الله النعيمي مريم: **المملكة الأسرية**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005.

210- عبد الحي عد المنعم: **علم السكان والأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،1984.

211- عبد المعطي عبد الباسط وآخرون : **السكان والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية مصر،1994.

212- عبد المعطي عبد الباسط: **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،سلسلة عالم المعرفة، العدد 44، الكويت، 1981.

213- عبد المعطي عبد الباسط : **بعض مظاهر صراع القيم في أسرة قروية مصرية**، المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة مصر، 1970.

214- عبد العزيز زكريا: **التلفزيون و القيم** ، مركز الإسكندرية، مصر، 2002.

215- عبد الرحمن سعد: **أسس القياس النفسي الاجتماعي**، مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر 1966.

216- عبده الهادي حامد: **المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية**، مكتبة غريب، القاهرة دون سنة نشر.

217- عبد المجيد مزيان: **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، دراسة فلسفة واجتماعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1988 .

218- عبيدات ذوقان وآخرون: **البحث العلمي- مفهومه وأدواته وأساليبه**- دار الفكر الأردن، 1998.

219- عودة محمد : **القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع** ، مكتبــة سعيد رأفت عين الشمس، مصر، 1972.

220- عويس سيد : **القيم التربوية في ثقافة الطفل** ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهر ة، مصر 1987.

221- عزت تامر : **المعلومات الأساسية المتعلقة بوسائل تنظيم الأسرة المختلفة**- دورة تدريبية في مجال تنظيم الأسرة- لبنان، أفريل 2011.

222- علي جاد الحق : **موقف الإسلام من تنظيم الأسرة**، مركز الإعلام والاتصال، القاهرة مصر، 1991.

223- علي كاظم أمينة: **التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري**، ط01، هاجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، مصر، بدون تاريخ.

224- عمران عبد الرحيم : **سكان العالم العربي حاضرا ومستقبلا**، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، 1988.

225- عنصر العياشي :**الأزمة الراهنة في الجزائر** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1996 .

226- عيانة فتحي محمد : **مشكلات السكان في الوطن العربي** ، مصر ، دار المعرفة الجامعية ، 1987.

227- عفانه عزو إسماعيل و اللوح أحمد حسن: **التدريس الممسرح- رؤية حديثة في التعلم الصفي**- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008.

228- فاخوري سبيرو: **تنظيم الحمل بالوسائل الحديثة**، مطابع أوقستا تكنوغرافيا، لبنان 1996.

229- فؤاد أحمد علي: **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت لبنان، 1981.

230- فرحاتي العربي بلقاسم: **تأهيل الموارد البشرية- قديما وحديثا**- دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

231- فرحاتي العربي بلقاسم: **البحث الجامعي بين التحرير والتصميم والتقنيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

232- فروخ عمر: **التبشير الاستعماري في البلاد العربية**، دون دار طباعة ، بيروت، لبنان 1953.

233- صالح ذياب هندي: وآخرون: **أسس التربية** ، ط 03، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 1995.

234- قواوسي علي: **السياسة السكانية في الجزائر- نشأتها وتطورها 1962م- 1994م** الاتحاد الدولي لتنظيم: **نظرية القيم في الفكر المعاصر**، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت 1984.

235- قصاب عبد اللطيف ياسين : **تنظيم أسرة أم تحديد نسل؟- البيئة – التنمية –الأمن الغذائي و الشخصي**، ج1، دون دار نشر، دون مكان نشر، 2005.

236- ر.بودون، بورديكو، ترجمة سليم حداد : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ط1، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986.

237- ر . م ما كيفر وشارلز هـــ – بيدج، ترجمة علي احمد عيسى: **المجتمع** ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ج 1 ، إصدار مكتبة دار النهضة ، مصر، 1957.

238- رزق الله عبد المجيد: **تنظيم النسل**، ط01، الشركة القومية، تونس،دون سنة نشر.

239- رزق الله عبد المجيد: **تنظيم النسل**، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع تونس،1983.

240- ريزقبر جون بول ، ترجمة: عادل العوا : **فلسفة القيم**، ط01، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 2001 .

241- شوقي محمد : **التحولات الاجتماعية بالمغرب – من التضامن القبلي الى الفردانية –** أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 2009.

242- شويتام أرزقي: **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني 1519-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر 2009.

243- شريط عبد الله: **الإيديولوجيا و قضايا التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1981.

244- شكري علياء : **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1988.

245- شكري علياء: **الأسرة والطفولة**، دار المعرفة الجامعية، ط01، مصر، دون سنة نشر.

246- شلتوت محمود : **الفتاوي ودراسة مشكلات المسلم المعاصر**، دار الشروق، القاهرة مصر، 1982.

247- تومبسون ميشيل وآخرون، ترجمة: علي سيد الصاوي: **نظرية الثقافة**، المجلس الوطني للثقافة والإعلام، سلسلة عالم المعرفة،عدد 223، الكويت، 1997.

248- توفيق عصام ، سحر فتحي مبروك، عبير عبد المنعم فيصل: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة-مداخل نظرية تجارب عربية، أساليب المواجهة-** ط01، دار الفكر، عمان الأردن، 2008.

249- تودارو ميشيل ، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق: **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.

250- تومسون وارين و دافيد لويس ، ترجمة راشدي البراوي، مراجعة و تقديم، عبد المنعم الشافعي: **مشكلات السكان**- مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة مصر، 1969.

251- تركي رابح: **أصول التربية و التعليم**، ط 03، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1990.

252- تركي موسى عبد الفتاح: **البناء الاجتماعي للأسرة**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع مصر، 1998.

253- خواجة محمد ياسر: **علم الاجتماع الريفي**، ط 01، مصر العربية للنشر والتوزيع مصر، 2010.

254- خيري خمش مجد الدين عمر ، **علم الاجتماع الموضوع والمنهج** ، ط01، دار مجدلاوي ، عمان ، الأردن، 1999.

255- خليل تركية بهاء الدين: **علم الاجتماع العائلي**، ط01، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2004.

256- خليل أحمد خليل : **سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني في الشرق الأوسط المعاصر**، ط01، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 2005.

257- خلف عبد الجواد مصطفى: **دراسات في علم اجتماع السكان**، دار المسيرة، الأردن 2009.

258- خلف عبده سالم: **المجتمع الريفي** ، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل العراق، 1992.

259- ذياب فوزية : **القيم والعادات الاجتماعية**، ط02، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1980.

260- غدنز أنتوني ، ترجمة :فايز الصيّاغ : **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، 2005.

261- غليون برهان: **منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية- مقدمة نظرية في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2000.

262- غراويتز مادلين ، ترجمة: سام عمار: **مناهج العلوم الاجتماعية،** الكتاب الثاني المنظمة العربية للتربية والثقافة و العلوم، دمشق سوريا 1993.

263- غريبين جون ، ترجمة شوقي جلال : **تاريخ العلم 1543- 2001** ، الجزء الأول المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 389، الكويت ، جوان 2012 .

ب/ الكتب باللغة الأجنبية:

ب-01- كتب باللغة الفرنسية:

264- ADDI LAHOUARI ; **lest mutations de la société algérienne- famille et lien social dans l'algérie contemporaine**, la découverte, paris, France, 1999.

265- ALFRED SAUVY ; **l'Europe submergée (sud-nord dans 30ans)** dunod, paris, 1987.

266- AOURAGH L'HOUACINE:**L'économie Algérienne et L'épreuve de la démographie**, CEPED Paris,1996

267- AOURAGH L'HOUACINE: **Crise, nouveaux espaces de socialisation et régulation de la fécondité** Editions Savery, Paris, 1994

268- BATIGHIOLA FRANCOISE : **histoire du travail de femmes**, la découverte, paris, 2000.

269- BOUISRI ABDEL AZIZE: **La connaissance et la pratique de la contraception**, ESTEM, Paris, 2002.

270- BOUISRI ABDEL AZIZ: **La transition démographique en Algérie: réflexion sur l'avenir**, ESTEM Paris, 2001.

271- BOURDIEU PIERRE ; **sociologie de l'algérie**, collection qui sais je ?, puf , paris, France, 1974.

272- CHARLAIT YVES : **le monde en développement**, documentations française, paris 2002.

273- DESCLOITRE ROBERT, LAID DEBZI ; **Système de parenté et structure familiales en Algérie**, Annuaire de l'Afrique du nord, Paris, CNRS, 1963.

274- ESCALIER ROBERT ; **la transition démographique dans les pays méditerranéens**, cahier de la méditerranée, université de Nice, France, 1989.
275- F.CAHEN et C.MINNO**:Histoires des population et histoire des savoirs démographiques**, Edition Françaises INED-France,2005.
276- A.FAUVE CHAMOUX: **maltus hier et aujourd'hui** , congrès international, mai,1980 édition c.n.r.s, paris, 1984.
277- BOUMGHAR. AMMAR**: De besoins sociaux non satisfaits ou l'inefficacité de l'outil de planification**, CEPED, Paris, 1996.
278- Boutefnoucht Moustafa ; **la famille algerienne evolution et caractéristique recentes** , 2eme editions .s.n.e.d, alger.1982.
279- BLAUH MARCK : **la pensée économique – origine et développement** – opu, Alger, 1981.
280- BRAS HERVELE: **Planification familiale et promotion de la santé- une esquisse historique**, (SNMPMI), Paris, 1998.
281- CHEBAB THAMANY: **Politique de population et pratique contraceptive, Le tournant des années 1980**,(CENEAP), Alger, 1998
282- COMMAILLE JAQUES: **Les stratégies des femmes travail, famille et politique**, Editions de la découverte, Paris.
283- CLOUDE. A**: L'Algérie: Politique et société** . P N O S Paris 1974
284- DUPAQUIER JAQUES. : **démographie et société**, édition stock, paris, 1966.
285- FRANCICE ROSINS ET AUTRES **: démographie et politique**, édition universitaire de dijon ، paris, 1997.
286- HAMMOUCHE ABDELKADER ET ABDERAHMAN HAMOUDI ; **l'accouchement aujourd'hui, comprendre votre enfants avant et après la naissance**, édition imp. moderne, Alger, 1984.
287- LAADJALI MALIKA: **Espacements des naissances sous le tiers monde, L'expériences Algérienne** OPU,1983.
288- K MUSTAFA: **Démographie et population**, OPU, Ben aknoune, Alger,1996.
289- GUEND ABDELGHANI :**discours politique, discours religieux, et transition de la fécondité en Algérie**, harmattan, paris, 1992.
290- KILLICHE STEPHEN ; **la stérilisation féminine, question en santé publique, les enjeux de la stérilisation**, i n s r m, paris, 2000.
291- LEEPOY PETRINA: **Histoire Médicale de la contraception**, DUM, Montréal, Canada, 1992

292- LERIDON HENRI: **Les enfants du désir**; Pluriel, Paris, 1998.
293- MENDRAS HENRI : **Eléments de sociologie**, Armand Colin, Paris, 1979
294- NATHAN FREMAND ; **guide médical de la famille**, paris, 1981.
295- NEILL GHYSLAINE: **Familles entre planification familial et régulations sociales**, univ de Montréal Canada,1987.
296- NETTER. A, ROZENBAUM .H: **histoire illustrée de la contraception**, ed rozer dacosta, paris, 1985
297- PAGES. J :**Le contrôle des naissances en France et à l'étranger**; BOSC FRERES,LYON,1971
298- ROCHER GUY : **Introduction à la sociologie générale :L'action sociale**, Editions Points, Paris: 1995
299- TOUALBI NOUREDDINE**, le sacré ambigu ou les avatars psychologiques du changement social,** OPU,Alger, 1988.
300- VINARD PATRIQUE ET VINGNIHIN KOHOU; **la régulation de la fécondité en Afrique- transformation et différenciation au tournant du XXI siècle**, brulant académia ; paris ; 2010.
301- ZRAOULIA MOHAMED: **Contraception et moyens contraceptifs**, MBID, Constantine ، Algérie, 1987.

ب-02- كتب باللغة الانجليزية:

302- Krech and Crutchfield . **Individual in Society** , New York, 1972.
303- RALPH LINTON : **the study of Man**. Appleton Century Crofts, Inc. Osmania University new York; USA,1936 .(pdf)
304- Rosenfeld John : **the Marriage and Family Reader**, Scott Foreman and Co, 1982.

2- القواميس والمعاجم:

1 – أبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور جمال: **لسان العرب**، الجزء الثاني عشر، ط1 دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،2002.

2- ابن منظور : **لسان العرب** ، المجلد التاسع ــ فصل الواو ــ حرف الغاء ، دار صادر بيروت، لبنان، 1956.

3- الغار عبد السلام ، **معجم علم الاجتماع** ، دار النهضة للنشر، القاهرة ،1980

4- بودون ريمون و فرانسوا بوريكو، ترجمة: وجيه أسعد: **المعجم النقدي في علم الاجتماع**، الجزء الأول، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2007.

5- هولتكرانس أيكه ، ترجمة محمد الجوهري و حسن الشامي: **قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور**، دار المعارف ، القاهرة، مصر، 1972.

6- نخبة من علماء العرب في علم الاجتماع : **الموسوعة العربية لعلم الاجتماع**، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا 2010

7- نخبة من الأساتذة : **المنجد في اللغة العربية المعاصر**، ط02، دار النشر للطبع والتوزيع بيروت، لبنان، 2001 .

8- نخبة من الأساتذة العرب: **معجم العلوم الاجتماعية**، الشعبية القومية للتربية والثقافة والعلوم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

9- سيمور سميث شارلوت ، ترجمة: محمد الجوهرى وآخرون: **موسوعة علم الإنسان - المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية**- ، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1998

10- سليم شاكر مصطفى: **قاموس الانثروبولوجيا**، الطبعة الأولى، مطبعة العاني ، بغداد .1981

11- عاطف غيث محمد: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر .2006

12- عاطف غيث محمد ، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .1979

13- فكار رشدي : **قاموس علم الاجتماع وعلم النفس و الانثروبولوجيا الاجتماعية** المجلد الأول ، باريس ، 1980.

14- موسوعة القيم ومكارم الأخلاق العربية والإسلامية، دار رواح، الرياض، السعودية 2000.

3- الرسائل الجامعية:

3-1- الرسائل الجامعية باللغة العربية:

1- دريد فطيمة: **النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية – دراسة التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية** – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علم الاجتماع تخصص عائلي، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

2- عبد الحميد البرزنجي ، **خصوبة المرأة العراقية ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد**، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع ، 1989.

3-2- الرسائل الجامعية باللغة الفرنسية:

4- AISSAOUI YAMINA ;**régulation des naissances en Algérie**, thèse de doctorat 3eme cycle paris,1988.
5- BELAAGOUEG NADJIA ; **dix années de contraception oral**, thèse pour obtenir du doctorat en médecine ; univ Constantine, Algérie, 1982.
6- CELINE CLEMONT ; **la famille ruptures et continuités à travers les générations**, thèse pour obtenir le diplôme de doctorat de sociologie et démographie sociale, paris v, 2002.
7- SNANES PUAL : **histoires, objectives et activités de la fédération international du planning familial (ippf) implication sociales,**

perspectives, thèse en vue de l'obtention du doctorats histoire et de philosophie des sciences, Sorbonne, paris, 2000.

4- المجلات والدوريات:

4-1- المجلات والدوريات باللغة العربية:

1- إبراهيم العسكري سليمان: **إعلام العولمة: قيم جديدة أم انكفاء على الذات ؟**، مجلة العربي العدد 517، الكويت، ديسمبر 2001.

2- المجلس القومي للتعليم والبحث العملي والتكنولوجيا : **تأصيل القيم الدينية في نفوس الطلاب** " **دراسات تربوية** المجلد (8) ، الجزء 55 الأردن، 1993.

3- بست كيم: **وسائل تنظيم الأسرة تؤثر على نوعية الحياة**، الهيئة الدوليّة لصحة الأسرة المجلد 19، العدد 01، دون مكان نشر، 1999.

4- جاد الله فوزي: **تنظيم الأسرة كرعاية صحية أولية**، مجلة الدراسات السكانية، العدد 41 السعودية، مارس 1997.

5- جرنشايم إليزابيت بيك ، ترجمة: سعاد طويل: **واجبات الآباء المتغيرة- من التربية والتثقيف إلى الهندسة الوراثية-** المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، عدد126 نوفمبر 1990

6- مومن محمد ، **الأسرة المغربية بين تحديات العولمة وتحولات المجتمع**، مجلة علامات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – القنيطرة- المغرب،2012.

7- موسى فرام كميل: **تنظيم الأسرة بين النظرية والواقع**، مجلة الرأي،العدد 143، الأردن 2011.

8- مقبوب ادريس : **التغير الاجتماعي بين الكليانية والمنهج الفرداني**، مجلة نزوى- فصلية ثقافية- العدد 68 مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، مسقط، سلطنة عمان، أكتوبر 2011.

9- عودة النبوي نايف: **بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وآثرها على عوامل تنظيم الأسرة**، مجلة الحوار الفكري،العدد05، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة،الجزائر،2003

10- علوض حسن: **أزمة القيم في عالم متغير- ملاحظات نقدية-** مقال في مجلة عالم التربية العدد 21 بعنوان التربية على القيم، منشورات عالم التربية، المغرب، 2012.

11- جورج قرم : **مشكلة الهوية والانتماء القومي عبد العرب**، مجلة العربي، العدد 537 لبنان، أوت،2003 .

12- شما بنت محمد بن خالد آل نهيان: **القيم الاجتماعية والأمن الثقافي**، مجلة الاتحاد العدد 23، السعودية، 2010.

4-2- المجلات والدوريات باللغة الفرنسية:

13- AOURAGH L'HOUACINE: **contraintes économiques et baise de la fécondité en Algérie**, 5eme journées démographiques de lors tom maitrise de la fécondité et planification familiale, séance n04 paris, 28-30 septembre 1994.

14- BOUMGAR AMMAR ; **les structures prestataires de services de planning familiale : des difficultés persistantes malgré leur multiplication** ; textes dune rencontre scientifique , éditeur Christophe le franc, paris, 23 mai 199.6

15- Sari Djilali: Séminaire international (**Transition de la fécondité et planification familiale en Afrique),Atelier02,planification familial et politique de population en Algérie**, Abidjan,16-19Mai1995.

16- LERIDON HENRI ET AUTRES: **la médicalisation croissante de la contraception en France**, population et société, n 381, juillet- aout, 2002.

17- Vandenelde H : La participation des Femmes algériennes a la vie politique et social , T2, **ENQUETE NATIONALE A INDICATEURES MULTIPLES** – rapport principal- suivi de la situation des enfants et des femmes , mics03, ministère de la sante, de la population et de la réforme hospitalière, office national es statistiques, décembre 2008.

4-3- المجلات والدوريات باللغة الانجليزية:

18- **Bumpass, L.** "What's happening to the family? Interactions between demographic and institutional change". Demography,vol 27,1990.

19- DAVID PAUL A. WARREN C SANDERSON: **cohort parity analysis and fertility transition dynamics – reconstructing historical trends in fertility control from a single census**- population studies vol 44, no 3, great Britain, November 1990 .

20- **McCarthy. K.** World Population Shifts : Boom or Doom? Population matters project of Rands's labor and population program, vol 23 ,2001.

5- المنشورات والمواثيق:

5-1- منشورات ومواثيق باللغة العربية:

1- الأمم المتحدة – **إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية** – شعبة السكان : التقرير الموجز حول السكان والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، نيويورك، 2002.

2- الجمعية العامة لتنظيم الأسرة: **الإسلام وتنظيم الأسرة**، بحوث ودراسات، القاهرة، 1980.

3- **المسح الجزائري حول صحة الأسرة 2002**: الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، جامعة الدول العربية، جويلية 2004.

4- اللجنة الوطنية للصحة والتخطيط العائلي(CNSPF): **السلوك الإنجابي وسلوك الأزواج الجزائريين**، الوكالة الوطنية للطباعة،الجزائر، 2000.

5- الميثاق الوطني ،الجزائر،1986.

6- القانون رقم 85-05 المؤرخ في 16 فيفري 1985م: **المتعلق بحماية الصحة وترقيتها** القانون المعدل والمتمم وزارة الصحة.

7- دار الإفتاء المصرية : **من الفتاوى الإسلامية**، المجلد السادس، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر 1982.

8- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والديوان الوطني للإحصائيات: **النتائج الأولية للمسح الجزائري لصحة الأسرة 2002**، الجزائر، جوان 2003.

9- وزارة الصحة و السكان: المرسوم التنفيذي ل رقم 97- 261 المؤرخ في 01 جويلية 1997.

10- وزارة الصحة و السكان : **قرار 121** المؤرخ في 21 نوفمبر 1995.

11- وزارة الشؤون الدينية: **تنظيم الأسرة في الإسلام**، مجموعة فتاوى لبعض علماء الإسلام، منشورات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الجزائر،1989.

12- منشورات الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة : **الرؤية لعام 2000م** ، المضي قدما بعد مؤتمري القاهرة وبكين، لندن 1996.

13- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة.

14- حزب جبهة التحرير الوطني: التخطيط والتنمية، تقييم مخططات تنمية الجزائر، الجزء الأول ، 19سبتمبر، 1983.

15- حزب جبهة التحرير الوطني: **المخطط الخماسي الثاني**، تقرير عام لوزارة التخطيط الجزائر،1985.

5-2- منشورات باللغة الفرنسية:

16- A.A.R.D.E.S: **La régulation des naissances**, OPINI, ONS, et études des couples Algériens Alger,1968.

17- BULTIN MENSUEL(INED): **Population et Sociétés. MAGHREB: La chute irrésistible de la fécondité**, N°359,Paris, Août 2000.

18- **Comité national de la santé Reproductive et planification familial**: Protocole d'intervention en santé reproductive -Planification familial à l'usage des personnels prestataires,1997

19- ENQUETE ALGERIENNE SUR LA SANTE DE LA FAMILLE 2002 ; ministère de la santé , office national des statistiques, ligue des états arabes, rapport principal, juillet 2004

20- **POP- INFO** : **données démographiques national 1993-1995**, volume 01, n01, Alger, décembre, 1995.

21- **PREMIER CONGRES DE LUNION NATIONALE DES FEMMES ALGERIENNES** , bulletin intérieur 19-23 novembre, Alger, 1966.

22- MNISTERE DE LA SANTE ET LES AFFAIRES SOCIALES , DIRECTION DE LA PREVENTION ,**séminaire national dévaluation du programme de maitrise de la croissance démographique**, sidi Fredj, 21-23 mai 1991, Alger.

23- S.N.M.P.M.I: XXIVème Colloque: **Planification familial et promotion de la santé**,27-28 Novembre1998,Paris.

6- مراجع الإنترنت:

1- مشعل سمر بن: **تنظيم الأسرة وموانع الحمل**، منتدى فلسطينيو48، بتاريخ 2012/07/22 على الساعة 14.30.

www.pls48net/women index.asp

الملاحق

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر- باتنة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الاجتماعية – شعبة علم الاجتماع والديموغرافيا -

التخطيـــط العائلـــي وتأثيره على القيم الاجتماعية في الأســـرة الريفية

دراســـة ميدانيـــة بقرية تيفران بلدية سفيان ولاية باتنـــة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع العائلي

إعداد الطالب:

أحمد عبد الحكيم بن بعطوش

إشراف:

أد. مصطفى عوفي

المعلومات المستعملة في الاستبيان سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي

الملحق رقم: (   )

السنة الجامعية:

1433-1434هـ/2012-2013م

الاستمارة

أولا – البيانات العامة:

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

أقل من 18 سنة ☐ 18- 25 سنة ☐ 26- 33 سنة ☐

34–41 سنة ☐ 42–49 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

3- السن عند الزواج :........

4- عدد أفراد الأسرة:

2–3 ☐ 4–5 ☐ 6–7 ☐ 8 فأكثر ☐

5- المستوى التعليمي:

بدون مستوى ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐

6- طبيعة العمل:

بدون عمل ☐ أعمال حرة ☐ فلاح ☐

(إداري أو مهني أستاذ، طبيب، مهندس،..) ☐ متقاعد ☐

7- نوع السكن: تقليدي ☐ حديث ☐

8- طبيعة السكن: مللك ☐ إيجار ☐

9- عدد غرف المسكن:

غرفة واحدة ☐ **غرفتين** ☐ **ثلاث غرف** ☐

أربع غرف ☐ **خمسة غرف فأكثر** ☐

ثانيا- بيانات حول علاقة التخطيط العائلي بقيمة الزيادة في الإنجاب:

10- كم هو عدد الأولاد؟ ....

11- في رأيك ما هو سبب الرغبة في إنجاب الأطفال؟

الامتداد العائلي والحفاظ على النسل ☐

للمساعدة في تحصيل الرزق والإعانة عند الكبر ☐

للتفاخر والتباهي بهم اجتماعيا ☐

أخرى تذكر ....

12- هل تستطيع (ين) تلبية حاجات كل أبنائك؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

في حالة الإجابة بـــ (لا) فما هو السبب؟

كثرة عددهم ☐ مستوى الدخل ضعيف ☐ غلاء المعيشة ☐

زيادة حاجات الأبناء ☐ أخرى تذكر:................................

13- هل أنت مع فكرة الزيادة في الإنجاب؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بــ (لا) فما هو السبب؟

الإمكانيات المادية لا تسمح ☐ صعوبة في تربيتهم ☐

مشاكل صحية ☐ الظروف الاجتماعية للأسرة لا تسمح ☐

ضيق السكن ☐ أخرى:..............................

14- هل توافق (ين) على إنجاب عدد محدد من الأطفال؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بــ (نعم) فما هو السبب؟

لضمان القدرة على تلبية متطلباتهم ☐ للتحكم الجيد في تربيتهم ☐

للحفاظ على صحة الأم والأولاد ☐

أخرى:...............................

15- هل تعتقد(ين) بأن زيادة الإنجاب هي أحد أسباب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة تيفران؟

نعم ☐ لا ☐

16- هناك رأي بأن الاحترام الذي تحظى به الأسرة يعتمد على كبر حجمها ، هل تتفق(ين) مع هذا الرأي ؟

نعم ☐ لا ☐

17- كيف تتعرف أسرتك على المعلومات الخاصة بالإنجاب؟

التوجيهات والإرشادات ☐ المعلومات المقدمة في المجلات والجرائد ☐

البرامج المقدمة في المذياع ☐ البرامج المقدمة في التلفاز ☐

النصائح المقدمة في المراكز الصحية ☐ الأصدقاء والجيران ☐

الأقارب ☐ وسائل أخرى :..

18- هل أسرتك بلغت درجة مقبولة في استعمال وسائل تنظيم النسل؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـــ (لا)أذكر السبب:......................................

19- هل أسرتك على دراية بهذه الوسائل الخاصة بتنظيم النسل؟

حبوب منع الحمل ☐ العزل الطبيعي ☐ العازل الاصطناعي ☐

مدة الرضاعة ☐ العملية الحسابية ☐

20- ما هي الوسيلة الأكثر استخداما في تنظيم النسل؟ (رتب حسب الأفضلية من 1-5)

حبوب منع الحمل ☐

العزل الطبيعي ☐

العزل الاصطناعي ☐

مدة الرضاعة ☐

العملية الحسابية ☐

ثالثا- بيانات حول علاقة التخطيط العائلي بتفضيل الذكورة عند الإنجاب:

21- ما جنس وعدد المواليد لدى الأسرة ؟

لا يوجد من أي الجنسين لدى الأسرة ☐

يوجد مواليد إناث فقط لدى الأسرة ☐

عدد المواليد الإناث أكبر من عدد المواليد الذكور في الأسرة ☐

عدد المواليد الإناث مساو لعدد المواليد الذكور ☐

عدد المواليد الذكور أكبر من عدد المواليد الإناث ☐

يوجد مواليد ذكور فقط في الأسرة ☐

22- هل تفضل(ين) أن يكون أطفالك؟

ذكورا ☐ إناثا ☐ الاثنين معا ☐

23- في حالة تفضيلك للذكور ما هي الأسباب؟

لامتداد العائلة ☐ للاستعانة بهم ☐ للتباهي بهم اجتماعيا ☐

- **في حالة تفضيلك للإناث ما هي الأسباب؟**

لمساعدة الأم في البيت ☐ البنت لا تقطع الصلة بوالديها ☐

البنت هي التي تعين والديها عند الكبر ☐

24- هل تفضل(ين) أن يكون لديك من الأطفال:

إناثا أكثر ☐ ذكورا أكثر ☐ بالتساوي ☐

25- في رأيك ما هو نوع المولود الأول المفضل لديك؟

بنت ☐ ولد ☐

لماذا:...

26- ما هو رأيك في تعليم البنت ومواصلتها للدراسات العليا؟

موافق ☐ غير موافق ☐

في حالة الإجابة بـــ غير موافق أذكر السبب:.............................

....

27- ما هو رأيك في خروج المرأة للعمل في الإدارة العمومية؟

موافق ☐ غير موافق ☐

في كلتا الإجابتين أذكر السبب:...

....

28- يرى البعض أن الأبناء الذكور هم أكثر سندا وتعاونا للأسرة من الإناث؟

موافق ☐ غير موافق ☐

29- هل تعتقد أن خروج الأنثى إلى التعليم والعمل أصبحت قوة اقتصادية واجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐

رابعا- بيانات حول العلاقة بين التخطيط العائلي وتقسيم العمل الاجتماعي :

30- ما هو دور الأبوين داخل الأسرة؟

العناية النفسية والاجتماعية بكل فرد فيها ☐ الاهتمام بالأبناء الصغار فقط ☐

العمل على تحسين ظروف المعيشة ☐ الحرص على التعاون ☐

الحفاظ على صحة وسلامة جميع أفرادها ☐

31- من يتولى المسؤولية داخل أسرتك لـــ:

الأب ☐ الأم ☐ الأولاد ☐ البنات ☐

موزعة بين الجميع ☐

32- حسب رأيك هل قلة عدد الأطفال داخل الأسرة يساعدك على:

التربية الحسنة للأبناء ☐ تلبية احتياجاتهم ☐

الرقابة والتوجيه ☐ التعليم الجيد ☐ جميعها ☐

33- هل تعتقد أن تنظيم الأسرة يساهم في تعليم المرأة وخروجها إلى ميدان العمل؟

موافق ☐ غير موافق ☐

في كلتا الحالتين بين لماذا ؟...

34- هل ترى أن أسرتك شهدت تغيرا مقارنة بالماضي؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـــ (نعم) يكمن هذا التغير في:

انتشار التعليم في الريف ☐ الثقافة المكتسبة من التطور التكنولوجي ☐

خروج المرأة للعمل والتعليم ☐ تغير في الأدوار والمكانة ☐

جميعها ☐ أخرى:...

35- هل تتعزز مكانتك أكثر داخل أسرتك عن طريق؟

التعليم ☐ العمل ☐ مسؤوليتك داخل الأسرة ☐

جميعها ☐

36- هل تنظيم النسل يساعدك على تعزيز مكانتك داخل الأسرة؟

نعم ☐ لا ☐

خامسا- <u>بيانات حول التخطيط العائلي وتربية الأولاد:</u>

37- كيف تفضل أن يكون حجم أسرتك؟

كبيرة العدد ☐ متوسطة العدد ☐ صغيرة العدد ☐

38- في رأيك هل كثرة عدد الأطفال داخل أسرتك يساعدك على التربية الجيدة لهم؟ :

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـــ (لا) - يعود ذلك إلى:

كثرة متطلباتهم وعدم القدرة على تلبيتها ☐

صعوبة مراقبتهم وتوجيههم ☐

يشكلون ضغطا نفسيا ☐ جميعها ☐

39- هل تنظيم النسل يساعدك على مراقبة تصرفات أولادك وعلاقاتهم مع الآخرين؟

نعم ☐ لا ☐

40- في رأيك هل تنظيم الأسرة يوفر الرعاية الصحية والنفسية للأبناء والآباء على حد سواء؟

نعم ☐ لا ☐

41- حسب اعتقادك هل قلة عدد الأولاد يساهم في خفض التكاليف المالية؟

نعم ☐ لا ☐

42- هل تنظيم النسل له فائدة كبيرة في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية للأسرة؟

موافق ☐ غير موافق ☐

43- هل ترى أن قلة عدد الأولاد يؤدي إلى الرفع من كفاءتهم وتحمل مسؤولياتهم اتجاه المجتمع؟

نعم ☐ لا ☐

44- في رأيك هل تود أن يتغير شكل وحجم وو ظائف الأسرة الريفية و يأخذ النمط الحالي ، كما هو في المدينة ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا؟..

....